

# الإمام الخطّابي

## ومنهجه الاجتهادي

إعداد

محمد عطا بن نذير بن عبد الجليل دنيز

المشرف

الدكتور عبد المعز عبد العزيز حريز

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

في الفقه و أصوله

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تشرين الثاني، ٢٠٠٥

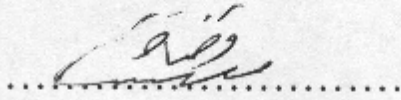
نوقشت هذه الرسالة (الإمام الخطابي ومنهجه الاجتهادي) وأجيزت بتاريخ :  
26 / 10 / 2005 م الموافق لـ: 23 / رمضان / 1426 هـ

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....  

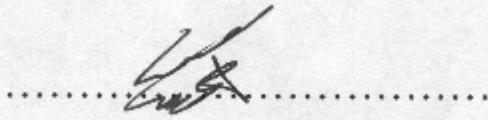

الدكتور عبد المعز عبد العزيز حريز، رئيساً ومشرفاً  
أستاذ مشارك أصول الفقه - الجامعة الأردنية

.....  


الأستاذ الدكتور محمد أحمد القضاة، عضواً  
أستاذ الفقه المقارن - الجامعة الأردنية

.....  


الأستاذ الدكتور محمود صالح جابر، عضواً  
أستاذ أصول الفقه - الجامعة الأردنية

.....  


الدكتور أحمد ياسين القرالة، عضواً  
أستاذ مساعد أصول الفقه - جامعة آل البيت

## الإهداء

إلى مَنْ أكرمَهُ اللهُ بِصفاءِ الفِطْرَةِ ونقاءِ السَّرِيرَةِ  
 إلى العابدِ الزَّاهدِ المُرشِدِ المربِّي بأفعاله  
**فضيلةَ الجدِّ السيدِ المُلأَّ عبدِ الجليلِ الحسيني**  
 تغمَّده اللهُ بِواسِعِ رحمته و أسكنه فسيحَ جنانه  
 وجعلَ هذه الرِّسالةَ امتدادًا لعمله الصَّالحِ،  
 إلى والدي الذي رباني على حبِّ العلمِ والحرصِ  
 عليه حفَظَه اللهُ،  
 إلى العلماءِ العارفينِ ورثة الأنبياءِ،  
 إلى والدتي و إخوتي وأخواتي وزوجتي وبنتي  
 زَهْرَانور  
 أهدي هذا الجهدَ المتواضعَ

## شكر

أتوجه بالشكر الجليل إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبد المعز

حريز حفظه الله، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة وكان له

فضل كبير في إنجازها، وأسأل الله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء كما

أشكر الأساتذة الفضلاء الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وبدلوا

بسخاء ملاحظاتهم القيمة على ما فيها.

## قائمة المحتويات

ب	قرار اللجنة.....	١٢
ج	الإهداء.....	١٣
د	الشكر.....	١٣
هـ	قائمة المحتويات.....	١٥
ل	الملخص.....	١٦
١	المقدمة.....	١٨
٣	الدراسات السابقة.....	١٨
٥	منهجية البحث.....	١٩
٧	خطة البحث.....	٢٤
١٢	الفصل الأول: الإمام الخطابي سيرته، وعصره، ومنهجه في التأليف.....	٢٩
١٣	المبحث الأول: السيرة الشخصية للإمام الخطابي.....	٣١
١٣	المطلب الأول: اسم الإمام الخطابي ونسبه وكنيته ونسبته ومولده.....	٣١
١٥	المطلب الثاني: نشأة الخطابي وأخلاقه.....	٣١
١٦	المطلب الثالث: وفاة الخطابي وراثاً بعض معاصريه له.....	٣١
١٨	المبحث الثاني: السيرة العلمية للإمام الخطابي.....	٣١
١٨	المطلب الأول: طلب الإمام الخطابي للعلم ورحلاته.....	٣١
١٩	المطلب الثاني: شيوخ الخطابي وتلامذته.....	٣١
٢٤	المطلب الثالث: ثقافة الخطابي ومؤلفاته.....	٣١
٢٩	المطلب الرابع: ثناء العلماء على الخطابي.....	٣١
٣١	المبحث الثالث: المذهب العقدي والفقهي للإمام الخطابي.....	٣١
٣١	المطلب الأول: عقيدة الخطابي.....	٣١
٣٤	المطلب الثاني: المذهب الفقهي للخطابي ونماذج من اجتهاداته.....	٣٤
٤٨	المبحث الرابع: عصر الإمام الخطابي.....	٤٨

- المطلب الأول: الحالة السياسيّة لعصر الإمام الخطّابيّ: - ..... ٤٨
- المطلب الثاني: الحالة الاجتماعيّة لعصر الإمام الخطّابيّ: ..... ٤٩
- المطلب الثالث: الحالة العلميّة والدينيّة لعصر الإمام الخطّابيّ: ..... ٥٠
- المطلب الرابع: عصر الإمام الخطّابيّ من النّاحية الفقهيّة والأصولية: ..... ٥٣
- المبحث الخامس: منهجُ التّأليف والشرح للإمام الخطّابيّ ..... ٥٨
- المطلب الأول: منهج الخطّابيّ في غريب الحديث ..... ٥٨
- المطلب الثاني: منهجُ الإمام الخطّابيّ في معالم السنن ..... ٦٣
- المطلب الثالث: منهج الإمام الخطّابيّ في "أعلام الحديث" ..... ٦٩
- المطلب الرّابع: المنهج العامُّ للإمام الخطّابيّ في عمّامة كُتبه ..... ٧٥
- الفصل الثاني: الكتابُ و السنّةُ في المنهج الاجتهاديّ للإمام الخطّابيّ حُجّيّة ودلالة .. ٧٨
- المبحث الأوّل: الاحتجاجُ بالكتاب و السنّة في المنهج الاجتهاديّ للإمام الخطّابيّ ..... ٧٩
- المطلب الأوّل: مصدريةُ الكتاب و السنّة في تشريع الأحكام ..... ٧٩
- المطلب الثاني: إعراضه عن منهج المتكلمين في الاستدلال ..... ٨٢
- المبحث الثاني: المترلة التّشريعيّة للسنّة التّبويّة لدى الخطّابيّ ..... ٨٥
- المطلب الأوّل: بيانُ مرتبة السنّة من الكتاب ..... ٨٥
- المطلب الثاني: استقلاليّة السنّة بالتّشريع في المنهج الاجتهاديّ للإمام الخطّابيّ ..... ٩٠
- المطلب الثالث: حكم عرّض السنّة على الكتاب في المنهج الاجتهاديّ للإمام الخطّابيّ ..... ٩٢
- المبحث الثالث: خبر الآحاد في المنهج الاجتهاديّ للإمام الخطّابيّ ..... ٩٤
- المطلب الأوّل: حجّيّة خبر الواحد لدى الإمام الخطّابيّ ..... ٩٤
- المطلب الثاني: خبرُ الآحاد بين العلم والظنّ ..... ٩٧
- المطلب الثالث: منهجُ الإمام الخطّابيّ في الاحتجاج بخبر الآحاد في مسائل الاعتقاد .. ٩٨
- المبحث الرّابع: النّسخ في المنهج الاجتهاديّ للإمام الخطّابيّ ..... ١٠٤
- المطلب الأوّل: نسخ الكتاب بالسنّة عند الإمام الخطّابيّ - رحمه الله - ..... ١٠٤
- المطلب الثاني: نسخ السنّة بالقرآن عند الإمام الخطّابيّ ..... ١٠٧
- المطلب الثالث: النّسخُ وضوابطه في المنهج الاجتهاديّ للإمام الخطّابيّ ..... ١٠٩
- أولاً: نَسْخُ الشّيءِ قَبْلَ العَمَلِ بِهِ ..... ١٠٩
- ثانياً: بماذا يكونُ النّسخُ؟ ..... ١١٠

- ١١١ ..... ثالثاً: النسخُ عامٌّ للجميع، ولا يكونُ إلا في أمرٍ كان شريعةً.....
- ١١٣ ..... المبحثُ الخامس: دلالات الأمر والنهي في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي.....
- ١١٣ ..... المطلب الأول: دلالات الأمر.....
- ١١٤ ..... الفرع الأول: دلالة الأمر من حيث اقتضاؤه للحكم التكليفي.....
- ١١٩ ..... الفرع الثاني: دلالة الأمر على المرّة أو التكرار.....
- ١٢١ ..... الفرع الثالث: دلالة الأمر على الفور أو التراخي.....
- ١٢٥ ..... المطلب الثاني: النهي ودلالته عند الإمام الخطابي.....
- ١٢٥ ..... الفرع الأول: دلالة النهي على التحريم.....
- ١٣٠ ..... الفرع الثاني: دلالة النهي على الفساد أو البطلان.....
- ١٣٦ ..... المبحث السادس: العمومُ والخصوص في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي.....
- ١٣٧ ..... المطلب الأول: حكم العمل بالعام.....
- ١٤٠ ..... المطلب الثاني: عمومُ المقتضى.....
- ١٤٣ ..... المطلب الثالث: دلالة العام على أفراده.....
- ١٤٤ ..... المطلب الرابع: تعارضُ العام والخاص.....
- ١٤٧ ..... المطلب الخامس: مخصّصاتُ العام.....
- ١٤٧ ..... الفرع الأول: تخصيصُ القرآنِ بخير الآحاد.....
- ١٤٩ ..... الفرع الثاني: التخصيصُ بالإجماع.....
- ١٥٠ ..... الفرع الثالث: التخصيصُ بالقياس.....
- ١٥٣ ..... الفرع الرابع: التخصيصُ بالعرف.....
- ١٥٧ ..... المبحث السابع: المفهوم في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي.....
- ١٥٩ ..... المطلب الأول: حجّية مفهوم الموافقة عند الإمام الخطابي.....
- ١٦١ ..... المطلب الثاني: مفهوم المخالفة في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي.....
- ١٦٦ ..... المبحث الثامن: حروف المعاني ودلالاتها في منهج اجتهاد الإمام الخطابي.....
- ١٦٧ ..... المطلب الأول: بعضُ حروفِ العطفِ ودلالاتها عند الإمام الخطابي.....
- ١٦٧ ..... أولاً: حرف الواو.....
- ١٦٨ ..... ثانياً: حرف "ثم".....
- ١٦٩ ..... ثالثاً: حرف الفاء.....

- المطلب الثاني: بعض حروف الجرِّ ودلالاتها عند الإمام الخطَّابيّ ..... ١٦٩
- أولاً: حرف الباء..... ١٦٩
- ثانياً: حرف اللام ..... ١٧٠
- ثالثاً: حرف "على" ..... ١٧١
- المطلب الثالث: أداة الحصر..... ١٧١
- أولاً: إنَّما..... ١٧١
- ثانياً: الألف واللام..... ١٧٢
- الفصل الثالث: الإجماع في المنهج الاجتهاديّ لدى الإمام الخطَّابيّ..... ١٧٤
- المبحث الأوّل: حجية الإجماع في المنهج الاجتهاديّ للإمام الخطَّابيّ..... ١٧٥
- المطلب الأوّل: تعريف الإجماع..... ١٧٥
- المطلب الثاني: حُجِّيَّة الإجماع عند الإمام الخطَّابيّ..... ١٧٦
- المبحث الثاني: حُجِّيَّة إجماع غير الصَّحابة عند الإمام الخطَّابيّ..... ١٧٩
- المطلب الأوّل: تصويرُ المسألة وبيانُ مذاهبِ العلماءِ فيها..... ١٧٩
- المطلب الثاني: مذهبُ الإمامِ الخطَّابيّ في حُجِّيَّة إجماع غير الصَّحابة..... ١٧٩
- المبحث الثالث: حُكْمُ مُنْكَرِ المُجمَع عليه عند الإمام الخطَّابيّ..... ١٨١
- المطلب الأوّل: تصوير المسألة وبيانُ مذاهبِ العلماءِ فيها..... ١٨١
- المطلب الثاني: مذهبُ الإمامِ الخطَّابيّ في حكم منكر الإجماع..... ١٨١
- الفصل الرابع: القياس في المنهج الاجتهاديّ للإمامِ الخطَّابيّ..... ١٨٣
- المبحث الأوّل: حُجِّيَّة القياس عند الإمامِ الخطَّابيّ..... ١٨٤
- المطلب الأوّل: مذاهب العلماء في الاحتجاج بالقياس..... ١٨٤
- المطلب الثاني: مذهب الإمامِ الخطَّابيّ في الاحتجاج بالقياس..... ١٨٥
- المبحث الثاني: ضوابط القياس عند الإمامِ الخطَّابيّ..... ١٨٩
- المطلب الأوّل: لا قياسَ في مَوْرَدِ النَّصِّ..... ١٨٩
- المطلب الثاني: لا قياسَ على ما لا يعقل معناه..... ١٩٠
- المبحث الثالث: القياس في العبادات عند الإمامِ الخطَّابيّ..... ١٩٣
- المطلب الأوّل: القياس في أصل العبادات..... ١٩٣
- المطلب الثاني: القياس في فروع العبادات..... ١٩٥



- ١٩٨ ..... الفصل الخامس: الأدلة المختلف فيها في المنهج الاجتهادي للإمام الخطّابيّ.
- ١٩٩ ..... المبحث الأوّل: المصالح المرسلّة.
- ١٩٩ ..... المطلب الأوّل: مفهوم المصلحة وأنواعها ومذاهب العلماء في الاحتجاج بالمصالح المرسلّة ومجالات اعتبارها.
- ١٩٩ ..... الفرع الأوّل: مفهوم المصلحة وأنواع المصالح.
- ٢٠٠ ..... الفرع الثاني: مذاهب العلماء في الأخذ بالمصلحة المرسلّة.
- ٢٠١ ..... الفرع الثالث: مجالات المصالح المرسلّة.
- ٢٠١ ..... المطلب الثاني: حجية المصلحة المرسلّة عند الإمام الخطّابيّ.
- ٢٠٣ ..... المطلب الثالث: اعتبار المصالح في اجتهاد الإمام الخطّابيّ.
- ٢٠٦ ..... المبحث الثاني: الاستحسان.
- ٢٠٦ ..... المطلب الأوّل: مفهوم الاستحسان وحجّيته وأنواعه.
- ٢٠٦ ..... الفرع الأوّل: مفهوم الاستحسان.
- ٢٠٧ ..... الفرع الثاني: حجية الاستحسان.
- ٢٠٨ ..... الفرع الثالث: أنواع الاستحسان.
- ٢١٠ ..... المطلب الثاني: الاستحسان عند الإمام الخطّابيّ.
- ٢١٥ ..... المبحث الثالث: سدّ الذرائع.
- ٢١٥ ..... المطلب الأوّل: مفهوم سدّ الذرائع ومذاهب العلماء في الاحتجاج بها.
- ٢١٥ ..... الفرع الأوّل: مفهوم سدّ الذرائع.
- ٢١٥ ..... الفرع الثاني: حجية سدّ الذرائع.
- ٢١٧ ..... المطلب الثاني: سدّ الذرائع عند الإمام الخطّابيّ.
- ٢٢٠ ..... المطلب الثالث: فتح الذرائع في اجتهاد الإمام الخطّابيّ.
- ٢٢٢ ..... المبحث الرابع: العرف.
- ٢٢٢ ..... المطلب الأوّل: مفهوم العرف وأقسامه ومذاهب العلماء في اعتباره.
- ٢٢٢ ..... الفرع الأوّل: مفهوم العرف.
- ٢٢٣ ..... الفرع الثاني: أقسام العرف.
- ٢٢٤ ..... الفرع الثالث: حجية العرف.

٢٢٤	المطلب الثاني: العُرف والعَادَة عند الإمام الخَطَّابِيِّ.....
٢٢٨	المبحث الخامس: الاستصحاب.....
٢٢٨	المطلب الأوَّل: مفهوم الاستصحاب ومذاهب العلماء في اعتباره.....
٢٢٨	الفرع الأوَّل: مفهوم الاستصحاب.....
٢٢٨	الفرع الثاني: حجية الاستصحاب.....
٢٢٩	المطلب الثاني: حجية الاستصحاب عند الإمام الخَطَّابِيِّ.....
٢٣٣	المبحث السادس: مذهب الصَّحَابِيِّ.....
٢٣٣	المطلب الأوَّل: مفهوم مذهب الصَّحَابِيِّ ومذاهب العلماء في الاحتجاج به.....
٢٣٣	الفرع الأوَّل: مفهوم مذهب الصَّحَابِيِّ.....
٢٣٣	الفرع الثاني: مذاهب العلماء في الاحتجاج بمذهب الصَّحَابِيِّ.....
٢٢٤	المطلب الثاني: حجية قول الصَّحَابِيِّ عند الإمام الخَطَّابِيِّ.....
٢٣٩	المبحث السابع: شرع من قبلنا.....
٢٣٩	المطلب الأوَّل: مفهوم شرع من قبلنا وحجَّيته.....
٢٤٠	المطلب الثاني: مذهب الإمام الخَطَّابِيِّ في شرع من قبلنا.....
٢٤٣	الفصل السادس: التَّعَارُضُ والتَّرْجِيحُ.....
٢٤٤	المبحث الأوَّل: مفهوم التَّعَارُضُ والتَّرْجِيحُ ومحلُّه ومذاهب العلماء في إزالة التَّعَارُضِ.....
٢٤٤	المطلب الأوَّل: مفهوم التَّعَارُضُ والتَّرْجِيحُ.....
٢٤٤	المطلب الثاني: محلُّ التَّعَارُضِ والتَّرْجِيحِ.....
٢٤٥	المطلب الثالث: مذاهب العلماء في إزالة التَّعَارُضِ.....
٢٤٦	المبحث الثاني: منهج الإمام الخَطَّابِيِّ في إزالة التَّعَارُضِ.....
٢٤٦	أولاً: الجمع بين المتعارضين.....
٢٤٨	ثانياً: التَّسْخِخُ.....
٢٥٠	ثالثاً: التَّرْجِيحُ.....
٢٥٤	الخاتمة.....
٢٥٦	الملاحق.....
٢٧٣	قائمة المصادر والمراجع.....
٢٨١	الملخص بالإنجليزي.....

# الإمام الخطّابيّ ومنهجه الاجتهادي

إعداد

محمد عطا دينز

المشرف

الدكتور عبد المعز حريز

## الملخص

تناول الباحث في هذه الأطروحة موضوعَ المنهج الاجتهاديّ عند الإمام الخطّابيّ، هادفاً بيانَ عنايةِ الإمامِ الخطّابيّ بالفقه وأصوله في شروحه ومصنفاته، وإبرازَ عقلّيته الفقهيةِ الفذةِ واستقلالِيته الاجتهاديّة.

فتوصّلَ الباحثُ في هذه الدّراسةُ إلى أهمّ المسائلِ المتعلّقة بأصول الفقه عند الإمام الخطّابيّ، مع بيان مذهبه ومنهجه فيها.

كما جمع الباحث في هذه الدّراسة بين الجانبِ النَّظريِّ والجانبِ التّطبيقيِّ لأهمّ المسائلِ الأصوليّة، بحيث يُمكنُ التّعرُّفُ على جوانبِ الاجتهاد المهمة التي اعتمد عليها الإمام الخطّابيّ في اجتهاده أثناء شروحه على أحاديث الأحكام.

وقد استعنت في ذلك كُله بمؤلّفات الإمام الخطّابيّ، وخصوصاً «أعلام الحديث شرح صحيح البخاريّ»، و«معالم السنن شرح سنن أبي داود»، و«غريب الحديث» له.

وقد تبينَ للباحث من خلال ذلك أنّ الإمام الخطّابيّ كان مُجتهداً مُستقلاً، وكان له منهجٌ سارٌ عليه في اجتهاداته. وكان له فهمٌ مريحٌ وغوصٌ عميقٌ في النّصوص ودلالاتها على الأحكام، وإدراكٍ مرّامِيها، وإزالةِ التّعارضِ بينها إذا وُجد، أو ترجيح بعضها على بعض.

و بناء عليه توصّلَ الباحث إلى أنّ منهجَ الإمام الخطّابيّ جديرٌ بالعناية، الاقتداء به، كما صرّح به فُحولُ العلماء حيثُ جَمَعَ بين المدّرسين: مدرسة أهل الحديث في اهتمامها بالسنة المطهرة، ومدرسة أهل الرأي في قدرتهم على فهم النّصوص واستنباط الأحكام منها.

## المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

لقد رأيت خلال اطلاعي على مؤلفات الإمام الخطابي؛ أنه يجتهد اجتهاد المجتهد المستقل، واضعاً نصب عينيه نصوص الكتاب والسنة المطهرة مع رعاية معانيها الفقهية وإبراز عللها المقصودة، وأنه يستخرج أحكاماً لا يدركها القارئ سهلة من النصوص التي يستدل بها، وأنه يصرح بالقاعدة الأصولية أحياناً، ويُفرغ عليها أخرى من غير ذكر القاعدة.

فسكن قلبي إلى هذا الاختيار، فاستعنت بالفتاح العليم، وطلبت إمدادي من الوهاب الخبير، فرأيت إحسانه وتوفيقه.

### مشكلة الدراسة وأهميتها:

من اطلع على مصنفات الإمام الخطابي، وبالأخص كتاب معالم السنن - وهو شرح للخطابي على سنن أبي داود - وأعلام الحديث، - وهو شرح له على صحيح البخاري -؛ بان له أن الإمام محدثٌ وفقية من أعلام الأئمة، وأنه رجلٌ طلعةٌ مُبرزةٌ في العديد من الفنون؛ فهو في مجال الحديث محدثٌ بارعٌ له منهجه الحديثي، وكذلك له اليد الطولى في مجال اللغة العربية التي سخرها لخدمة حديث رسول الله ﷺ، كما هو ظاهر للنَّاظر في مؤلفاته، وامتازَ بشخصيته العلمية الفريدة، واستقلال اجتهاداته المتميزة، ومن ما جاء من شهادات العلماء على إمامته نذكر: قول الإمام ابن الجوزي: «له - الخطابي - فهمٌ مليحٌ، وعلمٌ غزيرٌ، ومعرفةٌ باللغة والمعاني والفقه...»، ويقول أبو طاهر السلفي: «وأما أبو سليمان الشارحُ لكتاب أبي داود؛ إذا وقف منصفٌ على مصنفاته واطلع على بديع تصرفاته في مؤلفاته؛ تحقق إمامته وديانته فيما يورده»، ويقول شرف الدين البهنسي: «أبو سليمان الخطابي من الأئمة الأعلام المجتهدين في قواعد الأحكام، وكان رحمه الله فقيهاً محدثاً أصولياً، جمع بين الحديث والفقه».

فمكانته العلمية وإمامته لا يختلف فيه اثنان؛ ولا أدل على ذلك من منهجه الاجتهادي، الذي يمتاز بأصالته وعمقه، وتحرره من ريقه التقليدي؛ رغم أنه كان في طور زماني يوصف بأنه مقدمة لأطوار الجمود والتقليد في تاريخ الفقه الإسلامي.

فتأتي هذه الدراسة لتبينَ عن المعالم الاجتهادية في منهج الإمام الخطّابي؛ ومدى أثرها في حركة الإنتاج الفقهي لذلك العصر ومن بعده، فتلخّصت في العناصر الآتية:

وعلى هذا، فالاهتمام ينصبُّ في هذه الدّراسة للكشف عن الجوانب الدّاتية والعلمية ومتعلّقاتهما عند هذا الإمام؛ مع محاولة التّدليل العلميّ وتحريّ الموضوعية في ذلك.

والإمام الخطّابي من فقهاء المحدثين في مدرسة أهل الحديث، فموافقته لمدرسة أهل الرّأي في كثير من القضايا - كما تبيّنه هذه الدّراسة -؛ لها مدلول كبير على وحدة المنهج الاجتهادي عند الفقهاء والمحدثين، ومن الخطأ البين دعوى تعميق الفجوة بينهما، وإنّما الخلاف بينهما في بعض القضايا والمسائل، وهذا جدُّ وارد حتّى على أصحاب المدرسة الواحدة، فكان الخطّابي مثلاً للجمع بين المدرستين وهذا ممّا يزيد هذه الدّراسة شأنًا.

وتبتدئ أهمية هذه الدّراسة في شقّها التّطبيقيّ، فهي تحوي تفرّعات وأمثلة كثيرة لمسائل من أصول الفقه، تمثّل بدورها دراسة نصية لكثير من مسائل الأصول الواردة في شروح أحاديث الأحكام مثل: «أعلام الحديث» و«معالم السنن».

كما أنّ له آثارا وكتابات عديدة اشتملت على الاختيارات الفقهية والآراء المستأنفة، التي لها وزنها وأثرها في تاريخ الفقه والتّشريع، بيد أنّها لم تلقَ ما تستحقّه من التحليل والدراسة المنهجية؛ خاصة في جانبها الفقهيّ والاجتهاديّ.

لأجل هذا كلّه؛ جاءت هذه الدّراسة مبيّنة على هذا الفضل العظيم والشّأو الكبير، للإمام الخطّابي - رحمه الله -، والله أسأل التّوفيق والسّداد لصالح الأعمال.

## الدراسات السابقة:

هناك كتاباتٌ عاجلت ما يتعلّق بحياة الإمام الخطّابيّ، وشخصيّته العلميّة في بعض جوانبها؛ بيدَ أنّه ليس ثمة - في حدود اطلاعي - من تناول المنهج الاجتهاديّ للإمام الخطّابيّ؛ ومن بين تلكم الدّراسات ما يلي:

١- : أعلامُ المسلمين: الإمامُ الخطّابيّ المحدثُ الفقيهُ الشّاعرُ: د. أحمدُ الباتليّ (ص/١٧ - ص/٢٣٨) طبع دار القلم بدمشق.

حيثُ تناولَ هذا الكتابُ سيرته الذاتيةَ ورحلاته العلميّة وإنتاجه العلمي، ثم المحتوى الإجماليّ لمؤلفاته، ولم يتحدّث عن منهجه العلميّ وتطبيقاته تماماً في تلك المؤلفات؛ ولا شك أن هذا يعتبر نقصاً كبيراً.

٢- : البيان القرآنيّ عند الرمانيّ والخطّابيّ؛ إعداد أسامة حسين بريقع؛ إشراف أ.د. محمد بركات؛ وهي رسالة ماجستير في كلية الآداب بالجامعة الأردنيّة نوقشت سنة ١٩٩٥ م.

وهي دراسة مقارنة اهتمّ فيها الباحثُ بتقديم موجزٍ للخطّابيّ في القسم الثاني من الرّسالة؛ وإبراز الجانب البلاغيّ واللغويّ في القرآن؛ وذلك من خلال رسالة صغيرة للخطّابيّ عنوانها «بيانُ إعجاز القرآن».

٣- : الإمام الخطّابيّ رائدُ شُراح صحيح البخاريّ؛ للشّيخ يوسف الكتّانيّ، طبع كملحق مجلة الأزهر سنة ١٤١٣ هـ.

وهي رسالة صغيرة من ثلاث وستين صفحة إلا أنّها ظريفة؛ تحدّث صاحبها عن عصر الخطّابيّ وقدم ترجمةً لحياته، ثم ختم بمنهج الخطّابيّ في الحديث ومميّزاته، وبعض اجتهاداته. ولا نجد فيها التّوسّع والتّحليل الذي تحتاجه الدّراسات المنهجية، كما أنه ركّز اهتمامه على الجانب الحديثيّ، وبالأخصّ على شرحه للبخاريّ.

٤- الإمام الخطّابيّ ومنهجه في العقيدة؛ إعداد: الحسن بن عبد الرحمن العلوي؛ إشراف د. أحمد سعد حمدان الغامدي، وهي رسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، وطبع في دار الوطن بالرياض - ١٩٩٧ م

٥- الإمام الخطَّابِيُّ ومنهجه في العقيدة؛ إبراهيم بن عبد الله عبد الرحمن الحمَّاد، وهي رسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية / الرياض.

٦- أقوال الإمام أبي سليمان الخطَّابِيِّ في التَّفْسِير: جمعا ودراسة وإعداد سعد عبد الرحمن حمد المغربي، وهي رسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية / الرياض.

٧- الإمام الخطَّابِيُّ ومنهجه في معالم السنن؛ إعداد: فيضي محمد أمين الفيضي، وهي رسالة ماجستير/ الموصل.

٨- الدراسات اللغوية عند أبي سليمان الخطَّابِيِّ في آثاره؛ إعداد: علي عبد الله الراجحي، وهي رسالة دكتوراة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/كلية اللغة العربية/١٤١٩هـ — الرياض.

٩- اختيارات الإمام الخطَّابِيِّ الفقهيَّة: دراسة مقارنة؛ إعداد: سعد بن عبد الله البريك، وهي رسالة دكتوراة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/كلية المعهد العالي للقضاء/١٤١٦هـ الرياض.

١٠- الخطَّابِيُّ وآثاره الحديثيَّة من خلال كتابيه: أعلام السنن ومعالم السنن؛ إعداد: أحمد بن عبد الله بن حمد الباتلي، وهي رسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/كلية أصول الدين/١٤١٠هـ الرياض.

HATTABININ HADIS ILMINDEKI - ١١

YERI/Yrd.Doç.Dr. Salih Karacabey

"الخطَّابِيُّ محدثاً" للدكتور صالح قراجاني، طبع في تركيا، موضوعه في مكانة الإمام الخطَّابِيِّ في علم الحديث وبين المحدثين/سِرِّ يَأِينَجَلِقْ/اسطنبول/٢٠٠٢م.

١٢- مفهوم العزلة عند الإمام الخطَّابِيِّ/د. أحمد الباتلي، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؛ العدد: الثامن عشر، ذو القعدة/١٤١٧هـ ص ١٢٥-١٦١.

١٣- الإمام الخطَّابِيُّ وأثره في علوم الحديث، مصطفى عمار ملاً، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، مكة المكرمة

١٥- تحقيق معالم السنن شرح سنن أبي داود، القسم الأول من بداية الكتاب إلى كتاب الجنائز، تحقيق و دراسة و تخريج: الطالب محمد علي فارح، رسالة ماجستير جامعة أم القرى، كلية الدعوة و أصول الدين قسم الكتاب والسنة، ١٤١٦هـ.

١٦- تحقيق معالم السنن شرح سنن أبي داود، القسم الثاني من بداية كتاب الجنائز إلى أول كتاب الرهن، تحقيق و دراسة و تخريج: الطالب عواطف أمين البساطي، رسالة ماجستير جامعة أم القرى، كلية الدعوة و أصول الدين قسم الكتاب والسنة، ١٤١٦هـ.

١٧- تحقيق معالم السنن شرح سنن أبي داود، القسم الثالث من أول كتاب الرهن إلى آخر الكتاب، تحقيق و دراسة و تخريج: الطالب خالد بن مقبل اللهيبي، رسالة ماجستير جامعة أم القرى، كلية الدعوة و أصول الدين قسم الكتاب والسنة، ١٤١٦هـ.

### منهجية البحث:

وأتبعت في رسالتي منهجاً علمياً يجمع بين الاستقراء والتّحليل؛ حسب ما تقتضيه طبيعة البحث، وذلك باستقراء أقوال الإمام وآرائه من مصنفاته، ثمّ تحليلها، واستنتاج منهجه الاجتهاديّ، خاصّةً في ما لم يصرّح فيه من خلال تتبّع تفريعاته، والخلوص إلى وعاء كليّ يجمعها، فكان المنهج المتبّع في أغلبه مزيجاً بين الاستقراء والتّحليل.

كما اتبعت المنهج التوثيقيّ في عزو الآثار والأقوال، وقد حاولت قدر الاستطاعة التزام العناصر الآتية:

١- عزو الآيات القرآنية إلى سورها بأرقامها.

٢- تخريج الأحاديث النبوية التي وردت في الرسالة، فإن كانت في الصحيحين أو أحدهما اقتصر على ذلك، وإن لم تكن فيهما ذكرت من خرجها، دون التزام استيعابهم.

٣- إذا استفدت من غيري مباشرة، أنقل استفادتي بحرفها وأجعلها بين قوسين، وأعزو إلى مكان الاستفادة، وإذا كانت الاستفادة عبارة عن اقتباس فكرة، أشرت في الهامش إلى المراجع التي ذكرت فيها الفكرة ذاتها أو ما يقرب منها.



٤-: توثيق المسائل المنقولة، وذلك بعزوها إلى المراجع التي ذكرتها، مع بيان رقم الجزء والصفحة.

٥-: الحرص على الربط العلمي المنهجي والموضوعي بين الشواهد والنتائج.

٧-: اعتمدت في الفصل الأول -سيرة الإمام الخطابي وعلمه وشهادات العلماء فيه واجتهاده-؛ على المصادر المعتمدة في التراجم، وأيدتها ببعض المراجع المهمة من بعدها، مُستفيداً من بعض تحليلات المتأخرين والمعاصرين لبعض الجوانب، غير مُبالغ ولا مُكثّر من ذلك؛ إذ ليس هذا هدفاً للرسالة، فقد كُتِبَ في سيرة الإمام الخطابي الكثير.

٨-: رجعت إلى مؤلفات الإمام الخطابي وخصوصاً معالم السنن و أعلام الحديث، فجعلت أنقل منها ما يبرز أصوله التي تمثل جزءاً من بيان منهجه الاجتهادي، وأخذت منها ما يكفي لإثبات المسألة، كما أنقل منه ما يظهر لي أنه يمثل تطبيقاً في مسألة من مسائل الأصول وقواعده.

كما أن المسائل الفقهية الكثيرة التي وردت خلال الرسالة والتي بينت فيها منهج الإمام الخطابي، لم ألتزم ببيان آراء العلماء فيها، لأن ذلك ليس مقصوداً ولا هدفاً لهذه الرسالة، وإنما مقصودنا من إيراد أقوال الإمام الخطابي بيان منهجه وحده، ولم أذكر قول غيره إلا عندما تأتي عرضاً في كلام الإمام الخطابي.

٩-: لم أتعرض لترجمة الأعلام، تفادياً للحشو الذي يعود على الرسالة بنوع تطويل، مع أن أغلب من ذُكروا هم من الأعلام المشهورين.

١٠-: فهرستُ المصادر والمراجع التي تم اعتمادها في تحرير هذه الرسالة، وكذلك وضعت فهرساً للآيات والأحاديث وأهم القواعد والفوائد الأصولية التي اعتمدها الإمام الخطابي وأثبتت لكم في آخر الرسالة.

والله الموفق لما فيه الخير والصواب.

## خطة البحث:

**الفصل الأول:** الإمام الخطابي سيرته، وعصره، ومنهجه في التأليف

وفيه أربعة مباحث:

**المبحث الأول:** السيرة الشخصية للإمام الخطابي

المطلب الأول: اسم الإمام الخطابي ونسبه وكنيته ونسبته ومولده

المطلب الثاني: نشأة الخطابي وأخلاقه:

المطلب الثالث: وفاة الخطابي وراثاً بعض معاصريه له

**المبحث الثاني:** السيرة العلمية للإمام الخطابي

المطلب الأول: طلب الإمام الخطابي للعلم ورحلاته.

المطلب الثاني: شيوخ الخطابي وتلامذته.

المطلب الثالث: ثقافة الخطابي ومؤلفاته.

المطلب الرابع: ثناء العلماء على الخطابي.

**المبحث الثالث:** المذهب العقدي والفقهي للإمام الخطابي

المطلب الأول: عقيدة الخطابي:

المطلب الثاني: المذهب الفقهي للخطابي ونماذج من اجتهاداته:

**المبحث الرابع:** عصر الإمام الخطابي

المطلب الأول: الحالة السياسية لعصر الإمام الخطابي:-

المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية لعصر الإمام الخطابي:

المطلب الثالث: الحالة العلمية والدينية لعصر الإمام الخطابي:

المطلب الرابع: عصر الإمام الخطابي من الناحية الفقهية والأصولية:

**المبحث الخامس:** منهج التأليف والشرح للإمام الخطابي

المطلب الأول: منهج الخطابي في غريب الحديث:-

المطلب الثاني: منهج الإمام الخطابي في معالم السنن:

المطلب الثالث: منهج الإمام الخطابي في "أعلام الحديث"  
المطلب الرابع: منهج العام للإمام الخطابي في عامة كتبه

**الفصل الثاني:** الكتاب و السنة في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي حجية ودلالة

**المبحث الأول:** الاحتجاج بالكتاب والسنة في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي

المطلب الأول: مصدرية الكتاب والسنة في تشريع الأحكام  
المطلب الثاني: إعراضه عن منهج المتكلمين في الاستدلال:

**المبحث الثاني:** المترلة التشريعية للسنة النبوية لدى الخطابي

المطلب الأول: بيان مرتبة السنة من الكتاب  
المطلب الثاني: استقلالية السنة بالتشريع في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي  
المطلب الثالث: حكم عرض السنة على الكتاب في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي

**المبحث الثالث:** خبر الآحاد في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي

المطلب الأول: حجية خبر الواحد لدى الإمام الخطابي  
المطلب الثاني: خبر الآحاد بين العلم والظن  
المطلب الثالث: منهج الإمام الخطابي في الاحتجاج بخبر الآحاد في مسائل الاعتقاد

**المبحث الرابع:** النسخ في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي

المطلب الأول: نسخ الكتاب بالسنة عند الإمام الخطابي - رحمه الله -:  
المطلب الثاني: نسخ السنة بالقرآن عند الإمام الخطابي:  
المطلب الثالث: النسخ وضوابطه في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي:

**المبحث الخامس:** دلالات الأمر والنهي في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي

المطلب الأول: دلالات الأمر  
المطلب الثاني: النهي ودلالته عند الإمام الخطابي

**المبحث السادس:** العموم والخصوص في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي

المطلب الأول: حكم العمل بالعام  
المطلب الثاني: عموم المقتضى  
المطلب الثالث: دلالة العام على أفراد

المطلب الرَّابِع: تعارضُ العامِّ والخاصِّ:

المطلب الخامس: مخصّصاتُ العامِّ

**المبحث السَّابِع:** المفهوم في المنهج الاجتهاديّ للإمام الخطّابيّ

المطلب الأوَّل: حجّيةُ مفهومِ الموافقة عند الإمام الخطّابيّ

المطلب الثَّاني: مفهومُ المُخالفةِ في المنهج الاجتهاديّ للإمام الخطّابيّ:

**المبحث الثَّامِن:** حروف المعاني ودلالاتها في منهج اجتهاد الإمام الخطّابيّ

المطلب الأوَّل: بعضُ حروفِ العطفِ ودلالاتها عند الإمام الخطّابيّ

المطلب الثَّاني: بعضُ حروفِ الجرِّ ودلالاتها عند الإمام الخطّابيّ

المطلب الثَّالث: أداةُ الحصرِ

**الفصل الثالث:** الإجماع

في المنهج الاجتهاديّ لدى الإمام الخطّابيّ

**المبحث الأوَّل:** حجّيةُ الإجماع في المنهج الاجتهاديّ للإمام الخطّابيّ

المطلب الأوَّل: تعريفُ الإجماع:

المطلب الثَّاني: حجّيةُ الإجماع عند الإمام الخطّابيّ:

**المبحث الثَّاني:** حجّيةُ إجماعِ غير الصّحابة عند الإمام الخطّابيّ

المطلب الأوَّل: تصويرُ المسألة وبيانُ مذاهبِ العلماءِ فيها:

المطلب الثَّاني: مذهبُ الإمامِ الخطّابيّ في حجّيةِ إجماعِ غير الصّحابة:

**المبحث الثَّالث:** حُكْمُ مُنكَرِ المُجمَعِ عليه عند الإمام الخطّابيّ

المطلب الأوَّل: تصويرُ المسألة وبيانُ مذاهبِ العلماءِ فيها:

المطلب الثَّاني: مذهبُ الإمامِ الخطّابيّ في حُكْمِ مُنكَرِ الإجماع:

**الفصل الرَّابِع:** القياس في المنهج الاجتهاديّ للإمامِ الخطّابيّ

وفيه ثلاثة مباحث:

**المبحث الأوَّل:** حجّيةُ القياسِ عند الإمامِ الخطّابيّ

المطلب الأوَّل: مذاهبِ العلماءِ في الاحتجاجِ بالقياس:

المطلب الثاني: مذهب الإمام الخطّابيّ في الاحتجاج بالقياس

**المبحث الثاني:** ضوابط القياس عند الإمام الخطّابيّ

المطلب الأول: لا قياس في مورد النصّ:

المطلب الثاني: لا قياس على ما لا يعقل معناه:

**المبحث الثالث:** القياس في العبادات عند الإمام الخطّابيّ

المطلب الأوّل: القياس في أصل العبادات:

المطلب الثاني: القياس في فروع العبادات:

**الفصل الخامس:** الأدلّة المختلف فيها في المنهج الاجتهادي للإمام الخطّابيّ:

**المبحث الأوّل:** المصالح المرسلة

المطلب الأول: مفهوم المصلحة وأنواعها ومذاهب العلماء في الاحتجاج بالمصالح المرسلة  
ومجالات اعتبارها

المطلب الثاني: حجية المصلحة المرسلة عند الإمام الخطّابيّ

المطلب الثالث: اعتبار المصالح في اجتهاد الإمام الخطّابيّ

**المبحث الثاني:** الاستحسان

المطلب الأول: مفهوم الاستحسان وحجّيته وأنواعه

المطلب الثاني: الاستحسان عند الإمام الخطّابيّ

**المبحث الثالث:** سدّ الذرائع

المطلب الأوّل: مفهوم سدّ الذرائع ومذاهب العلماء في الاحتجاج بها

المطلب الثاني: سدّ الذرائع عند الإمام الخطّابيّ

المطلب الثالث: فتح الذرائع في اجتهاد الإمام الخطّابيّ:

**المبحث الرابع:** العرف

المطلب الأول: مفهوم العرف وأقسامه ومذاهب العلماء في اعتباره:

المطلب الثاني العرف والعادة عندالإمام الخطّابيّ:

**المبحث الخامس:** الاستصحاب

المطلب الأول: مفهوم الاستصحاب ومذاهب العلماء في اعتباره  
المطلب الثاني: حجية الاستصحاب عند الإمام الخطّابيّ

### المبحث السادس: مذهب الصّحابي

المطلب الأول: مفهوم مذهب الصّحابيّ ومذاهب العلماء في الاحتجاج به  
المطلب الثاني: حجية قول الصّحابي عند الإمام الخطّابيّ:

### المبحث السابع: شرع من قبلنا

المطلب الأول: مفهوم شرع من قبلنا وحجيّته:  
المطلب الثاني: مذهب الإمام الخطّابيّ في شرع من قبلنا:

### الفصل السادس: التّعارض والترجيح

المبحث الأول: مفهوم التّعارض والترجيح ومحلّه ومذاهب العلماء في إزالة التّعارض

المطلب الأول: مفهوم التّعارض والترجيح:

المطلب الثاني: محلّ التّعارض والترجيح:

المطلب الثالث: مذاهب العلماء في إزالة التّعارض:

المبحث الثاني: منهج الإمام الخطّابيّ في إزالة التّعارض.

# الإمام الخطابي

الإمام الخطابي

سيرته، وعصره، ومنهجه في التأليف

وفيه أربعة مباحث:

**المبحث الأول:** السيرة الشخصية للإمام الخطابي

**المبحث الثاني:** السيرة العلمية للإمام الخطابي

**المبحث الثالث:** المذهب العقدي والفقهي للإمام الخطابي

**المبحث الرابع:** عصر الإمام الخطابي

**المبحث الخامس:** منهج التأليف والشرح للإمام

الخطابي

## المبحث الأول: السيرة الشخصية للإمام الخطابي

### المطلب الأول: اسم الإمام الخطابي ونسبه وكنيته ونسبته ومولده

هو الإمام<sup>١</sup> العلامة<sup>٢</sup> الحافظ<sup>٣</sup> المحدث<sup>٤</sup> الفقيه<sup>٥</sup> الأصولي<sup>٦</sup> المجتهد<sup>٧</sup> الأديب<sup>٨</sup> اللغوي<sup>٩</sup> حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي<sup>٣</sup> أبو سليمان الخطابي.

<sup>١</sup> النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، ت ٦٧٦، الترخيص بالقيام لذوي الفصل والمزية من أهل الإسلام، دار الفكر، ط ١، ١٩٨٢، م، ص ٥٢، تقيق: أحمد راتب حموش، حيث قال عنه: اجمع على إمامته و تفننه في العلوم و إتقانه و اطلاعه و تحريه و اتصافه، السبكي تاج الدين بن علي بن عبد الكافي، ت ٧٧١، طبقات الشافعية الكبرى ط ١، م ١، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر ١٤١٣: حيث قال: كان إماماً في الفقه والحديث واللغة ٢٨٣/٣، و: نظر الخطابي، معالم السنن مقدمة أبي طاهر السلفي ج ٤، ص ٣٧٥.

<sup>٢</sup> الذهبي أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، ت ٧٤٨، العبر في خبر من غير، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، م ٥٣، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، حيث قال عنه: الإمام العلامة.. كان علامة محققاً: ٤١/٣، سير أعلام النبلاء ط ٩، م ٢٣، تحقيق شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوس ١٤١٣ هـ بيروت

<sup>٣</sup> الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ٢٣

<sup>٤</sup> الحموي ياقوت بن عبدالله، ت ٦٢٦، معجم الأدباء، ط ١، ١٤١١ بيروت دار الكتب العلمية قال عنه: كان محدثاً فقيهاً أديباً شاعراً لغوياً كان من الأئمة الأعيان، ج ١، ص ٦٣٢ والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١ هـ، طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤٠٣ قال عنه: الإمام العلامة المحدث الرحال... ص ٤٠٤.

<sup>٥</sup> المصدر السابق، والنووي، شرح صحيح مسلم، دار أحياء التراث العربي/بيروت، ط ٢ ١٣٩٢ هـ، م ٩، قال عنه الفقيه الشافعي، ج ١، ص ٢٧، وابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، ت ٧٧٤، البداية والنهاية ط بيروت، م ٧، مكتبة المعارف، بيروت، قال عنه: له فهم مليح، وعلم غزير، ومعرفة باللغة والمعاني والفقه ج ١، ص ٢٣٦، وابن حلکان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن حلکان، ت ٦٨١، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، دار الثقافة لبنان، تحقيق: إحسان عباس. م ٨. قال عنه: كان فقيهاً أديباً محدثاً ج ٢، ص ٢١٤

<sup>٦</sup> المصدر السابق حيث قال البهنسي: كان فقيهاً محدثاً أصولياً.

<sup>٧</sup> ابن كثير، البداية والنهاية، ٢٣٦/١١ قال عنه: أحد المشاهير الأعيان والفقهاء المجتهدين من المكثرين... والبهنسي، شرف الدين، ت ٨٢٠، الكافي في معرفة علماء مذهب الشافعي قال الزركلي ج ٢، ص ١٩٣ إنه مخطوط، نقلاً عن كتاب الامام الخطابي، د. أحمد عبدالله الباتلي ص ٨٠، وقال عنه: من الأئمة الأعلام المجتهدين في قواعد الأحكام.

<sup>٨</sup> الحموي معجم الأدباء ٢٦٨/١٠، النووي، تهذيب الأسماء واللغات، م ٣، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩/٣ حيث قال عنه النووي "ومحله من العلم مطلقاً ومن اللغة خصوصاً بالغاية العليا، و الثعالبي أبو منصور عبد الملك بن إسماعيل ت ٤٢٩، يتيمه الدهر، ط ١، م ٤، تحقيق: د. مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ١٤٠٣، قال عنه: كان



يُنسَبُ الإمامُ أبو سُلَيْمَانَ الخَطَّابِيُّ - رحمه الله - لجدِّه الخَطَّابِ، وقيل: لزيدِ بنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه؛ وهو ما أفاده جمعُ من أهل العلم ممن ترجموا له، وهو -أيضاً- ما نصَّت عليه عامَّةُ كتبِ الأنساب، إلا ما كان من النَّاجِ السُّبُكِيِّ والحافظِ ابنِ كثيرٍ حيثُ ذَهَبَا إلى القولِ بعدمِ ثبوتِ ذلك، وهو أمرٌ يحتاجُ منهما إلى حِجَّةٍ وبيانٍ وإقامةِ بُرْهانٍ، علماً بأنَّه قد صرَّحَ الكثيرُ بصحَّةِ هذا النَّسَبِ ووُثوقه<sup>٦</sup>.

يقول شعراً حسناً ٣٨٣/٤، والسمعاني، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور، ت ٥٦٢، الأنساب، ط ١، م ٥، تحقيق: عبد عمر البارودي، دار الفكر بيروت، حيث نقل عن الحاكم: قال الفقيه الأديب، ٢٨٠/٢.

<sup>١</sup> الحموي معجم الأدياء ١٠/٢٦٨، النووي، تهذيب الأسماء واللغات ٣/١٩٩ حيث قال عنه النووي: "ومحله من العلم مطلقاً ومن اللغة خصوصاً بالغاية العليا، و الثعالبي أبو منصور عبد الملك بن إسماعيل، يتيمة الدهر، ط ١، م ٤، تحقيق: د مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ١٤٠٣، قال عنه: كان يقول شعراً حسناً ٣٨٣/٤، والسمعاني، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور، ت ٥٦٢، الأنساب، ط ١، م ٥، تحقيق: عبد عمر البارودي، دار الفكر بيروت، حيث نقل عن الحاكم: قال الفقيه الأديب، ٢٨٠/٢.

<sup>٢</sup> بفتح الحاء وسكون الميم، وهو الصواب في اسمه، وقد سماه أبو عبيد الهرويُّ بأحمد، ووافقته الثعالبي في البيتية ٣/٣٣٤، وتبعهما على ذلك ياقوت في معجميه، وآخرون غيره؛ قال في معجم الأدياء ٤/٢٥١: "وإنما ذكرته أنا في هذا الباب؛ لأنَّ الثعالبي وأبا عبيد الهروي - وكانا معاصريه وتلميذيه - سمياه أحمد".

وقال ابن خلكان في وفيات الأعيان ٢/٢١٥: "وقد سُمِعَ في اسم أبي سليمان حمد المذكور أحمد أيضاً - بإثبات الهمزة - والصحيحُ الأوَّلُ؛ قال الحاكم أبو عبد الله محمد بنُ البيهقي: سألتُ أبا القاسم المظفرَ بنَ طاهر بن محمد البستي الفقيه عن اسم أبي سليمان الخطَّابِيِّ، أحمد أو حمد، فإن بعض الناس يقول: أحمد؛ فقال: سمعته يقول: اسمي الذي سميت به حمد، ولكن الناس كتبوا أحمد فتركته عليه".

ولهذا عدَّ كثير من العلماء هذا من الأغلاط والأوهام في اسمه؛ والظاهر أن سبب غلط من غلط في ذلك هو غرابة اسم: حمد، وشهرة اسم: أحمد. ينظر: الرسالة المستطرفة ص ٤٤.

<sup>٣</sup> قال السمعاني في الأنساب ٢/٢٢٤: "هذه النسبة إلى بست بضم الباء المعجمة الموحدة وسكون السين والتاء المنقوطة بنقطين في آخرها، وهي من بلاد كابل بين هراة وغزته، وهي بلدة حسنة كثيرة الخضور والأثمار والبساتين". وينظر: معجم البلدان ١/٤١٤-٤١٥.

<sup>٤</sup> هو أبو عبد الرحمن زيد بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي، من جلة الصحابة، وأخو عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لأبيه، وقد كان أسنَّ منه، كما أنه أسلم قبله، استشهد يوم اليمامة سنة ١٢هـ، ينظر الاستيعاب ٢/٥٥٠ وبعدها، وأسد الغابة ٢/٢٨٥، والإصابة ٢/٦٠٤.

<sup>٥</sup> ينظر: طبقات الشافعية للسبكي ٣/٢٨٢،

<sup>٦</sup> كأبي عبيد الهروي وأبي منصور الثعالبي، معجم الأدياء ٤/٢٤٦-٢٤٧، وينظر: الإمام الخطابي و منهجه في العقيدة، الحسن بن عبد الرحمن ٢٦ وبعدها.

وكان مولده بمدينة بُسْت في شهر رَجَبِ سَنَةِ تِسْعِ عَشْرَةِ وَثَلَاثِمِائَةِ (٣١٩هـ) من الهجرة<sup>١</sup> من أبوين لم أَقْفِ على ترجمة لأَيٍّ منهما، كما لم أَعَثُرْ (و لم يَعَثُرْ غَيْرِي) على خَبَرٍ عن أَحَدٍ مِنْ أَقْرَبَائِهِ وَأَفْرَادِ عَشِيرَتِهِ، وقد يكون السَّبَبُ في ذلك هو عَدَمُ اشْتِغَالِهِمْ بِطَلْبِ الْعِلْمِ، أو عَدَمُ شُهْرَتِهِمْ بِهِ، ومعلومٌ أَنَّ غَالِبَ مَنْ يُرْجَمُ لَهُ فِي كُتُبِ التَّرَاجِمِ وَالتَّارِيخِ هُمُ الشَّخْصِيَّاتُ الْعِلْمِيَّةُ وَالسِّيَاسِيَّةُ الْمَشْهُورَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.<sup>٢</sup>

## المطلب الثاني: نشأة الخطابي وأخلاقه:

المصادرُ التي ترجمتْ له لم تَذْكُرْ لنا شيئاً مُفَصَّلاً عن نشأته، ولكن يُسْتنتج مِنْ بعض أشعاره ومؤلَّفاته خِصَالُهُ الْحَمِيدَةُ، كَالزُّهْدِ وَعَدَمِ التَّعَلُّقِ بِالدُّنْيَا، وَيُفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ تَرَاجِمِهِ أَنَّهُ وُلِدَ وَنَشَأَ فِي مَدِينَةِ "بُسْت" عِنْدَ أُسْرَتِهِ، وَفِي جَوْ عِلْمِيٍّ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِالْعِلْمِ مِنْذُ صِبْغِهِ فِي "بُسْت"، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى مَكَّةِ الْمُكْرَمَةِ وَإِلَى بَغْدَادَ وَالبَصْرَةَ وَبُخَارَى وَنَيْسَابُورَ وَبَلْخَ، ثُمَّ عَادَ إِلَى "بُسْت"، إِلَى أَنْ تَوَفَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى<sup>٣</sup>، رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقال رحمه الله شعراً تُعْرَفُ مِنْهُ شَخْصِيَّتُهُ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

ارْضَ لِلنَّاسِ جَمِيعاً      مَثَلُ مَا تَرْضَى لِنَفْسِكَ  
إِنَّمَا النَّاسُ جَمِيعاً      كُلُّهُمْ أَبْنَاءُ جِنْسِكَ  
غَيْرُ عَدْلٍ أَنْ تَوَخَّى      وَخَشَةَ النَّاسِ بِأَنْسِكَ  
فَلَهُمْ نَفْسٌ كِنَفْسِكَ      وَلَهُمْ حَسٌّ كَحَسِّكَ<sup>٤</sup>

فقوله هذا يدلُّ على أخلاقه الفاضلة، وحسن تعامله وتواضعه.

وكان عفيفاً يكسب قوته من التجارة، فكان يتجرُّ في ملكه الحلال ويُنفقُ على العلماء من إخوانه<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> معجم الأديب، ٢٤٩/٤، نقلاً عن تاريخ هراة لعبد الرحمن بن عبد الجبار الفامي الهروي.

<sup>٢</sup> ينظر: الإمام الخطابي و منهجه في العقيدة، الحسن بن عبد الرحمن ٢٧.

<sup>٣</sup> تذكرة الحفاظ ١٠١٩/٣، وينظر: الباتلي، الإمام الخطابي المحدث الفقيه و الأديب الشاعر، ٣١

<sup>٤</sup> السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ٢٨٤/٣.

<sup>٥</sup> الصفدي، صلاح الدين خليل بن آيبك، الوافي بالوفيات، م٢٩، تحقيق: أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى دار إحياء

التراث بيروت ٢٠٠٠م، ج٧، ص٢٠٧.

وكان - رحمه الله - مُتَّصِفًا بِالزُّهْدِ وَالْوَرَعِ وَالْبُعْدِ عَنِ السَّلَاطِينِ وَ عَدَمِ التَّقَرُّبِ إِلَيْهِمْ، وَمَا قَدْ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ أَلْفَ كُتُبِهِ تَلْيِيَةً لَطَلَّبِ إِخْوَانِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَتِلَامِيذِهِ، فَلَمْ يُؤَلَّفْ شَيْئًا لِسُلْطَانٍ وَلَا لَوْلَا، وَلَمْ يَذْكَرْ أَحَدًا مِنْهُمْ فِي مُقَدِّمَاتِهِ، وَكَانَتِ الْعَادَةُ جَارِيَةً فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ أَنْ يُؤَلَّفَ الْعُلَمَاءُ بَعْضُ كُتُبِهِمْ نَزْوِلًا عِنْدَ طَلَّبِ السُّلْطَانِ، أَوْ أَنْ يُهْدَوْا هَذَا الْمُؤَلَّفَ لَهُمْ.

وَفِي آخِرِ عُمُرِهِ حَرَّصَ عَلَى الْعُزْلَةِ وَالْخُلُوعَةِ بِنَفْسِهِ، وَالْبُعْدِ عَمَّا كَثُرَ فِي زَمَانِهِ مِنْ مُنْكَرَاتٍ. وَالْعُزْلَةُ عِنْدَ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ لَيْسَتْ هَجْرَ النَّاسِ، بَلْ لَهَا مَفْهُومٌ شَرْعِيٌّ عِنْدَهُ؛ حَيْثُ يَقُولُ: «وَلَسْنَا نُرِيدُ - رَحِمَكَ اللَّهُ - بِهَذِهِ الْعُزْلَةِ الَّتِي نَخْتَارُهَا مُفَارَقَةَ النَّاسِ فِي الْجَمَاعَاتِ وَالْجُمُعَاتِ، وَتَرْكَ حُقُوقِهِمْ فِي الْعِبَادَاتِ، وَإِفْشَاءَ السَّلَامِ وَرَدَّ التَّحِيَّاتِ؛ إِنَّمَا نُرِيدُ بِالْعُزْلَةِ تَرْكَ فُضُولِ صُحْبَةٍ، وَتَبْذِيرِ الزِّيَادَةِ مِنْهَا، وَحَطِّ الْعِلَاوَةِ الَّتِي لَا حَاجَةَ لَكَ إِلَيْهَا»<sup>١</sup>، وَمَا أَحْوَجَنَا الْيَوْمَ إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْعُزْلَةِ.

## المطلب الثالث: وفاة الخطابي ورثاء بعض معاصريه له

اتَّفَقَتِ الْمَصَادِرُ الَّتِي وَصَلَتْ إِلَيْهَا عَلَى أَنَّ وَفَاةَ الْإِمَامِ أَبِي سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَانَتْ بِمَدِينَةِ "بَسْت" (مَسْقَطِ رَأْسِهِ) فِي رِبَاطٍ عَلَى شَاطِئِ نَهْرِ "هَنْدَمَنْد"<sup>٢</sup>. وَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَ السَّبْتِ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْآخِرِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ (٣٨٨هـ)<sup>٣</sup>، وَقِيلَ: فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ، أَوْ فِي الْآخِرِ مِنَ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَرَّخَ بَعْضُهُمْ وَفَاتَهُ سَنَةَ سِتِّ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ (٣٨٦هـ)<sup>٤</sup>، وَالْأَوَّلُ أَصْحَحُ؛ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُؤَرِّخِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَقَدْ كَانَتْ وَفَاةُ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ فَاجِعَةً عَلَى بَعْضِ أَهْلِ زَمَانِهِ؛ لِأَنَّ حَيَاتِهِ كَانَتْ حَافِلَةً بِالْجِدِّ وَالتَّحْصِيلِ الْعِلْمِيِّ وَالْإِفَادَةِ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

فَرثَاهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْأَدْبَاءِ؛ فَهَذَا صَدِيقُهُ أَبُو مَنْصُورِ الثَّعَالِبِيِّ الْمَتُوفِي سَنَةِ ٤٢٩هـ يَقُولُ فِي ذَلِكَ:

<sup>١</sup> الخطابي، العزلة ١١-١٢، الطبعة المنيرية، القاهرة ومصر، ١٣٥٢هـ،

<sup>٢</sup> بكسر الهاء وسكون النون، وبعد الدال ميم مفتوحة ونون ساكنة، وهو اسم لنهر مدينة سجستان، وتقع عليه مدينة بست.

<sup>٣</sup> معجم الأدباء ٤/٢٥٠، ١٠/٢٦٩، وسير أعلام النبلاء ١٧/٢٧، وتذكرة الحفاظ، م ٤ دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ٣/١٠٢٠، والعبر ٢/١٧٤، وطبقات الشافعية للسبكي ٣/٢٨٣، وطبقات الحفاظ للسيوطي ٤٠٤.

<sup>٤</sup> وفيات الأعيان ٢/٢١٥، والبداية والنهاية ١١/٣٤٦،

<sup>٥</sup> معجم الأدباء ١٠/٢٦٩،

انظروا كيف تخمد الأنوارُ      انظروا كيف تسقط الأقمارُ  
انظروا هكذا نزول الرّواسي      هكذا في الثرى تغيض البحارُ<sup>١</sup>

كما رثاه أبو بكرٍ عبدُ الله بنُ إبراهيمَ الحنبليُّ، من ذلك قوله:

وقد كان حمداً كاسمه حمدَ الورى      شمائلُ فيها للثناءِ ممدوحُ  
خلاتقُ ما فيها معابٌ لعائبٍ      إذا ذكرتُ يوماً فهنَّ مدائحُ  
تعمدهُ اللهُ الكريمُ بعفوهٍ      ورحمتهُ، واللهُ عافٍ وصادحُ  
ولا زال ریحانُ الإلهِ وروحه      قرى رُوحه، ما حنَّ في الأيِّكِ صادحُ<sup>٢</sup>

<sup>1</sup> معجم الأدباء ٤/٢٦٠

<sup>2</sup> المصدر السابق ٤/٢٥١-٢٥٢.

## المبحث الثاني:

### السيرة العلمية للإمام الخطابي

### المطلب الأول: طلب الإمام الخطابي للعلم ورحلاته

لما بدأ الإمام أبو سليمان الخطابي في طلب العلم أخذ عن علماء بلده، ثم طوّف كثيراً في البلاد الإسلامية، شرقاً وغرباً؛ يطلب المزيد من العلم؛ من فقه وأصول و تفسير ولغة و سماع للحديث، كما هي عادة الأسلاف رحمهم الله تعالى -، فكان ينتقل ما بين "بست" و "سجستان"<sup>١</sup>.

و أقام بنيسابور<sup>٢</sup> مدة عامين أو أكثر فحدث بها<sup>٣</sup>، وأخذ عن عالمها أبي العباس الأصم وعدة من طبقتهم، ثم زار بخارى<sup>٤</sup>، ورحل إلى العراق فدخل بغداد، فسمع من إسماعيل بن محمد الصفار، وأبي عمر الزاهد، وأحمد بن سلمان النجاد، وأبي عمرو السّمّك، ومكرم القاضي، وجعفر الخلدي، وحمزة العقبى، وأبي جعفر الرّزاز، وآخرين من طبقتهم ونظرائهم.

وانتقل إلى البصرة فسمع من أبي بكر بن داسه التّمار ومن غيره، ثم انتقل إلى الحجاز فأقام بمكة، وسمع بها من أبي سعيد بن الأعرابي، ثم عاد إلى خراسان ومنها إلى بلاد ما وراء النهر<sup>٥</sup>، ولهذا وصفه الذهبي بالحدث الرّحال<sup>٦</sup>، ثم رجع إلى مسقط رأسه "بست" وبقي هناك حتى الوفاة<sup>٧</sup>، رحمه الله.

<sup>١</sup> ينظر: معجم البلدان ٣/١٩٢.

<sup>٢</sup> ينظر: المصدر السابق ٥/٣٣١-٣٣٣.

<sup>٣</sup> الأنساب للسمعاني ٥/١٥٩.

<sup>٤</sup> قائل في مقدمة كتابه غريب الحديث ١/٥١: "وأما كتابنا هذا فقد كان خرج لي بعضه وأنا إذ ذاك ببخاري سنة تسع وخمسين وثلاثمائة".

<sup>٥</sup> بلاد ما وراء النهر يراد بها ما وراء نهر جيحون بخراسان، فما كان في شرقية يقال له: بلاد الهياطة، وفي الإسلام سموه: ما وراء النهر، وما كان في غربية فهو خراسان وولاية خوارزمي.

معجم البلدان ٥/٤٥.

<sup>٦</sup> تذكرة الحفاظ ٣/١٠١٨.

<sup>٧</sup> ينظر: الإمام الخطابي و منهجه في العقيدة، الحسن بن عبد الرحمن، ٣٣.

## المطلب الثاني: شيخ الإمام الخطابي وتلامذته

### أولاً: شيخ الإمام الخطابي:

كان الإمام الخطابي مُحباً للعلم، شغوفاً به، ومُهِتماً بطلبه والرحلة الطويلة في تحصيله، فالتقى بمشايخ عدّة وأعلام جلة من أئمة عصره وأعيان وقته، أخذ عنهم العلوم الشرعية المختلفة، كعلوم القرآن الكريم والحديث والفقه والأصول واللغة والأدب والشعر وغيرها.

ولقد تتبعت أسامي أولئك الأعلام من خلال قراءتي لكتبه؛ فوجدتهم كثيراً، سأقتصر على أبرزهم الذين كان لهم تأثير في حياته العلمية؛

١ - أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل بن يونس البغدادي، المعروف بالنجاد، الإمام الحافظ المحدث الفقيه المفي، شيخ العراق وأحد مشاهير أئمة الحنابلة، قال الخطيب: «وهو ممن اتسعت رواياته وانتشرت أحاديثه، وكان صدوقاً عارفاً، جمع المسند وصنف في السنن كتاباً كبيراً، سمع أبا داود السجستاني - وهو خاتمة أصحابه - والحسن بن مكرم، وأبا بكر بن أبي الدنيا، وخلقاً. وحدث عنه أبو بكر القطيعي، والحافظ الدارقطني، وأبو عبد الله الحاكم، وسواهم.

و كان مولده سنة ٢٥٣ ووفاته سنة ٣٤٨. وكف بصره في أواخر عمره»<sup>١</sup>.

٢ - أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم بن الأعرابي<sup>٢</sup>، البصري الإمام العلم المحدث الثقة الزاهد، نزيل مكة وشيخ حرَمها، له مشايخ كثير، منهم أبو داود السجستاني - صاحب السنن -، والحسن بن محمد الزعفراني، وعباس بن محمد الدورقي، وطائفة. وروى عنه أبو عبد الله بن خفيف، وأبو بكر بن المقرئ، وأبو عبد الله بن منده، وآخرون.

وقد ولد سنة ٢٤٦هـ، وتوفي بمكة سنة ٣٤٠هـ<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> الخطيب البغدادي، أحمد بن علي ت ٤٦٣هـ، تاريخ بغداد، م ١٤، دار الكتب العلمية بيروت، ١٨٩/٤-١٩٢، وابن أبي يعلى، محمد ت ٥٢١هـ، طبقات الحنابلة م ٢، دار المعرفة بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي، ١٢-٧/٢، وشذرات الذهب ٣٧٦/٢-٣٧٨.

<sup>٢</sup> وهو غير محمد بن زياد الأعرابي اللغوي المتوفى سنة ٢٣١.

<sup>٣</sup> سير أعلام النبلاء ٤٠٧/١٥-٤١٢، وتذكرة الحفاظ ٣/٨٥٢-٨٥٣، وابن حجر، أحمد بن علي ت ٨٥٢هـ لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي بيروت، ١٩٨٦ ط ٣، تحقيق: دائرة المعرفة النظامية، الهند، ٣٠٨/١-٣٠٩.

٣- أبو عليّ إسماعيلُ بنُ محمّد بنِ إسماعيلَ بنِ صالحِ بنِ عبدِ الرّحمنِ البغداديّ المُلحِيّ -  
نسبةً إلى المُلحِ والنّوادِر - الصّفّارُ، مُسنَدُ العِراقِ وأحدُ أعلامِها.

قال ياقوت: «علامةٌ باللّحو واللّغة، مذكورٌ بالثقة والأمانة، صحب المبرّد صُحبةً اشتَهَرَ بها وروى عنه، وسمع الكثيرَ وروى الكثير، أدركه الدّارقطنيُّ وقال: «هو ثقةٌ صامٌ أربعةً وثمانين رمضان وكان مُتعضِّباً للسُّنة». سمع من الحسن بنِ عرفة العبدِيّ، وعبدِ الله بنِ محمّد المخرَمِيّ وزكريا بنِ يحيى المروزيّ، وعدّة. وعنه الحافظُ الدّارقطنيُّ، ومحمّد بنُ المظفّرِ ببغداد سنة ٣٤١هـ»<sup>١</sup>.

٤- أبو عليّ الحسنُ بنُ الحسينِ بنِ أبي هُريرةَ، العلامةُ الفقيهُ القاضيُّ البغداديّ، أحدُ أئمّة الشّافعيّة المشاهير، قال السُّبكيُّ: «أحدُ عظماء الأوصحابِ ورُفّعائهم، المشهورُ اسمُه، الطّائرُ في الآفاقِ ذكْرُه». أخذ الفقهَ عن أبي العباسِ بنِ سُريج، وأبي إسحاقِ المروزيّ وصحبهِ إلى مصر، وأخذ عن غيرهما. وأخذ عنه أبو عليّ الطّبريُّ، والحافظُ الدّارقطنيُّ وسواهما، وتخرّج عليه خلقٌ. مات ببغداد سنة ٣٤٥هـ<sup>٢</sup>.

٥- أبو عمرو عثمانُ بنُ أحمد بنِ عبدِ الله بنِ يزيدِ البغداديّ الدّقّاقُ، المعروفُ بابنِ السّمّاكِ.

قال الحافظُ الدّارقطنيُّ: «شيخنا أبو عمرو كتّبَ عن العطارديّ ومن بعده، وكتب المصنّفاتِ الطّوالَ بخطّه، وكان من الثّقات». «

وقال الخطيبُ: «كان ابنُ السّمّاكِ ثقةً ثبّتاً». وحلّاه الذهبيُّ بقوله: «الشيخُ الإمامُ المُحدّثُ المُكثّرُ الصّادقُ مُسنَدُ العِراقِ».

سمع أبا جعفرٍ محمّد بنَ عبّيدِ الله بنِ المُنادي، والحسن بنَ مُكرّم، وحنبلَ بنَ إسحاقٍ وغيرهم. وحدّث عنه الدّارقطنيُّ وابنُ شاهين وأبو عبدِ الله الحاكم، وسواهم. تُوفي في شهر ربيعِ الأوّل سنة ٣٤٤هـ<sup>٣</sup>.

٦- أبو بكرٍ محمّد بنُ بكر بنِ محمّد بنِ عبدِ الرّزّاقِ بنِ داسه البصريّ التّمّارُ، الشّيخُ الثّقّة العالمُ راويةً "السُّنن" - كذا وسَمّه الذهبيُّ -، سمع أبا داودَ السّجستانيّ وروى

<sup>1</sup> تاريخ بغداد ٣٠٢/٦-٣٠٤، ومعجم الأديباء ٣٣/٠٧-٣٦، وسير أعلام النبلاء ٤٤٠/١٥-٤٤١.

<sup>2</sup> تاريخ بغداد ٢٩٨/٧-٢٩٩، ووفيات الأعيان ٧٥/٢، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٥٦/٣-٢٦٣.

<sup>3</sup> تاريخ بغداد ٣٠٢/١١-٣٠٣، وسير أعلام النبلاء ٤٤٤/١٥-٤٤٥،

عنه "السُّنن"، وهو آخِرُ مَنْ حَدَّثَ بِهَا كَامِلَةً، وقد روى عنه الإمامُ الحُطَّابِيُّ "سنن أبي داود"<sup>١</sup>، وسمع أبا جعفرٍ مُحَمَّدَ بنَ الحسنِ الشَّيرَازِيِّ، وإبراهيمَ بنَ فهدِ السَّاجِيِّ، وعنه أبو بكر بنُ المقرئ وأبو بكر بنُ لالٍ وأبو الحسين بنُ جميع، وآخرون. مات سنة ٣٤٦هـ<sup>٢</sup>.

٧- أبو عمرَ مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الواحدِ بنِ أبي هاشمٍ، اللُّغَوِيُّ البَغْدَادِيُّ، الزَّاهِدُ، المعروفُ بِغُلامِ ثَعْلَبٍ، لازمَ ثعلباً النَّحْوِيَّ في العَرَبِيَّةِ زماناً فأكثرَ عنه إلى الغايةِ حتى لُقِّبَ بِـ "غُلامِ ثَعْلَبٍ".

قال الخطيبُ: «رأينا جميعَ شيوخنا يُوثقونه فيه -يعني الحديث- ويصدِّقونه». وقال: «كان له جزءٌ قد جمع فيه الأحاديثَ التي تُروى في فضائلِ مُعاويةَ، فكان لا يترك واحداً منهم يقرأ عليه شيئاً حتى يبتدئَ بقراءة ذلك الجزء، ثم يقرأ عليه بعده ما قصدَ له»، سمع أحمدَ بنَ عبيدِ الله النَّرْسِيِّ، وموسى بنَ سهلِ الوشَّاءِ، والحارثَ بنَ أبي أُسامَةَ وغيرهم، وحدث عنه أبو عبدِ الله الحَاكِمُ، وعليُّ بنُ أحمدَ الرَّزَّازِ، وأبو عليِّ بنُ شاذانَ، وسواهم كثيرٌ. وقد كان مولده سنة ٢٦١هـ ووفاته ببغداد سنة ٣٤٥هـ<sup>٣</sup>.

٨- أبو بكر مُحَمَّدُ بنُ عليِّ بنِ إسماعيلَ القَفَّالِ الكَبِيرِ الشَّاشِيِّ الشَّافِعِيِّ، أحدُ الأئمةِ الأعلامِ، حلاه الذَّهَبِيُّ بقوله: «الإمامُ العَلَّامةُ الفقيهُ الأصوليُّ اللُّغَوِيُّ، عالمُ خُرَّاسانَ، إمامٌ وقته بما وراءَ النَّهرِ وصاحبُ التَّصانيفِ»، وقال السُّبُكِيُّ: «الإمامُ الجليلُ، أحدُ أئمَّةِ الدَّهرِ، ذو الباعِ الواسِعِ في العُلُومِ، واليدِ الباسِطَةِ، والجِلالَةِ التَّامَّةِ، والعِظَمَةِ الوافِرَةِ. كان إماماً في التَّفْسيرِ، إماماً في الحديثِ، إماماً في الكلامِ، إماماً في الأصولِ، إماماً في الفروعِ، إماماً في الزُّهدِ والوَرَعِ، إماماً في اللُّغةِ والشَّعرِ، ذاكراً للعلومِ، مُحَقِّقاً لما يُورِدُه، حَسَنَ التَّصَرُّفِ فيما عنده، فَرَدّاً من أفرادِ الزَّمانِ».

وقد روى عن ابنِ خُزَيْمَةَ وابنِ جريرِ الطَّبْرِيِّ وأبي القاسمِ البَغَوِيِّ وطائفةٍ، وروى عنه أبو عبدِ الله الحَاكِمُ وأبو عبدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ وأبو عبدِ الله الحَلِيمِيُّ وغيرهم. وقد كان من مواليد سنة ٢٩١هـ، ووفاته سنة ٣٦٥هـ<sup>٤</sup>.

<sup>1</sup> معالم السنن ٩/١.

<sup>2</sup> الوافي بالوفيات ٢/٢٥٥، والعبير ٢/٧٤،

<sup>3</sup> تاريخ بغداد ٢/٣٦٥-٣٥٩، وطبقات الحنابلة ٢/٦٧-٦٩،

<sup>4</sup> تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٨٢-٢٨٣، وسير أعلام النبلاء ١٦/٢٨٣-٢٨٥ وطبقات السبكي ٣/٢٠٠-٢٢٢.



٩- أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان بن عبد الله المعقلي،  
النيسابوري، الأصم، الأموي مولاهم، الإمام الحافظ محدث عصره بلا مدافعة، حدث في  
الإسلام ستاً وسبعين سنة، ولم يختلف في صدقه وصحة سماعه؛ قاله الحاكم. وقد سمع الأصم  
من أحمد بن يوسف السلمي وعباس بن محمد الدوري ومحمد بن إسحاق الصغاني، وخلق.  
وحدث عنه الحافظ أبو علي النيسابوري والإمام أبو بكر الإسماعيلي وأبو عبد الله ابن منده  
وآخرون. مات سنة ٣٤٦هـ<sup>١</sup>.

١٠- أبو بكر مكرم بن أحمد بن محمد بن مكرم القاشي البزاز البغدادي من  
الأعلام الحفاظ، قال الخطيب: «وكان ثقة». سمع يحيى بن أبي طالب وأحمد بن عبيد الله  
الترسي ومحمد بن عيسى بن حيان المدائني، وسواهم.  
وعنه أبو عبد الله الحاكم وأبو علي بن شاذان وأبو الحسين بن الفضل القطان، وجمع.  
توفي في جمادى الأولى سنة ٣٤٥هـ<sup>٢</sup>.

## ثانياً: تلامذة الإمام الخطابي:

يُعرف الإمام أبو سليمان الخطابي بكثرة التلاميذ، وذلك بعد أن جلس للتعليم وصار متأهلاً  
لأن يروى عنه، فتتلمذ عليه عدد هائل من طلاب العلم، ولم يكن هؤلاء الطلاب أقل شأنًا من  
أولئك المشايخ معرفةً ونباهةً وشهرةً، فتتلمذ على يد أعلام وخرج أعلاماً؛ ومن أبرز هؤلاء:

١- أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، أحد الأعلام، شيخ الشافعية ببغداد،  
الملقب بالأستاذ، قال الإمام النووي عن بعض كتبه: «واعلم أن مدار كتب أصحابنا العراقيين  
وهو في نحو خمسين مجلداً، جمع فيه من النفائس ما لم يُشارك في مجموعته؛ من كثرة المسائل  
والفروع، وذكر مذاهب العلماء وبسط أدلتها والجواب عنها، وعنه انتشر فقهه طريقة أصحابنا  
العراقيين».

وقال السبكي: «الشيخ أبو حامد شيخ طريقة العراق، حافظ المذهب وإمامه، جبل من  
جبال العلم منيع، وخبير من أحبار الأمة رفيع»، وكان الناس يقولون: لو رآه الشافعي لفرح  
به.

<sup>١</sup> الأنساب للسمعاني ٢٩٠/١ وما بعدها، والوافي بالوفيات ٢٢٣/٥، والعبر ٧١/٢.

<sup>٢</sup> تاريخ بغداد ٢٢١/١٣، وسير أعلام النبلاء ٥١٧/١-٥١٨.

وُلد الإسفراييني سنة ٣٤٤هـ ومات ببغداد سنة ٤٠٦هـ، وصُلِّي عليه بالصَّحراء<sup>١</sup>.

١ - أبو عُبيد أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الفاشاني - نسبةً إلى فاشان؛ قرية من أعمال هَراة - الهرويُّ الشافعيُّ، العلامة اللُّغويُّ المؤدِّبُ، صاحبُ "كتاب الغريبتين". قال عنه ابنُ خَلِّكان: «كان من العلماء الكبار، وما قصَّر في كتاب المذكور... وسار في الآفاق، وهو من الكتب النافعة»، تُوفِّي في شهر رجب سنة ٤٠١هـ<sup>٢</sup>.

٢ - أبو ذرُّ عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن غفير الأنصاريُّ الخراسانيُّ الهرويُّ المالكيُّ، المعروف بابن السَّمَّك، الإمامُ العلامة الحافظ الجودُّ، شيخُ الحرم. قال عنه الخطيبُ: «وكان ثقة ضابطاً ديناً فاضلاً».

وقد ولد سنة ٣٠٥هـ أو في التي تليها، ومات بمكَّة في شهر ذي القعدة من سنة ٤٣٤هـ - على الأصحَّ -<sup>٣</sup>.

٤ - أبو الحسين عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر بن أحمد بن محمد بن سعيد الفارسي ثمَّ النيسابوري، قال حفيده الحافظ أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل: «الجدُّ الثقة الأمينُ الصَّالح الصَّائِنُ المحفوظ من الدِّين والدُّنيا». قال عنه الذهبي: «الشيخُ الإمامُ الثقةُ المعمرُ الصَّالح»، وُلد أبو الحسين سنة خمسين ونيِّف بعد الثلاثمائة، ومات بنيسابور سنة ٤٤٨هـ<sup>٤</sup>.

٥ - أبو عمرو محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الحسين بن موسى، الرَزْجَاهي - نسبةً إلى رَزْجَاه، بفتح أوَّله وسكون ثانيه ثمَّ جيم، قرية من قُرى بسطام -، قال الحافظ أبو الحسن عبد الغافر الفارسيُّ: «الأديبُ الثقةُ الشافعيُّ الفاضلُ المحدثُ المُكثِرُ»، كان مولده سنة ٣٤١هـ ووفاته في ربيع الأوَّل سنة ٤٢٦هـ وقيل: في التي تليها<sup>٥</sup>.

<sup>1</sup> تهذيب الأسماء واللغات ٢٠٨/٢ - ٢١٠، وطبقات الشافعية للسبكي ٦١/٤ - ٧٤

<sup>2</sup> وفيات الأعيان ٩٥/١ - ٩٦، وطبقات الشافعية للسبكي ٨٤/٤ - ٨٥، وشذرات الذهب ١٦١/٣، سير أعلام النبلاء ١٦٢/١٧.

<sup>3</sup> تاريخ بغداد ١٤١/١١،

<sup>4</sup> الصيرفي، إبراهيم بن محمد ت ٦٤١هـ، المنتخب من سياق تاريخ نيسابور، دار الفكر، بيروت ١٤١٤، تحقيق: خالد حيدر، ص ٣٦١ - ٣٦٢، وسير أعلام النبلاء ١٩/١٨ - ٢١، والعبر ٢٩٢/٢.

<sup>5</sup> المنتخب من السياق ص ٤١، وطبقات الشافعية للسبكي ١٥١/٤ - ١٥٢،

٦- أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم بن البيهقي الضبي الطهماني النيسابوري، الشافعي، الشهير بالحاكم، وقال عنه الذهبي: «الإمام الحافظ الناقد العلامة، شيخُ المحدّثين صاحبُ التصانيف»، وقال الخطيب: «كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث مصنّفات عدّة»، وُلد بنيسابور سنة ٣٢١هـ وبها توفي سنة ٤٠٥هـ<sup>١</sup>.

### المطلب الثالث: سعة اطلاع الخطابي ومؤلّفاته

لقد اتّسعت ثقافة الإمام أبي سليمان الخطابي في علوم شتى وتنوّعت، وهذا ملحوظٌ تدلُّ عليه تأليفه القيمة المختلفة، وما سطره ببراعته من مسائل وقضايا علمية في ثنايا كتاباته وفي طي تقييداته، يُثيرها كلّما وجد لذلك سبباً، أو للقول فيها مدخلاً، كثيراً ما يُنصُّ على مسألة فقهية في معرض بيان مسألة لغوية، أو على لطيفة نحوية في معرض بيان مسألة فقهية، وما إلى ذلك من التنبهات العلمية الدقيقة، مع اختصاره لمتون الأحاديث وحفظ غريبها، وذكره لشواهد العربية، وكما أنه يتّسم بالدقّة والإتقان فيما يكتبه ويُدوّنُه بأسلوب سهل مع بيان رائع، وتعبير بليغ، وكلُّ ذلك لا يخفى على من يحظى بمطالعة مؤلّفاته القيمة<sup>٢</sup>.

يقول الحافظ أبو طاهر السلفي: «إذا وقف مُنصفٌ على مصنّفاته وأطلع على بديع تصرّفاته في مؤلّفاته؛ تحقّق إمامته وديانته فيما يورده وأمانته، وكان قد رحل في طلب الحديث وقرأ العلوم وطوّف، ثمّ ألّف في فنون العلم وصنّف»<sup>٣</sup>.

وقال ابن الجوزي: «سمع الكثير وصنّف التصانيف، وله فهمٌ مليحٌ وعلمٌ غزيرٌ ومعرفةٌ بالّلغة والمعاني والفقهِ وله أشعار»<sup>٤</sup>.

كان الإمام الخطابي - رحمه الله - إلى جانب ما تقدّم شاعراً أتى فيه بما يعجب قارئه. وفي شعره معانٍ شتى، تدور على الزهد والورع والحكم، والحديث عن مفهوم الحياة وترك التعلّق بها ومعاملة أهلها بالمداراة والتسامح وبذل النصّح لهم، وهذا طرفٌ من تلك الأشعار:

<sup>1</sup> تاريخ بغداد ٤٧٣/٥ - ٤٧٤، ووفيات الأعيان ٤/٢٨٠ - ٢٨١، وسير أعلام النبلاء ١٧/١٦٢ - ١٧٧.

<sup>2</sup> ينظر: الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة، الحسن بن عبد الرحمن، ٤٢.

<sup>3</sup> مقدمته لمعالم السنن، ينظر: مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري ٨/١٥٨.

<sup>4</sup> ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن أحمد ت ٥٩٧، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ٣٠١/٨، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر ١٩٩٥م (وذكره في وفيات ٣٤٩هـ وهو سهو).

ذكر ياقوت<sup>1</sup> أن أبا سعد الخليل بن محمد الخطيب قال: كنت مع أبي سليمان الخطابي،  
فراى طائراً على شجرة، فوقف ساعة يستمع، ثم أنشأ يقول:

يا ليتني كنتُ ذاكَ الطَّائرَ العَرِداً      مِّنَ البرِّيَّةِ مُنحازاً ومُنْفَرِداً  
في غُصْنِ بانٍ دهته الرِّيحُ تخفضُه      طَوَّراً وترفعُه أفناهُ صُعُوداً  
خلو الهمومِ سِوى حَبِّ تلمسه      في التُّربِ أو نعمة يروي بها كِبداً  
ما إن يُورِّقه فِكْرُ لِرِزْقِ غَدٍ      ولا عليه حسابٌ في المعادِ غَداً  
طوباكِ مِنْ طائرِ طوباكِ، ويحكِ طِبُّ      مَنْ كان مثلكِ في الدُّنيا فقد سَعِداً

وعن أبي الحسن بن أبي عمَرَ قال: أنشدني أبو سليمان الخطابيُّ لنفسه:

ارِضْ لِلنَّاسِ جَمِيعاً      مثلَ ما تَرْضَى لِنَفْسِكَ  
إِنَّمَا النَّاسُ جَمِيعاً      كُلُّهُمْ أَبْنَاءُ جَنَسِكَ  
غَيْرُ عَدْلٍ أَنْ تَوَخَّى      ووحشةَ النَّاسِ بِأَنْسِكَ  
فَلَهُمْ نَفْسٌ كَنَفْسِكَ      ولهم حِسٌّ كَحِسِّكَ<sup>٢</sup>

وقال:

تسامحْ ولا تستوفِ حَقَّكَ كُلَّه      وأبِقِ فلمِ يستقصِ قَطُّ كَرِيمُ  
ولا تغفلْ في شيءٍ من الأمرِ واقتصدِ      كِلا طَرَفِي قَصْدِ الأُمورِ ذَمِيمُ<sup>٣</sup>

وقال:

ما دُمتَ حَيًّا فدارِ النَّاسِ كُلَّهُمُ      فَإِنَّمَا أَنْتَ في دارِ المُدارَةِ  
مَنْ يَدِرِ دارِي، وَمَنْ لَمْ يَدِرِ سَوْفَ يُرَى      عَمَّا قَلِيلٍ نَدِيمًا لِلنَّدَاماتِ<sup>٤</sup>

<sup>1</sup> معجم الأدباء ٤/٢٥٥.

<sup>2</sup> طبقات الشافعية للسبكي ٣/٢٨٤.

<sup>3</sup> يتيمة الدهر ٤/٣٦٦ ومعجم الأدباء ٤/٢٥٩.

<sup>4</sup> يتيمة الدهر ٤/٣٣٥ ومعجم الأدباء: ٤/٢٥٨.

وقال:

شَرُّ السَّبَاعِ العَوَادِي دُونَهُ وَزَرُّ  
وَالنَّاسُ شَرُّهُمْ مَا دُونَهُ وَزَرُّ  
كَمْ مَعْشَرٍ سَلِمُوا لَمْ يُؤْذِهِمْ سَبْعُ  
وَمَا تَرَى بَشَرًا لَمْ يُؤْذِهِ بَشَرًا<sup>١</sup>

وقال:

لَعَمْرُكَ مَا الحَيَاةُ وَإِنْ حَرَصْنَا  
عَلَيْهَا غَيْرَ رِيحٍ مُسْتَعَارَةً  
وَمَا الرِّيحُ دَائِمَةٌ هَبُوبٌ  
وَلَكِنْ تَارَةً تَجْرِي وَتَارَةً<sup>٢</sup>

وقال:

تَغْنَمُ سُكُونُ الحَادِثَاتِ فَإِنَّهَا  
وَبَادِرُ بَآيَامِ السَّلَامَةِ إِنَّهَا  
وَأِنْ سَكَنْتَ عَمَّا قَلِيلٍ تَحَرَّكَ  
رُهُونٌ، وَهَلْ لِلرَّهْنِ عِنْدَكَ مَتْرُكٌ<sup>٣</sup>

وقال:

قَدْ جَاءَ طُوفَانُ البَلَاءِ وَلَا أَرَى  
فَاصِعِدُ إِلَى وَزْرِ السَّمَاءِ، فَإِنْ يَكُنْ  
فِي الأَرْضِ وَيَحِي لِلنَّجَاةِ سَفِينَةٌ  
يُعْيِيكَ فَابِكِ لِنَفْسِكَ المِسْكِينَةُ<sup>٤</sup>

أما تأليفه فهي مُتَنَوِّعَةُ الأَغْرَاضِ وَالفُنُونِ لَتَمَكَّنَهُ مِنْ عُلُومٍ عَدَّةٍ وَمِشَارِكَتِهِ فِي فُنُونِ  
شَيْءٍ، فَلَقَدْ صَنَّفَ - رَحِمَهُ اللهُ - فِي عُلُومِ القُرْآنِ وَالتَّوْحِيدِ وَالحَدِيثِ وَالفِقْهِ وَالفَرَائِضِ وَاللُّغَةِ.  
وَفِيهَا يَلِي قَائِمَةٌ بِأَسْمَاءِ مَوْلاَفَاتِهِ، مَعَ بَيَانِ مَا طُبِعَ مِنْهَا وَمَا هُوَ مَخْطُوطٌ حَسَبَ مَا أَطَّلَعْتُ  
عَلَيْهِ - مُرْتَبَةً عَلَى حُرُوفِ المَعْجَمِ:

١ - إِصْلَاحُ غَلَطِ المَحْدِثِينَ °.

<sup>1</sup> يتيمة الدهر ٤/٣٣٥ ومعجم الأدباء ٤/٢٥٨.

<sup>2</sup> يتيمة الدهر ٤/٣٣٥، ومعجم الأدباء ١٠/٢٧٠.

<sup>3</sup> يتيمة الدهر ٤/٣٣٦، ومعجم الأدباء ٤/٢٥٩.

<sup>4</sup> يتيمة الدهر ٤/٣٣٦.

<sup>5</sup> وذكره بعضهم بإصلاح خطأ المحدثين، وسماه الزبيدي في التاج ٤/١: إصلاح الألفاظ، وعده من الكتب التي اعتمد عليها في تأليفه التاج.

- ٢- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري<sup>١</sup>.
- ٣- كتاب بيان إعجاز القرآن<sup>٢</sup>.
- ٤- تفسير اللغة التي في مختصر المزني<sup>٣</sup>.
- ٥- تفسير الفطرة<sup>٤</sup>.
- ٦- دلائل النبوة<sup>٥</sup>.
- ٧- الرسالة الناصحة فيما يعتقد في الصفات<sup>٦</sup>.
- ٨- السراج<sup>٧</sup>.
- ٩- شأن الدعاء<sup>٨</sup>.

---

وقد طُبع الكتاب بالقاهرة سنة ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م، نشره الأستاذ عزت العطار، وأعيدت طباعته سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، بتحقيق الدكتور محمد علي عبد الكريم الرديني، كما طبع - أيضاً - بتحقيق الدكتور حاتم الضامن ونشرته مؤسسة الرسالة.

<sup>١</sup> وقد وقع في تسمية هذا الكتاب اضطراب شديد جداً، وبلغ مجموع ما قيل في تسميته أحد عشر اسماً ينظر مقدمة محققة الدكتور محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود ١/٦٤-٦٥.

وقد طبع في جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م تحقيق محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود. ثم طبع مرة أخرى بالمغرب بتحقيق الدكتور يوسف الكتاني.

<sup>٢</sup> نشره عبد الله بن الصديق الغماري سنة ١٣٧٢هـ بمطبعة دار التأليف بالقاهرة، كما نشره أيضاً الدكتور عبد العليم عميد القسم العربي في جامعة الإسلامية بعليكركه "الهند" سنة ١٣٧٢، وأخيراً طبع بتحقيق وتعليق محمد خلف الله أحمد والدكتور محمد زغلول سلام مع رسالتين أخريين في الإعجاز إحداهما للجرحاني والأخرى للرماني.

<sup>٣</sup> نص عليه السبكي في الطبقات ٣/٢٩٠.

<sup>٤</sup> ذكره في المعالم ٤/٣٢٧ عند شرحه لحديث: " كل مولود يولد على الفطرة".

<sup>٥</sup> ورد اسمه في أعلام الحديث ٢/١٣٨٤ حيث قال: " والخبر مشهور قد أمليناه في دلائل النبوة".

<sup>٦</sup> ذكرها برهان الدين الداغستاني في ترجمته لأبي سليمان الخطابي" مجلة الرسالة ٣/٨٦٥.

وكذا ذكرها الكوثري في تعليقه على السيف الصقيل لتقي الدين السبكي ص ١٢١ (نقلا عن الباتلي ص ١٠٢)

<sup>٧</sup> ذكره المؤلف في أعلام الحديث ١/١٤٥ قائلًا: " فمن أحب أن يستوفي ما ذكرناه من علمه فليأخذ من كتاب السراج" وقال في المصدر نفسه ١/١٥٩: " وقد أشبعت بيان هذا الباب في كتاب السراج". والظاهر أنه تأليف في موضوع الإيمان وما يتعلق به من مسائل.

- ١٠ - الشَّجَاجُ<sup>٢</sup>.
- ١١ - شعارُ الدِّينِ في أصول الدِّينِ<sup>٣</sup>.
- ١٢ - كتاب العروس<sup>٤</sup>.
- ١٣ - العُزْلَةُ<sup>٥</sup>.
- ١٤ - علم الحديث<sup>٦</sup>.
- ١٥ - غريب الحديث<sup>٧</sup>.
- ١٦ - العُنيَّة عن الكلام وأهله<sup>٨</sup>.
- ١٧ - معالم السُّننِ<sup>٩</sup>.
- ١٨ - معرفة السُّننِ والآثار<sup>١٠</sup>.

<sup>١</sup> وقد سمي بتفسير أسامي الرَّبِّ -سَعَزَّ وجلَّ- وبشرح دعوات ابن خزيمة، وبشرح الأسماء الحسنی، ينظر: معجم الأدباء ٢٥٢/٤، و٢٦٩/١٠، وتذكرة الحفاظ ١٠١٩/٣، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٨٣/٣، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٤٠٤ وقد طبع الكتاب بدار المأمون للتراث سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م بتحقيق أحمد يوسف الدقاق.

<sup>٢</sup> هكذا ورد في معجم الأدباء ٢٦٩/١٠، وإنباه الرواة ١٦٠/١.

وعند ابن خلكان في الوفيات ٢١٤/٢: الشَّحاح بالحاء المهملة في الحرفين.

<sup>٣</sup> عده برهان الدين الداغستاني من تأليف الخطَّابي، "مجلة الرسالة ٨٦٥/٣". (نقلا عن الباتلي ص ١٠٦)

وقد اقتصر شيخ الإسلام ابن تيمية على تسميته بـ: "شعار الدين" في بيان تلبیس الجهمية ١٧٧/١، ٢٤٩ وكذا ابن القيم في مختصر الصواعق ٣٨١/٢، ٣٨٦ وفي تهذيب السُّننِ ١٠٨/٧.

ثم سماه ابن تيمية في الدرء ٣١٦/٧: "شعار الدين وبراهين المسلمين".

<sup>٤</sup> كذا ذكر ياقوت في معجم الأدباء ٢٥٣/٤.

<sup>٥</sup> طبع لأول مرة في القاهرة سنة ١٣٥٢هـ بالمطبعة المنيرية، ثم طبع بدار ابن كثير بدمشق سنة ١٤٠٧هـ بتحقيق ياسين محمد السواس.

<sup>٦</sup> ذكره كارل بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٢١٣/٣، وفؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي ٤٢٨/١.

<sup>٧</sup> حقق بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي، وطبع سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م بدار الفكر بدمشق.

<sup>٨</sup> ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص ٣٤ ونقل عنه.

<sup>٩</sup> واسمه الكامل: "معالم السُّننِ في تفسير كتاب السُّننِ لأبي داود السجستاني".

وبعضهم يقول: "في شرح" بدل: "في التفسير".

<sup>١٠</sup> كشف الظنون ١٧٣٩/٢ والرسالة المستطرفة ص ٤٤.

ولالإمام الخطابي - رحمه الله - بحوثٌ مستقلةٌ لمسائل علميةٍ مختلفة، أشار إليها في بعض مؤلفاته، أو أشار إليها بعض العلماء في ثنايا مؤلفاتهم ونسبها إليه، مثل:

- (١) مصنف في التوحيد<sup>١</sup>.
- (٢) مسألة في الدجال وابن صياد<sup>٢</sup>.
- (٣) مسألة في الطب<sup>٣</sup>.
- (٤) مسألة في الكلالة<sup>٤</sup>.
- (٥) مسألة مستوفاة في جمع القرآن وكتابه<sup>٥</sup>.

### المطلب الرابع: ثناء العلماء على الإمام الخطابي

للإمام الخطابي - رحمه الله - مكانةٌ علميةٌ رفيعةٌ، وجهدٌ بالغٌ في خدمة علوم الشريعة الإسلامية، بأسلوبه العلمي الرصين، وذوقه الأدبي الرزين، مع ما كان يتحلّى به من الخلق الحسن، وما يُوصفُ به من الزهد والورع؛ ممّا أكسبه الثناء العطر من الأئمة الأعلام الأخيار، وإشاداتهم بفضله وتمكّنه، ونعته بالأوصاف الحميدة.

وهذه بعض أقوالهم في ذلك - لا على سبيل الحصر رحمهم الله تعالى:-

قال أبو منصور الثعالبي: «كان يشبه في عصرنا بأبي عبيد القاسم بن سلام في عصره، علماً وأدباً وزهداً وورعاً وتديراً وتأليفاً؛ إلا أنه كان يقول شعراً حسناً، وكان أبو عبيد مُفحماً»<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> ذكره الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم ص ٢١٠ بقوله -أثناء كلام له: " ورجح هذا القول الخطابي، في مصنف له التوحيد وهو حسن".

<sup>٢</sup> ينظر: أعلام الحديث ١/٧١٠-٧١١.

<sup>٣</sup> ينظر: المصدر السابق ٣/٢١٠٧.

<sup>٤</sup> معالم السنن ٤/٩٤ قال: "وقد أفردت مسألة في الكلالة وتفسيرها و أودعتها من الشرح والبيان أكثر من هذا، وهو من غريب العلم ونادره".

<sup>٥</sup> ينظر: أعلام الحديث ٣/١٨٥١-١٨٥٢. (وينظر الباتلي: ٨٣-٢٤٩ دراسة تفصيلية عن مؤلفاته)

<sup>٦</sup> يتيمة الدهر ٤/٣٣٤.



وقال أبو المظفر السَّمْعَانِيُّ: «قد كان من العلم بمكان عظيم، وهو إمامٌ من أئمة السُّنَّة، صالحٌ للاقتداء به والإصدار عنه»<sup>١</sup>.

وقال أبو سعيد السَّمْعَانِيُّ: «إمامٌ فاضل، كبيرُ الشَّان، جليلُ القدر، صاحبُ التَّصانيف الحسنة»<sup>٢</sup>.

وقال أبو طاهر السَّلْفِيُّ: «إِذَا وَقَفَ مُنْصِفٌ عَلَى مَصْنَفَاتِهِ، وَأَطَّلَعَ عَلَى بَدِيعِ تَصْرُفَاتِهِ فِي مَوْلَفَاتِهِ؛ تَحَقَّقَ إِمَامَتَهُ وَدِيَانَتَهُ فِيمَا يُورِدُهُ وَأَمَانَتَهُ، وَكَانَ قَدْ رَحَلَ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ، وَقَرَأَ الْعِلْمَ وَطَوَّفَ، ثُمَّ أَلَّفَ فِي فَنُونِ الْعِلْمِ وَصَنَّفَ»<sup>٣</sup>.

وقال ابنُ خَلِّكَانَ: «كَانَ فَقِيهًا أَدِيبًا مُحَدِّثًا، لَهُ التَّصَانِيفُ الْبَدِيعَةُ»<sup>٤</sup>.

وقال الذَّهَبِيُّ: «الإمام العلامة المفيدُ المحدثُ الرَّحَّالُ»<sup>٥</sup>.

وقال النَّجَّاشِيُّ: «كَانَ إِمَامًا فِي الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ وَاللُّغَةِ»<sup>٦</sup>.

وقال ابنُ كَثِيرٍ: «أَحَدُ الْمَشَاهِيرِ الْأَعْيَانِ، وَالْفُقَهَاءِ الْمُجْتَهِدِينَ الْكَثَرِينَ»<sup>٧</sup>.

وقال ابنُ الْعِمَادِ: «كَانَ أَحَدَ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ فِي زَمَانِهِ، حَافِظًا فَقِيهًا مُبْرَزًا عَلَى أَقْرَانِهِ»<sup>٨</sup>.

<sup>١</sup> السَّمْعَانِيُّ، أَبُو الْمُظْفَرِ مَنْصُورِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ. ت. ٤٨٩هـ، قواطع الأدلة في الأصول، دار الكتب العلمية

بيروت، ١٩٩٧، تحقيق: محمد حسن إسماعيل ج ٢، ص ٢٧٣

<sup>٢</sup> الأنساب ١٥٩/٥.

<sup>٣</sup> مقدمة المعالم، وهي بآخِرِ مَخْتَصَرِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ لِلْمَنْذَرِيِّ ١٥٨/٨، وما بعدها وكذا بآخِرِ مَعَالِمِ السُّنَنِ ٣٥٥/٤، وما بعدها.

<sup>٤</sup> وفيات الأعيان ٢/٢١٤.

<sup>٥</sup> تذكرة الحفاظ ٣/١٠١٨.

<sup>٦</sup> طبقات الشافعية ٣/٢٨٢.

<sup>٧</sup> البداية والنهاية ١١/٣٤٦.

<sup>٨</sup> العكري، عبد الحي ابن أحمد بن محمد ت. ١٠٨٩هـ، شذرات الذهب، دار ابن كثير دمشق، ١٤٠٦، ط ١، تحقيق:

عبد القادر الأرناؤوط و محمد الأرناؤوط، ٣/١٢٨.

## البحث الثالث:

### عقيدة الخطابي ومذهبه الفقهي

#### المطلب الأول: عقيدة الخطابي:

عقيدة الإمام الخطابي تظهر في رسالته: "الغنية عن الكلام وأهله"، وأنا ناقلٌ بعضَ التُّصوص الدَّالة على عقيدته، قال: «إنَّ الكلام في الصِّفات فرغٌ عن الكلام في الذات، ويُحتذى في ذلك حذوه ومثاله؛ فإذا كان معلوماً أن إثباتَ الباري سبحانه إنما هو إثباتٌ وجودٌ لا إثباتٌ تحديدٌ وتكييفٌ، فإذا قلنا: يدٌ، سمعٌ، بصرٌ، وما أشبهها؛ فإنَّما هي صفاتٌ أثبتها الله لنفسه. ولسنا نقول إنَّ معنى اليدِ القوَّة أو النِّعمة، ولا معنى السَّمعِ والبَصْرِ العِلْمُ. ولا نقولُ إنَّها حوارِحٌ، ولا نشبِّهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي حوارِحٌ وأدواتٌ للفعلِ.

ونقولُ إنَّ القولَ إنَّما وجبَ بإثباتِ الصِّفات؛ لأنَّ التَّوقيفَ ورَدَ بها، ووجِبَ نفْيُ التَّشبيهِ عنها؛ لأنَّ الله ليس كمثلِه شيءٌ. على هذا جرى قولُ السَّلَفِ في أحاديثِ الصِّفات»<sup>١</sup>.

وفي موضعٍ آخر يقول -رحمه الله-: «فأمَّا ما سألتَ عنه من الصِّفات وما جاء منها في الكتاب والسُّنة؛ فإنَّ مذهبَ السَّلَفِ إثباتُها وإجراؤها على ظواهرها، ونفْيُ الكيفيَّة والتَّشبيهِ عنها، وقد نفاها قومٌ فأبطلوا ما أثبتَه الله، وحقَّقها قومٌ من المثبتين فخرجوا في ذلك إلى ضَرْبٍ من التَّشبيه والتَّكييف»<sup>٢</sup>.

ففي هذه العبارات يظهر أنَّ الإمام الخطابيَّ ينحو مذهبَ سلفِ الأُمَّة في إثباتِ صفاتِ الله تعالى وإجرائها كما جاءت، من غير أن يتعرَّض لها بتفسير أو تأويلٍ ومن غير أن ينزلق به الإثباتُ لهذه الصِّفات إلى مهوأة التَّشبيه والتَّجسيم.

وفي مسألة الاستواء يقول الإمام الخطابيُّ: «القولُ في أنَّ الله تعالى مستوٍ على العرش: هذه المسألةُ سبيلُها التَّوقيفُ المحضُ، ولا يصلُ إليها الدَّليلُ من غير هذا الوجه، وقد نطق به الكتابُ في غير آيةٍ، ووردت به الأخبارُ الصَّحيحةُ، فقبولُه من جهة التَّوقيف واجبٌ والبحثُ عنه وطلُّبُ

<sup>1</sup> ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلِيم الحاراني، ت ٧٢٨هـ، الفتوى الحموية، ٤٥ دار الآثار، ط ١، ٢٠٠١، تحقيق: المكتبة

الإسلامية، و مجموع الفتاوى، ٥٩/٥. نقلا عن الغنية عن الكلام وأهله

<sup>2</sup> المصدر السابق

الكيفية غير جائز، وقد قال مالك: "الاستواء معلوم، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة" <sup>١</sup>.

وفي النص كذلك دلالة جلية على أن الإمام الخطابي كان يتجافى عن منهج المتكلمين في تأويل ما جاء من صفات الباري سبحانه وتعالى، فلم يتأول الاستواء بأنه استيلاء أو غيره من التأويلات التي تأول بها بعض المتكلمين الاستواء الوارد في الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة، بل إنه أورد تفسيراً من فسّر الاستواء بالاستيلاء ثم ردّ عليه ونقضه.

غير أن الإمام الخطابي قد يلتجئ إلى التأويل في بعض النصوص، مثل تأويله للقدم والساق والأصبع، ولكن لا على طريقة أهل الكلام، بل بناء على منهج ارتآه. ولا أريد الإطالة في هذا الموضوع؛ لأنني سوف أتناول هذه المسألة في مبحث خبر الواحد، إن شاء الله.

وللإمام الخطابي منهج اجتهادي يتميز به في طرق إثبات معرفة الله عزوجل؛ حيث يقول: «القول فيما يجب من معرفة الله سبحانه وتعالى: أو ما يجب على من يلزمه الخطاب:

أن يعلم أن للعالم بأسره صانعاً، وأنه هو الواحد لا شريك له، وقد جرى كثير من عوام المسلمين في هذا على عادة النشوء، وحكم الولادة؛ فكان إيمانهم إيمان تلقين وتربية؛ وذلك أنهم يولدون في دار الإسلام ويتربون في حجور المسلمين، وينشؤون في بلادهم فيتلقون كلمة التوحيد من الآباء والأمهات، ويسمعون الأذان ويتلقون القرآن من الأئمة في الصلوات ومن المعلمين في المكاتب، فيستحکم حب الدين في قلوبهم ويعتقدون حسنة وصحة تقليداً فينتفعون به، ويقتصر عليه.

ودين الإسلام إذا كان موثقاً بصحة مشهوداً له بالفضل على كل دين سواه؛ فقد يجب على كل متدين به أن يكون مصدر اعتقاده إياه عن نظر واستدلال؛ ليكون العلم به أصح، والوثيقة به أشد. وقد نصب الله تعالى الأدلة، وأزاح بها العلة ووسع من وجوها، وكثر من عدددها، فهي على اختلاف مراتبها في الوضوح والعموض معرض للاستدلال بها والاستشهاد بمواضعها، فلا أحد يعقل من آحاد الناس إلا وله في جليها مستدل، وفي واضحها مستشهد، وإن كان نزل فهمه عن دقيقتها ولطيفها فالواجب على كل من الناس أن يبدل وسعه فيه ويبلغ

<sup>1</sup> ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب، ت ٧٥١هـ، تهذيب مختصر سنن أبي داود، مع مختصر سنن أبي داود للمندري ومعالم السنن للخطابي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة بيروت، ١٠٨/٧ نقلاً عن شعار الدين للخطابي.

جُهدَه في دَرِكِه؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا، وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت ٦٩]¹.

في هذا النَّصِّ يُشِيرُ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ إِلَى أَمْرَيْنِ هَامَيْنِ، هُمَا:

**الأوَّلُ:** ما أشار إليه في الفقرة الأولى من أن الإيمانَ فِطْرِيٌّ في بدايةِ أَمْرِ التَّكْلِيفِ، ويحصلُ بما فَطَرَ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيْهِ، ويترسَّخُ بعواملِ البيئَةِ؛ مِنْ تَلْقَى الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وتدرِّسُ الْمُعَلِّمِينَ والأئمَّةَ، وسماعِ الْحَقِّ بطرقٍ مُختلفةٍ من تربيَةِ البيتِ المسلمِ والمجتمعِ المسلمِ. وهذه معرفة شرعيةٌ معتبرة.

**والثَّانِي:** ما يُقرِّره في الفقرة الثانية من نَصِّهِ، مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُتَدِينٍ بِالْإِسْلَامِ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرُ اعْتِقَادِهِ النَّظَرَ وَالتَّدْبِيرَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَخَلْقِ اللَّهِ؛ لِيَكُونَ الْعِلْمُ بِهِ أَصَحَّ وَالْوَثِيقَةُ بِهِ أَشَدَّ. وَقَدْ نَصَبَ اللَّهُ الْأَدْلَةَ، فَالْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ النَّاسِ أَنْ يَبْذُلَ وَسْعَهُ فِيهِ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت ٦٩].

وعلى هذا فإنَّ الْإِمَامَ الْخَطَّابِيَّ لَا يَرَى وَلَا يُجِيزُ التَّقْلِيدَ فِي الْإِعْتِقَادِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنِ النَّظَرِ وَالتَّدْبِيرِ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْمُقْرُوءِ وَكِتَابِ اللَّهِ الْمَنْظُومِ (الْكُونِ)، وَذَلِكَ مُيسِّرٌ لِكُلِّ حَسَبٍ قُدْرَتِهِ. وَاللَّهُ لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كما أنَّ الْإِمَامَ الْخَطَّابِيَّ جَعَلَ طَرِيقَ الْمُعْجَزَةِ أَحَدَ مَسَالِكِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِثْبَاتِ وَحْدَانِيَّتِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ عِنْدَمَا تَحَدَّثَ عَنْ طُرُقِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى قَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وَإِنَّمَا ثَبَتَ عِنْدَهُمْ (الصَّحَابَةُ) أَمْرَ التَّوْحِيدِ مِنْ وُجُوهِ؛ أَحَدُهَا: ثُبُوتُ الثُّبُوتِ بِالْمُعْجَزَاتِ الَّتِي أوردَهَا بَيْنَهُمْ؛ مِنْ كِتَابٍ قَدْ أَعْيَاهُمْ أَمْرُهُ، وَأَعْجَزَهُمْ شَأْنُهُ، وَقَدْ تَحَدَّاهُمْ بِهِ وَبِسُورَةٍ مِثْلِهِ، وَهُمْ الْعَرَبُ الْفُصْحَاءُ وَالْخُطَبَاءُ وَالبُلْغَاءُ؛ فَكُلُّ عَجَزَ عَنْهُ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ بِوَجْهِ»².

ومن خلال ما تقدَّم يتبيَّن أنَّ الْإِمَامَ الْخَطَّابِيَّ سَلَكَ فِي مَسْأَلَةِ: "أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْمُكَلَّفِ" مَسْلَكًا وَسَطًا تَوَسَّطَ فِيهِ بَيْنَ اتِّجَاهَيْنِ؛ فَاتِّجَاهٍ يَرَى أَنَّ طَرِيقَ مَعْرِفَةِ الْخَالِقِ مُنْحَصِرَةٌ بِالْفِطْرَةِ: مِثْلُ

¹ الخطَّابِيُّ، شعار الدين وبراهين المسلمين، نقلًا عن ابن تيمية، بيان تلبس الجهمية ١/١٧٧، ٢م، مطبعة الحكومة مكة المكرمة، ط ١، ١٣٩٢هـ، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم

² الخطَّابِيُّ: الغنية عن الكلام وأهله، نقلًا درء تعارض العقل والنقل ٧/٢٩٩، وصون المنطق ص ٩٦. ومما يدل على صحة نسبة هذه النقول تصريح الإمام الخطَّابِيَّ بهذا المسلك، وإيراد مجمله في كتابه معالم السنن ٤/٣٠٤

ابن تيمية<sup>١</sup>، بينما المتكلمون من المعتزلة وجمهور الأشاعرة أنكروا المعرفة الفطرية، وجعلوا أوّل واجب على المكلف هو التّظر والاستدلال، وعلى هذا لم يُصحّحوا إيمان المقلد<sup>٢</sup>.

## المطلب الثاني: المذهب الفقهي للخطابي ومنازج من اجتهاداته:

### أولاً: التحقيق في المذهب الفقهي للإمام الخطابي:

الذي هو متوارد في كتب التراجم وغيرها عدّ الإمام الخطابي في سلك أعلام الشافعية؛ لذلك ترجم له معظم من ألف في طبقات الشافعية، كالنووي<sup>٣</sup>، والسبكي وغيرهما.

ويقول الإمام الذهبي: «أخذ الفقه على مذهب الشافعي عن أبي بكر القفال الشافعي، وأبي علي بن أبي هريرة ونظرائهما»<sup>٤</sup>، وقال الحافظ ابن حجر: «الخطابي من الشافعية»<sup>٥</sup> وكذلك وصفه ابن تيمية بأنه فقيه شافعي<sup>٦</sup>.

وعلى هذا عدّ بعض الباحثين الإمام الخطابي في طبقة مجتهد المذهب الشافعي؛ إذ كان يتبع أصول مذهب الإمام الشافعي في التّظر والاستدلال، ويُعتبر من المنافحين عنه في أعم أحواله، وما أثار عن الخطابي من مخالفة الإمام الشافعي في عدد من الاجتهادات ليس فيه خروج عن مذهبه<sup>٨</sup>.

غير أن الباحث يرى خلاف ذلك؛ فالخطابي - فيما استقرّ عليه آخراً - لم يكن يتبع مذهب الشافعي ولا مذهب غيره، بل كان في اجتهاداته واستنباطاته مجتهداً مستقلاً. فالمطلوع على

<sup>١</sup> ابن تيمية، مجموع الفتاوى ٦/٧٣، ٦/٢.

<sup>٢</sup> القاضي عبد الجبار. ت ٤١٥هـ، شرح الاصول الخمسة ص ٣٩-٤٦-٥٢-٥٣، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، ط ٢، ١٩٨٨، طبعة أم القرى (الناشر مكتبة وهبة مصر)، الجويني عبد الملك بن عبد الله، ت ٤٧٨هـ، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، ص ٢٥، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت. تحقيق: أسعد تميم، ط ١، ١٤٠٥

<sup>٣</sup> النووي، شرح صحيح مسلم، ١/٢٧.

<sup>٤</sup> السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ٣/٢٨٣.

<sup>٥</sup> الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٧/٢٤.

<sup>٦</sup> ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر، ت ٨٥٢، فتح الباري شرح صحيح البخاري ط ٥، م ١٤ تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة بيروت ج ١٠، ص ٥٨٥.

<sup>٧</sup> ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٣٣/١٧٧.

<sup>٨</sup> أعلام الحديث ١/٧٦ مقدمة المحقق، وينظر أحمد الباتلي، الإمام الخطابي، ص ٦٨.

مؤلفات الإمام الخطّابي، وخصوصاً "معالم السنن" و"أعلام الحديث" و"غريب الحديث"؛ يُدرك بسهولة شخصيته العلمية المستقلة، واجتهاده في المسائل الفقهية، فهو في اجتهاداته واختياراته تتساوى لديه المذاهب الأربعة وغيرها من مذاهب الأئمة؛ فيجده الناظر متناولاً للنصوص تناوُل مُجتهد مُستقل، ويستنبط الأحكام ثم يسرد مذاهب أهل العلم، ويبيّن وجه الدلالة مُوافقاً ذلك أو مُخالفاً لأيّ مذهب من المذاهب.

فإن قيل: إن لم يكن شافعيّاً فلماذا تُرجم له في طبقات الشافعية؟

قيل: إنّما عدّوه من الشافعية باعتبار ما كان؛ لأنّه تتلمذ على أعيان الشافعية، مثل القفال الشاشي وابن أبي هريرة وغيرهما، وأنّه نشأ في بيئة شافعية. فهو كان شافعي المذهب بداية الأمر، ثم ترقى ووصل إلى ما وصل إليه من مرتبة الاستقلال.

كما أنّ ذلك العصر كان عصر تنافس بين المذاهب، وكان من مظاهر هذا التنافس التفاحر بفحول العلماء المبرزين؛ ليدلّوا بأنّ ذلك المذهب ينتظم الأئمة الأعلام.

نعم، لا يُختلف البتّة من أنّ الخطّابي كان زمن الطلب شافعي المذهب؛ غير أنّ الأمر الذي لا يُسلم هو أنّ يكون الإمام بقي على مذهب الشافعي مُتمذّباً، أو لنقل مُتمذّباً على الطريقة التي كانت سائدة في ذلك الوقت. ذلك أنّ كثيراً ممن كان من الشافعية وتلمذ على أئمة المذهب خلّعوا عن أنفسهم التقليد للمذهب، ولم يكن ذلك مانعاً من أن يُعدّوا بعد ذلك من الأئمة المستقلين في الاجتهاد؛ كالإمام محمد بن جرير الطبري ومحمد بن نصر المروزي.

وإذا كان الإمام الخطّابي مُجتهداً مُتسبباً؛ فأين أثر ذلك في كتب الشافعية بعده، وما الذي قدّمه للمذهب؟ لا يظهر لذلك أثر ذو بال. أمّا الذي قدّمه هذا الإمام للفقهاء فقد قدّم مالا يخفى على أهل العلم. وما يُذكر أنّه شرح لغة مُختصر المُرزني؛ فهو مُجرّد شرح لغوي ولم يصل إلينا، وكان قد ألفه قبل تأليفه للكتب الثلاثة الكبرى: "غريب الحديث" و"معالم السنن" و"أعلام الحديث"، والتي استقرّ فيها رأيه واجتهاده ومنهجه. وليس في هذه الكتب ما يدلّ على أنّه شافعي المذهب، كما سيأتي، إن شاء الله.

هذا؛ ولننظر إلى بعض عبارات الإمام الخطّابي والتي تُعبّر عن رأيه في الاجتهاد والاستنباط؛ ثمّ نتأمّل فيها لنصل إلى نتائج تدلّ على أنّه مجتهد مستقل:

يدعو الإمام الخطابيُّ إلى الاستنباط من الكتاب والسنة لمن كان مُتأهلاً بأن استجمع الشرائط المعيّنة للنظر؛ يقول الإمام الخطابيُّ: «أما بعد؛ فقد فهمتُ مساءلتكم -إخواني أكرمكم الله- وما طلبتموه من تفسير كتاب "السُنن" لأبي داود سليمان بن الأشعث، وإيضاح ما يشكل من مُتون ألفاظه، وشرح ما يستغلق من معانيه، وبيان وجوه أحكامه، والدلالة على مواضع الانتزاع والاستنباط من أحاديثه، والكشف عن معاني الفقه المنطوية في ضمنها»<sup>١</sup>.

فدورُ الإمام الخطابيُّ أن يكشفَ عن الفقه والمعاني المنطوية في ضمن هذه الأحاديث، وهذه المعاني والأحكام غيرُ مختصةٍ بمذهبٍ مُعيّن، وهو لم يحصر اجتهاده في الاستنباط لمذهبٍ مُعيّن.

ثمَّ يقول: «وقد رأيتُ الذي ندبتموني له وسألتُموني من ذلك أمراً لا يسعني تركه، كما لا يسعكم جهله، ولا يجوز لي كتّمه، كما لا يجوز لكم إغفاله وإهماله؛ فقد عاد الدّينُ غريباً كما بدأ، وعاد هذا الشأنُ دارسةً أعلامه، حاويةً أطلاله، وأصبحت رباعه مهجورةً، ومسالكُ طُرّقه مجهولةً»<sup>٢</sup>.

وفي هذا دلالةٌ على أن الخطابيَّ كان مُنكراً لما كان عليه حالُ المُتفكّهة في عصره من تعصّبٍ لمذاهبهم، وتركٍ للنظر في السنة نظرَ تفهّمٍ واستنباطٍ بعيداً عن العصبية والانتصار للمذهب، وهذا من الخطابيِّ ليس إعلاناً برفض التّمذهب؛ وإنما هو تقويمٌ له وتسييد. فطالبُ العلم لا بُدَّ له في بداية طلبه للعلم من أن يكون متمذّباً على أحد المذاهب المدوّنة، مع أخذ نفسه بالاعتناء بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ثمَّ إن بلغَ به العلمُ إلى استكمال شرائط الاجتهاد؛ كان عليه أن ينظر في الفقه نظرةً مُتجردةً مُستقلّةً.

فإذا كان الخطابيُّ يشكو من جهالة مسالك الاجتهاد؛ فكيف يُناقضُ نفسه ويدخلُ فيما تشكّى منه؟

ثمَّ إنَّ أيَّ مُتمذهبٍ لا بُدَّ وأن يلوح من عباراته تصريحاً أو تلويحاً ما يدلُّ الناظرَ على أنّه تابعٌ لذلك المذهب، كأن يقول: "استدلُّ أصحابنا" وما شابه من هذه العبارات. وهكذا فإنَّ الخطابيَّ لم يقل قطّ عن مذهب الشافعيِّ "مذهبي" أو "مذهبنا"، ولا قال عن الشافعيّة

<sup>١</sup> الخطابيِّ، معالم السنن ٣/١.

<sup>٢</sup> الخطابيِّ، معالم السنن ٣/١.

"أصحابنا"، وإنما يقول: "قال الشافعي"، و"قال أصحاب الشافعي"، و"استدل له (للشافعي) أصحابه". وعبارات أخرى شبيهة لها.

فهو في نقل مذهب الشافعية لا يُشركُ نفسه معهم، ومن أمثلة ذلك أنه في شرحه لباب زنا الجوارح دون الفرج؛ قال: «وقال الشافعي - رحمه الله - إذا قال الرجل: زنت يدك؛ كان قذفاً، كما يقول زنا فرجك. وقال بعض أصحابه: يجب ألا يكون هو قذفاً...»<sup>١</sup>، والشاهد هو أنه لم يستخدم عبارة تدلُّ على أنه شافعي المذهب، بل غاية ما يدلُّ عليه النصُّ هو نظرته المستقلة للمذاهب كلها، وتعبيره عن الجميع بعبارة واحدة، والله أعلم.

وقال الإمام الخطابي: «وتأوله أصحاب الشافعي ومن ذهب مذهبه في أن الدبَّاغ يطهر شعورها...»<sup>٢</sup>.

فلماذا لم يقل: "تأويله عندنا"، و"عند من ذهب مذهبنا"؟ وهذا يدلُّ على أنه غير تابع لهم. ولا بدُّ أن لا ننسى أن الإمام الخطابي في مقام تعليم منهج لأهل الفقه وأهل الحديث، على اختلاف توجهاتهم وتباين منازعهم؛ فلا يسوغ أن يكون في اجتهاده تابعاً، على ما قرَّره في مقدِّمة "معالم السنن" و"أعلام الحديث".

ثم نراه يُشيرُ إلى ما عليه أهل العلم في زمانه، وما لا بدُّ أن يكونوا عليه في اجتهادهم؛ حيث يقول:

«وأما الطبقة الأخرى وهم أهل الفقه والنظر؛ فإن أكثرهم لا يُعرجون من الحديث إلا على أقله، ولا يكادون يُميزون صحيحه من سقيم، ولا يعرفون جيده من رديئه، لا يعبؤون بما بلغهم منه أن يحتجوا به على خصوصهم إذا وافق مذاهبهم التي ينتحلونها، ووافق آراءهم التي يعتقدونها»<sup>٣</sup>.

وكلام الإمام الخطابي ظاهرٌ في التعبير عن ظاهرة الانتصار للمذهب، فهو ينتقدهم ويُنكرُ عليهم منهجهم هذا. ثم إنَّ كلامه هذا واردٌ في معرض تعليم المنهج القويم للاجتهاد

<sup>١</sup> الخطابي، أعلام الحديث ٣/٢٢٣٠، ٢٢٣١.

<sup>٢</sup> الخطابي، معالم السنن ٤/١٨٧.

<sup>٣</sup> الخطابي، معالم السنن ج ١/ص ٤.



ليُقدِّمه لأهل العلم مُطلقاً، لا لمذهبٍ مُعيَّنٍ أو مدرسةٍ مُحدَّدةٍ، فيرى بناءً على ذلك وجوبَ الجمع بين محاسن المدرستين (أهل الحديث، وأهل الفقه)؛ حيث يقول:

«كلُّ واحدةٍ منهما لا تميِّزُ عن أختها في الحاجة، ولا تستغنى عنها في دَرَكِ ما تنحوه من البُغيةِ والإرادة؛ لأنَّ الحديثَ بمنزلةِ الأساسِ الذي هو الأصلُ، والفقهُ بمنزلةِ البناءِ الذي هو له كالفرع، وكلُّ بناءٍ لم يُوضَعِ على قاعدَةٍ وأساسٍ فهو مُنهار، وكلُّ أساسٍ خلاً عن بناءٍ وعمارةٍ فهو قفْرٌ وخرابٌ»<sup>١</sup>.

يقول الخطَّابيُّ: «ولكلِّ وقتٍ قومٌ، ولكلِّ نَشءٍ علمٌ»<sup>٢</sup>، وكأنَّه يرُدُّ على من يقول بغلقِ بابِ الاجتهادِ. ويقصد أن لكلِّ وقتٍ مُجتهدين يُهيئهم الله لهذا الدِّين: فهو لا يرضى للمُجتهدِ المؤهَّل أن يُقيِّدَ نفسَه في اجتهاده، ويضع حدوداً لإنتاجه الفكريِّ، فكيف يرضى ذلك لنفسه؟ وهو القائل: «ثمَّ إنِّي فكَّرتُ بعدُ فيما آل إليه أمرُ الزَّمانِ في وقتنا هذا من نُضوبِ العلمِ، وظهورِ الجهلِ، وغلبةِ أهلِ البدعِ، وانحرافِ كثيرٍ من أنشاءِ الزَّمانِ إلى مذاهبِهِم، وإعراضِهِم عن الكتابِ والسُّنةِ، وتركِهِم البحثَ عن معانيهِما، ولطائفِ علومِهِما»<sup>٣</sup>.

فكلُّ هذا واضحٌ في أنَّه يدعُو إلى الاشتغال بالكتابِ والسُّنةِ، والبحثِ عن معانيهِما ولطائفِ علومِهِما، ويعيبُ على أهلِ زمانه انحرافَهُم إلى مذاهبِهِم تعصُّباً وإعراضاً عن التَّفقهِ بالسُّنةِ. وهذا كما قدِّمتُ ليس انحرافاً عن التَّمذهبِ؛ وإنَّما هو تقويمٌ لانحرافٍ ظهرَ فيه.

ولقد نعتَ الإمام ابنُ كثيرٍ الخطَّابيَّ بـ "المجتهد"، ولا شكَّ في أنَّه أراد الاجتهادَ المطلقَ، وهذا لإطلاقه هذا الوصفَ دون تقييدٍ؛ قال ابنُ كثيرٍ: «أحدُ المشاهيرِ الأعيانِ، والفقهاءِ المُجتهدينِ المُكثرين»<sup>٤</sup>.

وقال أبو منصورٍ الثَّعالبيُّ: «كان يشبهه في عصرنا بأبي عُبيد القاسمِ بنِ سلامٍ في عصره، علماً وأدباً وزهداً وورعاً وتديراً وتأليفاً؛ إلا أنه كان يقول شعراً حسناً، وكان أبو عُبيد

<sup>١</sup> الخطَّابيُّ، معالمُ السُّننِ ج ١/ص ٤.

<sup>٢</sup> الخطَّابيُّ، غريبُ الحديثِ ج ١/ص ٧٠.

<sup>٣</sup> النشأ: أحداثُ الناسِ، واحدهم ناشئٌ، ينظر غريبُ الحديثِ للخطَّابيِّ ٥٣٩/١.

<sup>٤</sup> البداية والنهاية ٣٤٦/١١.

مُفَحَمًا»<sup>١</sup>، والإمام أبو عُبَيْد القاسمُ بن سلامٍ من المجتهدين المُستقلِّين، فإذا كان الخطَّابِيُّ يُشَبِّه به في علمه فاللَّازِمُ من ذلك أن يكون مُشْتَرِكاً معه في أهمِّ خصيصة، وهي الاجتهاد المطلقُ.  
ومَّا يدلُّ على أن الخطَّابِيَّ إمامٌ مُستقلٌّ؛ مُخالفاته الكثيرةُ للإمام الشَّافعيِّ؛ وسأتناول ذلك في "نماذج من اجتهادات الخطَّابِيَّ الفقهيَّة".

## ثانياً: نماذج من اجتهادات الخطَّابِيَّ الفقهيَّة

وها أنا أسوقُ بعضَ اجتهاداتِ الإمامِ الخطَّابِيَّ التي خالَفَ فيها الإمامَ الشَّافعيِّ؛ لنستدلَّ بأنَّ الخطَّابِيَّ قد استقلَّ في اجتهاده:

(١) الوُضوءُ من الدَّم:

قال الإمام الخطَّابِيُّ -في حديث الذي أُصيبَ بأسهْم وهو في صلَّاته-: «وقد يحتجُّ بهذا الحديثِ مَنْ لا يرى خُرُوجَ الدَّمِ وسيلائه من غيرِ السَّبيلينِ ناقضاً للطَّهارة،... وإلى هذا ذهبَ الشَّافعيُّ. وقال أكثرُ الفقهاء: سيلانُ الدَّمِ من غيرِ السَّبيلينِ ينقضُ الوُضوءَ.

وهذا أحوطُ المذهبين، وبه أقولُ. وقولُ الشَّافعيِّ قوِيٌّ في القياس، ومذاهبُهُم أقوى في الاتِّباع.

ولستُ أدري كيفَ يصحُّ هذا الاستدلالُ من الخبر؟ والدَّمُ إذا سالَ أصابَ بدنَه وجِلدَه، ورُبما أصابَ ثيابه، ومع إصابة شيءٍ من ذلك -وإن كان يسيراً- لا تصحُّ الصَّلَاةُ عند الشَّافعيِّ، إلاَّ أن يُقال: إنَّ الدَّمَ كان يخرُجُ من الجِراحةِ على سبيلِ الذَّرَقِ، حتَّى لا يصيبَ شيئاً من ظاهرِ بدنِه؛ ولئن كان كذلك فهو أمرٌ عَجَبٌ»<sup>٢</sup>.

فنرى الخطَّابِيَّ يعرضُ المسألةَ وترجيحَه لمذهب الجمهور، وهو خلاف مذهب الشافعي، ثمَّ إنَّه يعترضُ على من استدلَّ للشَّافعيِّ بالحديث الذي هو في صَدَدِ شرحه؛ وهذا كله يُنبئُ عن استقلالِيَّة في النَّظر والاستنباط.

(٢) رفعُ اليدينِ عند التَّهَوُّضِ من التَّشَهُدِ:

<sup>١</sup> يتيمة الدهر ٤/٣٣٤.

<sup>٢</sup> الخطَّابِيَّ، معالم السنن، ج ١، من ص ٦٠-٦١.

قال الإمام الخطّابيُّ: «وأما ما رُوِيَ في حديث أبي حميد السَّاعِدِيِّ من رفع اليدين عند التَّهْوُضِ من التَّشَهُّد؛ فهو حديث صحيح، وقد شهد له بذلك عشرة من الصَّحابة، منهم أبو قتادة الأنصاريُّ، وقد قال به جماعة من أهل الحديث، ولم يذكره الإمام الشَّافعيُّ، والقول به لازمٌ على أصله في قبول الزِّيادات<sup>١</sup>»<sup>٢</sup>.

فالحديث صحيحٌ عند الإمام الخطّابيِّ، ويُقوِّي ثبوت تلك السنَّة أنَّه شهدَ على صحتِّها عشرة من الصَّحابة. وبه قال جماعة من أهل الحديث، وهذا تأييدٌ آخرٌ لما يُقرُّره من سنَّةِ رفع اليدين عند التَّهْوُضِ. ثمَّ إنَّ زيادة الثقة مقبولةٌ عنده، كما هي عند الإمام الشَّافعيِّ فوجب المصير إليها. وكان هذا منه عن اجتهادٍ وليس أتباعاً ولا تخريجاً، ولا انتصاراً لمذهبٍ ما، أمَّا قوله: «والقول به لازمٌ على أصله في قبول الزِّيادات» فهو إلزامٌ للشَّافعيَّة للقول بموجب هذه الزِّيادة.

(٣) إذا لم يخرج الإمام من يومه للعيد متى يخرج؟

روى أبو داود في سننه عن أبي عمير بن أنس عن عمومة له من أصحاب النبيِّ ﷺ: «أنَّ ركباً جاؤوا إلى رسول الله ﷺ يشهدون أنَّهم رأوا الهلالَ بالأمس؛ فأمرهم أن يُفطروا، وإذا أصبحوا يَعدُّوا إلى مُصلاهم»<sup>٣</sup>.

قال الإمام الخطّابيُّ: «وإلى هذا ذهب الأوزاعيُّ وسفيانُ الثوريُّ وأحمدُ بن حنبلٍ وإسحاقُ، في الرَّجُلِ لا يعلم بيوم الفطر إلاَّ بعد الزَّوال.

<sup>١</sup> زيادة الثقة: هي أن يتفرد به الثقة في رواية الحديث من لفظة، أو جملة، في السند أو المتن، ينظر منهج النقد في علوم الحديث نور الدين عتر، ص ٤٣٢، يقول الإمام الغزالي: انفراد الثقة بزيادة في الحديث عن جماعة النقلة مقبولة عند الجماهير، سواء كانت الزيادة من حيث اللفظ أو من حيث المعنى؛ لأنه لو انفرد بنقل حديث عن جميع الحفاظ لقبول، فكذلك إذا انفرد بزيادة، لأن العدل لا يتهم بما أمكن، المستقصى ١٣٣.

<sup>٢</sup> الخطّابيُّ، معالم السنن، ١/١٦٧-١٦٨.

<sup>٣</sup> سنن أبي داود - كتاب الصلاة - باب إذا لم يخرج الإمام للعيد من يومه يخرج من الغد. رقم: ٩٧٧، و ينظر: معالم السنن ٣٣/٢. وأخرجها لإمام أحمد في أول مسند البصريين، رقم: ١٩٦٧٥، والنسائي في كتاب صلاة العيدين، رقم: ١٥٣٩، وابن ماجة في كتاب الصيام، رقم: ١٦٤٣، والحديث صحيح، وقد صححه ابن المنذر، وابن السكن، والخطّابي، وابن حزم، وابن حجر، وقول ابن عبد البر: أبا عمير مجهول، مردود، بأنه قد عرفه من صححه له، قاله الحفاظ. انتهى كلام صاحب عون المعبود.

وقال الشافعيُّ: إن علموا بذلك قبل الزوال خرّجوا، وصلّى الإمام بهم صلاة العيد، وإن لم يعلموا إلا بعد الزوال لم يُصلّوا يومهم ولا من الغد؛ لأنّه عملٌ في وقت إذا جاز ذلك الوقت لم يعمل في غيره<sup>١</sup>، وكذلك قال مالك<sup>٢</sup> وأبو ثور<sup>٣</sup>.

قلت: سنّة رسول الله ﷺ أولى، وحديث أبي عمير صحيحٌ فالمصير إليه واجب<sup>٤</sup>.

يقول الإمام النوويُّ: «إنّ المجتهدين المنتسبين والمخرّجين كانوا إلى آخر المائة الرابعة»<sup>٥</sup>، وباعتبار أنّ الإمام الخطّابيّ كان في تلك الفترة، فإن جعلناه شافعيًّا فهو من المجتهدين المنتسبين الذين تُعدُّ أقوالهم وجوهاً في المذهب الشافعي؛ فهل ما قرّره الإمام الخطّابيُّ من أنّ صلاة العيد تُصلّى من الغد عدّها وجهاً في المذهب الشافعي؟ وبالرجوع إلى مظانّ نقل الوجوه والأقوال والصّحيح والأصحّ في المذهب الشافعي؛ لم يجد الباحث شيئاً من ذلك القبيل، حيث يقول الإمام النوويُّ نفسه: «وفتّها ما بين طلوع الشّمس وزوالها يوم العيد»<sup>٦</sup>، ثمّ يُعلّل ذلك ويتنصر له، على نهج المجتهد في المذهب.

#### ٤) المحرّم في حجّ المرأة:

قال الإمام الخطّابيُّ -في شرحه لحديث النّهي عن سفر المرأة بدون محرّم-: «في هذا بيان أنّ المرأة لا يلزمها الحجّ إذا لم تجد رجلاً ذا محرّم يخرج معها، وإلى هذا ذهب النّخعيُّ والحسن البصريُّ، وهو قول أصحاب الرّأي وأحمد بن حنبلٍ، وإسحاق بن راهويه<sup>٧</sup>.

وقال مالك<sup>٨</sup>: تخرج مع جماعة من النّساء.

<sup>١</sup> الشافعي، محمد بن إدريس، ت ٢٠٤، الأم، دار المعرفة بيروت، ط ٢، ١٣٩٣، الأم، ١٣٩٣، ٩٤/٢، ٩٥.

<sup>٢</sup> مالك بن أنس، ت ١٧٩هـ، مطأ مالك، ج ١، ص ٢٨٧، دار إحياء التراث مصر، تحقيق: فؤاد عبد الباقي

<sup>٣</sup> ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ت ٤٦٣، الاستذكار ٩، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٠م،

تحقيق: سلم محمد عطا، ومحمد علي معوض

<sup>٤</sup> الخطّابي، معالم السنن، ٢١٨/١.

<sup>٥</sup> النووي، مقدمة المجموع، ص ٤٠، وينظر: النووي، مقدمة المجموع، ص ١٧٢. بشرح محمد بن صالح العثيمين، دار ابن

الجوزي مصر

<sup>٦</sup> النووي، مغنى المحتاج، ٢١٠/١، بعدها

<sup>٧</sup> الكاساني، علاء الدين ت ٥٨٧، بدائع الصنائع، م ٧، ج ٢ ص ١٢٣، دار الكتاب العربي بيروت، ١٩٨٢م. وابن قدامة،

أبو محمد بن عبد الله بن أحمد، ت ٦٢٠هـ، المغني، م ١٢م، ج ٣، ص ٩٧، دار الفكر بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ

<sup>٨</sup> ابن عبد البر، الاستذكار. ج ٤، ص ٤١١

وقال الشَّافعيُّ: تخرُج مع امرأة حُرَّةٍ مُسَلِّمَةٍ ثِقَّةٍ من النَّساء.

قلتُ: المرأةُ الحرَّةُ المسلمةُ الثَّقَّةُ التي وَصَفَهَا الشَّافعيُّ لا تكون رجلاً ذا حُرْمَةٍ منها، وقد حَظَرَ ﷺ على المرأة أن تُسَافِرَ إلاَّ ومعهما رجلٌ ذو مَحْرَمٍ منها، فإباحةُ الخروجِ لها في سَفَرِ الْحَجِّ مع عدم الشَّرِيطَةِ التي أثبتها النَّبيُّ ﷺ خِلافُ السُّنَّةِ، فإذا كان خُرُوجُهَا مع غيرِ ذي مَحْرَمٍ مَعْصِيَةً، لم يجز إلزامها الحجَّ، وهو طاعةٌ بأمرٍ يُؤدِّي إلى مَعْصِيَةٍ.

**وعامةُ أصحابِ الشَّافعيِّ يَحْتَجُّونَ في هذا بما رُوِيَ عن النَّبيِّ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عن الاستِطاعة؛ فقال: «الزَّادُ والرَّاحِلَةُ»<sup>١</sup>. قالوا: فوجبَ إذا قدرتِ المرأةُ على هذه الاستِطاعة أن يلزمها الحجُّ، ويتأوَّلون خبرَ النَّهيِّ على الأسفارِ التي هي مُتَطَوِّعَةٌ بها، دون السَّفَرِ الواجبِ.**

قلتُ: وهذا الحديثُ إنَّما رواه إبراهيمُ بنُ يزيدَ الخُوَزيُّ عن مُحَمَّدِ بنِ عبادِ بنِ جعفرٍ عن ابنِ عمرَ وإبراهيمَ الخُوَزيُّ متروكُ الحديثِ، وقد رُوِيَ ذلك من طريقِ الحسنِ مُرسلاً، والحجَّةُ عند الشَّافعيِّ لا تقوم بالمراسيلِ.

وشبَّهها أصحابُه بالكافِرةِ تُسَلِّمُ في دارِ الحربِ، في أنَّها تُهاجرُ إلى دارِ الإسلامِ بلا مَحْرَمٍ، وكذلك الأسيرةُ المسلمةُ إذا تخلَّصت من أيدي الكفَّارِ، قالوا: والمعنى في ذلك أَنَّهُ سَفَرٌ واجبٌ؛ فكذلك الحجُّ.

قلتُ: ولو كانوا سواءً لكان يجوزُ لها أن تحجَّ وحدها ليس معها أحدٌ من رجلٍ ذي مَحْرَمٍ أو امرأةٍ ثِقَّةٍ؛ فلمَّا لم يُيحَ لها في الحجِّ أن تخرُجَ وحدها إلاَّ مع امرأةٍ حُرَّةٍ ثِقَّةٍ مُسَلِّمَةٍ، دَلَّ على الفرقِ بين الأمرين<sup>٢</sup>.

وبالنَّظرِ إلى ما قرَّره الإمامُ الخطَّابيُّ في هذه المسألة يصلِ الباحثُ إلى مايلي:

أ- وقُوفه عند النَّصِّ الواضحِ من غيرِ تأويلٍ للمَحْرَمِ بالأمنِ، أو بما يُحَقِّقُ الغايةَ، ولهذا يقول: المرأةُ الحرَّةُ الثَّقَّةُ التي وَصَفَهَا الشَّافعيُّ لا تكون رجلاً ذا حرمةٍ منه.

<sup>١</sup> أخرجه الترمذي في كتاب الحج-باب إيجاب الحج بالزاد والراحلة-رقم: ٧٤١، وابن ماجة في المناسك-باب ما

يوجب الحج، رقم: ٢٨٨٧.

<sup>٢</sup> الخطَّابيُّ، معالم السُّنن ٢/٢٧٦-٢٧٨.

ب- ثمَّ يَصِفُ ما وَصَلَ إِلَيْهِ الإمامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِأَنَّهُ خِلَافُ السُّنَّةِ، وَهَذَا يُظْهِرُ مَكَانَةَ السُّنَّةِ عِنْدَ الْخَطَّابِيِّ وَأَنَّ الْمَصِيرَ إِلَيْهَا وَاجِبٌ، إِذَا أَمَكْنَ الْعَمَلُ بِظَاهِرِهَا دُونَ لُجُوءٍ إِلَى التَّأْوِيلِ.

ج- ثمَّ يُقَرِّرُ قَاعِدَةً أُصُولِيَّةً مُهِمَّةً، وَهِيَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالطَّاعَةِ إِذَا أَدَّى إِلَى مَعْصِيَةٍ لَا يَلْزَمُ؛ فَبِنَاءٍ عَلَيْهِ: أَمْرُهَا وَإِلْزَامُهَا بِالْحُجِّ - وَهُوَ طَاعَةٌ - لَمَّا أَدَّى إِلَى مَعْصِيَةٍ - وَهُوَ الْخُرُوجُ بِلا مَحْرَمٍ؛ لَمْ يَجْزِ، فَالطَّاعَةُ الَّتِي تَلْزِمُهَا الْمَعْصِيَةُ لَا تَجُوزُ.

د- وَالحَدِيثُ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ أَصْحَابُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ كَمَا يَقُولُ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ، ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ؛ لِأَنَّ الرَّأْيَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَقَدْ رُوِيَ مُرْسَلًا، وَالْحُجَّةُ بِالْمَراسِيلِ لَا تَقُومُ عِنْدَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، كَمَا يَقَرُّهُ الْخَطَّابِيُّ.

هـ- ثمَّ حَكَى الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ أَنَّ أَصْحَابَ الشَّافِعِيِّ قَاسُوا الْحَاجَّةَ عَلَى الْكَافِرَةِ تُسَلِّمُ فِي دَارِ الْحَرْبِ، وَالْأَسِيرَةَ الْمُسْلِمَةَ إِذَا تَخَلَّصَتْ مِنْ أَيْدِي الْكُفَّارِ؛ فَأَبَانَ عَنِ فِسادِ هَذَا الْقِيَاسِ، وَأَنَّهُ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي قِيَاسَهُمْ أَنَّ يَقُولُوا بِحُجِّ الْمَرْأَةِ دُونَ مَحْرَمٍ وَلَا امْرَأَةً ثِقَةً، فَلَمَّا لَمْ يَقُولُوا بِهِ لَزِمَهُمْ فَسادُ قِيَاسِهِمْ وَأَنَّهُمَا أَمْرَانِ مُخْتَلِفَانِ.

وَلَقَدْ انْتَصَرَ لِلشَّافِعِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَغَيْرِهَا أَصْحَابُهُ الَّذِينَ يَقُولُ عَنْهُمْ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ فِي النَّصِّ السَّابِقِ: «وَعَامَّةُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ يَحْتَجُّونَ... وَشَبَّهَ أَصْحَابَهُ بِالْكَافِرَةِ...».

فَتَسْأَلُ: الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ صَاحِبُ مَنْ؟ ثُمَّ إِنَّ قُلْنَا إِنَّهُ مَجْتَهِدٌ مُنْتَسِبٌ إِلَى الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ هَلْ؛ مَا قَرَّرَهُ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ مِنْ عَدَمِ جِوَّازِ حُجِّ الْمَرْأَةِ إِلَّا بِالْمَحْرَمِ؛ عُدَّ وَجْهًا أَوْ قَوْلًا فِي الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ؟ وَبِالرُّجُوعِ إِلَى "الْمَجْمُوعِ" وَ"مُعْنَى الْمُحْتَاجِ" وَغَيْرِهَا مِنْ كُتُبِ الشَّافِعِيَّةِ؛ لَمْ يَعْثُرِ الْبَاحِثُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ<sup>١</sup>.

٥) الصَّلَاةُ عَلَى الْجِنَازَةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا:

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: «ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، أَوْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهْرِ حَتَّى تَمِيلَ، وَحِينَ تَضِيغُ الشَّمْسُ<sup>٢</sup> لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ»<sup>١</sup>.

<sup>١</sup> ينظر: المجموع للنووي، ج٧، ص٥٥

<sup>٢</sup> تضيغ الشمس: إذا مالت للغروب—جامع الأصول—لابن الاثير/٥٢٥٥.

قال الإمام الخطّابيُّ: «اختلف النَّاسُ في جواز الصَّلَاةِ على الجِنَازَةِ والدَّفْنِ في هذه السَّاعاتِ الثَّلَاثِ. فذهب أكثر أهلِ العِلْمِ إلى كراهيةِ الصَّلَاةِ على الجِنَازِثِ في الأوقاتِ التي تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فيها، ورُوِيَ ذلكُ عن ابنِ عُمَرَ رضي اللهُ عنهما، وهو قولُ عطاءٍ والنَّخَعِيِّ والأوزاعيِّ، وكذلك قال سفيانُ الثَّورِيُّ وأصحابُ الرَّأْيِ وأحمدُ بنُ حنبلٍ وإسحقُ بنُ راهويه<sup>٢</sup>.

وكان الشَّافعيُّ يَرَى الصَّلَاةَ على الجِنَازِثِ أيَّ ساعةٍ شاء من ليلٍ أو نهارٍ، وكذلك الدَّفْنِ أيَّ وقتٍ كان من ليلٍ أو نهارٍ<sup>٣</sup>.  
قلتُ: قولُ الجماعةِ أولى؛ لموافقةِ الحديثِ<sup>٤</sup>.

وهذا المقامُ مقامُ الانتصارِ للمذهبِ، كما هو مألوفٌ عند مُجتهدِ المذاهبِ، ولكن الإمامَ الخطّابيَّ يلتزمُ بما عَلَّمَ من المنهجِ الاجتهاديِّ، وهو إحياءُ طُرُقِ الاستنباطِ، ومخالفةُ ظاهرةِ الانتصارِ للمذهبِ؛ ولهذا قال: «قولُ الجماعةِ أولى، لموافقةِ الحديثِ». إذن الحديثُ الصَّحيحُ عنده لا يُعدَّلُ عنه، وكثرةُ الآخِذِينَ بظاهِرِهِ مُرَجِّحٌ.

٦) وقد يخالف الإمامُ الخطّابيُّ كبار الأئمَّةِ، ومن أمثلة ذلك أنَّه قال في المزارعة: «... وأبطلها أبو حنيفةٌ ومالكٌ والشَّافعيُّ، وجوزها أحمدُ، وإنَّما صار هؤلاءُ إلى ظاهرِ الحديثِ من روايةِ رافعِ بنِ خديجٍ، ولم يقفُوا على علتهِ كما وقَفَ عليه أحمدُ». ثمَّ ذكر أن سبيلَ الجَمَلِ (مُما

---

<sup>١</sup> رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها- باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها، رقم: ١٣٧٣، ينظر: شرح النووي على مسلم ١١٤/٦. وأبو داود- في كتاب الجنائز- باب الدفن عند طلوع الشمس وعند غروبها، و ينظر: معالم السنن ٣٢٦/٤. والنسائي- في كتاب المواقيت- باب الساعات التي نهي عن الصلاة فيها، رقم: ٥٥٧، والترمذي- في كتاب الجنائز- باب ما جاء في كراهية الصلاة على الجنائز عند الطلوع، رقم: ٩٥١، وابن ماجه- في كتاب الجنائز- باب ما جاء في الأوقات التي لا يصلى فيها على الميت، رقم: ١٥٠٨، والإمام أحمد في مسند الشاميين- باب عقبه بن عامر الجهنني، رقم: ١٦٧٣٧، والدارمي كتاب الصلاة- باب أي ساعات تكره فيها الصلاة، رقم: ١٣٩٦.

<sup>٢</sup> الشاشي القفال، أبو بكر محمد بن أحمد ت ٥٠٧، حلية الادباء، تحقيق: د. ياسين أحمد ابراهيم درادكة رحمه الله، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٠ ط ١، ٢٨٩/٢.

<sup>٣</sup> الشافعي، الأم، ج ١، ص ٢٧٩

<sup>٤</sup> الخطّابي، معالم السنن ٣٢٧/٤

ومن أراد الاستزادة من اجتهاداته فليُنظر- على سبيل المثال-: معالم السنن ٤١٩/١، ١٧٦/٢، ٨٦/٥-٨٧، ١٧٣/٥.

<sup>٥</sup> النووي، المجموع ١٥٠/٤-١٥٦ حيث دافع بقوة عن المسألة وذكر أوجه الأصحاب، وتوجيهاتهم .

روي عن رافع من نهي عن المزارعة) أن يُرَدَّ إلى المُفسِّر (مما ثبتَ عن رافع) <sup>١</sup>؛ وهذا منه -رحمه الله- تقريرٌ لأصل وهو: الجمعُ بين الرواياتِ، وتفسيرُ المُفسِّر منها للمُجملِ.

(٧) عندما شرح قول عائشة رضي الله عنها: «جهر النَّبي ﷺ في صلاة الخُسوف بقراءته» <sup>٢</sup> قال: «فيه بيان أن القراءة في صلاة الخُسوف جهراً؛ وهذا قول أحمد وإسحاق <sup>٣</sup>. وقال أصحابُ الرَّأي؛ ومالك <sup>٤</sup> والشَّافعي <sup>٥</sup> لا يجهر بها». ثم قال: «قلتُ: والذي يلزم على مذهب الشَّافعي الجهر؛ لأنَّ المُنبت قولُه أولى من النَّافي، وقد أثبتت عائشة الجهر» <sup>٦</sup>.

قال الإمام النَّووي: «قال الخطَّابي: "الذي يجيء على مذهب الشَّافعي أنه يجهر في كسوف الشَّمس"؛ كذا نقله الرَّافعي عن الخطَّابي، ولم أره في كتاب الخطَّابي» <sup>٧</sup>.

والملاحظ هنا أن الإمام النَّووي أجاب عن قول عائشة، ثمَّ أورد إطباقَ الأصحاب على قول الشَّافعي، وفي الأخير قال: «وقال ابن المنذر -من أصحابنا-: يُستحبُّ الجهرُ في كسوف الشَّمس» <sup>٨</sup>.

وهكذا يكون المجتهدُ في المذهب -كالإمام النَّووي وغيره رحمهم الله-؛ لا يخرجون عن مذهب إمامهم في الغالب الأعم، ويحتجُّون لما ذهب إليه، ويتأولون ويوجهون الأدلة التي تُخالف مذهب إمامهم.

أما الإمام الخطَّابي فنجد أنه يجتهد من النُّصوص مباشرة، فلا يلمسُ البتَّة أنه في شرحه يُحاول أن ينتصر إلى إمامٍ مُعيَّن.

<sup>١</sup> الخطَّابي، معالم السنن ج ٣، ص ٨٢، بتصرف يسير.

<sup>٢</sup> أخرجه البخاري، في كتاب الجمعة، باب الجهر بالقراءة، رقم: ١٠٠٤، ومسلم في الكسوف، باب صلاة الكسوف، رقم: ١٥٠٢.

<sup>٣</sup> ابن قدامة المعنى، ٢/٢١٣-٢١٤.

<sup>٤</sup> الكاساني، بدائع الضائع ١/٢٨١.

<sup>٥</sup> الباجي، سليمان بن خلف، المنتقى شرح الموطأ م ٧، ١/٣٢٦.

<sup>٦</sup> الأم/١/٢٤٤.

<sup>٧</sup> الخطَّابي، أعلام الحديث ١/٦١٦-٦١٢.

<sup>٨</sup> النووي، المجموع، ج ٥، ص ٥٦.

<sup>٩</sup> المرجع السابق



وأنا ذاكِرٌ في هذا الموضوع بعضاً من مُخالفاته للإمام الشافعيّ، وبعضاً من عباراته؛ تُنبئ بعدم تذهبه - فيما استقرّ عليه أحرّة -:

- قال: «قلتُ: وهذا أصحُّ القولين؛ للأخبار» (مُخالفاً الشافعي) <sup>١</sup>.
- أن الصَّلَاةَ على النَّبِيِّ ﷺ في التَّشْهيد ليست واجبةً، وهو يُخالف الإمام الشافعيّ وأصحابه قاطبةً؛ انطلاقاً من منهجه الاستقلاليّ.
- قال الإمام الخطّابيّ - في حكم قصر الصَّلَاة للمُساfer - : «قلتُ: والأوّلَى أن يقصر المُساfer الصَّلَاة؛ لأنّهم أجمعوا على جوازها واختلفوا فيها إذا أتمّ، والإجماعُ مُقدّمٌ على الخِلاف» <sup>٢</sup> فالإمام الخطّابيّ خالف الإمام الشافعيّ في هذه المسألة، وعلل مُخالفته بالقاعدة الأصوليّة وهي: أن الإجماع مُقدّمٌ على الخِلاف؛ فالأحوط أن يُؤخذ بالقدر الذي وقّع عليه الإجماع، وكان ذلك من الخطّابيّ قولٌ بالخروج من الخِلاف.
- قال: «والسّواك مُستحبٌّ للصّائم والمُفطر... وقوم كرهوا للصّائم أن يستاك آخرَ النَّهار استبقاءً لخُلوْفِ فمه، وإلى هذا ذهبَ الشافعيّ» <sup>٣</sup>.
- قال - فيمن جُمعت في نهار رمضان هل عليها كفارة؟ - : «وفي (حديث الأعرابي) ... دليلٌ على أن على المرأة كفارةً مثلها... وقال الشافعيّ يُجزئها كفارةً واحدةً» <sup>٤</sup> ثمّ أورد احتجاجين للشافعيّة، وكرّر عليهما بالتّقص.
- وقال - في مسألة الرّمي قبل الفجر - : « .. أجازهُ الشافعيّ ... قلتُ: والأفضل أن لا يرمي إلاّ بعد طلوع الشّمس؛ كما جاء في حديث ابن عبّاس» <sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> الخطّابيّ، معالم السُّنن ج ١، ١٠٨، ١١٨، ١٢٠

<sup>٢</sup> الخطّابيّ، معالم السُّنن ج ١، ص ١٩٦

<sup>٣</sup> الخطّابيّ، معالم السُّنن ج ١، ص ٢٢٥

<sup>٤</sup> الخطّابيّ، معالم السُّنن ٩٤/٢.

<sup>٥</sup> الخطّابيّ، معالم السُّنن، ج ٢، ص ١٠٥.

<sup>٦</sup> الخطّابيّ، معالم السُّنن ١٧٧/٢.

هذا؛ وبعد النظر إلى المسائل التي خالفَ الإمام الخطَّابيُّ فيها الإمامَ الشَّافعيَّ ومذهبه؛ تبين للباحث:

أنَّ نوع المخالفة ليست مخالفةً مُجتهدٍ منسبٍ أو مقيدٍ، إنّما هي مخالفاتُ إمامٍ مُتحرِّرٍ مُستقلٍّ.

إضافة إلى أنّه لم ينتسب في تأليفه إلى الشَّافعيَّة، وأنَّ الشَّافعيَّة لم تجعله من أصحاب الوجوه في المذهب؛ إذ لم يرَ الباحثُ ولم يطلع (حَسَبَ جهده) على شيء من أقوال وآراء الإمام الخطَّابيِّ كأوجه في المذهب الشَّافعيِّ.

وتبيّن للباحث أنَّ الإمام الخطَّابيَّ ذو منهجٍ مُستقلٍّ، واجتهادٍ تميّز به عن غيره في العقيدة والفقهِ. كما أنَّ له منهجاً في الاستدلال والاستنباط في الفقهِ، فهو يدعو إلى الرجوع في التفقه إلى المنبع الصَّافي وأصل الأصول: القرآن والسُّنة، ويرفض التَّقليد لأهل العلم، ولم يكن ليُخالف نفسه بترك الاجتهاد.

كما أنَّ دعوى أنّه شافعيّ المذهب؛ ليس عليها أدنى دليلٍ مُقنع، وقد تكون أصوله التي بنى عليها فقهِه مُشابهةً أو مُوافقةً أو قريبةً من أصول المذهب الشَّافعيِّ؛ وهذا لا يكفي لإثبات شافعيّته، وكم من أصولٍ مذهبٍ مُوافقةٍ لمذهبٍ آخر، وهما مذهبان مُتمايزان.

## المبحث الرابع: عصر الإمام الخطّابيّ:

### المطلب الأوّل: الحالة السياسيّة لعصر الإمام الخطّابيّ:-

القرنُ الرَّابِعُ الهجريُّ الذي وُلِدَ فيه الإمامُ الخطّابيُّ وعاش وتُوفِّي فيه؛ قرُنٌ فيه إيجابيّاتٌ تُحمَدُ وبعضُ سلبيّاتٍ تُذمُّ؛ ولكنّ من النَّاحية السِّياسيَّة برز الوهنُ والضعفُ في الخِلافةِ العباسيَّة الإسلاميَّة، فلم يبقَ لدولةِ الخِلافةِ في بغداد سوى اسمٍ على الألسنة، وليس للخليفة من حَقِّ الإلّا الدُّعاء له على المنابر. فصار أمرُ المسلمين إلى فرقةٍ وشتاتٍ دُولاً وجماعاتٍ، يحكُمُ كلُّ دولةٍ أو دُوَيْلَةً أناسٌ تُسيِّرُهُم الأهواءُ، وتُسيطرُ عليهم النَّزاعاتُ والتَّعراتُ والعصبيّاتُ، وهذا ما أدّى إلى أن يسودَ هذا القرنُ الهرجُ والمرجُ.

وكُتِبَ التَّاريخُ والأخبارُ تُسجِّلُ أن ذلك العصرَ هو عَصْرٌ من عَصُورِ الخِلافةِ المُمزَّقةِ، والدُّويلاتِ المُتفرِّقةِ؛ حيث لم يبق من الخِلافةِ سوى الاسم، ولا من الخليفةِ سوى الرِّسم، وكما أخبر الرِّسولُ ﷺ فلقد تولّى الخِلافةَ الصِّبيانُ والأحداثُ<sup>١</sup>، وأُبعدَ عنها الشُّيوخُ والحُكماءُ والعُلَماءُ. وهذا الضَّعفُ والوهنُ أغرَى أعداءَ الإسلامِ على أن يتكالبوا على هذه الأمّة ويفتُّوا في عَضُدِهَا<sup>٢</sup>. وظهر في هذا العصر تدخُّلُ النِّساءِ في شُؤونِ الدَّولةِ والحُكْمِ وتَنصيبِ الإمامِ وخلعِهِ، وتسييرِ الأمورِ باسمِ الوصايةِ على الخليفةِ.

ويمكن وَصْفُ القرنِ الرَّابِعِ الهجريِّ من النَّاحية السِّياسيَّة في التَّقِاطِ التَّالِيَةِ:

١ - تمزُّقُ الدَّولةِ الإسلاميَّةِ (الدَّولةِ العباسيَّةِ) نتيجةَ الوهنِ والضعفِ الذي مرَّت به، وألخَّصُ في هذا المقامَ أهمُّ الدُّولِ والدُّويلاتِ التي كانت في هذا العصر:

- الدَّولةُ العباسيَّةُ: المنحصرةُ في بغدادَ وما حَوْلَهَا.
- الدَّولةُ الأمويَّةُ في الأندلسِ.
- الدَّولةُ الفاطميَّةُ: وكانت في أفريقيَّةِ والمغربِ، ثمَّ مصرَ والشَّامِ.

<sup>١</sup> صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم "هلاك أمتي على يدي أغيلمة سفهاء"، ٤٢٣/٨، حديث ٧٠٥٨.

<sup>٢</sup> شاكر، محمود، التاريخ الإسلامي، ١٥٧/٦، ١٧٠، بتصرف، المكتب الإسلامي، بيروت ط ١، ٩م، ١٩٨٥.

- الدولة الحمدانية: وسيطرت على حلب والموصل وديار بكر وديار ربيعة ومصر.
  - الدولة البويهية: واستقلت بفارس.
  - الدولة السامانية: واستقلت بخراسان وما وراء النهر، وجاء بعدها الدولة الغزنوية.
  - دولة القرامطة: وحكمت البحرين والمنامة.
  - والرسيون: وحكموا منطقة صعدة باليمن.
  - واليعفوريون: وحكموا منطقة صنعاء باليمن.
- وغيرها من الدول والإمارات التي حكمت العالم الإسلامي آنذاك<sup>١</sup>.

٢- تعدد مراكز القيادة واتخاذ القرارات، وهذا من النتائج الحتمية للتمزق المذكور.

٣- النزاعات التي نشأت بين هذه الدول، مثل ما حصل بين الإخشيديين والحمدانيين، وما حصل بين الدولة العباسية ودولة القرامطة سنة ٣٤٠هـ، وغيرها من النزاعات المذكورة في كتب التاريخ<sup>٢</sup>.

٤- أدت هذه النزاعات والحروب إلى تعطيل شعيرة الجهاد الذي يُراد به نصرته الإسلام، أو ضعفه بحيث يُثير مطامع الأعداء في القضاء على الدولة الإسلامية... فكانت هناك بين المسلمين وأعدائهم حروب، ولكنها لم تكن جهاداً حقيقياً إلا في مواطن قليلة<sup>٣</sup>.

## المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية لعصر الإمام الخطابي:

من الطبيعي جداً أن يؤثر الوضع السياسي على الوضع الاجتماعي؛ إذ هما متلازمان، فالاضطرابات السياسية في القرن الرابع الهجري وعدم استقرارها أدت إلى تردّي الأحوال الاجتماعية، وانتشر الخوف والقلق بين أوساط الناس، واحتلت الحياة الاجتماعية وازداد الفقير فقراً وغرق الأغنياء والملوك في الإسراف. ومن مظاهر ذلك ما سلكه كثير من الزهاد من حث الناس على التزهد في الدنيا وعدم الإسراف في الملذات<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> شاكر، محمود، تاريخ الإسلام، ١٥٧/٦-١٧٠، بتصرف، الخصري، محمد، تاريخ التشريع الإسلامي، ٢٣٧، بتصرف.

<sup>٢</sup> الذهبي، دول الإسلام، ٢٠٥/١ وما بعدها.

<sup>٣</sup> المصدر السابق بتصرف.

<sup>٤</sup> الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ص ٣٠٠، أحمد أمين، ظهر الإسلام، ص ٨٧-١٢٤، بتصرف.

وَمَا يُصَوِّرُ الْحَالَةَ الْاجْتِمَاعِيَّةَ آنَذَاكَ قَوْلُ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «وَنَسَأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ مِنْ شَرِّ هَذَا الزَّمَانِ وَأَهْلِهِ، [إِذْ] لَا حَيْفَةَ عَلَى مَنْ حَفِظَهُ وَلَا وَحْشَةَ عَلَى مَنْ عَرَفَهُ»<sup>١</sup>، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ يَقُولُ: «لَا سِيْمَا فِي هَذَا الزَّمَانِ الْقَلِيلِ خَيْرُهُ، وَبِاللَّهِ نَسْتَعِيدُ مِنْ شَرِّهِ وَرَبِّهِ»<sup>٢</sup>.

هَذَا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، فَمَا بِالْكَ بِهَذَا الزَّمَانِ؟ وَاللَّهُ نَسَأَلُ أَنْ يَحْفَظَنَا مِنَ الْخِذْلَانِ؛ إِنَّهُ هُوَ الْوَهَّابُ الْمَنَّانُ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَإِنَّ الْخَيْرَ لَا يَنْقَطِعُ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَالشَّدَّةُ بَشَارَةُ الْفَرَجِ...

## المطلب الثالث: الحالة العلمية والدينية لعصر الإمام الخطَّابي:

### أولاً: الناحية العلمية:

وَمِنْ إِيجَابِيَّاتِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ الَّذِي سَادَ فِيهِ الْوَضْعُ السَّيِّئُ الْمُضْطَرِبُ سِيَاسِيًّا؛ أَنَّ النَّاحِيَةَ الْعِلْمِيَّةَ كَانَتْ حَسَنَةً؛ إِذْ أَزْدَهَرَتْ الْحَرَكَةُ الْعِلْمِيَّةُ أَزْدِهَارًا مَلْحُوظًا، وَمِنْ مَظَاهِرِ ذَلِكَ:

أ. ظُهُورُ الْمَدَارِسِ الْعِلْمِيَّةِ، بَعْدَ أَنْ كَانَ التَّدْرِيسُ مُخْتَصًّا بِالْمَسَاجِدِ<sup>٣</sup>.

ب. كَثْرَةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى اخْتِلَافِ التَّخَصُّصَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَعَلَى تَنَوُّعِ الْإِتِّجَاهَاتِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ: «وَرَأَيْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فِي زَمَانِنَا حَصَلُوا حِزْبَيْنِ، وَانْقَسَمُوا إِلَى فِرْقَتَيْنِ: أَصْحَابِ حَدِيثٍ وَأَثَرٍ، وَأَهْلِ فِقْهِ وَنَظَرٍ»<sup>٤</sup>.

فَاشْتَهَرَ عُلَمَاءُ فِي تَخَصُّصِهِمْ فِي فَنٍّ مُعَيَّنٍ فِي هَذَا الْقَرْنِ، مِثْلُ: أَبِي الْقَاسِمِ عُمَرَ بْنِ الْحُسَيْنِ الْخَرْقِيِّ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ٣٢١هـ، اشتهر باشتغاله بالفقه ونبغ فيه، حتَّى أَلْفَ فِيهِ مُخْتَصِرَهُ الْمَشْهُورَ فِي فِقْهِ الْحَنَابِلَةِ، وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْقَقَالُ الشَّاشِيُّ الشَّافِعِيُّ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ٣٦٥هـ.

وَمَنْ اشتهر باشتغاله باللُّغَةِ وَاللُّغَةِ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ٣٧٧هـ، وَبِالْحَدِيثِ وَعِلْمِهِ وَرَجَالِهِ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الدَّارِقُطَنِيُّ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ٣٨٥هـ، وَهُنَاكَ عُلَمَاءٌ اشتهروا باشتغالهم فِي الْعُلُومِ التَّجْرِيْبِيَّةِ، كَالطَّبِّ وَالْفَلَكَ وَنَحْوِهَا، مِنْهُمْ الطَّبِيبُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا الرَّازِيُّ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ٣١١هـ.

<sup>١</sup> الخطَّابي، العزلة، ص ٧، الطبعة المنيرية، القاهرة ومصر، ١٣٥٢هـ،

<sup>٢</sup> الخطَّابي، العزلة، ص ٨

<sup>٣</sup> حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي والثقافي والاجتماعي، ٣/٣٢٥.

<sup>٤</sup> الخطَّابي، معالم السنن، ٣/١.

ج. تشجيع الحركة العلمية واستقطاب العلماء والأدباء والشُعراء؛ وذلك بتشجيع كلِّ وَاٍ استقلَّ بما تحت يده من الملك<sup>(١)</sup>، فكان كلُّ وَاٍ يُنَافِسُ غَيْرَهُ في هذه العملية التَّشجِيعِيَّة، فعلى ما كان عليه أمراء الدُّوِيَّاتِ مِنَ التَّخَالُفِ والتَّنَازُعِ فقد كانوا على قَدَرٍ مِنَ العِلْمِ والتَّأدبِ.

د. وَفَرَةُ المَكْتَبَاتِ والعنايةُ بها وتزويدها بما يُثريها مِنَ المُوَلَّفَاتِ والكُتُبِ، ومنها: المكتبة التي أسَّسها عَضُدُ الدَّوَلَةِ البُوِيهِيُّ في شِيرَازِ بِإِيرَانَ، حيث جمع فيها من الكُتُبِ ما ليس له نَظِيرٌ، بل قيل إنَّه لم يَبْقَ كِتَابٌ صُنِّفَ إلى وَقْتِهِ مِنَ أنواعِ العُلومِ كُلِّهَا إِلَّا حَصَلَهُ لها<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرَّغْمِ مِمَّا قَدَّمت من الحالة الحسنة للنَّاحِيَةِ العِلْمِيَّةِ؛ فقد كانت بعضُ النَّقائِصِ، وسيأتي الإلماعُ إليها في النَّاحِيَةِ الدِّينِيَّةِ، إن شاء الله.

### ثانياً: من النَّاحِيَةِ الدِّينِيَّةِ:

لا تُعَدُّ النَّاحِيَةُ الدِّينِيَّةُ في القرن الرَّابِعِ أَحْسَنَ حالاً مِنَ النَّاحِيَةِ السِّيَاسِيَّةِ، بل النَّاحِيَةُ الدِّينِيَّةُ كانت في بعض الأحيان أسوأ النَّواحيِ لذلك العصر، والدَّلِيلُ عليه ما فَعَلَهُ القرامطة - لعنهم الله - سنة ٣١٧هـ حيث دخلوا مَكَّةَ المَكْرَمَةَ في الشَّهْرِ الحرامِ، وَقَتَلُوا الحُجَّاجَ في الحَرَمِ الشَّرِيفِ، ثُمَّ أَلْقَوْا الجُثثَ في بئرِ زَمْرَمِ، وَأَخَذُوا بابَ الكعبةِ وأَقْتَلَعُوا الحَجَرَ الأسودَ، وَأَخَذُوهُ معهم إلى بلدهم، وَبَلَغَ الأمرُ ذروتَهُ حين جَلَسَ أبو طاهرٍ (التَّجِيسُ) على بابِ الكعبةِ - والرَّجَالُ تُصْرَعُ حَوْلَهُ، والسُّيُوفُ تَعْمَلُ في النَّاسِ في المسجد الحرامِ - وهو يقول:

أنا الله، وبالله أنا      أنا أخلقُ الخلقَ، وأُفْنِيهِمُ أنا<sup>(٣)</sup>.

وهذه الحالة وما شابهها من الأحوال الدِّينِيَّةِ السَّيِّئَةِ لم تُكُنْ إِلَّا نَتِيجَةً لِلضَّعْفِ السِّيَاسِيِّ، وظهور دُوِيَّاتٍ على خِلافِ منهجِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة؛ كالدولة البُوِيهِيَّةِ الرافضية وغيرها، وقد اتَّسع نُفُوذُ هذه الدُّوِيَّاتِ، وَقَوِيَ سُلْطَانُهَا حَتَّى على دولة الخِلافةِ، ممَّا جعل هذه الدُّوَلُ تُظْهِرُ

1 حسن إبراهيم حسن، التاريخ الإسلامي، ٣/٣٢٥ بتصرف.

2 حماده، المكتبات في الإسلام ونشأتها تطورها ومصيرها، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ١١٠.

3 ابن كثير، البداية والنهاية ١١/١٧١.

كثيراً من شعائرها البدعية، بل وتأمراً بإظهارها في عاصمة الخلافة، كما فعل البويهيون، حينما أمر الخليفة العباسي بإلزام أهل بغداد بالتّوح على الحسين بن علي رضي الله عنهما، وإغلاق الأسواق، وذلك في سنة ٣٥٢هـ<sup>١</sup>.

ومن أسباب الضعف الديني انتشار علم الكلام انتشاراً واسعاً، بعد أن عرّبت كتب الفلسفة والمنطق، حيث اشتغل كثير من العلماء بذلك، فصرفوا همّهم وغالب وقتهم إلى الاشتغال به، وقدموه على سائر العلوم؛ فظهرت البدع وانتشرت بين الناس.

ومما يدل على الضعف الديني وانتشار الجهل والبدع قول الإمام الخطابي: «إني فكرت بعدُ فيما عاد إليه أمر الزمان في وقتنا هذا من نُضوب العلم، وظهور الجهل، وغلبة أهل البدع، وانحراف كثير من أنشاء الزمان إلى مذاهبهم، وإعراضهم عن الكتاب والسنة، وتركهم البحث عن معانيهما، ولطائف علومهما، ورأيتهن حين هجرنا هذا العلم وبخسوا حصاً منه؛ ناصبوه، وأمعنوا في الطعن على أهله، فكانوا كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فسيقولون هذا إفكٌ قديم﴾ [الأحقاف: ١١]»<sup>(٢)</sup>.

وكلام الإمام الخطابي هذا هو وصف لتدهور الحالة الدينية في عصره، من ابتعاد الكثيرين عن الاهتمام بالكتاب والسنة تعلماً وتفهماً وعملاً بهما، والتعصب للمذاهب الفقهية، والتمسك بالمذاهب الكلامية. وقد بلغ التعصب المذهبي في ذلك العصر إلى حدّ الاقتتال بين أصحاب المذاهب<sup>(٣)</sup>.

وفي جوف هذا التدهور الديني، وابتعاد كثير من الناس عن الكتاب والسنة، وظهور الفرق الضالة المضلّة؛ دَفَع كثيراً من الغيورين إلى تأليف كتب تُبين منهج أهل السنة والجماعة، وأصولهم، وأنه لا بُدَّ من الرجوع إلى الكتاب والسنة، وقد بين الإمام الخطابي في مقدّمة "معالم السنن" و"أعلام الحديث" أن هذا من الأسباب التي بعثته على شرحه للكتابين: "سنن أبي داود" و"صحيح البخاري".

1 المرجع السابق، ٢٥٩/١١.

2 الخطابي، أعلام الحديث ١٠٢/١-١٠٣.

3 ابن كثير، البداية والنهاية، ١٧٤/١١.

وقد أُلّف في هذا العصر بعضُ العلماء كُتُباً تُردُّ على هؤلاء المُنحرفين، ويُبيِّنُ منهجَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة، ولم تُكن رسالتنا الإمامِ الخطَّابي: "الغُنيَّةُ عن الكلامِ وأهلِهِ"، و"شِعَارُ الدِّينِ" إلَّا تعبيراً عن إنكاره للحالة التي كان عليها أهلُ عصرِهِ، ومن هؤلاء المُصنِّفين:

أ- الإمامُ أبو عبد الله بنُ مُحَمَّدٍ بنِ مُحَمَّدٍ بنِ حمدانَ المشهورُ بابنِ بَطَّةَ العُكْبَرِيِّ، المتوفَّى سنة ٣٨٧هـ، حيثُ أُلّف كتابه "الشَّرْحُ والإبَانَةُ على أصولِ أهلِ السُّنَّةِ والدِّيانَةِ ومجانبةِ المُخالِفينِ ومُباينةِ أهلِ الأهواءِ المارقين". وقد بيَّن المؤلفُ سببَ التَّأليفِ، وهو ما ذَكَرْتُ من انتشارِ أهلِ البدع<sup>(١)</sup>.

ب- الإمامُ أبو بكرٍ مُحَمَّدٌ بنُ إسحاقَ بنِ خُزَيْمَةَ، المتوفَّى سنة ٣١١هـ، حيثُ أُلّف كتابه "التَّوْحِيدُ وإثباتُ صفاتِ الرَّبِّ عزَّ وجلَّ"، وذَكَرَ أن سببَ تأليفه له هو خوفُه من اغترارِ بعضِ أحداثِ طُلَّابِ العلمِ بمقالةِ القَدَرِيَّةِ المُعتزلة، أو مقالةِ المعطَّلة عند سماعهم لها وحُضورهم مجالسِ أهلِ الرِّيغِ والضَّلالة، فيحوِّلون عن الحقِّ والصَّوابِ إلى البَهِتِ والضَّلَالِ<sup>(٢)</sup>.

## المطلب الرابع: عصر الإمام الخطَّابي من الناحية الفقهية والأصولية:

لم يكن الضَّعْفُ السِّيَاسِيُّ، وانقسامُ الدَّولةِ الإسلاميَّةِ إلى دُوِيَّلاتٍ سبباً للضَّعْفِ العلميِّ عُموماً، كما لم يكن مانعاً من تطوُّرِ عِلْمِ الأُصولِ خُصوصاً، بل سجَّلَ القرنُ الرَّابِعُ الهجريُّ حركةً علميَّةً أُصوليَّةً ملمُوسَةً، ومَّا حَدَّ مِنْ عَدَمِ تأثيرِ الوضعِ السِّيَاسِيِّ على الحالةِ العلميَّةِ ذلك التأثير؛ أن الدُّويَّلاتِ لم تُكن لها حدودٌ تُعوقُ حَرَكَةَ طلبةِ العِلْمِ في التَّنقُّلِ مِنْ مَكَانٍ لِآخَرَ<sup>(٣)</sup> كما لم تُكن هناك رُسُومُ الدَّرَاسَةِ...، ومن أسبابِ نُضُوجِ الحركةِ العلميَّةِ أنَّ هذه الدُّويَّلاتِ كانت تدعمُ أهلَ العِلْمِ وتحتفي بهم<sup>(٤)</sup>، ومن المعلومِ أنَّ السُّلْطَةَ السِّيَاسِيَّةَ إن تَبَنَّتْ نَشَاطاً ما كان هذا النشاطُ إلى تطوُّرٍ وازدهارٍ، وعكسُهُ صَحِيحٌ، والله أعلم.

1 الشرح والإبانة لابن بطة، ص ١٠٢-١٠٣.

2 كتاب التوحيد لابن خزيمة، تحقيق د. عبد العزيز الشهوان، ١٠/١.

3 آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج ١٩، بتصرف.

4 أحمد أمين ظهر الإسلام ١/٢ بتصرف.



هذا، وإنَّ أجلى سلباتِ هذا القرن هو ما يكادُ تُجمعُ عليه كلُّ كُتُبِ تاريخِ التَّشريعِ الإسلاميِّ من أنَّه بدايةُ الجُمودِ الفِقهِيَّةِ، والتَّقليدِ وإغلاقِ بابِ الاجتهاد؛ حيثُ وُصِفَ هذا القرنُ الرَّابِعُ بأنَّه: كانَ أهمُّ نُقطةِ فاصِلةٍ في تاريخِ التَّشريعِ الإسلاميِّ، فيه وقفَ التَّكوِينُ المُستقلُّ للتَّشريعِ الإسلاميِّ المبنيُّ على الاجتهادِ المُطلَقِ، وعلى الحُكمِ بالرَّأيِ في فهمِ القرآنِ والحديثِ، ومَضَى عصرُ الابتكارِ في التَّشريعِ، واعتُبرَ العُلَماءُ الأوَّلونَ كالمعصومِ، وأصبحَ الفقيهُ لا يستطيعُ إصدارَ حُكمِهِ الخاصِّ إلاَّ في المسائلِ الصَّغيرةِ، واستقرَّتْ المذاهبُ الفِقهِيَّةُ الكُبرى في ذلك العصر<sup>(١)</sup>.

ولكنَّ مِنَ الإنصافِ أنْ يُنسَبَ الفضلُ إلى أهلِهِ، ويُنمَى الإحسانُ إلى باذله؛ فإنَّ العُلَماءَ في هذا الدَّورِ قاموا بأعمالٍ جليلةٍ لم يُقمَ بها أئمَّةُ مذاهبِهِم، فكانتْ جُهودُ العُلَماءِ منصَّبةً في خِدْمَةِ مذاهبِهِم وتحريرِها وتقعيدِ قواعدها.

ومَن أجادَ في عَرَضِ إسهاماتِ عُلَماءِ هذا القرنِ الشَّيخُ مُحَمَّدُ الحُضَريُّ بَـك، في كتابه "تاريخِ التَّشريعِ الإسلاميِّ"، ولخَّصَهَا عبد الوهاب أبو سُلَيْمانَ قائلاً:

**أولاً:** قيامُهُم بإظهارِ عِللِ الأحكامِ التي استنبطها أئمَّتُهُم؛ وهؤلاء هم الذين يُطلَقُ عليهم: "عُلَماءُ التَّخريجِ".

**ثانياً:** التَّرجيحُ بين الآراءِ المختلفةِ في المذهبِ، سواء كان التَّرجيحُ من جهةِ الروايةِ، أم من جهةِ الدَّرايةِ.

**ثالثاً:** قيامُ كلِّ فريقٍ بِنُصرةِ مذهبه، وترجيحِهِ في المسائلِ الخلافِيَّةِ، ووضعوا لذلك كُتُبَ الخلافِ، يذكرون فيها المسائلَ التي اختلفَ فيها، ويُرجِّحون على كلِّ حالٍ مذهبَ الإمامِ الذي ينتسبون إليه.

**رابعاً:** اقتصارُهُم على التَّقلِ عمَّن تقدَّم، وانصرافُهُم إلى شرحِ كُتُبِ المُتقدِّمين.

**خامساً:** جمعُ الفروعِ الكثيرةِ في اللَّفظِ القليلِ، وكثرةُ الافتراضاتِ في المسائلِ<sup>(٢)</sup>.

1 أحمد أمين، ظهر الإسلام، ٣٨٧/١ بتصرف.

2 أبو سليمان عبد الوهاب إبراهيم، الفكر الأصولي دراسة تحليلية نقدية، دار الشروق، جدة، ط٢، ١٩٨٤م،

ص١٠٦-١٠٧ بتصرف يسير.

هذه هي الحالة الفقهية في قرن الإمام الخطابي، فهل كان الإمام الخطابي ممن سلك ما تقدم ذكره مما جرى عليه علماء عصره؟ فإذا نظرنا إلى ما قيل عن القرن الرابع الهجري، وما وُصف به أهل العلم آنذاك؛ نجد أن الإمام الخطابي على منهج مخالف تماماً لما قيل، وكأنه - رحمه الله - فيما اتصف به من القرن السابق له، أو الأسبق.

أمّا أصول الفقه فالأمر فيه كان بخلاف الفقه؛ فقد وجد الفقهاء عموماً في علم الأصول مجالاً بديلاً عن اجتهادهم في الفقه، ومُتنافساً لإبداعهم وانطلاق تفكيرهم، فتميزوا بأراءً مُستقلة وأفكاراً مُبتكرة وطُرُق في التّأليف لم يُسبقوا إليها؛ قال الأستاذ أبو زهرة - رحمه الله -: «وإنه بعد أن أُغلق كثير من على أنفسهم باب الاجتهاد المطلق، والاجتهاد على أصول مذهب معين؛ لم يضعف علم الأصول، بل وجدت العقول القوية المتجهة إلى الفحص والبحث والدراسة في أصول الفقه»<sup>(١)</sup>.

ولهذا نجد في القرن الرابع مؤلفات جليّة في علم أصول الفقه، وقد أجرى عبد الوهاب أبو سليمان دراسةً عليها، وخلص إلى أن قال: «نما علم أصول الفقه، واتسعت آفاقه، ونظريّاته؛ إذ نشطت فيه جهود العلماء، فأثرت إنتاجاً علمياً متطوراً ساهم بالكثير في تحديد علم أصول الفقه مدلولاً وموضوعاً»<sup>(٢)</sup>.

ومن المؤلفات في علم الأصول في القرن الرابع الهجري:

- ١ - الذخيرة في أصول الفقه: تأليف أبي بكر أحمد بن الحسين بن سهل، المعروف بابن برهان الفارسي، ت ٣٠٥هـ، وهو من فقهاء الشافعية.
- ٢ - كتاب إثبات القياس، تأليف أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ت ٣١٨هـ.
- ٣ - الفصول في الأصول، تأليف أبي بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي الجصاص، ت ٣٧٠هـ.
- ٤ - كتاب الأصول، وكتاب إجماع أهل المدينة، تأليف أبي بكر محمد بن عبد الله الأبهري المالكي، ت ٣٧٥هـ.

1 أبو زهرة، أصول الفقه، ص ١٧ بتصرف.

2 أبو سليمان عبد الوهاب، الفكر الأصولي، ص ١١٠.

٥- كتاب التّقریب والإرشاد، للإمام الهمام القاضي أبي بكر الباقلانيّ المالكيّ، ت ٤٠٣هـ (ووفاة القاضي في بداءة القرن الخامس لا يُخْرِجُهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْقُرْنِ الرَّابِعِ؛ لِأَنَّ غَالِبَ مُؤَلَّفَاتِهِ إِنَّمَا أُلِّفَتْ وَانْتَشَرَتْ بَيْنَ النَّاسِ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِزَمَنِ بَعِيدٍ). ولقد تَرَكَ الإمام الباقلانيّ أثراً بارزاً في هذا العلم وفي الذين جاؤوا مِنْ بَعْدِهِ، قال الرَّزْكَشِيُّ فِي مَقْدَمَةِ "البحر المحيظ": « وَجَاءَ مَنْ بَعْدَهُ (أي: بعد الإمام الشافعيّ) ، فَبَيَّنُوا وَأَوْضَحُوا وَبَسَطُوا وَشَرَحُوا، حَتَّى جَاءَ الْقَاضِيَانِ: قَاضِي السُّنَّةِ أَبُو بَكْرِ بْنِ الطَّيِّبِ (الباقلانيّ) وَقَاضِي الْمُعْتَزِلَةِ عَبْدُ الْجَبَّارِ؛ فَوَسَّعَا الْعِبَارَاتِ، وَفَكَّاهُ الْإِشَارَاتِ، وَبَيَّنَّا الْإِحْمَالَ، وَرَفَعَا الْإِشْكَالَ. وَاقْتَفَى النَّاسُ بِأَثَارِهِمْ، وَسَارُوا عَلَيَّ لِأَحِبِّ نَارِهِمْ، فَحَرَّرُوا وَقَرَّرُوا، وَصَوَّرُوا؛ فَجَزَّاهُمْ اللَّهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَمَنْحَهُمْ بِكُلِّ مَسْرَةٍ وَهَنَاءٍ<sup>١</sup> .

وللأستاذ عبد الوهاب أبو سليمان في كتابه "الفكر الأصولي" دراسة جيّدة عن بعض هذه الكتب الأصوليّة، التي يظهر فيها نموّ علم الأصول وتطوّره؛ بخلاف الفقه الذي أغلق باب الاجتهاد فيه.

ومن مُميّزات التّدوين الأصوليّ في هذا العصر أنّ التّأليفَ في علم أصول الفقه أصبحَ شاملاً؛ بحيث لا يقتصرُ على موضوعات مُفردة، كما أنّ أربابَ كُلِّ مذهبٍ مِنَ المذاهبِ الفقهيةِ دونوا أصولهم الفقهية، ودعموها ودافعوا عنها، الأمرُ الذي أدّى إلى تجلّي المبادئ والقوانين التي بنوا عليها فروعهم الفقهية.

وكان القرن الرابع الهجريّ شاهداً على تأثر الأصوليين تأثراً واضحاً بطريقة علماء المنطق والفلسفة في إيجاد معانٍ مضبوطةٍ ومُحدّدةٍ للمصطلحات العلميّة الخاصّة بعلم الأصول<sup>(٢)</sup>.

كما يُلاحظُ أنّ هذه الفترة سجّلت بدايةً واضحةً للتّدوين الشّامل في علم الأصول عند الحنفيّة، وتمثّلت هذه البداءة في شخصيّة أبي بكر الرّازيّ في كتاب "الفصول في الأصول"، فهو كتابٌ يتكاملُ فيه أصولُ فقه الحنفيّة علماً ومنهجاً وتبويماً، كما هو الشّأنُ عند المتكلمين، قال

<sup>1</sup> الرّزّكشي، بدر الدين بن محمد بمادر، البحر المحيظ، م ٨ دار الكتيبي، ٥/١.

<sup>2</sup> أبو سليمان عبد الوهاب، الفكر الأصولي، ص ١٦٢-١٦٤ بتصرف.

مؤلف "الفكر الأصولي": «لا تردّد في القول بأنّه أوّل عملٍ علميٍّ مُتكامِلٍ في مجاله عند الأحناف»<sup>(١)</sup>، وهكذا يلحقُ الحنفيّةُ نظراءَهُم مِنَ المتكلِّمين في نموِّ علمِ الأصول.

---

1 أبو سليمان، الفكر الأصولي، ص ١٢٦.

## المبحث الخامس: منهج التأليف والشرح للإمام الخطّابي:-

### تمهيد:

إنّ للإمام الخطّابي - رحمه الله - منهجاً في الشرح والتأليف سارَ عليه في "معالم السنن"، و"أعلام الحديث"، و"غريب الحديث".

فهذا البحث بيان لمنهجه في الشرح و التأليف الذي يعد جزءاً من تصوير منهجه الاجتهادي الاستنباطي، والسمات البارزة في هذه التأليف سأعرضها فيما يلي:  
وقد جعلت المبحث في أربعة مطالب:

المطلب الأول: منهج الخطّابي في غريب الحديث

المطلب الثاني: منهج الإمام الخطّابي في معالم السنن

المطلب الثالث: منهج الإمام الخطّابي في "أعلام الحديث"<sup>١</sup>

المطلب الرابع: المنهج العام للإمام الخطّابي في عمّة كُتبه

### المطلب الأول: منهج الخطّابي في غريب الحديث:-

#### أولاً: التعريف بكتاب "غريب الحديث"

لقد أبان الإمام الخطّابي في ديباجة كتابه "غريب الحديث"<sup>٢</sup> عن سبب تأليفه له؛ قال - رحمه الله -: «فكان أوّل مَنْ سَبَقَ إلى تصنيف الكتاب في الغريب، ودلّ مَنْ بعده عليه؛ أبو عُبَيْدِ القاسِمِ بنُ سلامٍ، فإنّه قد انتظم بتصنيفه عمّة ما يُحتاج إلى تفسيره من مشاهير غريب الحديث؛ فصار كتابه إماماً لأهل الحديث يتذاكرون به، وإليه يتحاكمون؛ ثُمَّ انتهَجَ هُجَهَ ابنِ قُتَيْبَةَ أبو مُحَمَّدٍ عبدُ الله بنِ مُسْلِمٍ، فَتَبَعَ ما أَغْفَلَهُ أبو عُبَيْدٍ من ذلك، وألّف فيه كتاباً لم يألُ أن يُلْغَ به شَأوَ المُبَرِّزِ

<sup>١</sup> وقد استفدتُ فكرةً بعض ما ورد في هذه الباحت الثلاثة من عناوين لفهرس "الإمام الخطّابي وأثره في علوم الحديث" لمصطفى مراد ملا / وكذلك من كتاب "الإمام الخطّابي" للدكتور أحمد الباتلي، ص ١٢٥-٢٥١.

<sup>٢</sup> قام مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة بطباعة الكتاب، و أسند مهمة التحقيق للأستاذ عبد الكريمين إبراهيم العزباوي، وشارك في تخريج الأحاديث الشيخ عبد القيم عبد رب النبي، وكان طبعه في عامي ١٤٠٢هـ، ١٤٠٣هـ، حيث طبع في ثلاثة مجلدات.

السَّابِقِ، وَبَقِيَتْ بَعْدَهُمَا صُبَابَةٌ لِلْقَوْلِ فِيهَا مَبْرُوضٌ، تَوَلَّيْتُ جَمْعَهَا وَتَفْسِيرَهَا، مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ، مُسْتَرَسِلًا إِلَى ذَلِكَ بِجُحْنِ هِدَايَتَيْهِمَا وَفَضْلِ إِرْشَادِهِمَا، وَبِمَا نَحْوُهُ مِنَ التَّيَمُّمِ وَالتَّقْبِيلِ لِآثَارِهِمَا، وَكَانَ ذَلِكَ مِنِّي بَعْدَ أَنْ مَضَى عَلِيٌّ زَمَانٌ وَأَنَا أَحْسَبُ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِي هَذَا الْبَابِ لِأَحَدٍ مُتَكَلِّمٌ، وَأَنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَتْرِكْ لِلْآخِرِ شَيْئًا، وَأَتَكَلَّمُ مَعَ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِ ابْنِ قُتَيْبَةَ حَيْثُ يَقُولُ فِي آخِرِ الْخُطْبَةِ مِنْ كِتَابِهِ: "وَأَرْجُو أَلَّا يَكُونَ بَقِيَ بَعْدَ هَذَيْنِ الْكُتَابَيْنِ مِنْ غَرِيبِ الْحَدِيثِ مَا يَكُونُ لِأَحَدٍ فِيهِ مَقَالٌ"<sup>(١)</sup>، ثُمَّ إِنَّهُ لَمَّا كَثُرَ نَظْرِي فِي الْحَدِيثِ، وَطَالَتْ مُجَالَسَتِي أَهْلَهُ؛ وَوَجَدْتُ فِيهَا يُمْرُئِي، وَيُرِدُّ عَلَيَّ مِنْهُ أَلْفَاظًا غَرِيبَةً لَا أَسَلُّهَا فِي الْكُتَابَيْنِ؛ عَلِمْتُ أَنَّ خِلَافَ مَا كُنْتُ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ مَذْهَبًا، وَأَنَّ وِرَاءَهُ مَطْلَبًا؛ فَصَرَفْتُ إِلَى جَمْعِهَا عِنَايَتِي، وَلَمْ أَزَلْ أَتَّبِعُ مَطَائِنَهَا، وَأَلْتَقِطُ أَحَادِثَهَا، وَأَضُمُّ نَشْرَهَا، وَأُلْفِقُ بَيْنَهَا؛ حَتَّى اجْتَمَعَ مِنْهَا مَا أَحَبَّ اللَّهُ أَنْ يُوفَّقَ لَهُ، وَأَتَّسِقُ الْكِتَابُ فَصَارَ كَنَحْوِ مِنْ كِتَابِ أَبِي عُبَيْدٍ أَوْ كِتَابِ صَاحِبِهِ، وَنَحْوِ نَحْوَهُمَا فِي الْوَضْعِ وَالتَّرْتِيبِ"<sup>(٢)</sup>.

فهذا النَّصُّ مِنَ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ يَدُلُّ عَلَى سَبَبِ تَأْلِيفِ الْكِتَابِ؛ وَهُوَ وَجُودُ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ الْمَحْتَاةِ إِلَى بَيَانٍ وَفَسْرٍ، وَذَلِكَ بَعْدَ طَوْلِ دِرَاسَةٍ لَهَا وَارْتِيَادِ مَجَالِسِ أَهْلِهَا، وَهَذَا اقْتَضَى أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ وَقْتًا طَوِيلًا، فَخَرَجَ جُزْءٌ مِنْهُ بِبُخَارَى سَنَةَ تِسْعَةِ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ (٣٥٩هـ)<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ أَضَافَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ عَلَى مَا أَلْفَ، وَنَقَحَ غَيْرَهُ وَرَتَّبَ، إِلَى أَنْ أَخَذَ الشَّكْلَ الْحَالِيَّ<sup>(٤)</sup>.

وقد جعل الإمام الخطَّابيُّ كتابَه في خمسة أقسامٍ وخاتمة:

- ١ - القسمُ الأوَّلُ: خصَّصه لتفسير غريب حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ<sup>(٥)</sup>.
- ٢ - القسمُ الثَّانِي: خصَّصه لتفسير غريبِ آثَارِ الصَّحَابَةِ ﷺ<sup>(٦)</sup>.
- ٣ - القسمُ الثَّالِثُ: خصَّصه لتفسير غريبِ آثَارِ التَّابِعِينَ<sup>(٧)</sup>.

- 1 ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت ٢٧٦ غريب الحديث، ١/ مطبعة العاني بغداد، ط ١، ١٣٩٧هـ، تحقيق: عبد الله الجبوري ١٥٢.
- 2 الخطَّابيُّ، غريب الحديث، ١/ ٤٧-٤٨.
- 3 المصدر السابق، ١/ ٤٨.
- 4 المصدر السابق، ١/ ٥١.
- 5 الخطَّابيُّ، غريب الحديث، ١/ ٧٢-٧٣.
- 6 المصدر السابق، ٢/ ٥١٣.
- 7 المصدر السابق، ٣/ ٥١٩٢.

٤ - القسمُ الرَّابِعُ: شَرَحَ فِيهِ مُقَطَّعَاتٍ مِنَ الْحَدِيثِ لَمْ يَقِفْ لَهَا عَلَى سِنْدٍ فِي الرَّوَايَةِ<sup>(١)</sup>.

٥ - القسمُ الْخَامِسُ: حَصَّصَهُ لِإِصْلَاحِ أَلْفَاظٍ مِنَ الْحَدِيثِ يَرَوِيهَا عَوَامُّ الرُّوَاةِ مَلْحُونَةً مُحَرَّفَةً<sup>(٢)</sup>.

أَمَّا الْخَاتِمَةُ ففِيهَا مَا تَتَقَارَبُ الرُّوَايَاتُ وَلَا تَخْتَلِفُ لَهَا الْمَعَانِي<sup>(٣)</sup>.

## ثَانِيًا: مَنْهَجُ الْخُطَّابِيِّ فِي الشَّرْحِ:

الْمَنْهَجُ السَّائِدُ فِي الْكِتَابِ أَنْ يَذْكَرَ الْمَتْنَ أَوَّلًا ثُمَّ يوردُ السَّنَدَ، وَلَا يَلْتَزِمُ طَرِيقَةً مَعِينَةً فِي تَرْتِيبِ الْمَتُونِ الْمَرْوِيَّةِ، ثُمَّ يشرحُ الْغَرِيبَ فِيهِ، وَيَسْتَعِينُ فِي هَذَا الشَّرْحِ بِإِيرَادِ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ، وَأَحْيَانًا يُعَزِّزُ الْمَعَانِي الَّتِي يُورِدُهَا بِالشَّعْرِ أَوْ بِمَثَلٍ أَوْ بِأَثَرٍ، أَوْ يَأْتِي بِآيَةٍ مُنَاسِبَةٍ لِلْمَعْنَى الَّتِي ذَهَبَ إِلَيْهَا، وَأَحْيَانًا يَذْكَرُ فِي خِتَامِ شَرْحِهِ الْأَحْكَامَ الْفَقْهِيَّةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْحَدِيثِ الَّتِي هُوَ بِصَدَدِ شَرْحِ غَرِيبِهِ.

وَمِمَّا يُظْهِرُ مَا ذَكَرْتُ أَنْفَاءً شَرَحَ الْإِمَامُ الْخُطَّابِيُّ لِحَدِيثٍ: «أَنْتَهُمْ كَانُوا مَعَهُ (ﷺ) فِي نَفَرٍ فَأَصَابَهُمْ بُعَيْشٌ؛ فَنَادَى مُنَادٌ: "مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي رَحْلِهِ فَلْيَفْعَلْ"»<sup>(٤)</sup>.

تَطَرَّقَ الْإِمَامُ الْخُطَّابِيُّ فِي شَرْحِ هَذَا النَّصِّ إِلَى مَعْنَى "بُعَيْشٌ" (تَصْغِيرُ بَعْشٍ)، وَهُوَ الْمَطْرُ الْخَفِيفُ، ثُمَّ أوردَ أَقْوَالَ أَهْلِ اللُّغَةِ، كَمَا أوردَ حَدِيثًا آخَرَ يَشْهَدُ لذلِكَ، قَالَ: «وَمِنْ هَذَا الْبَابِ حَدِيثُهُ الْآخَرُ: "أَنْتَهُمْ كَانُوا مَعَهُ فِي بَعْضِ الْمَغَازِي فَأَصَابَهُمْ رُكٌّ"»<sup>(٥)</sup>، أَي أَصَابَهُمْ مَطْرٌ خَفِيفٌ، ثُمَّ نَرَى الْإِمَامَ الْخُطَّابِيَّ يَسْتَرْسِلُ فِي شَرْحِ "رُكٌّ" وَيُورِدُ لَهَا شَوَاهِدًا، ثُمَّ فِي نَهَايَةِ الْمَطَافِ يَخْتَمُ بِمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ فِقْهِ؛ قَالَ: «وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفِقْهِ أَنَّ الْمَطْرَ الْخَفِيفَ عُدْرٌ فِي التَّخْلُفِ عَنِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّ الْاجْتِمَاعَ لِلصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ كَمَا هُوَ فِي الْحَضَرِ»<sup>(٦)</sup>.

1 المصدر السابق، ١٩٣/٣-٢١٨.

2 المصدر السابق، ٢١٩/٣-٢٥٧.

3 المصدر السابق، ٢٥٨/٣-٢٦٥.

4 أخرجه البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، ت ٤٨٥هـ، كتاب الصلاة-باب تخفيف الصلاة في السفر و المطر-

رقم: ٥٥٠٩، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٩٩٤ م

5 الخطَّابِيُّ، غَرِيبُ الْحَدِيثِ، ٧٢/١-٧٣.

6 ينظر: الخطَّابِيُّ غَرِيبُ الْحَدِيثِ ٧١٨/١

7 المصدر نفسه ٧٢/١-٧٤.

وأوردُ في هذا المقام بعضَ ما تلمَّحْتُهُ من منهجِ الخطَّابيِّ في كتابه "غريب الحديث":

(١) **الإطالة في الشرح:** من منهجه - رحمه الله - أن يُطيل في شرح بعض الأحاديث، كصنعه في حديث: «أنَّ فاطمةَ بنتَ قيسٍ أتتْ تستأذنه، وقد خطَّباها أبو جهمٍ ومعاوية، فقال أما أبو جهم فأخاف عليك فسقاسته: العصا، وأما معاوية فرجلٌ أخلقُ من المال، قالت فتزوَّجتُ أسامةَ بنَ زيدٍ بعد ذلك»<sup>(١)</sup>، فقد أطل الإمام الخطَّابيُّ في شرح معاني الحديث، وأوردَ وجوهاً يجمع بين معانيها، وبينها وبين أحاديث أخرى متشابهة<sup>(٢)</sup>.

(٢) **الاستقصاء<sup>(٣)</sup>:** ينهج الإمام الخطَّابيُّ - رحمه الله - في شرحه منهجاً يستقصي جمعَ وجوه اللفظة الغريبة من الطُّرُقِ المختلفة؛ كما فعل في حديث الرسول ﷺ: «أنَّه اهْتَمَّ للصلاة كيف يجمع الناس لها؟، فذكرَ له القُنعُ؛ فلم يُعجبه ذلك»، ثم ذكر قصة رؤيا عبد الله بن زيدٍ في الأذان<sup>(٤)</sup>. فقال الإمام الخطَّابيُّ: «قد أكثرْتُ السؤالَ عن هذا، والتَّشَدَّةَ له؛ فلم أجدُ فيه إلاَّ دون ما يُقنع، واختلَّفت الرواياتُ فيه: "... القُنع"، "... القُنع"، "... القُنع"»<sup>(٥)</sup>، فهكذا أورد هذا الاختلاف في رواية اللفظة الغريبة.

(٣) **الاستطراد<sup>(٦)</sup>:** من منهج الإمام الخطَّابيِّ - رحمه الله - أن يستطرِدَ في ذكر الرواية المناسبة في المعنى؛ ومثاله ما ذكره في قول الرسول ﷺ: «ما تزال المسألةُ بالعبد حتى يلقى الله وما في وجهه مُزعة»<sup>(٧)</sup>، حيث أورد الروايات المختلفة أولاً، ثم استطرِدَ في الرواية لبيان حكم المعنى

- 1 أخرجه بهذا السياق أحمد ٤١٤/٦، وعبد الرزاق ١٩/٧، وبألفاظ متقاربة مسلم في الطلاق، باب المطلقة البائن لا نفقة لها، وأخرجه الترمذي في النكاح باب ما جاء لا يخطب الرجل على خطبة أخيه.
- 2 الخطَّابيُّ، غريب الحديث، ١/٩٥-١٠١.
- 3 تقصى، يتقصى، تقصيماً: الموضوع قام بتحقيقه بدقة، تقصى القاضي القضية استقصى يستقصي استقصاء المسألة: بلغ الغاية في البحث عنها... ينظر: المعجم العربي الأساسي، ص ٩٩٢.
- 4 أخرجه أبو داود في الصلاة، باب بدء الأذان.
- 5 الخطَّابيُّ، غريب الحديث، ١/١٧٢-١٧٤.
- 6 استطرِدَ يستطرِدُ استطراداً في الكلام، انتقل من موضوع إلى آخر، كان بعض الكتاب القدماء يميلون فيما يكتبون إلى الاستطراد، ينظر: المعجم الأساسي، ص ٧٩٠.
- 7 أخرجه البخاري في الزكاة، باب في سأل الناس تكثراً.



المقابل، فأورد قوله ﷺ: «لا تحلُّ المسألة إلاّ لذي فقرٍ مُدَقِّعٍ، أو غُرْمٍ مُفْضِعٍ، أو دمٍ مُوجِعٍ»<sup>(١)</sup>،  
ثمّ أوردَ رواياتٍ أُخرى مُناسِبَةً للرّوايةِ الأولى<sup>(٢)</sup>.

---

1 أخرجهُ أبو داود في الزكاة، باب ما تجوز فيه المسألة، والترمذي، في الزكاة، باب ما جاء في لا تحل له الصدقة.

2 الخطّابي، غريب الحديث، ١/١٤١-١٤٤.

## المطلب الثاني: منبر الإمام الخطابي في معالم السنن:

### أولاً: التعريف بكتاب معالم السنن:

"معالم السنن" هو شرح سنن الإمام أبي داود السجستاني، وهذا الكتاب<sup>١</sup> له مكانته الرفيعة بين أهل العلم، إذ يعدُّ أول شرح لسنن أبي داود، وقد تلقاه العلماء بالقبول الحسن والثناء العطر عليه.

شرح الإمام الخطابي سنن أبي داود تلبيةً لطلب بعض إخوانه، ويظهر ذلك في قوله: «أمَّا بعد: فقد فهمت مسألتكم -إخواني أكرمكم الله-، وما طلبتموه من تفسير كتاب السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وقد رأيت الذي ندبتموني له، وسألتموني من ذلك؛ أمراً لا ينبغي تركه، كما لا يسعكم جهله، ولا يجوز لي كتمانُه، كما لا يجوز لكم إغفاله وإهماله؛ فقد عاد الدينُ غريباً كما بدأ، وعاد هذا الشأنُ دارسةً أعلامه، حاويةً أطلاله، وأصبحت رباعه مهجورةً، ومسالكُ طرقه مجهولةً»<sup>(٢)</sup>.

ففي هذا النص يظهر سبب شرحه لسنن أبي داود، كما يظهر مدى أهميته ما فيه من معالم ومسالك لا بُدَّ من معرفتها للاهتمام بها.

كما يظهر أنه ألفه لأهل بلخ؛ وذلك لقوله في "أعلام الحديث": «وأن جماعة من إخواني بلخ كانوا سألوني عند فراغي لهم من إملاء كتاب "معالم السنن" لأبي داود أن أشرح لهم الجامع الصحيح»<sup>(٣)</sup>.

<sup>1</sup> طبع كتاب "معالم السنن" أولاً في المطبعة العلمية بحلب بعناية الشيخ محمد راغب الطباخ الحلبي رحمه الله، و كان طبعه في الفترة من العام ١٣٥١هـ إلى ١٣٥٣هـ، ثم صورت هذه الطبعة في المكتبة العلمية، في لبنان عام ١٤٠١، وجعلت في أربعة مجلدات منفصلة، وطبع في القاهرة سنة ١٣٦٧هـ بتحقيق كل من الشيخين: أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي -رحمهما الله-، وطبع مع غيره في مطبعة السنة النبوية بالقاهرة سنة ١٣٦٩هـ، في مجموع اشتمل على مختصر سنن أبي داود للإمام الحافظ المنذري، وقد جعل في أعلى كل صفحة من الكتاب، ثم يليه معالم السنن للإمام الخطابي، وتبدأ دائماً قال الشيخ، ثم تهذيب الإمام ابن قيم الجوزية لسنن أبي داود، مصدراً بقال الشيخ ابن القيم أو قال الإمام ابن القيم، ويقع هذا المجموع في ثمانية مجلدات. ينظر: أحمد الباتلي، الإمام الخطابي\ ٢٢٦

2 الخطابي، معالم السنن، ٣/١

3 الخطابي، أعلام الحديث، ١٠١/١.

وقد أَلَفَ الإمامُ الخَطَّابِيُّ "معالم السنن" بعد "غريب الحديث"، ويظهر ذلك من قوله في "معالم السنن": «... وقد فسَّرُته في غريب الحديث»<sup>(١)</sup>، وقوله في باب حفظ المنطوق: «وقد ذكرتُ هذا في كتاب "غريب الحديث"، وأشبعْتُ شرحَه هُنَاكَ»<sup>(٢)</sup>.

ولقد استفتح الإمامُ الخَطَّابِيُّ كتابَه بمقدِّمةٍ جليَّةٍ وحافلةٍ بالفوائد العلميَّة، وألخَّصُ ماجاء فيها فيما يلي:

- ١- تكلم عن سبب التَّأليف بإيجازٍ، ثمَّ تحدَّث عن منهجِه في الشَّرْح.
- ٢- وتحدَّث عن الحياة العلميَّة في زمانه، فتحدَّث عن أصحابِ الحديثِ وأهلِ الفقه، فبدأ بأصحابِ الحديثِ وعابَ عليهم اشتغالهم بعُلومِ الرِّواية، وتهاونهم في درايةِ ما يروُّون، ثمَّ عاب على أصحابِ الفقهِ بعدهم عن الحديثِ روايةً ودرايةً.
- ٣- ثمَّ رَجَعَ إلى مُخاطبةِ إخوانه الذين ندَّبوه إلى تأليفِ الكتاب؛ فأكمل لهم الحديث. وفي النِّهاية أثنى على سُننِ أبي داودَ، وبيَّن مكاتته في الحديثِ والفقه، ثمَّ تحدَّث باختصارٍ عن أقسامِ الحديثِ، وأورد أقوالَ العُلَماءِ في الثَّناء على سُننِ أبي داودَ<sup>(٣)</sup>.

## ثانياً: منهجُ الخَطَّابِيِّ في اختيارِ الأحاديثِ، وشرحِها، في معالم السنن:

### ١) منهجُ الإمامِ الخَطَّابِيِّ في اختيارِ الأحاديثِ للشرح:

لم يشرح الإمامُ الخَطَّابِيُّ كلَّ الأحاديثِ الواردةِ في "سُننِ أبي داود"، بل كان ينتقي الأحاديثَ الخليفةَ بالشرح، وقد أتبع -رحمه الله- في هذا الانتقاء والانتخاب منهجاً علمياً منظماً وَفَّق الحاجةِ إلى الشَّرْح والبيان:

- ١- فهذا المنهجُ يقضي أحياناً أن يَخْتارَ حديثاً واحداً من جملةِ أحاديثِ الباب، وذلك تجنُّباً للتَّكرار، ومثاله:-

1 الخَطَّابِيُّ، معالم السنن ١/١٦٩.

2 الخَطَّابِيُّ، معالم السنن ١/١٢١.

3 الخَطَّابِيُّ، معالم السنن، ١/٣-٨.

أنَّ أبا داود روى في «كتاب الصَّلَاة»، باب إذا أحرَّ الإمام الصَّلَاة عن الوقت» أربعةَ أحاديثَ، فلم يتطرَّق الإمام الخطَّابيُّ إلى شرحها كلِّها، لكن اختار الحديثَ الثَّاني منها، وشرحه وبيَّن الأحكامَ الفقهيَّةَ المأخوذةَ منه، وعند المقارنة بين أحاديث الباب يُلاحظ أنَّ الحديثَ الذي اختاره الإمام الخطَّابيُّ جامعٌ لكلِّ الأحاديثِ المرويةِ في الباب، كما أنَّ المختار منها قد يشمل ألفاظاً غريبةً لتكون محلاً لبيانها وإزالة الغرابة عنها<sup>(١)</sup>.

٢- وأحياناً يختار الإمام الخطَّابيُّ حديثين من أحاديث الباب وذلك إذا لم يفِ شرحُ حديثٍ واحدٍ لاستيعابِ فقه الباب، فيقتضى الأمرُ -حينها- شرحَ حديثٍ آخرَ معه، ومثاله: ما رواه أبو داود في «كتاب الصَّلَاة، باب صلاة القاعد»، حيث روى سبعةَ أحاديثَ، فاكتفى الإمام الخطَّابيُّ بشرح حديثين الثَّاني والثَّالث<sup>(٢)</sup>.

٣- ومن منهجه أن يترك أحاديثَ الباب كما هي بدون أن يعرضَ لها بشرح؛ وهذا لوضوحها فيما دلَّت عليه من أحكامٍ فقهيَّةٍ، ولخلوها عن الغريب. ومثاله: ما رواه أبو داود في «كتاب الطَّهارة، باب كيف المسح؟»، حيث روى سبعةَ أحاديث في الباب، تركها كما هي من غيرِ شرح؛ وذلك لوضوح المباني والمعاني، فلم يُوردَها في "المعالم"، والله أعلم.

٤- كما أنَّه ترك أحاديثَ بعضِ الكُتب مع الأبواب كلِّها؛ كما فعل في «كتاب الحروف»، و«كتاب الحمام»؛ وذلك لوضوحها، والله أعلم

وعدَّد الأحاديث التي اختارها الخطَّابيُّ من سنن أبي داود ألف وسبعمائة وثمانية أحاديث، من أصل خمسة آلاف ومائتين وأربعة وخمسين حديثاً (١٧٠٨).

## ٢) منهج الإمام الخطَّابيُّ في الشرح للأحاديث المختارة:

لقد بيَّن الإمام الخطَّابيُّ منهجه في مقدمة كتابه في كلمات موجزة لها دلالتها العميقة والدقيقة، قال -رحمه الله-: «فقد فهمتُ مسألتكم -إخواني أكرمكم الله-، وما طلبتموه من تفسير كتاب "السُّنن" لأبي داود سُلَيْمان بن الأشعث، وإيضاح ما يشكل من مُتون ألفاظه، وشرح ما يستغلِّق معانيه، وبيان وجوه أحكامه، والدلالة على مواضع الانتزاع والاستنباط في

1 الخطَّابيُّ، معالم السُّنن ١/١١٧.

2 الخطَّابيُّ، معالم السُّنن، ١/١٩٤-١٩٥.

أحاديثه، والكشف عن معاني الفقه المنطوية في ضمنها؛ لتستفيدوا إلى ظاهر الرواية لها باطن العلم والدراية بها»<sup>(١)</sup>.

ففي هذا النص يظهر أن الإمام الخطابي يقصد إلى بيان عدة أمور في الشرح:

أ. منها إيضاح المشكل من ألفاظ المتون.

ب. وشرح المستغلق من معانيه؛ بإظهار معانٍ خفية عن المبتدئين من أهل العلم.

ج. بيان الأحكام المستنبطة من الأحاديث، والاستدلال لها، والكشف عن معاني الفقه.

ثم يقول الإمام الخطابي: «... ورجوت أن يكون الفقيه إذا نظر إلى ما أثبتته في هذا الكتاب من معاني الحديث، ونهجتته من طرق الفقه المتشعبة عنه؛ دعاه ذلك إلى طلب الحديث وتبُّع علمه، وإذا تأمله صاحب الحديث؛ رغبه في الفقه وتعلَّمه»<sup>(٢)</sup>، وهذا النص من الإمام الخطابي - رحمه الله تعالى - يحمل معانٍ كثيرةً وقيِّمةً، وذلك:

١ - أنه شرح السنن للفقيه، بحيث إذا نظر إليه وتأمَّل في المعاني التي توصل إليها الإمام الخطابي؛ دعاه هذا النظر والتأمل إلى أمرٍ آخر، وهو النظر إلى الحديث الشريف روايةً ودرايةً.

٢ - وفي مُقابل الفقيه المُستغل بالحديث؛ فإن هو تأمَّل ما أثبتته الخطابي في هذا الشرح دعاه ذلك إلى النظر فيما يرويه من الأحاديث والآثار ليصل إلى فقه الحديث.

إذن؛ إن الإمام الخطابي نهج منهجاً في شرحه ينور درب الفقيه والمحدث معاً؛ ولا يصل إلى هذا المستوى إلا الفقيه المحدث الأصولي اللغوي، أعني المجتهد الحرَّ المُستقلَّ الإمامَ أبا سليمان الخطابي، رحمه الله تعالى وجزاه الله عن المحدثين والفقهاء خيرَ الجزاء.

هذا، ويُلاحظ أن الإمام الخطابي يلتزم بالمنهج الذي وضعه لنفسه، فيبدأ بشرح غريب الحديث، وبيان ما يستغلق من معانيه، ثم يأتي ببيان وجوه أحكامه ودلالاته، والكشف عن معاني الفقه المنطوية في ضمنها، وأحياناً يتحدث عن علل الحديث.

وبشكلٍ عامٍّ أتخذ الإمام الخطابي في شرحه عدة طرق للشرح من حيث الاختصار والإطالة والتفصيل، وسأبين ذلك فيما يلي:

1 الخطابي، معالم السنن، ٣/١.

2 الخطابي، معالم السنن ٦/١.

١ - **التفصيل**: تفصيل الإمام الخطابي لبعض المسائل الفقهية قليل، ولا يلتجئ إلى هذا الأسلوب إلا قليلاً، كما فعل في أول كتاب الصلاة<sup>(١)</sup> وأول كتاب الزكاة<sup>(٢)</sup>.

٢ - **الاختصار**: وذلك كأن يقتصر على شرح كلمة واحدة، كما فعل في شرح قوله ﷺ: «مَنْ أُبْلِيَ فذَكَرَهُ فَقَدْ شَكَرَهُ، وَإِنْ كَتَمَهُ فَقَدْ كَفَرَهُ»، حيث اقتصر - فقط - على شرح معنى "الإبلاء" بأنه: الإنعام<sup>(٣)</sup>.  
وأحياناً يكتفي ببيان فقه الحديث<sup>(٤)</sup>، أو بالتعليق على سنده<sup>(٥)</sup>، أو يكتفي بتصحيح لفظ روي مُحَرَّفًا في متن الحديث<sup>(٦)</sup>، أو بالإحالة إلى مواضع أخرى في الكتاب<sup>(٧)</sup>.

٣ - **الاستقصاء**: سمة الاستقصاء تظهر في منهج الإمام الخطابي في "معالم السنن" في عدة صور منها:

أ. الاستقصاء في ذكر الأحاديث الواردة في الباب الواحد وهذا ضمن الشرح، ومثاله: ما روى أبو داود، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَنَا أَوْلَىٰ بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ؛ فَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضِيْعَةً فَإِلَيَّ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثِهِ، وَأَنَا مَوْلَىٰ مَنْ لَا مَوْلَىٰ لَهُ؛ أَرِثُ مَالَهُ وَأَفْكُ عَانَهُ، وَالْحَالُ مَوْلَىٰ مِنْ لَا مَوْلَىٰ يَرِثُ مَالَهُ وَيُقْبَلُ عَانَهُ»<sup>٨</sup>، فاستقصى الإمام الخطابي أحاديث الوارث في الباب؛ فأورد ستة أحاديث تُقَوِّي معنى حديث الباب<sup>(٩)</sup>.

1 الخطابي، معالم السنن، ١٠٤/١-١٠٩.

2 الخطابي، معالم السنن، ١١-٣/٢.

3 أخرجه أبو داود في الأدب باب شكر المعروف، معالم السنن، ١٠٦/٤.

4 الخطابي، معالم السنن، ٤٨/١ باب تحليل اللحية.

5 الخطابي، معالم السنن، ٣٠/١ باب الماء يكون في الفلاة.

6 الخطابي، معالم السنن، ٢٠٨/٤.

7 الخطابي، معالم السنن، ٩٢/٥، ٢٥٥.

8 أخرجه أبو داود - كتاب الفرائض - باب ميراث ذوي الأرحام، رقم: ٢٥١٣، وابن ماجه - كتاب الفرائض - باب

ذوي الأرحام، رقم: ٢٧٢٨،

9 الخطابي، معالم السنن، ٩٠/٤-٩١.

ب. الاستقصاء في ذكر آراء الفقهاء ومناقشتها؛ ومثاله: أن أبا داود روى أحاديث رفع اليدين في الصلاة، اختار الإمام الخطابي بعضاً منها، ثم ذكر وجه الاختلاف فيها مع آراء الفقهاء في هذه الوجوه، وبعد المناقشة رجح ما رآه موافقاً للأحاديث الصحيحة<sup>(١)</sup>.

ج. الاستقصاء في بيان فقه الحديث بقدر الإمكان، فالإمام الخطابي يحاول أن يستفيد من النص ما يمكن استفادته من المعاني والفوائد الفقهية، ومثاله: ما ذكره في شرح حديث: سأل رجل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضئنا به عطشنا، أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»<sup>(٢)</sup>، فقد استقصى الإمام الخطابي في فقه الحديث مسائل فقهية، وآداباً للمفتي والمستفتي ومسائل في الأصول<sup>(٣)</sup>.

٤- الاستطراد: الإمام الخطابي - بحسب الحاجة - يستطرّد أحياناً إذا ما اختصر أبو داود الحديث، فنجد بأن الخطابي يورد الحديث بطوله إذا كان في المحذوف فوائداً يمكن أن تُستفاد، مثلاً: ما رواه أبو داود في «كتاب الجهاد، باب صلح العدو» حديثاً مختصراً، فاستطرّد الإمام الخطابي وروى الحديث تاماً، ثم بين أحكامه وشرح معانيه قائلاً: «اختصر أبو داود هذا الحديث اختصاراً ذهب فيه شطر من فوائد هذا الحديث، فرأيت أن أذكر الحديث والقصة على وجهها، وأبين ما فيها من السنن والمعاني ليُستفاد علمه، ويحصل نفعه، والله الموفق»<sup>(٤)</sup>.

1 الخطابي، معالم السنن، ١/١٦٦-١٦٨.

2 أخرجه أبو داود في الطهارة، باب الوضوء بماء البحر، والإمام مالك في الموطأ في الطهارة - باب الطهور للوضوء، الترمذي في الطهارة - باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور، والنسائي في الميابه - باب الوضوء بماء البحر.

3 الخطابي، معالم السنن، ١/٣٧-٣٨.

4 الخطابي، معالم السنن، ٣/٢٧٧-٢٨٩.

## المطلب الثالث: منجز الإمام الخطّابيّ في "أعلام الحديث"

### أولاً: التعريف بكتاب: "أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري"<sup>١</sup>

يُعتبر الإمام الخطّابيُّ أوَّلَ مَنْ شرح صحيح البخاري، وشرحه هذا هو أقدم الشُّروح التي وَصَلَتْ إلينا، وقد نصَّ غير واحدٍ من العلماء على أنَّ الإمام الخطّابيَّ هو السَّابِقُ لهذا الشُّرف، كالحافظ ابن حَجَرٍ في مقدِّمة فتح الباري الموسومة بـ "هدي السَّاري"، وابن حجر - رحمه الله - مَن عُنِيَ بصحيح البخاريِّ وشرُّوحه؛ فقوله في أوَّلِية الخطّابيِّ في شرحه للصَّحيح ممَّا يُعتمد عليه<sup>(٢)</sup>. وممَّا قد يُشير إلى أنَّه السَّابِق لغيره؛ ما ذكره في مقدِّمة شرحه من حاجة النَّاس لشرحه، وانتشار الجهل والبِدَع ممَّا أدَّى به إلى أن يقوم بواجبه من شرح وبيان وُجوه معانيه وإزالة الإشكال، والنَّصيحة للمُسلمين<sup>(٣)</sup>؛ فلو كان على علم بأنَّه مسبوَّقٌ إلى شرحه لاكتفى به ولم يتكلَّف إعادة الشُّرح، كما أنَّه لم ينقل في كتابه هذا عن أيِّ شرحٍ من شُروح الصَّحيح؛ ولو كان على علمٍ بها لكانت له إشاراتٌ تُنبئُ عن ذلك، كما تقدَّم في كتاب "غريب الحديث" من تنويهه بكتّابيِّ أبي عبيد وابن قتيبة.

وأوَّلِية الخطّابيِّ في شرح صحيح البخاريِّ هو فيما بلغنا علمه، ووصلَ إلينا نبؤُه؛ لأنَّ الاحتمال وارِدٌ من أنَّه مسبوَّقٌ في واقع الأمر، إلَّا أنَّه لم يُنقل إلينا ذلك.

ألَّف الإمام الخطّابيُّ كتابه "أعلام الحديث" بعد كتابه "معالم السنن"، ويبدو ذلك واضحاً من أقواله ونُصوصه في "أعلام الحديث"؛ حيثُ يقول: «وإنَّ جماعةً من إخواني ببلخ كانوا سألوني عند فراغي لهم من إملاء كتاب "معالم السنن" لأبي داود سلَّميَّان بن الأشعث السَّجستانيِّ - رحمه الله -؛ أنْ أشرح لهم كتاب "الجامع الصَّحيح" لأبي عبد الله محمد بن

<sup>1</sup> قام الدكتور يوسف الكتاني أستاذ الحديث بجامعة القرويين بمدينة فاس بالمغرب بطبع الكتاب ونشره، دون تحقيق، و سماه "أعلام السنن"، ثم طبع الكتاب بعنوان "أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري"، وذلك في رسالة علمية، لنيل درجة الدكتوراة من كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، بتحقيقاً لأمير د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود سنة ١٤٠٦ هـ، وقام مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة بنشر الكتاب محققاً، وجاءت هذه الطبعة في أربعة أجزاء/ينظر: الباتلي، الإمام الخطّابي، ص ٢٤٥ و بعده

<sup>2</sup> أكد سزكين على أوَّلِية الإمام الخطّابيِّ، في شرح صحيح البخاري. سزكين، تاريخ التراث العربي، ٢٢٦/١.

<sup>3</sup> الخطّابيِّ، أعلام الحديث، ١٠٣/١، ١٠٤ بتصرف.



إسماعيل البخاري - رحمه الله -<sup>(١)</sup>، ثم يقول: «وقد تأملتُ المُشكَلَ من أحاديث هذا الكتابِ والمُستفسرِ منها؛ فوجدتُ بعضَها قد وَقَعَ ذِكْرُهُ في كتاب "معالم السنن" مع الشرح له، والإشباع في تفسيره»<sup>(٢)</sup>. إلى غيرها من التُصوص الدّالة على أن كتاب "المعالم" كان مُبدَأً بالتأليف على كتاب "الأعلام".

وأفاد النَّصُّ الأوَّل الذي نقلته عن الخطَّابي عن سببِ التَّأليفِ؛ وهو أن بعضَ إخوان الإمامِ الخطَّابي طلبوا منه شرحَ صحيح البخاري، فأجاب - رحمه الله - طَلِبَتَهُمْ؛ قِياماً بواجبِ الإبلاغِ على أهلِ العِلْمِ، فيقول: «ثمَّ إنِّي فكَّرتُ فيما عاد إليه أمرُ الزَّمانِ في وقتنا هذا، من نضوبِ العِلْمِ وظُهورِ الجَهلِ، وغلبَةِ أهلِ البدعِ، انحرافِ كثيرٍ من أنشاءِ الزَّمانِ إلى مذاهِبِهِم وإعراضِهِم عن الكتابِ والسُّنَّةِ، وتركِهِم البَحْثَ عن معانيهِمَا، ولَطائفِ عُلومِهِمَا، ورأيَتُهُم حينَ هَجَرُوا هذا العِلْمَ وبَخَسُوا حَظَّهُ منه ناصبوه، وأمعنوا في الطَّعنِ في أهلِهِ، ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف/ ١١]. ووجدتُهُم قد تعلقوا بأحاديثٍ من مُتشابهِ العِلْمِ، قد رواها جامعُ هذا الكتابِ، وصحَّحها من طريقِ السُّنَدِ والنَّقْلِ، لا يكادُ يَعْرِفُ عَوَامُّ رِوَاةِ الحديثِ وجوهَها ومعانيَها؛ إنَّما يَعْرِفُ تأويلَها الخواصُّ منهم، والرَّاسِخون في العِلْمِ...»<sup>(٣)</sup>.

إذن؛ آن للإمامِ الخطَّابي أن يُلَبِّيَ طَلَبَ إخوانه بعد توقُّفٍ؛ وذلك لما رأى من انتشارِ الجَهلِ بينِ أهلِ زَمَانِهِ وظُهورِ البدعِ والانحرافاتِ، وتمسُّكِهِم بمذاهِبِهِم تمسكِ المتعصبِ، مع البُعدِ عن الكتابِ والسُّنَّةِ وتفهُمِ معانيهِمَا، والوقُوفِ على أحكامِهِمَا، ثمَّ تخوُّفه من أن يؤوَلَ الأمرُ فيما بعدُ إلى أسوأ من ذلك، حيث يقول: «تخوُّفتُ أن يكونَ الأمرُ فيما يتأخَّرُ من الزَّمانِ أشدَّ، والعِلْمُ فيه أعزَّ؛ لِقَلَّةِ عددِ مَنْ أراه اليومَ يُعْنَى بهذا الشَّأنِ، ويَهْتَمُّ به اهتماماً صادقاً، ويبلغُ فيه من العِلْمِ مَبْلَغاً صالحاً»<sup>(٤)</sup>.

هذا مُجملُ الأسبابِ التي جعلتِ الإمامَ الخطَّابيَّ يشرعُ في شرحِ صحيحِ البخاريِّ.

1 الخطَّابي، أعلام الحديث، ١/١٠١.

2 الخطَّابي، أعلام الحديث، ١/١٠٤.

3 الخطَّابي، أعلام الحديث ١/١٠٢.

4 المصدر السابق، ١/١٠٣.

## ثانياً: منهج الإمام الخطابي في انتقاء الأحاديث وشرحها:

### (١) منهجُ الخطَّابي في انتقاءِ أحاديثِ الصَّحيحِ للشرح:

منهجُ الإمامِ الخطَّابيِّ في "أعلامِ الحديث" لا يختلف عن منهجه في "معالمِ السُّنن"، ولهذا سوف أكتفي بذكر أبرزِ عناوينِ المنهج، مع الإحالةِ إلى مظاهرها في "أعلامِ الحديث"؛ وذلك تجنُّباً للتكرار والإطالة.

فالإمامُ الخطَّابيُّ يختار من كُلِّ كتابٍ باباً أو عدَّةَ أبوابٍ، ويختار من هذه الأبوابِ بعضَ الأحاديثِ ويشرحها، كما أنَّه قد يشرح من الكتابِ حديثاً واحداً، كصنيعه في كتابي الخوف<sup>(١)</sup> والأضاحي<sup>(٢)</sup>.

وأحياناً يتركُ أحاديثَ الكتابِ كُلِّها، كما وَقَعَ له في كتابِ الوتر، وكتابِ المُحصِر، وكتابِ المُكاتب، وكتابِ الحَيْل، وكتابِ التَّمَنِّي، وكتابِ أخبارِ الآحاد؛ مع أنَّ الإمامَ البُخاريَّ روى هذه الكُتب في صحيحه.

وتركهُ - رحمه الله - لهذه الأبوابِ والأحاديثِ والكُتبِ من شرحها؛ إنَّما كان بناءً على منهجِ بيَّنه في مقدِّمته؛ مُحمِّله: إمَّا أن يكون قد شَرَحَها، وإمَّا أنَّها واضحة، وفي بعضِ المواضع يُوردُ كُلَّ ما أورده في "معالمِ السُّنن"، وأحياناً يُورِدهُ مُوجزاً، وفي الحالتين يُقدِّمُ إضافاتٍ وفوائدَ جديدةً، ومثاله:

● لقد أعاد في "أعلامِ الحديث" كُلَّ ما ذَكَرَهُ في "معالمِ السُّنن" في «باب إذا شكَّ في الحدث»، مع توسُّعٍ في الشرحِ عمَّا أورَدَهُ في "المعالم"، ثُمَّ أضاف مسألةً فقهيَّةً، لم يذكرها في "المعالم"<sup>(٣)</sup>. كما أنَّه أضاف إضافاتٍ وفوائدَ عدَّةَ في «باب ما يقول عند الخلاء» لم يذكرها في "معالمِ السُّنن"<sup>(٤)</sup>، وهذه الإضافاتُ تُضفي أهميَّةً خاصَّةً على "أعلامِ الحديث"، وتُميِّزه عن "معالمِ السُّنن".

1 الخطَّابيِّ، أعلامِ الحديث ١/٥٨٨.

2 الخطَّابيِّ، أعلامِ الحديث ٢٠٨٥.

3 الخطَّابيِّ، أعلامِ الحديث، ١/٢٢٧-٢٢٩.

4 الخطَّابيِّ، أعلامِ الحديث، ١/٢٢٩. (و الزيادة تبدأ بقوله "وقد يستدل بهذا الحديث بعض من لا يرى...")

وأحياناً يترك بعض الأحاديث دون شرح، مع أنه لم يشرحها في "المعالم"، وذلك لوضوح معانيها، كما وقع له في باب الموضوع مرّة مرّة، وباب الموضوع ثلاثاً ثلاثاً.  
فالإمام الخطّابي ينظر شرحه في "معالم السنن"؛ فإن كان قد فصل في "المعالم" أجزه في "أعلام الحديث"، أو لم يُورد الحديث رأساً؛ وإن كان قد أجزه في "المعالم"، فصل في "أعلام الحديث" (١).

كما أنه رجّع في "أعلام الحديث" عن بعض آرائه التي ذهب إليها في "معالم السنن"، فمثلاً يقول: «قد كُنّا تأوّلنا هذا الحديث في كتاب "المعالم" على كذا» (٢)، ثم يرجع عن قوله في "المعالم" ويُثبت قوله الجديد في "أعلام الحديث".

وفي موضع آخر يقول: «وقد كُنّا تأوّلنا هذا الحديث على غير هذا المعنى في كتاب "معالم السنن"؛ وهذا أولى الوجهين» (٣).

وعلى هذا لأبد من الاطلاع على الشرحين معاً؛ حتّى يُوصَلَ إلى رأي الإمام الخطّابي، وحتّى يُستفاد من علمه استفادة تامّة. والله وليّ التوفيق.

وقد اختار الإمام الخطّابي من أحاديث "الجامع الصحيح" للإمام البخاريّ ألفاً ومئتين وثمان وثلاثين حديثاً (١٢٣٨) (٤).

## ٢) منهج الإمام الخطّابي في الشرح:

كما ذكرتُ من قبلُ فإنّي لا أطيلُ في هذا الموضوع؛ غيرَ إشاراتٍ سريعةٍ؛ وذلك لتشابه منهجه في "أعلام الحديث" منهجه في "معالم السنن".

والسّمّة البارزة (بشكل عامّ) في "أعلام الحديث" هي الاختصار؛ التزاماً منه بما قال في المقدمة: «فرايتُ الأصوبَ أن لا أُخْلِى كتاب "الأعلام" من ذكرِ بعض ما تقدّم شرحه وبيّانه في "معالم السنن"، مُتوخّياً الإيجازَ فيه» (٥).

1 الخطّابي، ١٨٨/١، معالم السنن ٨٠/١.

2 الخطّابي، أعلام الحديث ٢٩٩/١.

3 الخطّابي، أعلام الحديث، ٨٠٩/٣.

4 الباتلي، الخطّابي، ٢٣٨.

5 الخطّابي، أعلام الحديث، ١٠٤/١.

ومؤكِّداً على نهج الاختصار يقول في غير موضعٍ من الكتاب: «فالقدرُ الذي ذكرنا هاهنا كافٍ على شرط ما أنشئ له هذا الكتاب»<sup>(١)</sup>، «... والقدرُ الذي أتينا به في هذا الكتابِ كافٍ...»<sup>(٢)</sup>.

ومن مظاهر التَّمسُّك بالاختصار اكتفاؤه برواية الجزء الذي يُريد شرحه، وتركه الجزء الآخر؛ كما فعل في «باب فضل من علَّم وعَلَّم»<sup>(٣)</sup>،

ومن مظاهر الإيجاز والاختصار حذفُ الأسانيد بُغيةً التَّخفيف، كما فعل في كتاب الشركة<sup>(٤)</sup>. ومنها اكتفاؤه في شرح الحديث بتوضيحٍ بسيطٍ. وهناك سِماتٌ أخرى يلمسها الباحثُ، منها:

**الاستقصاء:** وهذه السِّمةُ تظهر أحياناً بذكر الروايات الواردة في الحديث الواحد، من ذلك ما أورده في قصَّة الرِّدَّة في خلافة أبي بكر رضي الله عنه<sup>(٥)</sup>.

وأحياناً تظهر في ذكر فقه الحديث؛ كما فعل في شرح حديث سهل بن سعد: أن رسول الله ﷺ بلغه أن بني عمرو بن عوف كان بينهم شيءٌ فخرج يُصلح بينهم؛ فحبس رسول الله ﷺ وحانت الصلاة، فقال بلالٌ لأبي بكرٍ ... الحديث ...<sup>(٦)</sup>، حيث استقصى الإمام الخطابيُّ فقه الحديث، واستنبط منه إحدى عشرة مسألةً فقهيةً<sup>(٧)</sup>.

وأحياناً يظهر الاستقصاء بذكر الآراء الفقهية ومناقشتها؛ وذلك في معرض شرحه للآية: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، حيث قال: «اختلف أهل العلم في معنى هذه الآية، وفي تعيين هذه الصلاة» ثمَّ أورد آراء أهل العلم، وناقشها ثمَّ رجَّح ما رآه صواباً<sup>(٨)</sup>.

1 الخطابي، أعلام الحديث، ١/١٤٥.

2 الخطابي، أعلام الحديث، ١/٧١٧.

3 الخطابي، أعلام الحديث، ١/١٩٧.

4 الخطابي، أعلام الحديث، ١/٦٥٦-٦٥٩.

5 الخطابي، أعلام الحديث، ١/٧٣٠-٧٤٥.

6 أخرجه البخاري في السهو، باب الإشارة في الصلاة.

7 الخطابي، أعلام الحديث، ١/٦٥٦-٦٥٩.

8 الخطابي، أعلام الحديث، ١/٤٣١-٤٣٥.

وهناك سماتٌ أُخرى تظهر في منهج الإمام الخطابي يطول ذكرها هنا، إلا أنّي أكتفي من ذلك بقول الأستاذ الدكتور يوسف الكتاني: « لقد اتبع الإمام الخطابي في كتابه "أعلام السنن" أسلوباً فريداً، ومنهجاً بديعاً، توخّى فيه السهولة واليسرَ واجتنابَ التعقيدَ والتطويلَ والإطنابَ والاستطرادَ مما ميّز شرحه باستيعاب الأقوالِ في المسائل اللغويّة والفقهية ومعاني كلمات الحديث ومثنته، وطبعه بالمناقشة الممتازة والحوارِ المفيدِ لما يستعرضه من الأقوال والنظريات والفهومِ و التركيزِ على ما يختاره منها، وما يراه مناسباً للمعنى المقصودِ للحديث، بعد الرد على ما يجده بعيداً عن المعنى من تلك الآراء والتعليل لرفضه أو قبوله فإذا لم تعجبه الآراءُ جميعاً ورآها بعيدةً عن معنى الحديث لجأ شرحه وبيانه الذي يبتكره ويستنبطه من فهمه للحديث، ودافع عنه بقوةٍ وحزمٍ مستدلاً له بالآية أو الحديث مُصرّحاً بأنّه هو المعنى المناسبُ للحديث، الموافق لقصد الرسول الكريم ﷺ وهو يصلُ إلى هذا بأوجزِ عبارةٍ وأبلغِ أسلوبٍ، مما جعله أحياناً يكتفي بإيراد الحديث كما هو دون أن يتكلّم عنه، لسهولة ألفاظه، ووضوح معناه.

وكلُّ هذا يُعتبر عند الخطابي وسيلةً وطريقاً للوصول إلى ما توخّاه من شرحه للحديث، من استنباط أصولٍ وقواعدٍ وأحكامٍ ما بلغه من اجتهاد في فقه السنّة جعل شرحه متفرداً بين جميع شروح الجامع الصحيح على الإطلاق...»<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الكتاني، يوسف، الإمام الخطابي رائد شراح صحيح البخاري، ص ٥٤-٥٥، ملحق مجلة الأزهر، عدد شهر ذي

## المطلب الرابع: المنهج العام للإمام الخطابي في عامة كتبه

نشأ الإمام الخطابي في بيئة علمية، ورَحَلَ إلى مراكز العلم والعلماء، وجدَّ في طلب العلم، ففاق أقرانه في مُختلف العلوم لغةً وحديثاً وفقهاً وأصولاً، وبدأ بتدريس هذه العلوم، كما كانت له عناية خاصةً بالتأليف فألَّفَ "غريب الحديث"، وأخرج جزءاً منه سنة ٣٥٩هـ، ثمَّ أتمَّ ما بقي منه فيما بعد، وقد أبدع الإمام الخطابي في "غريب الحديث" من حيث المادة العلمية وإيراد التفسيرات المستجادة، وبذلك علَّاه مقامه عند أهل العلم، حتَّى طلبوا منه تفسيرَ وشرح "سنن أبي داود" فاستجاب لطلبهم فصنَّفَ "معالم السنن". وفي شرحه هذا برزت شخصيته العلمية، وفقهه، وإطلاعه على مذاهب أهل العلم وتأويلاتهم؛ فتراه موسوعاً في معرفة فقه الصحابة والتابعين وتابعيهم، مع معرفة مخارج فقههم وأصولها، ولا يكتفي بالمعرفة والنقل، بل يُناقشهم، ويُدافع عمَّا يراه صواباً بقوة، وهذه سمة أخرى يُشهد بها للإمام الخطابي.

ولم يمض وقتٌ طويلٌ إلى أن لحقه أهل العلم، فطلبوا منه إيضاح المشكل من معاني وفقه "الجامع الصحيح" للإمام البخاري، الذي قال الإمام الخطابي عن كتابه مادحا له: «كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفَرَا» بياناً لمكانته وعُلُوِّ مقامه.

ولقد أبدع الإمام الخطابي في "المعالم" و"الأعلام" فاتبَع منهجاً جديراً بالتنويه، ويُمكننا تلخيصه في النقاط التالية:

١- جعل في بداية شرحه لـ "المعالم" و"الأعلام" مقدِّمةً رائعةً، بسَطَ فيها الأسبابَ والدوافعَ التي دفعته إلى هذا الشرح الفقهيِّ الدقيق؛ ليكون في هذين الكتابين معالمٌ يهتدي بها العلماء، وأعلامٌ تُردُّ مَنْ ضلَّ إلى الصَّواب، بحيث لا يستغني عنها أحدٌ من الفقهاء والمحدثين والأصوليين. وهناك أمور أخرى جاءت في المقدِّمين الماتعنين ذكرتها فيما تقدَّم.

٢- ويشرح الأحاديثَ حَسَبَ الحاجة؛ فتارةً يستطرِدُّ، وتارةً يستقصي، وتارةً يكتفي بإيراد الدلالةِ الفقهيةِ، وأخرى يوجزُ الكلامَ ويختصرُه؛ إذا كان قد فصَّلَ ذلك في كتاب له سابق كـ "المعالم"، ويتجنَّبُ التكرارَ إلا إذا كان فيه فائدة.

٣- يُناقش مَنْ قَبْلَهُ إذا اقتضى الأمرُ، ويختارُ المعنى المناسبَ للسياق والحديث؛ فمثلاً: ما فعله في شرح كلمة "الضحك" في الحديث حيث فسَّره بـ "الرِّضا"؛ لأنَّه رآه

أقربَ إلى المعنى المقصودِ، مُخَالَفًا ما ذهب إليه الإمامُ البخاريُّ في تفسيره "الضَّحْكُ" بـ "الرحمة" (١). وكما فعل في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ ﴾ [الطُّور / ٣٣]، حيثُ ذكر ما قيل فيها، ثمَّ أورد قوله واستدلَّ له في النهاية، ثمَّ قال: «وهذا بابٌ لا يفهمه إلاَّ أربابُ القلوب» (١).

٤ - ومن بديع منهجه أنَّه لا يكتفي بإيراد المعاني المختلفة لألفاظ الحديث وترجيح المعنى الذي يراه؛ بل يستعرضُ الأقوالَ ويُناقشُها مُناقشةً علميةً دقيقةً، ويردُّ على أصحابها بقوة؛ كما فعل في ردِّه على الجاحظِ والموصليِّ فيما ذهبَا إليه في شرح حديث: «اختلاف أمتي رحمة» وتخطتَّهم واعتبارهم أنَّهم ليسوا من أصحابِ الحديث وأهلِهِ. كما ناقش وردَّ على الإمام الشافعيِّ في تحديده لمُدَّةِ قصر الصلاة بأربعة أيَّامٍ لعلَّةِ الخوف، مُستدلًّا بأنَّ النَّبيَّ ﷺ أقام بمكةَ بعد الفتح يقصرُ الصلاةَ سبعةَ عشرَ يوماً، ومُستدلاً أيضاً بحديثِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما أنَّ من السنَّةِ القصرَ تسعةَ عشرَ يوماً (٢). وهذا ممَّا يدلُّ على تمسُّكه بمنهجٍ استقلَّ به؛ كما بيَّنتُ في المبحث الثاني.

٥ - وتظهرُ شخصيَّته الاجتهاديةُ أكثرَ ما تظهرُ في "أعلام الحديث" حيثُ يرجعُ عن بعض ما كان قرَّره في "المعالم"، ويجزمُ في بعض ما أورده في "المعالم" من غير ترجيح؛ كما فعل في الجهر في صلاة كُسُوفِ الشَّمسِ، حيثُ أوْرَدَ في "المعالم" أقوالَ أهل العلم من غير ترجيح (٣)، ثمَّ أوردته في "أعلام الحديث" (٤) قاطعاً وجازماً بما رآه راجحاً.

٦ - ومن بديع منهجه في الشرح، ودقته أن يستنبط القواعدَ الفقهيَّةَ، والقواعدَ الأصوليَّةَ من الأحاديث. كما سيأتي بيان ذلك في الفصول القادمة، إن شاء الله وقدر.

١ الخطَّابيُّ، أعلام الحديث ٢/١٣٦٧.

١ الخطَّابيُّ، أعلام الحديث ج ٣/ص ١٩١٢ - ١٩١٣.

١ الخطَّابيُّ، أعلام الحديث ١/٢١٩ - ٢٢٣.

٢ الخطَّابيُّ، معالم السنن ١/٢٣١ - ٢٣٢، أعلام الحديث ١/٦٢٤ - ٦٢٥.

٣ الخطَّابيُّ، معالم السنن ١/٢٢٢ - ٢٢٣.

٤ الخطَّابيُّ، أعلام الحديث ١/٦١٦ - ٦١٧.

٧- وبشكلٍ عامٍ أتبع الإمام الخطابيُّ في كتابيه "معالم السنن" وأعلام الحديث" أسلوباً فريداً وبديعاً، توخَّى فيه السهولةَ واليسرَ، واجتنَبَ التعقيدَ وابتعد عنه، كلُّ ذلك بأسلوبٍ عربيٍّ مُبينٍ.

٨- ومما تميَّز به الإمام الخطابيُّ في أسلوبه وعرضه فقهَ السنَّة؛ أنَّه لم ينتصرِ لأيِّ مذهبٍ من المذاهب السائدة في وقته، ولم يتعصَّبَ لرأيٍ ولا لإمامٍ من الأئمَّة، كما كانت عادةُ مُعظَمِ أهلِ العلمِ آنذاك وبعده؛ بل أتبع منهجاً اجتهادياً ارتآه هو لنفسه. وسيأتي تفصيلُ ذلك؛ إن شاء الله تعالى.



# الفصل الثاني في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي حجة ودلالة

الكتاب والسنة في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي حجة ودلالة

**المبحث الأول:** الاحتجاج بالكتاب والسنة في المنهج الاجتهادي للإمام  
الخطابي

**المبحث الثاني:** المنزلة التشريعية للسنة النبوية لدى الخطابي

**المبحث الثالث:** ختم الآحاد في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي

**المبحث الرابع:** النسخ في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي

**المبحث الخامس:** دلالات الأمر والنهي في المنهج الاجتهادي للإمام  
الخطابي

**المبحث السادس:** العموم والتخصيص في المنهج الاجتهادي للإمام  
الخطابي

**المبحث السابع:** المفهوم في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي

## المبحث الأول:

### الاحتجاج بالكتاب والسنة في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي

#### المطلب الأول: مصدرية الكتاب والسنة في تشريع الأحكام

لا ريب في أن الكتاب والسنة هما المصدران الأساسيان لكل العلوم الشرعية؛ فهما المنبعان الصافيان للذان لا ينضبان.

ولقد أحسن البيان عن هذه الحقيقة الإمام الخطابي؛ حيث قال: «... سمعت ابن الأعرابي يقول: "لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب الله، ثم هذا الكتاب (يعني: سنن أبي داود)؛ لم يحتج معهم إلى شيء من العلم بتهة"... وهذا كما قال، لا شك فيه؛ لأن الله تعالى أنزل كتابه تبياناً لكل شيء؛ وقال: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾ [الأنعام/٣٨]، فأخبر سبحانه وتعالى أنه لم يُغادر شيئاً من أمر الدين لم يتضمّن بيانه الكتاب<sup>١</sup>.

والذي حكاه الخطابي عن شيخه من أنه لا يحتاج بعد كتاب الله وسنن أبي داود إلى شيء؛ فهذا لمن كان متأهلاً من أهل الاجتهاد ممن حصل الشروط المعتبرة للنظر في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ نظر مستنبط ومستخرج للأحكام؛ وهذا لئلا يُظنّ بأن الاجتهاد متاح لكل من حصل كتاب الله والسنة لأبي داود حتى وإن كان منتظماً في سلك العوام.

فالقرآن الكريم والسنة النبوية هما المصدران الأساسيان للعلوم عند الإمام الخطابي وغيره من أهل العلم.

<sup>1</sup> الخطابي، معالم السنن ٧/١، بتصرف. قال الإمام الزركشي -عندما تناول بحث ما يشترط على المجتهد علمه من السنة النبوية-: «وقال الغزالي وجماعة من الأصوليين: كيفية أن يكون عنده أصل يجمع أحاديث الأحكام، كـ "سنن أبي داود" و "معرفة السنن والآثار" للبيهقي، أو أصل وقعت العناية فيه بجمع أحاديث الأحكام، ويكتفي فيه بمواقع كل باب فيراجعه وقت الحاجة، وتبعه على ذلك الرافعي، ونازعه النووي وقال: لا يصح التمثيل بسنن أبي داود؛ فإنه لم يستوعب الصحيح من أحاديث الأحكام ولا معظمها، وكم في صحيح البخاري ومسلم من حديث حكيم ليس في "سنن أبي داود"؟ انتهى. وكذا قال ابن دقيق العيد في "شرح العنوان": التمثيل بـ "سنن أبي داود" ليس بجيد عندنا؛ لوجهين: أحدهما: أنه لا يحوي السنن المحتاج إليها، والثاني: أن في بعضه ما لا يحتج به في الأحكام». الزركشي، البحر المحيط ٢٣٢/٨.

ومناهج الحق إنما تكون في القرآن الكريم؛ فهو نورٌ لمن أراد الهداية في الدنيا والآخرة: هداية الاعتقاد وهداية العمل الصالح؛ يقول الإمام الخطابي: «أوضح (الله) به (القرآن) مناهج الحق ونور سبيله، وطمس به أعلام الباطل وعور طرّفه، وشرع فيه الأحكام، وبيّن فيه الحلال والحرام، ثمّ بشر وأنذر، ووعد وأوعد، وضرب فيه الأمثال، واقتص عن الأمم السالفّة نواصي الأخبار؛ ليكون لنا فيها موعظة وبها اعتبار»<sup>١</sup>.

والسنة النبويّة هي ثاني المصادر التشريعيّة بعد القرآن الكريم، فجاءت السنة مبيّنة للقرآن، ومفسّرة له، وقاضية عليه، وجعل الله عزّ وجلّ طاعته مقرونة بطاعة رسوله ﷺ؛ قال الإمام الخطابي مبيّناً ذلك: «جعل (النبيّ محمّداً ﷺ) مهيمناً على كتابه، ومبيّناً له، وقاضياً على ما أجمل منه بالتفسير، وعلى ما أهتم من ذكره بالبيان والتلخيص؛ ليرفع بذلك من قدره... ثمّ قرّن طاعته بطاعته، وضمن الهدى في متابعتة؛ فقال: «مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ» [النساء/٨٠]»<sup>٢</sup>.

وعلى هذا فالقرآن الكريم والسنة النبويّة الشريفة - عند الإمام الخطابي - مصدران لا يفترقان ولا يتخالفان في الاستنباط والاجتهاد. وفي بيان هذه الحقيقة الأصوليّة يقول الإمام الخطابي: «إلّا أنّ البيان على ضربين: بيان جليّ تناوله الذكر نصّاً، وبيان خفيّ اشتمل عليه معنى التلاوة ضمناً؛ فما كان من هذا الضرب كان تفصيل بيانه موكولاً إلى النبيّ ﷺ وهو معنى قوله سبحانه: ﴿لَتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل/٤٤]»<sup>٣</sup>.

أمّا المصادر الأخرى فهي فرع عن هذين المصدرين؛ قال الإمام الخطابي - معلقاً على قول من قال: "لو أنّ رجلاً لم يكن عنده من العلم إلّا المصحف الذي فيه كتاب الله ثمّ هذا الكتاب لم يحتج معهما إلى شيء من العلم بتة" - قال - رحمه الله - : «لا شكّ فيه؛ لأنّ الله تعالى أنزل كتابه تبيّناً لكلّ شيء...»، وقال: «أنّه (الله) لم يُغادر شيئاً من أمر الدّين لم يتضمّن بيانه الكتاب»، فلمّا كان الله لم يغادر صغيرة ولا كبيرة إلّا وبينها في كتابه، ثمّ نعلم قطعاً بأنّ القرآن لم ينصّ على كلّ أفراد الحوادث الواقعة والمتوقّعة؛ دلنا ذلك على أنّ في القرآن ممّا بيّن حكمه دليلاً على غيره من الأحكام المستحدّة، وهذا ممّا يدرك بالاجتهاد من قياس وغيره.

<sup>١</sup> الخطابي، أعلام الحديث ١/٩٩.

<sup>٢</sup> الخطابي، أعلام الحديث ١/١٠٠.

<sup>٣</sup> الخطابي، معالم السنن ١/٧-٨.

وأكد على أن المصادر الأخرى كالإجماع والقياس وغيرها مصادرٌ تبعيةٌ ثانويةٌ أصولها ومشروعيتها، وأدلةٌ اعتبارها في المصدرين الأولين وهما الكتاب والسنة. ولبيان هذا الأمر قال الإمام الخطابي: «فإن الله تعالى لم يترك شيئاً يجب له فيه حكمٌ إلا وقد جعل فيه بياناً، ونصب عليه دليلاً؛ ولكن البيان ضربان: بيانٌ جليٌّ يعرفه عامة الناس كافةً، وبيانٌ خفيٌّ لا يعرفه إلا الخاص من العلماء الذين عنوا بعلم الأصول، فاستدركوا معاني النصوص، وعرفوا طرق القياس والاستنباط و"رد الشيء إلى المثل النظير"»<sup>1</sup>.

والذي يقصد إليه الإمام الخطابي في هذا النص غير الذي تقدم في النص المشابه له؛ لأنه في النص الأول لما قال: «البيان ضربان: جليٌّ تناوله الذكر» قصد ما بينه القرآن بياناً شافياً، ولما قال: «بيانٌ خفيٌّ اشتمل عليه معنى التلاوة ضمناً» فسره هو بأنه ما وكل بيانه للنبي ﷺ.

أمّا في هذا النص الأخير: «بيان جليٌّ يعرفه عامة الناس كافةً» أراد ما كان معروفاً حله وحرمة لدى العالم والمتعلم ومن لم يبلغ مرتبتهما، سواء كان مصدره البيان الجلي الذي نص عليه الذكر، أم كان مصدره البيان الخفي الضمني من بيان الرسول ﷺ. أمّا البيان الخفي الوارد في هذا النص فهو ما لا يعرفه العوام، ولا يدركه إلا العالم المجتهد الذي يملك أدوات الاستنباط التي من أساسياتها علم أصول الفقه، والذي يتضمن في مباحثه القياس الشرعي، ومسالك الاستدلال الأخرى.

وخلاصة الكلام في مصادر الأحكام عند الإمام الخطابي هو:

- ١ - المصدران الأولان هما القرآن والسنة النبوية، وهذان المصدران يكمل بعضهما البعض، فلا يفترقان ولا يتخالفان، ويهديان للحق والصواب.
- ٢ - المصادر التبعية الأخرى المنبثقة من المصدرين الأولين. وسيأتي تفصيل هذه المصادر، إن شاء الله تعالى.

<sup>1</sup> الخطابي، معالم السنن ٤٩/٣.

فالإمام الخطابي يرى أن رسول الله ﷺ: لم يترك شيئاً من أمور الدين وقواعده وأصوله وشرائعه وفصوله إلا بينه وبلغه على كماله وتمامه، ولم يؤخر بيانه عن وقت الحاجة إليه؛ إذ لا خلاف بين فرق الأمة أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بحال<sup>١</sup>.

لما كان الكتاب والسنة مصدرين للنور والهداية في الأمور كلها؛ كان من لازم ذلك أن يدعوا الإمام الخطابي إلى التمسك بهما، ويحذر من سلوك غير طريقهما؛ قال: «عصمنا الله تعالى وإياك من الأهواء المضلة، والآراء المغوية، والفتن المحيرة، ورزقنا وإياك الثبات على السنة والتمسك بها، ولزوم الطريقة المستقيمة التي درج عليها السلف، واتتهجها بعدهم صالحو الخلف، وجنبنا وإياك مداحض البدع...»<sup>٢</sup>.

وهذه الدعوة وإن كانت في معرض الرد على منهج المتكلمين؛ إلا أنها عامة في أمور الدين كلها. والبدعة عند الإمام الخطابي هي: «كل شيء أحدث على غير أصل من أصول الدين، وعلى غير عياره وقياسه. وأما ما كان منها مبنياً على قواعد الأصول ومردوداً إليها؛ فليس بدعة ولا ضلالة؛ والله أعلم»<sup>٣</sup>.

## المطلب الثاني: إعراض عن منهج المتكلمين في الاستدلال:

ولئن كان الغالب على المنهج الكلامي سلوكة في طريق الاحتجاج المسلک العقلي، وابتعاده عن الأدلة النصية من الكتاب والسنة، وخوضه فيما لم يرد فيه نص من الوحيين؛ فإن للإمام الخطابي موقفاً من هذا المنهج وأربابه، فهم عنده من المنتطعين المتكلمين، ففي شرح قول الرسول ﷺ: «ألا هلك المنتطعون، ثلاث مرّات»<sup>٤</sup>؛ قال -رحمه الله-: «المنتطع المتعمق في الشيء والمتكلف للبحث عنه على مذاهب أهل الكلام الدّاخلين فيما لا يعينهم، الخائضين فيما لا تبلغه عقولهم»<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> ابن تيمية، بيان تلبس الجهمية ٢٥٥/١، نقلاً عن "الغنية عن الكلام وأهله" للخطابي، وينظر "صون المنطق والكلام" ص ٩٥.

<sup>٢</sup> السيوطي، صون المنطق والكلام ص ٩١، نقلاً عن "الغنية عن الكلام وأهله".

<sup>٣</sup> الخطابي، معالم السنن ٢٧٨/٤.

<sup>٤</sup> أخرجه مسلم في كتاب العلم-باب هلك المنتطعون، رقم: ٤٨٢٣، وأبو داود في كتاب السنة-باب لزوم السنة، رقم: ٣٩٩٢، وأحمد في سند المكثرين من الصحابة-باب سند عبد الله بن مسعود، رقم: ٣٤٧٣.

<sup>٥</sup> الخطابي، معالم السنن ٢٧٧/٤.

وهذا تصريحٌ من الإمام الخطّابيّ بأنّه يرفضُ رفضاً قاطعاً أن يكون مسلّكُ المتكلّمين مسلّكاً شرعياً، بله أن يكون مسلّكاً له؛ إذ وصّفهم بالمتنطّعين الذين قال عنهم الرّسول ﷺ: «ألا هلَكَ المتنطّعون»، وكيف يُدعى بعد هذا بأنّ الإمام الخطّابيّ يرى منهجَ المتكلّمين منهجاً سليماً، كما ادّعاه بعضُ العصرين<sup>١</sup>. ولقد ألّف الإمام رسالةً فيهم سمّاها: "الغنية عن الكلام وأهله"، وهو يُبرهن فيها على الاستغناء عن مذاهب المتكلّمين، والاختصار على طريقة سلف الأُمَّة. ولننظر إلى كلامه في هذه الرّسالة حيث يقول: «وقد علمنا يقيناً أنّ النبيّ ﷺ لم يدعهم في أمر التّوحيد إلى الاستدلال بالأعراض وتعلّقها بالجواهر، وانقلابها فيها؛ إذ لا يُمكن أحداً من التّاس أن يروي في ذلك عنه ولا عن أحدٍ من أصحابه من هذا التّمط حرفاً واحداً فما فوقه، لا من طريق تواترٍ ولا آحادٍ، علم أنّهم قد ذهبوا خلافَ مذهب هؤلاء وسلّكوا غيرَ طريقَتهم. ولو كان في الصحابة قومٌ يذهبون مذاهبَ هؤلاء في الكلام والجدال؛ لعدّوا في جملة المتكلّمين، ولُنقل إلينا أسماءُ متكلّميهم، كما نقل أسماءَ فقهاءهم وقراءهم وزهادهم؛ فلمّا لم يظهر ذلك دلّ على أنّه لم يكن لهذا الكلام عندهم أصلٌ، وإنّما ثبتَ عندهم أمرُ التّوحيد من وجوه»<sup>٢</sup>.

ثمّ يسترسل في بيان ما كان عليه السلف وما لا بدّ أن يكون عليه خلفهم، وبعدها بيّن كيف أنّ المتكلّمين أنفسهم اختلفوا فيما بينهم اختلافاً كبيراً، وما من كلامٍ نسمعه -يقول الخطّابيّ- لفرقةٍ منهم إلّا ولخصومهم عليه كلامٌ يوازيه أو يُقاربه، فكلُّ بكلِّ معارضٍ، وبعضٌ ببعضٍ مُقابلٍ، وقد يكون الخصمان على مقالّتين كلتاهُما باطلة، ثمّ أنشد قولَ الشاعِرِ يصفهم:

حُججٌ تهافت كالزجاج تخالها      حقاً وكلُّ كاسرٍ مكسورٌ

ويبيّن سببَ ذلك بأنّ واحداً من الفريقين لا يعتمدُ في مقالته التي ينصُرُها أصلاً صحيحاً، وإنّما هو أوضاعٌ وآراءٌ تتكافأ، وتتقابلُ فيكثرُ المقال ويدومُ الاختلاف، وقد قال الله تعالى:

﴿ولو كان من عند غيرِ الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾ [النساء/٨٢].

فأخبر الله سبحانه وتعالى أنّ ما كثر فيه الاختلافُ فإنّه ليس من عنده، وهذا من أدلِّ الدليل على أنّ مذاهب المتكلّمين فاسدةٌ<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> من المعاصرين من قاله (وهو الأخ الشيخ سعيد فودة في كتابه "تدعيم المنطق" ص: ١٤٨-١٥٣)

مستدلاً ببعض عباراته التي تحتمل، ولا شك أن العبارات الصريحة الواضحة في الدلالة مقدمة على غيرها

<sup>٢</sup> السيوطي، صون المنطق، نقلاً عن الغنية، ص ٩٦.

<sup>٣</sup> السيوطي، صون المنطق، ص ٩٧-١٠٠، نقلاً عن الغنية. بتصرف يسير.

فَتَبَيَّنَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ مَصَادِرَ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ فِي الْاجْتِهَادِ وَالِاسْتِنْبَاطِ إِنَّمَا هِيَ أَوَّلًا: الْقُرْآنُ  
وَالسُّنَّةُ، وَفِي كُلِّ مَجَالَاتِ الدِّينِ، وَثَانِيًا: مَا كَانَتْ مَشْرُوعِيَّتُهَا وَأَدْلَةُ اعْتِبَارِهَا فِي الْكِتَابِ  
وَالسُّنَّةِ؛ مِنَ الْقِيَاسِ وَالِاجْتِهَادِ. مُخْتَلَفٍ شُعْبِهِ، كَمَا أَنَّ طَرِيقَةَ الْمُتَكَلِّمِينَ مَرْفُوضَةٌ لَدَيْهِ، وَهِيَ  
نَوْعٌ مِنَ التَّنَطُّعِ فِي الدِّينِ، وَرِسَالَتُهُ "الْعُنْيَةُ عَنِ الْكَلَامِ وَأَهْلِهِ" مَخْصُصَةٌ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
بِالصَّوَابِ.

## المبحث الثاني:

### المنزلة التشريعية للسنة النبوية لدى الخطابي

#### المطلب الأول: بيان مرتبة السنة من الكتاب

السنة مع الكتاب في مرتبة واحدة من حيث الاعتبار والاحتجاج بهما، وهذا لا يخالف كون القرآن أفضل من السنة؛ لأنه مُنزلٌ من عند الله، معجزٌ للبشر متعبداً بتلاوته، وبهذه الاعتبار هي متأخرة عنه في الفضل، و لكن لا تُهدر السنة في حالة التعارض الظاهري بينهما.

ولقد قرّر الإمام الخطابي - رحمه الله - في منهجه الاجتهادي « أن الله جلّ جلاله لما وضع رسوله موضع البلاغ لوحيه، ونصبه منصب البيان لدينه؛ اختار له من اللغات أعربها، ومن الألسن أفصحها وأبينها؛ ليُباشر في لسانه مشاهد التبليغ، وينبذ القول بأوكد البيان والتعريف، ثم أمده بجوامع الكلم التي جعلها رداءً لنبوته، وعلماً لرسالته؛ لينتظم في القليل منها علم الكثير، فيسهل على السامعين حفظه، ولا يؤوّدهم حملة»<sup>1</sup>.

ووجه الدلالة من قول الإمام الخطابي هو أنه يبين كيف أن الله عز وجل وضع رسوله الكريم ﷺ موضع البلاغ من وحيه، ومنصب البيان لدينه، وذلك بأن اختار له اللغة العربية من بين اللغات، وأمده بجوامع الكلم التي تكون علماً لرسالته.

فشخصية الرسول ﷺ شخصية مهیئة للتشريع مع الكتاب المعجز الكريم.

وهذا المعنى راسخٌ في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي؛ فيقول: «سمعتُ ابنَ الأعرابيِّ، يقول - ونحن نسمعُ منه هذا الكتابَ (سنن أبي داود)؛ فأشارَ إلى النسخة وهي بين يديه - : "لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتابُ الله ثم هذا الكتاب؛ لم يحتجْ معهما إلى شيءٍ من العلم بتهة"؛ ثم يقول معلقاً على قول ابن الأعرابيِّ: «وهذا كما قال، لا شك فيه؛ لأن الله تعالى أنزل كتابه تبياناً لكل شيءٍ وقال: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾ [الأنعام/ ٣٨]. فأخبر سبحانه أنه لم يغادر شيئاً من أمر الدين لم يتضمن بيانه الكتاب، إلا أن البيان على ضربين: بيانٌ جليٌّ تناوله الذكر نصّاً، وبيانٌ خفيٌّ اشتمل عليه معنى التلاوة ضمناً، فما كان من هذا

<sup>1</sup> الخطابي، غريب الحديث، ج ١ ص ٦٤ تحقيق: عبدالكريم إبراهيم العزباوي. ط٢، ١٤٢٢-٢٠٠١ جامعة أم القرى.



الضَّرْبِ كانَ تَفْصِيلُ بَيَانِهِ مَوْكُولاً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ: ﴿لَتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [التَّحْلُفُ/٤٤]، فَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَقَدْ اسْتَوْفَى وَجْهِي الْبَيَانَ، وَقَدْ جَمَعَ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِهِ هَذَا مِنَ الْحَدِيثِ فِي أَصُولِ الْعِلْمِ وَأَمَّهَاتِ السُّنَنِ وَأَحْكَامِ الْفِقْهِ، مَا لَا نَعْلَمُ مُتَقَدِّماً سَبَقَهُ إِلَيْهِ، وَلَا مُتَأَخِّراً لَحَقَهُ فِيهِ»<sup>١</sup>.

فَالْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ حَيْثُ الْحُجِّيَّةُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْأَحْكَامِ، بَلْ يَجْعَلُ السُّنَّةَ مَتَمِّمَةً لِلْكِتَابِ وَمَكْمَلَةً لَهُ، وَهِيَ كَالْجُزْءِ مِنْهُ، فَهِيَ بَيَانٌ مَعْتَبَرٌ مِنْ ضَمَنِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، وَهَذَا الْبَيَانُ النَّبَوِيُّ قَدْ يَكُونُ بِلِسَانِهِ الشَّرِيفِ، أَوْ بِأَفْعَالِهِ أَوْ بِإِقْرَارِهِ فِي الْحَيَاةِ الْعَمَلِيَّةِ؛ لِيَكُونَ قَدْوَةً وَأَسْوَةً وَمَعْلَمًا لِمَنْ آمَنَ وَاهْتَدَى، فَهُوَ ﷺ رَحْمَةٌ لِلْعَالَمِينَ، وَمِنْ تَمَامِ الرَّحْمَةِ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ ﷻ جُزْءًا مِنْ بَيَانِ دِينِهِ وَشَرِيعَتِهِ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ، فَكُلُّ مَا يَقُولُهُ الرَّسُولُ ﷺ أَوْ يَفْعَلُهُ أَوْ يُقِرُّهُ مِنَ التَّشْرِيعِ هُوَ مِنَ الْكِتَابِ، وَهُوَ مِنَ الْبَيَانِ الَّذِي خَفِيَ ثُمَّ بَيَّنَّهُ الرَّسُولُ ﷺ؛ كَمَا يَقُولُ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ فِي النَّصِّ الْمَذْكُورِ آتِيفًا.

وَعَلَى هَذَا فَالْفَرْضُ الثَّابِتُ بِالسُّنَّةِ كَالْفَرْضِ الَّذِي ثَبَتَ بِالْكِتَابِ؛ سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا؛ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ. يَقُولُ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي شَرْحِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ»<sup>٢</sup>، يَقُولُ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ مُعَلِّقًا: «قَوْلُهُ: "فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ"؛ فِيهِ بَيَانٌ أَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ كَافْتِرَاضِ الزَّكَاةِ الْوَاجِبَةِ فِي الْأَمْوَالِ، وَفِيهِ أَنَّ مَا فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا فَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ، لِأَنَّ طَاعَتَهُ صَادِرَةٌ عَنِ طَاعَةِ اللَّهِ ﷻ»<sup>٣</sup>.

وَنَجِدُ الْإِمَامَ الْخَطَّابِيَّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- يُوَكِّدُ هَذَا الْمَعْنَى فِي شَرْحِ حَدِيثِ زِيَادَةَ بْنِ الْحَارِثِ الصَّدَائِيِّ قَالَ: قَالَ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيٍِّّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ؛ حَتَّى حَكَّمَ فِيهَا هُوَ؛ فَجَزَّأَهَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءٍ، فَإِنْ كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ أُعْطَيْتَكَ حَقَّكَ»<sup>٤</sup>، يَقُولُ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ -

<sup>١</sup> الخطَّابِيُّ، معالمُ السُّنَنِ شرح سنن أبي داود ٦/١-٧، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافِي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٦.

<sup>٢</sup> أخرجه أبو داود، في كتاب الزكاة-باب زكاة الفطر، رقم: ١٣٧١، وابن ماجه في كتاب الزكاة-باب صدقة الفطر، رقم: ١٨١٧.

<sup>٣</sup> الخطَّابِيُّ، معالمُ السُّنَنِ ٢/ص ٤٠.

<sup>٤</sup> أخرجه أبو داود، كتاب الزكاة رقم: ١٣٨٩،

رحمه الله-: «وفي قوله: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيٍِّّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ حَتَّىٰ حُكِمَ فِيهَا هُوَ"؛ دَلِيلٌ عَلَىٰ أَنَّ بَيَانَ الشَّرِيعَةِ قَدْ يَقَعُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

**أحدهما:** ما تولى الله بيانه في الكتاب، وأحكم فرضه فيه؛ فليس به حاجة إلى زيادة من بيان النبي ﷺ، وبيان شهادات الأصول.

**والوجه الآخر:** ما ورد ذكره في الكتاب مجملاً ووكل بيانه إلى النبي ﷺ، فهو يُفسره قولاً وفعلاً، أو يتركه على إجماله لينتبه فقهاء الأمة ويستدر كوه استنطاقاً واعتباراً بدلائل الأصول. وكل ذلك بيان مصدره من الله سبحانه وتعالى أو من رسوله ﷺ<sup>1</sup>.

ففي هذه العبارات دلالة واضحة في أن السنة النبوية قولاً وفعلاً هي بيان الشريعة العراء ووكله الله تعالى لنبيه ﷺ، وهذا البيان من الرسول ﷺ قد يكون زيادةً على ما في الكتاب، أو تخصيصاً، أو تقييداً لما ورد فيه.

والإمام الخطابي إنما يُجيز الاجتهاد فيما لم يوجد فيه نصٌّ؛ ولا يُفرِّق بين أن يكون النصُّ من الكتاب أو من السنة النبوية؛ وذلك يظهر من شرحه لحديث ابن مسعود رضي الله عنه، وفيه: «أنَّ رجلاً تزوج امرأة فمات عنها، ولم يدخل بها، ولم يفرض لها الصِّدَاق، اختلفوا إليه شهراً أو قال مرات؛ قال: "فإني أقول فيها؛ إنَّ لها صداقاً كصداق نساءها؛ لا وكس ولا شطط، وأنَّ لها الميراث وعليها العدة؛ فإنَّ يكن صواباً فمن الله عزَّ وجلَّ، وإنَّ يكن خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان"؛ فقام ناسٌ من أشجع فيهم الجراح وأبو سنان فقالوا: يا ابن مسعود، نحن نشهد أنَّ رسول الله ﷺ قضاها فبينا في برِّوع بنتِ واشقٍ بمثل ما قضيت؛ ففرح بها ابن مسعود فرحاً شديداً»<sup>٢</sup>.

ووجه الاستدلال من الحديث هو أنَّ الإمام الخطابي قال: «وفيه من الفقه جواز الاجتهاد في الحوادث من الأحكام؛ فيما لم يوجد فيه نصٌّ مع إمكان أن يكون فيها نصٌّ وتوقيف»<sup>٣</sup>، فلم

<sup>1</sup> الخطابي، معالم السنن ٥١/٢.

<sup>2</sup> أخرجه أبو داود في كتاب النكاح-باب فيمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات، رقم: ١٠٨٧، والنسائي في كتاب الطلاق-باب عدة المتوفى عنها زوجها قبل أن يدخل بها، رقم: ٣٤٦٦، والترمذي في كتاب النكاح-باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن، رقم: ١٠٦٤، والدارمي في كتاب النكاح رقم: ٢١٤٨، وابن ماجه في كتاب النكاح رقم: ١٨٨١.

<sup>3</sup> الخطابي، معالم السنن ١٨٢/٣.

يُفَرِّقُ بَيْنَ نَصِّ الْكِتَابِ، أَوْ نَصِّ السُّنَّةِ، بَلْ جَعَلَ حُكْمَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقِ نَصًّا وَتَوْقِيفًا يُلْزِمُ عَدْمَ تَجَاوُزِهِ، وَ يَجِبُ التَّوَقُّفُ عِنْدَهُ إِنْ ثَبِتَ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «مَعَ إِمْكَانٍ أَنْ يَكُونَ فِيهَا نَصٌّ وَتَوْقِيفٌ»، وَالْوَاوُ هُنَا عَطْفٌ بَيَانٍ وَلَيْسَتْ وَارِدَةً لِعَطْفِ شِيعِينَ مُغَايِرِينَ.

ثُمَّ يَقُولُ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : «وَقَوْلُهُ: "وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ بَرِيثَانٌ"؛ يَرِيدُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ ﷺ لَمْ يَتْرَكَا شَيْعًا لَمْ يَبِينَاهُ فِي الْكِتَابِ أَوْ فِي السُّنَّةِ، وَلَمْ يُرْشِدْ إِلَى صَوَابِ الْحَقِّ فِيهِ، إِمَّا نَصًّا، وَإِمَّا دَلَالَةً، فَهَمَا بَرِيثَانٌ مِنْ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِمَا الْخَطَأُ الَّذِي يَأْتِي الْمَرْءَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ عَجْزِهِ وَتَقْصِيرِهِ»<sup>١</sup>، فَالْمَعْنَى الَّذِي نَلْمَحُهُ مِنْ مَنَهِجِ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ دَوْمًا؛ هُوَ عَدْمُ التَّفْرِيقِ بَيْنَ نَصِّ الرَّسُولِ ﷺ وَنَصِّ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ مِنْ حَيْثُ الْاِحْتِجَاجُ وَاسْتِنْبَاطُ الْأَحْكَامِ، فَالسُّنَّةُ مُبَيَّنَةٌ لِمُجْمَلِ الْكِتَابِ، أَوْ مُخَصَّصَةٌ لِعُمُومِهِ، أَوْ مُقَيَّدَةٌ لِمُطْلَقِهِ.

فَلْيَكُنْ خَتَامَ هَذَا الْمَطْلَبِ بَعْضٌ مِنْ كَلَامِهِ الْقِيَمِ الْجَمِيلِ الرَّائِقِ فِي مُقَدِّمَةِ شَرْحِهِ لَصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ:

«الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا» [الكهف ١] وَأَوْضَحَ بِهِ مَنَهِجَ الْحَقِّ وَنَوَّرَ سُبُلَهُ، وَطَمَسَ بِهِ أَعْلَامَ الْبَاطِلِ وَعَوَّرَ طُرُقَهُ... الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ» [الجمعة ٢]. جَعَلَهُ مَهِيمِنًا عَلَى كِتَابِهِ وَمُبَيِّنًا لَهُ، وَقَاضِيًا عَلَى مَا أَجْمَلَ مِنْهُ بِالتَّفْسِيرِ، وَعَلَى مَا أَهَمَّ ذِكْرَهُ بِالْبَيَانِ وَالتَّلْخِيصِ؛ لِيَرْفَعَ بِذَلِكَ مِنْ قَدْرِهِ، وَيُشِيدَ بِذِكْرِهِ، فَتَكُونَ أَحْكَامُ شَرَائِعِ دِينِهِ صَادِرَةً عَنْ بَيَانِ قَوْلِهِ وَتَوْقِيفِهِ. ثُمَّ قَرَنَ طَاعَتَهُ بِطَاعَتِهِ، وَضَمَّنَ الْهَدْيَ فِي مُتَابَعَتِهِ؛ فَقَالَ: «مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ» [النساء ٨٠]، وَقَالَ ﷺ: «وَإِنْ تُطِيعُوهُ فَهْتَدُوا» [النور ٤]، وَشَهِدَ لَهُ بِالصِّدْقِ فِيمَا قَالَهُ وَبَلَّغَهُ؛ فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى» [التجم ٣٤]، وَسَلَّمَ لَهُ فِيمَا شَرَعَهُ وَسَنَّهُ الْحُكْمَ، وَأَلْقَى إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ أَرْزَمَةَ الْأَمْرِ؛ فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يَحْكُمُوا بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ» [النساء ٦٥].

<sup>١</sup> الخطَّابِيُّ، معالِم السنن ٣/١٨٣.

وأحمدُ الله الذي جعلنا من أمته، فأكرمنا بدينه وسنته، وعلمنا منهما ما لم نكن نعلم، وكان فضله علينا عظيماً<sup>١</sup>.

أما قضية إنشاء السنة لحكم تشريعي جديد مستقل سكت عنه الكتاب؛ فهذا موضوع المطلب التالي إن شاء الله تعالى.

---

<sup>1</sup> الخطابي، أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري ١/٩٩-١٠٠، تحقيق ودراسة محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، جامعة أم القرى.

## المطلب الثاني: استقلالية السنة بالتشريع في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي

لما كان الإمام الخطابي - رحمه الله تعالى - يرى أن البيان ينقسم إلى قسمين جلّي وخفي، وأن البيان الجلّي هو ما اشتمل عليه ظاهر كتاب الله نصاً، وأن البيان الخفي ما اشتمل عليه معنى التلاوة ضمناً، وأن هذا البيان تفصيله موكول إلى النبي ﷺ؛ لم يكن غريباً عليه أن يرى بأن السنة أن تأتي بحكم جديد زائد لم يكن في القرآن له ذكر؛ لأن الإمام الخطابي لا يفرق بين ما فرض الله تعالى وبين ما فرض رسول الله ﷺ، ويُعلّل ذلك بقوله: «لأن طاعته صادرة عن طاعته»، ويقول أيضاً: «إن الله عزّ وجلّ وضع رسوله موضع البلاغ من وحيه، ونصبه منصب البيان لدينه»<sup>٢</sup> ولا فرق بين أن تكون هذه المصدرية بياناً أو تخصيصاً أو تفسيراً أو تطبيقاً، وبين أن تكون استثنافاً لحكم جديد ليس له ذكر مباشر في القرآن الكريم.

ولا دليل على أنه ﷺ لا يقرّر حكماً جديداً ليس في الكتاب له ذكر، بل عمومُ التّصوص التي توجب طاعته وتقرّر عصمته كافية؛ لأن نقول بأن السنة مصدرٌ مستقلٌ بتشريع الأحكام، ولا غرورٌ فكلٌّ من عند الله؛ ولعلّ الأمثلة العملية من تشريعات مستفادّة بالسنة خير دليل وأبلغ برهان.

ويكفي في المسألة بياناً أن نرى موقف الإمام الخطابي في شرح الحديث: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجلٌ شعبان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن؛ فما وجدتم فيه من حلالٍ فحللوه، وما وجدتم فيه من حرامٍ فحرّموه؛ ألا لا يحلّ لكم الحمار الأهلّي، ولا كلُّ ذي نابٍ من السباع، ولا لقطّة معاهد إلا أن يستغني عنها صاحبها، ومن نزل بقومٍ فعليهم أن يقرؤوه، فإن لم يقرؤوه فله أن يعقبهم بمثل قرأه»<sup>٣</sup>، قال الإمام - رحمه الله تعالى -: «قوله: "أوتيت الكتاب ومثله معه"؛ يحتمل وجهين من التّأويل:

أحدهما: أن يكون معناه أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلوّ مثل ما أُعطي من الظاهر المتلوّ، ويحتمل أن يكون معناه أنه أوتي الكتاب وحيّاً يتلى، وأوتي من البيان، أي أُذن له أن يُبيّن ما في الكتاب، ويعمّ ويخصّ، وأن يزيد عليه؛ فيشرّع ما ليس له في الكتاب ذكر، فيكون ذلك في وجوب الحكم ولزوم العمل به كالظاهر المتلوّ في القرآن.

<sup>١</sup> الخطابي، معالم السنن ٤٠/٢.

<sup>٢</sup> الخطابي، غريب الحديث ٦٤/١.

<sup>٣</sup> أخرجه أبو داود في كتاب السنة باب لزوم السنة، رقم: ٣٩٨٨، والترمذي في كتاب العلم، رقم: ٢٥٨٨، وابن

ماجة في المقدمة، رقم: ١٢.

وقوله: "يوشكُ شعبانُ على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن؛ فإنه يُحذّر بذلك مخالفةَ السننِ التي سنّها رسولُ الله ﷺ ممّا ليس له في القرآن ذكرٌ، على ما ذهبَ إليه الخوارجُ والروافضُ؛ فإنّهم تعلّقوا بظاهر القرآن، وتركوا السنن التي قد ضمنت بيانَ الكتاب، فتحيّروا وضلُّوا".<sup>١</sup>

وكلام الإمام الخطّابيّ هذا واضحٌ ونصٌّ في الموضوع، فهو يرى أنّ السنّة كما تكون بياناً لما ورد في القرآن هي في نفس الوقت مستقلةٌ بالتّشريع.

وإنّما أُطلتُ في بحث هذه المسألة والتي قبلها؛ لأنّ الإمام الخطّابيّ عني بها عنايةً شديدةً؛ فإنه لا يجد مجالاً لتقرير ذلك إلاّ وسعى في بيانها وتأكيدّها، وهذا ما يعكس أنّ المسألة كانت في موضع تشكيك من قبل بعض الفرق الإسلاميّة في عصر الإمام الخطّابيّ، خاصّة ما كان من الروافض - وكانت لهم في عصره مكانةٌ ونفوذٌ سياسيٌّ كبير - وبعض المعتزلة - وكانوا إذ ذاك أصحاب شوكة -. وبهذا نخلص إلى أنّ الإمام الخطّابيّ كان يصدرُ فيما يُثيره في أبحاثه من واقع يُريدُ علاجه، وليس من قبيل التّرف الفكريّ.

وهل تُعرضُ السنّةُ على القرآن - في نظر الإمام الخطّابيّ - للتّأكد من أنّها لم تأت بما يُخالفه؟ سأعرضُ لهذه المسألة في المطلب الموالي، إن شاء الله.

## المطلب الثالث: حكم عرض السنّة على الكتاب في المنهج الاجتهاديّ للإمام الخطّابيّ

<sup>١</sup> الخطّابيّ، معالم السنن ج ٤، ٢٧٥٠، ٧٦.

## أولاً: عرضُ المسألة وبيانُ مذاهبِ العلماءِ فيها:

مَنْ قال بأنَّ الحديثَ يُعرضُ على الكتابِ أولاً، فإنَّ عارضَ رُدِّ؛ مُعظمُ الحنفيَّة، و بَعْضُ المتكلِّمين<sup>١</sup>.

وُنسبَ للإمامِ مالكٍ على اختلافِ عنه، وهو ما أيده الشَّاطِبيُّ -رحمه الله-<sup>٢</sup>.

أما المحدِّثون وغيرهم مَن ذهب إلى أنَّ الكتابَ والسُّنَّةَ في مرتبةٍ سواءٍ، أو أنَّ السُّنَّةَ قاضيةٌ على الكتابِ؛ فإنَّهم لم يأخذوا بمبدأ عرضِ الحديثِ على القرآن، وفي ذلك يقول الإمام ابن حزم: «لا سبيلَ إلى وجودِ خبرٍ صحيحٍ مخالفٍ للقرآنِ أصلاً؛ كلُّ خبرٍ شريعةٌ، فهو إمَّا مضافٌ إلى ما في القرآنِ ومعطوفٌ عليه، ومفسَّرٌ لمجمله، وإمَّا مستثنى منه مبينٌ لجملة، ولا سبيلَ إلى وجهٍ ثالث. ولو ساغ رُدُّ سننِ رسولِ الله ﷺ لما فهمه الرجلُ من ظاهرِ الكتابِ؛ لردَّتْ بذلك أكثرُ السننِ وبطلتْ بالكليةِ، فما من أحدٍ يُحتجُّ عليه بسنَّةٍ صحيحةٍ تُخالفُ مذهبه ونحلته إلاَّ يمكنه أن يتشبَّثَ بعمومِ آيةٍ أو إطلاقها»<sup>٣</sup>.

## ثانياً: مذهبُ الإمامِ الخطَّابيِّ في مسألةِ عرضِ السُّنَّةِ على الكتابِ:

الإمامُ الخطَّابيُّ ليس على مذهبٍ من يقول بعرضِ السُّنَّةِ على الكتابِ، وهذا هو يقول في شرح الحديث -«أوتيتُ الكتابَ ومثله معه»-: «وفي الحديثِ دليلٌ على أن لا حاجةَ بالحديثِ أن يُعرضَ على الكتابِ، وأنه مهما ثبت عن رسولِ الله ﷺ كان حجَّةً بنفسه، وأمَّا رواه بعضهم أنه قال: «إذا جاءكم الحديثُ فاعرضوه على كتابِ الله؛ فإن وافقه فخذوه وإن خالفه فدعوه»؛ فإنَّه حديثٌ باطلٌ لا أصلَ له، وقد حكى زكريَّا بن يحيى السَّاجيُّ عن يحيى بن معينٍ أنه قال: "هذا حديثٌ وضعته الزنادقة"<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> الزركشي، البحر المحيط ٢٦٣/٦، البخاري، عبد العزيز بن أحمد، ت ٧٣٠هـ، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٩٩٧م تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، ج ٣/١٢ وبعدها.

<sup>٢</sup> الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي، ت ٧٩٠هـ الموافقات في أصول الشريعة، اعتناء: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت، ط ٣، ١٩٩٧ ٣/٣٩٢ وبعدها

<sup>٣</sup> ابن حزم، علي بن أحمد، ت ٤٥٦هـ، الإحكام في أصول الأحكام، دار الحديث القاهرة، ط ١، ١٤٠٣، ج ٢، ص ٢٠٩، الزركشي، البحر المحيط ٢٦٣/٦-٢٦٤.

<sup>٤</sup> الخطَّابيُّ، معالم السنن ٤/٢٧٦.

فهذا هو موقف الإمام الخطابي من المسألة، بين الدلالة على أنه لا يعرض الحديث على الكتاب، ثم أورد الحديث الموضوع وبين سبب رده قائلاً: «قلت: وقد روي هذا من حديث الشاميين عن يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث عن ثوبان؛ ويزيد بن ربيعة هذا مجهول ولا يعرف له سماع من أبي الأشعث، وأبو الأشعث لا يروي عن ثوبان، وإنما يروي عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان»<sup>١</sup>. فهذا مجهول ومن فوقه لا يعرف له سماع من أبي الأشعث، أضف إليه أن أبا الأشعث لا يروي عن ثوبان، وهذا ما يوهي الحديث. والله أعلم.

ولما كان هذا المبدأ مسلماً عند الإمام الخطابي لم يزد في شرح حديث: «لا تُنكح المرأة على عمّتها ولا العمّة على ابنة أخيها، ولا المرأة على خالتها، ولا الخالة على بنت أخيها، ولا تُنكح الكبرى على الصغرى، ولا الصغرى على الكبرى»<sup>٢</sup>، إلى أن قال: «ويُشبه أن يكون المعنى في ذلك ما يُخاف من وقوع العداوة بينهما؛ لأنّ المشاركة في الحظّ من الزوج توقع المنافسة بينهما فيكون منهنّ قطيعة الرّحم، وعلى هذا المعنى تحريم الجمع بين الأختين المملوكتين في الوطء»<sup>٣</sup>. وهو بيان كاف ودليل واضح، يُظهر منهج الإمام الخطابي - رحمه الله تعالى - في الشرح واستنباط الأحكام.

<sup>١</sup> المصدر السابق ٢٧٧/٤.

<sup>٢</sup> أخرجه أبو داود في كتاب النكاح - باب ما يكره أن يجمع بينهما من النساء، رقم: ١٧٦٨، والدارمي في كتاب النكاح - باب الحال التي يجوز للرجل أن يخطب فيها، رقم: ٢٠٨٣، والترمذي في كتاب النكاح - باب ما جاء لاتنكح المرأة على عمّتها ولا على خالتها، رقم: ١٠٤٥، وقال حديث حسن صحيح.

<sup>٣</sup> الخطابي، معالم السنن ج ٣/ص ١٦٢.



## المبحث الثالث:

خبر الآحاد في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي

**المطلب الأول:** حجيت خبر الواحد لدى الإمام الخطابي

**أولاً:** تعريف خبر الواحد وبيان المذاهب في حجيتة:

خبر الآحاد هو ما رواه واحد عن واحد، حتى ينتهي إلى النبي ﷺ، أو من انتهى إليه دونه، أو هو ما لم يقع العلم بمفرده ضرورة من جهة الإخبار به، وإن كان الناقلون له جماعة<sup>١</sup>، أو هو ما عدا المتواتر<sup>٢</sup>.

وحجيتة خبر الآحاد جزء من حجيتة السنة النبوية المطهرة، ثم إن القسم الأكبر من الأحاديث النبوية أخبار آحاد، وجمهور الأصوليين والفقهاء والمحدثين يقولون بحجيتة خبر الآحاد في الأحكام، ويوجبون العمل به<sup>٣</sup>.

وذهب معظم الروافض<sup>٤</sup> ومن تبعهم من أهل المذاهب إلى أن خبر الواحد لا يقتضي العلم ولا يوجب العمل<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> الشافعي، الرسالة بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، ١٣٠٩هـ - ص ٣٦٩.

<sup>٢</sup> الباجي، سليمان بن خلف، إحصاء الفصول في أحكام الأصولي ص ٢٣٦، تحقيق: عبد الله الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٩م.

<sup>٣</sup> ابن النجار، تقي الدين أبو البقاء، شرح الكوكب المنير ٢/٣٤٥.

<sup>٤</sup> الآمدي، سيف الدين علي بن محمد، اعتناء إبراهيم العجوري، دار الكتب العلمية بيروت، الإحصاء في أصول الأحكام ١/٢٧٤، التتوي، أبو زكريا يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم ١/١٣١، دار الجليل ط ٣، ١٩٩٦.

<sup>٥</sup> وهم فرقة من الشيعة اشتق اسمها من الرّفْض؛ وذلك لأنهم عندما خرج زيد بن علي بن الحسين يدعو لنفسه، سأله أنصاره عن رأيه في أبي بكر وعمر، فأحسن القول فيهم وترحم عليهما، فرفضه جماعة من الشيعة بسبب ثنائه عليهما. ينظر: الشهرستاني. ص ١٥٩.

<sup>٦</sup> الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، ت ٤٧٨هـ - البرهان في الأصول، دار الوفاء مصر، ط ٤، ١٤١٨، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب ١/٣٨٨.

## ثانياً: حجية خبر الواحد عند الإمام الخطابي:

يرى الإمام الخطابي - رحمه الله تعالى - حجية خبر الآحاد؛ كيف وقد أمضى عمره في الرواية وشرح أحاديث الأحكام، وبيان غريب الحديث، ومعظم ما روى وشرح يعدُّ آحاداً، وقليلٌ منها المتواتر<sup>١</sup>. ويتضح ذلك جلياً من خلال نصوصه في شرح "معالم السنن" و"أعلام الحديث":

منها ما جاء في حديث تغيير القبلة من المسجد الأقصى إلى البيت الحرام بعد نزول الآية: ﴿فولَّ وجهك شطر المسجد الحرام﴾ [البقرة/١٤٤]، فمرَّ رجلٌ من بني سلمة فإذا هم رُكوعٌ في صلاة الفجر نحو بيت المقدس فقال: «ألا إنَّ القبلة قد حوَّلت إلى الكعبة»<sup>٢</sup> مرتين، فمالوا كما هم رُكوعاً إلى الكعبة؛ ثم قال الإمام الخطابي: «وفيه دليلٌ على وجوب قبول أخبار الآحاد»<sup>٣</sup>.

فإن الصحابة كانوا على قبلة بأمرٍ من الرسول ﷺ وهم يُدركون أنَّ هذه عبادة، ولا يجوز التحول عنها إلاً بدليل، ثم يأتيهم رجلٌ واحدٌ، ويخبرهم بأنَّ القبلة قد تغيَّرت وهم في صلاة قائمة، فلم يردوا من الخبر أو هذا الخبر لأنَّه آحادٌ، مع أنَّهم في عبادة عظيمة، والعبادة لا يُحدث فيها شيءٌ إلاً بأمرٍ لازمٍ من الرسول ﷺ، وهم من السابقين إلى الإسلام.

فلو لم يكن خبر الواحد حجةً ويجب العمل به؛ لما قبل هؤلاء الصحابة قول الرجل الواحد في أمرٍ من أمور الدين، وهو ما يعبر عنه الإمام الخطابي - رحمه الله تعالى - بقوله: «على وجوب» ولم يقل الجواز؛ إذ الوجوب أدلُّ من الجواز، ولو كان الأمر جائزاً فقط لكان هؤلاء الصحابة أن ينتظروا إلى أن يخرجوا من الصلاة ثم يصلُّوا بعدها إلى الكعبة، ولكن لما كان خبر الواحد واجب الاتباع؛ لم يسعهم إلا الامتثال مباشرةً.

<sup>1</sup> المتواتر هو: الذي ينقله جمع كبير يمنع تواطؤهم على الكذب عن مثلهم من أول السند إلى منتهاه. ينظر: السيوطي، تدريب الراوي ١٧٦/٢.

<sup>2</sup> أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة-باب من صلى لغير القبلة ثم علم، رقم: ٨٨١، والإمام أحمد في مسند المكثرين. رقم: ١٣٥٢٣.

<sup>3</sup> الخطابي، معالم السنن ٢٠٩/١، أعلام الحديث ١/٣٨٢، ٣، ١٨٣٨.

وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: (تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله أنني رأيته، فصام وأمر الناس بصيامه)<sup>١</sup>، قال الإمام الخطابي: «وفي قول ابن عمر، وقبول الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك قوله وحده؛ دليل على وجوب قبول أخبار الأحاد»<sup>٢</sup>.

وجه الدلالة واضح من هذه الواقعة، فهذا رسول الله يقبل خبر الواحد ويبيّن عليه أحكاماً فيأمر الناس بالصيام، ولم يطلب منه معضداً أو شاهداً، مع أنّ الناس راقبوا الهلال، بل قبل خبره وهو واحد، وعبر الإمام الخطابي بقوله: «دليل على وجوب» ولم يقل الجواز؛ لأنّ الأخذ بخبر الواحد واجب عنده، وليس جائزاً فقط، والله أعلم.

وما ذكرته عن الإمام قليل من كثير، وفيه كفاية لإثبات منهجه في التعامل مع خبر الواحد، والله الموفق.

<sup>١</sup> أخرجه أبو داود في كتاب الصوم - باب شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان، رقم: ١٩٩٥، والدارمي في كتاب الصوم - باب - شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان، وقال المنذري: قال الدارقطني تفرد به مروان بن محمد عن بن وهب وهو ثقة.

<sup>٢</sup> الخطابي، معالم السنن ٢/٨٨، بتصرف يسير

## المطلب الثاني: خبر الآحاد بين العلم والظن

**أولاً:** تصوير المسألة وبيان مذاهب العلماء فيها:

أمّا الخبر المتواتر فإنه يفيد العلم بمفرده من جهة الإخبار به، أو يفيد العلم بنفسه<sup>١</sup>، بمعنى أن المتواتر ثبوته قطعي يفيد العلم القطعي. وليس كذلك الآحاد فإن جمهور العلماء القائلين بحجية خبر الآحاد في الأحكام اختلفوا في إفادته العلم أو الظن على مذاهب:

**المذهب الأول:** خبر الواحد يفيد العلم. وإلى هذا ذهب أهل الظاهر، وفي مقدمتهم

داود وابن حزم<sup>٢</sup>.

**المذهب الثاني:** خبر الواحد يفيد الظن الموجب للعمل. وهذا الذي قاله جمهور العلماء

من أهل الفقه والحديث والأصول<sup>٣</sup>.

وبعض الأصوليين قال بأن خبر الآحاد يفيد العلم الظاهر دون الباطن، ومعنى ذلك أنه يفيد

الظن، وإنما عبروا بتلك العبارة إشارة منهم إلى قوة الظن وقربه من العلم<sup>٤</sup>.

**المذهب الثالث:** خبر الواحد يكون موجبا للعلم إذا كان في إسناده إمام، مثل مالك

وأحمد وسفيان، وإلا فلا يدل عليه<sup>٥</sup>.

**المذهب الرابع:** خبر الواحد يجوز أن يوجب العلم الضروري إذا قارنته أمانة. وهذا

مذهب إبراهيم النخعي<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> الأمدى، الإحكام ٢/٢٥٨ وبعدها.

<sup>٢</sup> ابن حزم، الإحكام ١/١١٢، الزركشي، البحر المحيط ٦/١٣٤.

<sup>٣</sup> ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري ت ٤٦٣هـ، التمهيد، وزارة عموم الأوقاف المغرب، ١٣٨٧هـ، تحقيق: مصطفى أحمد العلوي ومحمد عبد الكريم البكري ٧/١، ٨، السرخسي، أصوله ١/٣٣٣، البخاري،

كشف الأسرار ٢/٥٣٨، الزركشي، البحر المحيط ٦/١٣٥

<sup>٤</sup> الزركشي، البحر المحيط ٦/١٣٥

<sup>٥</sup> الزركشي، البحر المحيط ٦/١٣٥

<sup>٦</sup> الشيرازي، شرح للمع ٢/٦٧١.

وللجميع أدلة ليس هذا موضع ذكرها، وقبل أن نبرح هذا المقام لا بد من عرض رأي الخطابي في المسألة.

## ثانياً: مذهب الإمام الخطابي في المسألة:

إن الإمام الخطابي - رحمه الله تعالى - يقول بأن خبر الواحد لا يفيد القطع بل يفيد الظن ويوجب العمل فقط، ودليل ذلك قوله - رحمه الله - بعد أن أورد قول سفيان الثوري: «أنا أخير بين الصحابة... ولا أشهد لغير رسول الله أنه في الجنة»، قال الخطابي معلقاً: «معنى هذا القول من سفيان هو أن باب التخيير بين الصحابة مستفاد من باب المعرفة بفضائلهم؛ فإذا وقفت على فضائلهم وقفت على منازلهم ومراتبهم في التقديم والتأخير، أما القطع لهم بدخول الجنة فمن باب علم الغيب، ولا يتوصل إلى ذلك من جهة أخبار الآحاد؛ لأنها إنما تُفيد العلم الظاهر، ووقوع التصديق به إنما يكون بغالب حسن الظن، وقد استأثر الله بالمغيب، ولا سبيل إلى مطالعته إلا بكتاب ناطق، أو خبر عن رسول الله ﷺ من طريق التواتر لا يرتاب بصحته»<sup>٢</sup>.

إذن الكتاب الناطق هو القرآن الكريم؛ الذي لا يكون فيه أدنى شك من حيث الثبوت، وكذلك سنة الرسول الكريم ﷺ من طريق التواتر الذي لا يرتاب بصحته - هذان السبيلان هما اللذان يفيدان العلم اليقيني.

فأخبار الآحاد تُفيد الظن الغالب، وهو كاف لإثبات الأحكام، قال الخطابي: «والأحكام تثبت بأخبار الآحاد؛ فجاز أن يقع العمل بها»<sup>٣</sup>.

## المطلب الثالث: منج الإمام الخطابي في الاحتجاج خبر الآحاد في مسائل

### الاعتقاد

سبق أن أورد الباحث رأي الإمام الخطابي في خبر الواحد، وأنه يجب العمل به، وأنه لا يفيد اليقين؛ ولقد بنى على هذه النظرة رأيه في أن صفات الله عز وجل لا تثبت بطريق الآحاد، فما

<sup>1</sup> الخطابي، أعلام الحديث ١٦٥٦/٣

<sup>2</sup> الخطابي، أعلام الحديث ١٦٥٦/٣.

<sup>3</sup> الخطابي، معالم السنن ١٦١/٣.

جاء من صفات الله عن طريق الآحاد ولم يكن في الكتاب له ذكْرٌ ولا في التواتر أصلٌ؛ يجب تأويله، وعدم الأخذ بظاهره.

فعندما شرَحَ الإمام الخطَّابيُّ حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: جاء خبرٌ من الأخبار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا مُحَمَّدُ إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَاوَاتِ عَلَى أَصْبَعٍ، وَالْأَرْضَ عَلَى أَصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى أَصْبَعٍ، وَالْمَاءَ عَلَى أَصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلَائِقِ عَلَى أَصْبَعٍ؛ فيقول: أَنَا الْمَلِكُ. فَضَحِكَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ؛ تصديقاً لقولِ الخَبْرِ، ثُمَّ قرَأَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزُّمَرُ/٦٧]¹. قال الخطَّابيُّ: «الأصلُ في هذا وما أشبهه من أَحْدَاثِ الصِّفَاتِ وَالْأَسْمَاءِ؛ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِكِتَابِ نَاطِقٍ، أَوْ خَبْرٍ مَقْطُوعٍ بِصِحَّتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَبِمَا يَثْبُتُ مِنْ أَحْبَابِ الْآحَادِ الْمُسْتَدَّةِ إِلَى أَصْلِ فِي الْكِتَابِ أَوْ فِي السُّنَّةِ الْمَقْطُوعِ بِصِحَّتِهَا، أَوْ مُوَافِقَةٍ مَعَانِيهَا.

وما كان بخلاف ذلك؛ فالتَّوَقُّفُ عن إطلاقِ الاسمِ به هو الواجبُ، ويُتَأَوَّلُ حينئذٍ على ما يليقُ بمعاني الأُصولِ المتَّفَقِ عليها من تأويلِ أهلِ الدِّينِ والعِلْمِ، مع نفي التَّشْبِيهِ فِيهِ. وهذا هو الأصلُ الذي نَبِيَّ عليه الكلامَ ونَعْتَمِدُهُ في هذا الباب»².

هذه قاعدةٌ ارتضاها الإمامُ الخطَّابيُّ لنفسه، وجعلها نَصَبَ عَيْنِيهِ فِي تَنَاوُلِهِ لِلْأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالصِّفَاتِ الْخَبْرِيَّةِ. فالإمامُ الخطَّابيُّ لَا يَرُدُّ خَبْرَ الْوَاحِدِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ؛ وَلَكِنْ يَضَعُ لَهُ شُرُوطاً، إِنْ اسْتَوْفَاهَا أَخَذَ بِهِ فِي الْعَقَائِدِ وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ الشُّرُوطَ أَوَّلَهُ تَأْوِيلًا مُنَاسِبًا يُوَافِقُ مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ.

ويُستخلص من النَّصِّ المذكورِ أَنفَا ثَلَاثَةٌ شُرُوطٍ اشترطها الإمامُ الخطَّابيُّ لِإِجْرَاءِ خَبْرِ الْوَاحِدِ عَلَى ظَاهِرِهِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ:

١ - أَنْ يُوَافِقَ الْكِتَابَ النَّاطِقَ (القرآن الكريم).

٢ - أَنْ يُوَافِقَ السُّنَّةَ الْمُتَوَاتِرَةَ.

¹ أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن الكريم-باب قوله وما قدروا الله حق قدره، رقم: ٤٤٣٧، ومسلم كتاب صفة القيمة الجنة والنار، رقم: ٤٩٩٢.

² الخطَّابيُّ، أعلام الحديث ٣/١٨٩٨-١٨٩٩.

٣- أن يكون الخبر الواحد أصلاً في المتواتر من الكتاب أو السنة.

وبعد أن قرّر الإمام الخطّابي قاعدته بنى عليها موقفه من الحديث السالف؛ فقال: «وذكر الأصابع لم يوجد في شيء من الكتاب، ولا من السنة التي شرطها في الثبوت ما وصفناه»<sup>١</sup>. ولا يُعترض على الإمام الخطّابي بالأحاديث التي وردت في ذكر الأصابع<sup>٢</sup>؛ لأنّ كلّ ما ذكر وورد فيه لا يصل حدّ اليقين والمتواتر؛ وبالتالي يُؤوّل.

ولدفع وهم من يتوهم أنّ للأصبع أصلاً في الكتاب يقول: «وليس معنى اليد في الصفات بمعنى الجارحة حتى يتوهم بثبوتها ثبوت الأصابع، بل هو توقيف شرعي أطلقنا الاسم فيه على ما جاء به الكتاب من غير تكييف ولا تشبيه، فخرج بذلك عن أن يكون له أصل في الكتاب أو في السنة أو أن يكون على شيء من معانيها»<sup>٣</sup>.

ثم نرى الإمام الخطّابي بعد تأصيله للقاعدة المذكورة ينظر في الرواية ويحلّلها، فيقول:

«وقد روى هذا الحديث غير واحد من أصحاب عبد الله من غير طريق عبّيدة؛ فلم يذكروا فيه قوله: "تصديقاً لقول الخبر" ... واليهود مُشبهة... وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنّه قال ما حدّثكم أهل الكتاب فلا تصدّقوهم ولا تكذبوهم، قولوا: آمنا بما أنزل من كتاب، والنبي ﷺ أولى الخلق بأن يكون قد استعمله مع هذا الخبر، والدليل على صحّة ذلك أنّه لم ينطق فيه بحرف

<sup>1</sup> الخطّابي، أعلام الحديث ٣/١٨٩٩.

<sup>2</sup> أخرج مسلم في صحيحه في كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء، حديث رقم ٢٦٥٤: «إنّ قلوب بني آدم كلّها بين أصبعين من أصابع الرحمن» الحديث. قال ابن حجر: «قال ابن التّين: تكلف الخطّابي في تأويل الأصبع حتى جعل ضحكك ﷺ تعجباً وإنكاراً لما قال الخبر، وردّ ما وقع في الرواية الأخرى: "فضحكك ﷺ تعجباً وتصديقاً، بأنّه على قدر فهم الرّأوي، قال النووي: وظاهر السّياق أنّه ﷺ ضحكك تصديقاً له بدليل قراءته الآية التي تدلّ على صدق ما قال الخبر». ينظر فتح الباري ٨/٥٥١.

<sup>3</sup> الخطّابي، أعلام الحديث ٣/١٨٩٩.

<sup>4</sup> أخرج أبو داود في العلم باب رواية حديث أهل الكتاب ٤/٥٩ رقم ٣٦٤٤، والإمام أحمد في مسنده ٤/١٣٦ كلاهما عن أبي غنم الأنصاري وفيهما: «وقولوا آمنا بالله وكتبه ورسله؛ فان كان باطلاً لم تصدقوه، وإن كان حقاً لم يكذبوه»، والبخاري في التفسير بلب "قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا" البقرة ١٣٦، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم». رقم الحديث ٤٤٨٥

تصديقاً له أو تكذيباً، إنّما ظهرَ منه في ذلك الضحكُ المُخِيلُ للرّضا مرّةً وللتّعجبِ والإنكارِ أُخرى، ثمّ تلا الآيةَ، والآيةُ مُحتملةٌ للوجهين معاً، وليس فيها للأصبعِ ذِكْرٌ<sup>١</sup>.

هكذا ينظر الإمام الخطّابيُّ إلى هذا الحديث، وأنّ في بعض الروايات لا تُوجد عبارة: "تصديقاً لقول الخبر". وأنّ هذه زيادةٌ من الرّاوي بناءً على فهمه، لا روايةً عن رسولِ الله ﷺ، وأنّ تصرّف الرسولِ ﷺ يَحتمِلُ الوجهين، وأنّ ظنَّ الرّاوي مرجوحٌ، بل كونُ الرسولِ ﷺ قرأً عليه الآية التي ليس فيها ذِكْرٌ للأصبعِ يُقويّ خلافَ ما ظنَّ الرّاوي.

وعلى فرض أنّ ضحك الرسولِ ﷺ كان تصديقاً للخبر، وكانت الروايةُ صحيحةً بما ورد في حديث عبدالله؛ كان الطّريق التّأويل بما يُناسبُ الآياتِ والأحاديثَ المتواترة، ذلك وفقّ منهج الإمام الخطّابيِّ واجتهاده، وتعبيراً عن ذلك يقول:

«ولو صحّ من طريق الرواية كان ظاهر اللفظ منه متأوّلاً على نوعٍ من المجاز أو ضربٍ من التّمثيل؛ قد جرّت عادةُ الكلام بين الناس في عُرف تخاطبهم، فيكون المعنى في ذلك على تأويلِ قوله عزّ وجلّ: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزّمر/٦٧]. أي: قدرته على طيّها، وسُهولة الأمر في جمعها، وقلةُ اعتياصها عليه؛ بمنزلة من جمَعَ شيئاً في كفه فاستخفَّ حمّله ولم يَشتمَلِ بجميع كفه عليه، لكنّه يُقلُّه ببعض أصابعه...»<sup>٢</sup>.

ويستمرُّ الإمام الخطّابيُّ هكذا يستدلُّ لما أوّله بقول أهل اللّغة وعُرفهم في كلامهم وشعرهم، إلى أن قال: «فدلّ أنّ ذلك من تخليط اليهود وتخريفهم، وأنّ ضحك رسولِ الله ﷺ إنّما كان على معنى التّعجبِ منه، والتّكبير له. والله أعلم»<sup>٣</sup>.

هذا ما يتعلّق برأي الإمام الخطّابيِّ في هذه الجزئية، وما ترتّب عليه من تحديدٍ مجالِ خبر الواحد، حيث وُضِعَ له قاعدةٌ ومَشَى عليها.

ولتعلّق الموضوع بالمنهج الاجتهاديّ للخطّابيِّ في مسائل الاعتقاد؛ يحسُن أن أذكر مثلاً آخرَ فيه تجلّيةٌ لما نحا إليه الإمام الخطّابيُّ في خبر الآحادِ الوارِدَةِ في الصّفات.

<sup>1</sup> الخطّابيُّ، أعلام الحديث ٣/١٩٠٠.

<sup>2</sup> الخطّابيُّ، أعلام الحديث ٣/١٩٠١.

<sup>3</sup> الخطّابيُّ، أعلام الحديث ٣/١٩٠٣.



ففي شرح حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «يلقى في النار وتقول: هل من مزيد؛ حتى يضع رجله - أو قال: قدمه - فقول: قط، قط». وفي رواية أبي هريرة: «فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله؛ فتقول: قط، قط. فهنالك تمتلئ، ويزوى بعضها إلى بعض، ولا يظلم الله عز وجل من خلقه أحداً، وأما الجنة فإن الله ينشئ لها خلقاً»<sup>١</sup>.

قال الإمام الخطابي عقب الرويتين: «فذكر الرجل والقدم من غير إضافة... فيشبه أن يكون من ذكر القدم والرجل وترك الإضافة؛ إنما تركها تمهيداً لها، وطلباً للسلامة من خطأ التأويل فيها»، ثم ذكر الإمام الخطابي رأي أهل زمانه في مثل هذه الروايات: أنهم طائفتان؛ طائفة منكرة لما يروى من نوع هذه الأحاديث رأساً، ومكذبة به أصلاً، وطائفة مسلمة للرواية فيها، ذاهبة في تحقيق الظاهر منها مذهباً يكاد يفضي بهم إلى القول بالتشبيه، ثم قال: «ونحن نرغب عن الأمرين، ولا نرضى بواحدٍ منهما مذهباً؛ فيحق علينا أن نطلب لما يرد من هذه الأحاديث إذا صححت من طريق النقل والسند تأويلاً يخرج على معاني أصول الدين ومذاهب العلماء، ولا تبطل الرواية فيها أصلاً؛ إذ كانت طرفها مرضية، ونقلتها عدولاً»<sup>٢</sup>.

وبعد أن رأى الإمام الخطابي تأويل هذه الصفات التي جاءت من طريق الآحاد، أورد أدلة من فقه اللغة وأمثال العرب؛ مع بعض الآيات ليرهن على صحة ما ذهب إليه، وما أول به القدم والرجل، حيث يطول ذكرها هنا.

فالإمام الخطابي يرى التأويل في الأسماء والصفات التي لم ترد من طريق الكتاب أو السنة المتواترة أو لم يكن لها أصل فيهما.

وبعض النظر عن هؤلاء الذين انتقدوه أو انتصروا له؛ فهذا الصنيع منه يدل على مكانته العلمية وعلوها، واستقلالته في الاجتهاد.

وإذا استحضرنا ما ورد في عقيدة الإمام الخطابي ومذهبه، ومنهجه في عرض بعض المسائل الفقهية في هذه الرسالة، وأضفنا إليه نظرتَه الخاصة إلى خبر الواحد؛ تكتمل الصورة واضحة في شخصية الإمام الخطابي الاجتهادية المستقلة المطلقة، وأنه غير تابع بأي شكل من الأشكال.

<sup>1</sup> أخرجه البخاري - كتاب الأمان و النذور - باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته رقم: ٤٤٧٢ - ٦١٦٨، ومسلم -

كتاب الجنة و صفة نعيمها وأهلها - باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم: ٥٠٨٢،

<sup>2</sup> الخطابي، أعلام الحديث ٣/١٩٠٦ - ١٩٠٨ بتصرف.

لقد رأينا الإمام الخطابي أتبع منهجاً اجتهادياً في توجيه بعض الآيات والأحاديث؛ بحيث لا يوافق منهج السلف في إجراءاتها وعدم التعرض لها، كتأويله للساق بالشدّة، فلو كان مُتّبِعاً لَاتَّبِعَ في هذا الأمر الخطير، ولا يُقال إنّه أتبع منهج المتكلمين؛ لأنّه لا يتوسّع توسّعهم في التّأويل، كما أنّه ينتقدهم ولا يوافق منهجهم كما مرّ.

## المبحث الرابع:

النسخ في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي

المطلب الأول: نسخ الكتاب بالسنة عند الإمام الخطابي - رحمه الله -:

أولاً: تصوير المسألة وبيان مذاهب العلماء فيها:

لا خلاف في جواز نسخ القرآن بالقرآن، ونسخ السنة المتواترة بالسنة المتواترة، وجواز نسخ الآحاد بالآحاد، ونسخ الآحاد بالمتواتر.

وأما نسخ القرآن بالآحاد؛ فقد وقع الخلاف في ذلك في الجواز والوقوع:

أما الجواز عقلاً فقال به الأكثرون، وأما الوقوع فذهب الجمهور إلى عدم الوقوع.

وذهب جماعة من أهل الظاهر، منهم ابن حزم إلى وقوعه، وهي رواية عن أحمد.

وذهب القاضي في "التقريب" والغزالي وأبو الوليد الباجي والقرطبي إلى التفصيل بين زمان النبي ﷺ وما بعده، فقالوا بوقوعه في زمانه.

ويجوز نسخ القرآن بالسنة المتواترة عند الجمهور.

وذهب الشافعي في عامة كتبه - كما قال ابن السمعاني - إلى أنه لا يجوز نسخ القرآن بالسنة بحال، وإن كانت متواترة.

ثم اختلف المانعون فمنهم من منعه عقلاً وشرعاً، ومنهم من منعه شرعاً لا عقلاً.

قال أبو منصور البغدادي: لم يرد الشافعي مطلق السنة، بل أراد السنة المنقولة آحاداً؛

واكتفى بهذا الإطلاق لأن الغالب في السنة الآحاداً.

قال الزركشي في "البحر المحيط": «والصواب أن مقصود الشافعي أن الكتاب والسنة لا

يوجدان مختلفين إلا ومع أحدهما مثله ناسخ له، وهذا تعظيم عظيم وأدب مع الكتاب والسنة،

<sup>1</sup> الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، ت ١٢٥٠هـ - إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، تحقيق: محمد سعيد

البدري، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط ٤، ١٩٩٣ م ٣٢٣ وبعدها

وفهم لموقع أحدهما من الآخر. وكل من تكلم في هذه المسألة لم يقع على مراد الشافعي، بل فهموا خلاف مراده حتى غلطوه وأولوه»<sup>١</sup>.

## ثانياً: مذهب الإمام الخطابي في المسألة:

قد يتوهم أن توسع الإمام الخطابي في حجية السنة يقوده إلى القول بأن السنة تنسخ الكتاب، فهو القائل بأن السنة قاضية على ما أُجمل من الكتاب<sup>٢</sup>، وأنها تبين وتفصل مجمله، كما تخصص عمومها، وقد تأتي بزيادة لم يكن لها ذكر في القرآن الكريم؛ ولكنه - رحمه الله تعالى - يقول بعدم جواز نسخ السنة للقرآن، وذلك يتضح في شرحه لحديث عبادة بن الصامت حيث قال رسول الله ﷺ: «خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً، الثيب بالثيب جلد مائة ورمياً بالحجارة، والبكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة»<sup>٣</sup>.

فقال الإمام الخطابي: «اختلف العلماء في تنزيل هذا الكلام، ووجه ترتبه على الآية ﴿أَوْ يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء/ ١٥٠]، وهل هو ناسخ لآية أم مبين لها؟ فذهب بعضهم إلى النسخ، وهذا على قول من يرى نسخ الكتاب بالسنة، وقال آخرون: بل هو مبين للحكم الموعود بيانه في الآية، كأنه قال: عقوبتهن الحبس إلى أن يجعل الله لهن سبيلاً،... ثم قال رسول الله ﷺ خذوا عني تفسير السبيل وبيانه... فأبان المبهم منه، وفصل الجمل من لفظه، وكان نسخ الكتاب بالكتاب لا بالسنة، وهذا أصوب القولين، والله أعلم»<sup>٤</sup>.

فلما ذكر الإمام الخطابي القول الأول قال: «هذا على قول من يرى نسخ الكتاب بالسنة» ولم يعرج عليه، ولم يرد عليه؛ مما يدل على أن القول بنسخ السنة للكتاب ليس قولاً مخالفاً للأصول رأساً؛ بل له وجه في الشرع، وغاية ما في الأمر أنه لا يقول به.

<sup>١</sup> الزركشي، البحر المحيط ٢٦٩/٥، الشوكاني، إرشاد الفحول ٣٢٣.

<sup>٢</sup> الخطابي، أعلام الحديث ١/١٠٠.

<sup>٣</sup> أخرجه مسلم - كتاب الحدود - باب حد الزنا رقم: ٢١٩٩، وأبو داود كتاب الحدود، رقم: ٣٨٣٤ وابن ماجه كتاب الحدود، رقم: ٢٥٤٠، والإمام أحمد كتاب باقي سند الأنصار، رقم: ٢١٦١٤، و الدارمي - كتاب الحدود -

رقم: ٢٢٢٤

<sup>٤</sup> الخطابي، معالم السنن ٣/٢٧٢.

ولذلك استخدمَ العبارةَ المناسبةَ لذلك وهي قوله: « وهذا أصوبُ القولين، والله أعلم»، ولا يخفى أن في مقابلِ الأصوبِ صواباً، فلو لم يكن له وجهٌ في الشرع لقال وهذا هو الصوابُ، والله أعلم.

ومما يدلُّ على منهجه - رحمه الله تعالى - ما جاء في شرحه لحديث: «إن الله أعطى كلَّ ذي حقِّ حقه فلا وصيةَ لوارثٍ»<sup>١</sup>، الذي يستدلُّ به من يقولُ بنسخِ القرآنِ بالسُّنةِ، ويقولون إنَّ الحديثَ ناسخٌ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة/ ١٨٠]، حيثُ يقولُ الإمامُ الخطَّابيُّ - رحمه الله تعالى -: «قوله: "أعطى كلَّ ذي حقِّ حقه"؛ إشارةٌ إلى آيةِ الموارثِ، وكانت الوصيةُ واجبةً ثمَّ نُسختْ بآيةِ الميراثِ»<sup>٢</sup>، فالناسخُ للآيةِ آيةً، والحديثُ إنما يُشيرُ إلى النَّاسِخِ فَقَطْ.

ولكنَّ الملاحظَ هنا أنَّ الإمامَ الخطَّابيَّ - رحمه الله تعالى - كما سبق، لا يُنكرُ على مَنْ قالَ بنسخِ القرآنِ بالسُّنةِ، ولعلَّ ذلكَ يرجعُ إلى ما يراه من أنَّ للسُّنةِ مجالاً واسعاً في التَّشريعِ، وأنها في مرتبةِ الكتابِ من حيثُ البيانِ والمصدريةِ، وعليه لا معنى لإنكارِ شيءٍ له وجهٌ ومخرجٌ معتبرٌ في القرآنِ والسُّنةِ، كما هو منهجه في تقريرِ المسائلِ الفقهيَّةِ في شروحه.

ولعلَّ القولَ بعدمِ جوازِ نسخِ القرآنِ بالسُّنةِ أليقُّ وأقربُ إلى صيانةِ السُّنةِ عن طعنِ الطَّاعنينَ فيها، فقد يزعم زاعم أنَّ النبيَّ ﷺ أولُ عاملٍ بخلافِ ما يزعمُ أنَّه منزلٌ إليه، فكيف يصدِّقُ في غيره؟ - عياداً بالله - فقد يكونُ الإمامُ الخطَّابيُّ رجَّحَ القولَ بعدمِ نسخِ القرآنِ بالسُّنةِ سداً لهذه الذريعةِ، والله أعلم.

ثمَّ أقولُ آخرًا بأنَّه يحتملُ أن يكونَ الخطَّابيُّ قائلًا بأنَّ لا وقوعَ لنسخِ القرآنِ بالسُّنةِ الآحاد؛ لذلك نجدُه في المثالِ الثاني يجعلُ النَّاسِخَ هو الآيةُ لا الحديثَ، أمَّا المثالُ الأوَّلُ فيجعلُ الحديثَ بياناً للآيةِ لا ناسخاً لها.

<sup>1</sup> أخرجه الترمذي - كتاب الوصايا - باب ما جاء لا وصية لوارث، رقم: ٢٠٤٦، وأبو داود كتاب البيوع -

رقم: ٣٠٩٤، وابن ماجه - كتاب الوصايا - باب لا وصية لوارث، رقم: ٢٧٠٣.

<sup>2</sup> الخطَّابيُّ، معالم السُّنن ٧٩/٤.

## المطلب الثاني: نسخ السنة بالقرآن عند الإمام الخطابي:

أولاً: تصوير المسألة وبيان مذاهب العلماء فيها:

ذهب جمهور الفقهاء والأصوليين إلى أن نسخ السنة بالقرآن جائز في العقل وواقع بالفعل<sup>١</sup>. وذهب الإمام الشافعي - رضي الله عنه - في أشهر قوليهِ إلى منع نسخ السنة بالقرآن، واختلف التقل عنه في سبب المنع: هل هو العقل، أو السمع أو هو عدم الوقوع بالفعل؟<sup>٢</sup>.

### ثانياً: مذهب الإمام الخطابي في المسألة:

يرى الإمام الخطابي جواز نسخ السنة بالقرآن؛ إذ هو موافق لمنهجه في أن السنة بيان معتبرٌ بأمرِ الله ﷻ، فلا مانع أن تُنسخ بالقرآن؛ إذ هما وحي من الله تعالى. ويفهم ذلك من شرحه لحديث صلح الحديبية، وما تم في عقده من وجوب إرجاع المسلمين والمسلمات إلى قريش إن جاء أحدهم مسلماً بعد العقد، ثم انفسخ ذلك بالنسبة للنساء، فلم يجز إرجاع المهاجرات المؤمنات إلى كفار قريش؛ خشية فتنتهن في دينهن وكرامتهن<sup>٣</sup>.

والذي نسخ هذه السنة هو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ، فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ، لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [المتحنة/١٠].

قال الإمام الخطابي: «فقد اختلف العلماء في هذا على قولين: أحدهما: أن النساء لم يدخلن في الصلح، وإنما وقع بينهم على رد الرجال، وهذا أشبه القولين بالصواب؛ ويدل على صحة ذلك قوله في هذه الرواية: "وعلى أنه لا يأتيك منا رجل وإن كان على دينك إلا رددته".

<sup>1</sup> الشوكاني، إرشاد الفحول ١/٣٢٣.

<sup>2</sup> الشافعي، الرسالة ص ١٠٦، ١٠٨.

<sup>3</sup> أخرجه البخاري - كتاب الشروط - باب الشروط في الجهاد، رقم: ٢٥٢٩، أبو داود كتاب الجهاد - ٢٣٨٤.

والقول الآخر: أن الصُّلْحَ كان معقوداً بينهم على ردِّ الرِّجالِ والنِّساءِ معاً؛ لأنَّ في بعض الروايات: "ولا يَأْتِيكَ مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا رَدَدْتَهُ"؛ فاشتملَ عموماً على الرِّجالِ والنِّساءِ، إلاَّ أنَّ الله نَسَخَ ذلك بالآية، ومن ذَهَبَ إلى هذا المذهبِ أَجَارَ نَسْخَ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ<sup>١</sup>.

والذي يظهر بادئ الرأي أن الإمام الخطَّابيّ لا يقول بنسخ القرآن للسُّنَّةِ، فقد أوردَ القولين في توجيه الآية، وفي كلامه رجَّحَ القولَ الأوَّلَ، إذ قال عنه أنه أشبه بالصَّوابِ، وبدلُّ على صحَّةِ ذلك قوله في هذه الرواية "وعلى أن لا يَأْتِيكَ مِنَّا رَجُلٌ"، ووجه صحَّته هو ذكرُ الرِّجلِ في هذه الرواية.

ولا يخفى أن الإمام الخطَّابيّ أَلَفَ كتابَه "معالم السنن" قبل كتابه "أعلام الحديث"، حيث نراه يعلِّق على نفس الموضوع في شرحه على رواية صحيح البخاري قائلاً: «وقد ذكر في هذه القصة أنه صالحهم على ردِّ النساء إليهم إذا جنن مسلمات، إلا أن الله عزَّ وجلَّ قد نقض الصُّلْحَ في أمره لقوله: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَنَّهُنَّ حُلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [المتحنة/١٠].

فأمر أن يُعَاضُوا عن النِّساءِ مهورهنَّ ثمَّ نَسَخَ العِوَضُ بَعْدُ. وفيه دليلٌ على جوازِ نَسْخِ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ<sup>٢</sup>.

فهذه العبارة فيها جزمٌ من الإمام - رحمه الله تعالى - على جوازِ النَّسْخِ.

ولما كان مبدأ نسخ السُّنَّةِ بالقرآن مسلماً عند الإمام الخطَّابيّ؛ نراه في منهجه يذكرُ نَسْخَ السُّنَّةِ بالقرآن مروراً من غير دليلٍ زائدٍ على ما هو بصدده من الشرح، وذلك مثل قوله في شرح حديث: «إنَّ فصلَ ما بين صيامنا وصيامِ أهلِ الكتابِ أَكَلَةُ السَّحَرِ»<sup>٣</sup>، فقال: «معنى هذا الكلام الحثُّ على السَّحَرِ، وفيه الإعلامُ بأنَّ هذا الدِّينَ يُسرُّ لا عُسرَ فيه، وكان أهلُ الكتابِ إذا ناموا بعد الإفطارِ لم يحلَّ لهم معاودةُ الأكلِ والشُّربِ، وعلى مثل ذلك كان الأمرُ في أوَّلِ الإسلامِ، ثمَّ نَسَخَ اللهُ عزَّ وجلَّ ذلك، ورخصَ في الطَّعامِ والشُّرابِ إلى وقتِ الفجرِ بقوله: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة/١٨٧]»<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> الخطَّابيّ، معالم السنن ٢/ ٢٨٨.

<sup>٢</sup> أعلام الحديث ٢/ ١٣٤٠، غريب الحديث ١/ ١٢٤.

<sup>٣</sup> أخرجه مسلم- كتاب الصيام رقم: ١٨٢٦، و أبو داود- كتاب الصيام- باب توكيد السحور، رقم: ١٩٩٦، و

الترمذي، كتاب الصيام، رقم: ٦٤٣، و النسائي كتاب الصيام، رقم: ٢١٣٧.

<sup>٤</sup> الخطَّابيّ، معالم السنن ٢/ ٨٩.

وينصُّ الإمامُ الحطَّابيُّ في كلامه على أنَّ الأمرَ كان كذلك في أوَّلِ الإسلامِ ثُمَّ نسخَهُ القرآنُ الكريمُ، ولا يخفى أنَّ منعَ الأكلِ والشُّربِ والجماعِ بعدَ التَّوَمِّ في ليالي شهرِ رمضان؛ كان مُستفاداً من السُّنَّةِ العمليَّةِ الفعليَّةِ التَّشريعيَّةِ، وليس فيه قرآنٌ متلوٌّ يُتَعَبَدُ بتلاوته، إمَّا كان بياناً من رسولِ اللهِ ﷺ، وجاءت الآيةُ القرآنيَّةُ تنسخُ تلكَ السُّنَّةَ.

وهكذا نرى الإمامَ الحطَّابيَّ يتَّبِعُ منهجاً في اجتهاده لا يُقلِّدُ السَّابِقينَ من الأئمَّةِ، فهو فقيه لا يرضى لنفسه إلاَّ الاجتهادَ والنَّظَرَ إلى الأدلَّةِ، وهو أصوليٌّ يقرُّ قواعدَ أصوليَّةٍ من خلالِ وقائعٍ وأدلَّةٍ من القرآنِ والسُّنَّةِ، وله في ذلك اجتهاداتٌ حسانٌ سوف نذكرها في موضعها إن شاء اللهُ.

## المطلب الثالث: النَّسخُ وضوابطُه في المنهجِ الاجتهاديِّ للإمامِ الحطَّابيِّ:

### أولاً: نسخُ الشَّيْءِ قَبْلَ العَلِّ بِهِ:

وصورةُ المسألة؛ هل يُشترطُ مدَّةٌ فاصلةٌ بين النَّاسخِ والمنسوخِ حتَّى يتمكَّنَ المكلفُ من امتثالِ الأمرِ الأوَّلِ؟

وللعلماءِ في المسألة قولان:

القولُ الأوَّلُ: وهو عدمُ اشتراطِ هذه المدَّةِ، وقال بهذا القولِ الأشاعرةُ وأكثرُ أصحابِ الشَّافعيِّ، وأكثرُ الفقهاءِ؛ فيجوزُ النَّسخُ عندهم قَبْلَ التَّمكُّنِ من الامتثالِ.

والقولُ الثاني: وهو اشتراطُ مدَّةٍ كافيةٍ للامتثالِ، فلا يجوزُ النَّسخُ قَبْلَ التَّمكُّنِ، وبه قالَ المُعتزلةُ وأكثرُ الحنفيَّةِ وأبو بكرٍ الصَّيرفيُّ من الشَّافعيَّةِ وبعضُ أصحابِ الإمامِ أحمدٍ.

ولكلِّ فريقٍ أدلَّتُهُ العقليَّةُ والنَّقليَّةُ، وهي مبسوطةٌ في موضعها، وليس المقامُ مناسباً لسردها.

وهنا نجدُ الإمامَ الحطَّابيَّ يذكر ما يترتَّبُ على هذا الخلافِ؛ إذ يعلِّلُ موقفَ الصَّحابةِ - رضي اللهُ عنهم - في صلحِ الحُدَيْبيةِ لما أمرهم رسولُ اللهِ ﷺ: «أنَّ قوموا فأنحروا ثمَّ احلَّقوا»، فلم يَقمَ منهم أحدٌ فقال الحطَّابيُّ: «إمَّا كانَ توقُّفُ الصَّحابةِ عن أمره الأوَّلِ فلم يُنفذوا؛ انتظَّاراً أن يُحدِّثَ اللهُ - سبحانه وتعالى - لرسوله أمراً خِلافَ أمره الأوَّلِ... إذ كانَ لا يُنكَرُ في زمانه أن يؤمروا بالشَّيْءِ ثُمَّ يتبعه النَّسخُ»<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> البخاري، كشف الأسرار ٢٥٣/٣ وبعدها

<sup>٢</sup> الحطَّابيُّ، معالم السُّنن ٢٨٧/٢.



وهذا هو معنى جواز نسخ الشيء قبل العمل به؛ إذ لو لم يكن ذلك جائزاً عند الصحابة؛ لما توقفوا وبأدروا إلى الامتثال، والله أعلم.

وهذه قصة المتوفى عنها زوجها التي تستأذن رسول الله ﷺ أن تعتد عند أهلها، لأن زوجها لم يترك لها بيتاً ولا نفقة، فأذن لها رسول الله -عليه الصلاة والسلام-، وخرجت حتى إذا كانت عند الحجرة أو في المسجد دعاها؛ فقال: «لا، أمكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله»<sup>١</sup>.

ونرى الإمام الخطابي -رحمه الله تعالى- يستدل بقوله ﷺ: «لا حتى يبلغ الكتاب أجله» بعد إذنه لها في الانتقال؛ بأن فيه دليلاً على جواز وقوع نسخ النبي قبل أن يفعل<sup>٢</sup>، ووجه الدلالة واضح حيث أذن لها ثم نسخ هذا الإذن بعد فترة قصيرة، من غير أن تعمل به هذه الصحابة -رضي الله عنها-.

ومثل هذه القصة قصة الزبير -رضي الله عنه- مع الأنصاري الذي قال لرسول الله ﷺ: أن كان ابن عمك؛ فتلون وجه رسول الله ﷺ، ثم قال للزبير: «اسقني ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر»، فقال الإمام الخطابي -رحمه الله-: «وفيه مستند لمن رأى جواز نسخ الشيء قبل العمل به»<sup>٣</sup>.

وفي هذا الدليل الكافي، والبرهان الواضح على أن جواز نسخ الشيء قبل العمل به؛ هو مذهب الإمام الخطابي.

## ثانياً: بماذا يكون النسخ؟

معلوم أن القياس لا يتصور نسخه للنصوص مطلقاً؛ لأن من شروط صحة القياس أن لا يكون مخالفاً لنص أو إجماع، فإذا كان مخالفاً للنص أو الإجماع لم يصح دليلاً شرعياً، وإنما هو الشبهة والهوى؛ فهو غير معتبر ولا يلتفت إليه<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> أخرجه الترمذي -كتاب الطلاق- باب أين تعتد المتوفى عنها زوجها- وأبو داود- كتاب الطلاق- باب أين تعتد المتوفى عنها زوجها- رقم: ١٩٥٧، والنسائي- كتاب الطلاق- باب أين تعتد المتوفى عنها زوجها- رقم: ٣٤٧٠، وابن ماجه- كتاب الطلاق- باب أين تعتد المتوفى عنها زوجها- رقم: ٢٠٢١.

<sup>٢</sup> الخطابي، المعالم ٢٤٦/٣.

<sup>٣</sup> الخطابي، معالم السنن ١٦٨/٤.

<sup>٤</sup> البخاري، كشف الأسرار، ٢٦٠/٣.

وهنا يضع الإمام الخطابي قاعدة هامة في هذا المعنى فيقول: «والنسخ لا يقم بالقياس وبالأمور التي فيها احتمال»<sup>١</sup>، والقياس محتمل؛ لأنه اجتهاد يحتمل الخطأ والصواب، ولأنه ليس في قوة النص سنة كان أو كتاباً، والنسخ يكون في عهد الرسول ﷺ بالنص من الكتاب أو السنة، فلا يستدل بآراء واجتهادات الصحابة على النسخ، وهو معنى قول الإمام الخطابي المذكور آنفاً، والذي جعله قاعدة حاکمة في منهج اجتهاده، والله أعلم.

### الثالث: النسخ عام للجميع، ولا يكون إلا في أمر كان شريعته:

إن الرسول ﷺ قد يجعل لأحد حكماً خاصاً به كعين من الأعيان، ولا يُعتبر ذلك نسخاً للحكم السابق المعروف؛ وذلك كقصة الصحابي الأنصاري الذي جاء إليه وقال: يا رسول الله، لقد نسكت قبل أن أخرج إلى الصلاة، وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب، فتعجلت وأكلت وأطعمت أهلي وجيراني؛ فقال رسول الله ﷺ: «تلك شاة لحم»، قال: فإن عندي عناقاً جذعةً، وهي خير من شاتي لحم، فهل تجزي عني؟ قال: «نعم، ولن تجزي عن أحد بعدك»<sup>٢</sup>.

وقد خص الرسول ﷺ هذا الصحابي الذي ذبح قبل الصلاة، وهو لا يدري كونها لا تجزي بعد الصلاة؛ بحكم خاص؛ وهو أن يجزي عنه الجذع من المعز. وهذا الحكم الخاص ليس نسخاً لاشتراط أن يكون من المعز تئياً... لأن الجذع من المعز لا تجزي عن أحد، ولا خلاف أن الشئ من المعز جائز<sup>٣</sup>.

وللإمام الخطابي في هذه القاعدة كلام نفيس، حيث يقول: «وهذا من النبي ﷺ تخصيص عين من الأعيان بحكم مفرد وليس من باب النسخ؛ فإن النسخ (المنسوخ) إنما تقع عامة للأمة، غير خاصة لبعضهم»<sup>٤</sup>.

ولدفع شبهة أو جواباً لاعتراض مقدر يأتي ببيان يرفع الوهم؛ إن قيل إن صلاة الليل قد نسخ ولم يكن عاماً:

<sup>١</sup> الخطابي، معالم السنن ٢٦/١.

<sup>٢</sup> أخرجه البخاري، كتاب الجمع- باب كلام الإمام والناس في خطبة العيد، رقم: ٩٣٠.

<sup>٣</sup> الخطابي، معالم السنن ١٩٨/٢.

<sup>٤</sup> الخطابي، أعلام الحديث ٥٩٨/١.

قال: «فلْيَعْلَمَ أَنَّ فَرْضَهَا قَدْ نُسِخَ عَلَى الْأُمَّةِ وَأُبْقِيَ فَرْضَهَا لِلنَّبِيِّ خَاصَّةً، فَلَا عِتْرَاضُ بِهَا عَلَى مَا قُلْنَا لَا يَصِحُّ»<sup>١</sup>.

فالأمر واضح أن النسخ عام ولا يكون خاصاً، غير أن للنبي ﷺ خصوصيات وهو مُسْتثنى من القاعدة العامة، فلا إشكال، والله أعلم.

أما الجزء الثاني من القاعدة العامة في النسخ: وهو أن النَّاسِخَ إِنَّمَا يَرُدُّ عَلَى حَكْمٍ كَانَ شَرِيعَةً مِنْ قَبْلِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ رَسُولِهِ ﷺ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَمْرًا مَشْرُوعًا قَبْلُ فَلَا يُطَلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ النَّسْخِ، يَقُولُ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ: «وَهَذَا مِمَّا يَغْلِطُ فِيهِ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَيَضَعُونَ التَّحْرِيمَ مَوْضِعَ النَّسْخِ، كَمَنْ يَزْعُمُ أَنَّ شُرْبَ الْخَمْرِ مَنْسُوخٌ، وَلَمْ يَكُنْ شُرْبُهَا قَطُّ شَرِيعَةً وَلَا دِينًا فَيُنْسَخُ؛ وَإِنَّمَا كَانُوا يَشْرَبُونَهَا عَلَى عَادَاتِهِمْ الْمُتَقَدِّمَةِ قَبْلَ أَنْ يَرِدَ الْحَظْرُ فِيهَا، فَلَمَّا وَرَدَ النَّهْيُ عَنْ شُرْبِهَا حُرِّمَتْ، وَإِنَّمَا يُقَالُ فِيهَا هَذَا سَبِيلُهُ: إِنَّهُ حُرِّمَ هَذَا بَعْدَ الْإِبَاحَةِ»<sup>٢</sup>.

وهكذا يتخذ الإمام الخطابي - رحمه الله تعالى - منهجاً ويبيّن عليها مسائل فرعية، فيستدل بما سبق على من يزعم أن حديث أسامة رضي الله عنه: «لَا رَبَّآ إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ»<sup>٣</sup> منسوخ، إذ هو لا يرى ما كان في الجاهلية من المعاملات شرعية؛ لأن الإسلام لم يعترف به يوماً من الأيام، فكيف يكون هناك نسخ؟ فلا يقال إنه منسوخ، بل هو حرام، وقد أشار إلى هذا في باب الدينار بالدينار نساءً، وذلك تطبيقاً للقاعدة المذكورة من أن النسخ إنما يجري فيما كان شرعيةً، والنسيئة لم تكن شرعيةً فينسخ حكمها.

<sup>١</sup> الخطابي، أعلام الحديث ١/٥٩٨.

<sup>٢</sup> الخطابي، أعلام الحديث ٢/١٠٦٨.

<sup>٣</sup> أخرجه مسلم - كتاب المساقات - باب بيع الطعام مثلاً بمثل - رقم: ٢٩٩٣، والنسائي - كتاب البيوع - رقم: ٤٥٤، وابن

ماجة - كتاب التجارات - رقم: ٢٢٤٨، والإمام أحمد - مسند الشاميين - رقم: ٢٠٨١٤

<sup>٤</sup> الخطابي، أعلام لاحديث ٢/١٠٦٨، بتصرف

## المبحث الخامس :

### دلالات الأمر والنهي في منهج اجتهاد الإمام الخطابي

#### تمهيد:

يُعدُّ الأمرُ والنَّهيُّ من أهمِّ مباحثِ القواعد اللُّغويَّة؛ لأنَّهما أساسُ التَّكليف في توجيه الخطاب، ولهذا السَّبب شرَّع السَّرخسيُّ في أصوله بهما<sup>١</sup> وقال: «فأحقُّ ما يُبدأ به في البيان: الأمرُ والنَّهيُّ؛ لأنَّ مُعظَمَ الابتلاءِ بهما، ومعرفةُ الأحكام، ويتميِّزُ الحلالُ من الحرام»<sup>٢</sup>.

فتميِّزُ مُعظَمِ الحرامِ عن الحلالِ موقوفٌ على معرفتهما، ومُعظَمُ أبحاثِ الأصولِ عوارِضٌ لهما؛ لأنَّ لكلِّ واحدٍ منهما عُمومًا وخصوصًا، وإطلاقًا وتقييدًا، ويدخلهما دلالة المنطوق والمفهوم، وكلُّ منهما له دلالة النصِّ أو الإشارة أو الإيماء أو الاقتضاء، وغير ذلك من أبحاثِ الأصول. فالأمرُ والنَّهيُّ صلبُ التشريع<sup>٣</sup>. ولالإمام الخطابي -رحمه الله- في الأمر والنَّهي آراء وبياناتٌ تدلُّ على منهجه الاجتهاديِّ.

#### المطلب الأول: دلالات الأمر

الأمرُ عند الأصوليين هو طلبُ الفعل على جهة الاستعلاء<sup>٤</sup>. ومن المقرَّر في كتبِ الأصول أنَّ للأمر صيغًا كثيرةً، وهي مبيَّنةٌ في موضعها<sup>٥</sup>.

وسأتناول في هذا المطلب بعضَ المسائل التي اختلفَ فيها العلماءُ تتعلَّقُ بدلالات الأمر، وهي: دلالة الأمر من حيث اقتضاؤه للحكم التَّكليفيِّ، ودلالة الأمر من حيث إفادته للمرَّة أو التَّكرار، ودلالة الأمر من حيث اقتضاؤه للفور أو التَّراخي.

<sup>١</sup> الخن، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية، ٢٩٥، بتصرف

<sup>٢</sup> السَّرخسي، أصول السَّرخسي ٢٧/١.

<sup>٣</sup> الدريني، المناهج الأصولية، ٥٤٧ بتصرف يسير

<sup>٤</sup> الآمدي، الإحكام، ٣٦٥/٢

<sup>٥</sup> الآمدي، الإحكام، ٣٦٧/٢

## الفرع الأول: دلالة الأمر من حيث اقتضائه للحكم التكليفي

### أولاً: عرض المسألة وبيان مذاهب العلماء فيها:

معلوم أن الوجوه التي تُستعمل فيها صيغة الأمر كثيرة، فقد بلغ بها الآمدي<sup>١</sup> إلى خمسة عشر وجهاً وأوصلها ابن النجّار الحنبلي<sup>٢</sup> إلى ثمانية وعشرين وجهاً. فمن هذه الوجوه: الوجوب والتدب والإباحة والإرشاد والتهديد، إلى غيرها من الوجوه المبينة في كتب الأصول الموسعة. وبعض تلك الوجوه والمعاني متداخلة؛ قال الغزالي<sup>٣</sup>: «وهذه الأوجه عدّها الأصوليون شعفاً منهم بالتكثير، وبعضها كالتداخل»<sup>٤</sup>.

**المذهب الأول:** الأمر يدلُّ على الوجوب وهو حقيقة فيه؛ إلا أن تصرفه قرينة. وهذا

مذهب الجمهور ومنهم الشافعي<sup>٥</sup>.

**المذهب الثاني:** الأمر حقيقة في التدب. وهو مذهب أبي هاشم المعتزلي<sup>٦</sup> وكثير من

المتكلمين، وجماعة من الفقهاء، وهو كذلك منقول عن الإمام الشافعي<sup>٧</sup>.

**المذهب الثالث:** الأمر مشترك اشتراكاً لفظياً. وهؤلاء اختلفوا، فمنهم من يقول:

الأمر مشترك اشتراكاً لفظياً بين الوجوب والتدب، وهو منقول عن الشافعي، ومنهم من يقول: الأمر مشترك اشتراكاً لفظياً بين الوجوب والتدب والإباحة<sup>٨</sup>.

**المذهب الرابع:** أنه موضوع للقدر المشترك بين الوجوب والتدب؛ وهو الطلب. وهذا

قول أبي منصور الماتريدي<sup>٩</sup> من الحنفية<sup>١٠</sup>.

<sup>١</sup> المرجعان السابقان.

<sup>٢</sup> الغزالي، محمد بن محمد بن محمد ت ٥٠٥ هـ، المستصفى ٢٠٥، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٩٩٦، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي.

<sup>٣</sup> الآمدي، الإحكام ٣٦٩/٢

<sup>٤</sup> الآمدي، الإحكام ٣٦٩/٢

<sup>٥</sup> البخاري، كشف الأسرار ٤٧٧/٢ و بعدها، الشوكاني، إرشاد الفحول ١٦٩، الرازي، محمد بن عمر بن الحسين ت ٦٠٦ هـ، الحصول ٦٧/٢ و بعدها. جامعة الإمام محمد الرياض، ١٤٠٠ هـ، ط ١، تحقيق: طه جابر فياض العلواني

**المذهب الخامس:** التَّوَقُّفُ حَتَّى يَقُومَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ مِنْهُ. وهذا مذهبُ الأشعريِّ والقاضي أبي بكرٍ الباقلائيِّ والغزاليِّ وقاله الآمديُّ<sup>٢</sup>.

## **ثانياً: دلالة الأمر عند الإمام الخطَّابيِّ**

الأمرُ عند الإمام الخطَّابيِّ - رحمه الله - يُفيدُ الوجوبَ وهو حقيقةٌ فيه، ويدلُّ عليه؛ إلا أن تردَّ قرينةٌ تصرفُ ظاهرَ الأمرِ من الوجوبِ إلى غيره. وهذه نُصوصٌ من الإمام الخطَّابيِّ تدلُّ على ما قدَّمته:

(١) روى أبو داود في سننه قوله ﷺ: «لولا أن أشقَّ على أمِّي لأمرتهم بتأخير العشاء، والسَّواك عند كلِّ صلاة»<sup>٣</sup>.

قال الإمام الخطَّابيُّ في شرحه للحديث: «وفيه دليلٌ على أن أصلَ أوامره على الوجوب، ولولا أنه إذا أمرنا بالشيء صار واجباً؛ لم يكن لقوله: "لأمرتهم به" معنى، وكيف يُشفقُ عليهم من الأمر بالشيء وهو إذا أمر به لم يجب ولم يلزم؛ فثبت أنه على الوجوب ما لم يقم دليلٌ على خلافه»<sup>٤</sup>.

ووجه الاستدلال هو أن الرسول ﷺ لم يأمر بتأخير العشاء والسَّواك عند كلِّ صلاةٍ إشفاقاً على الأمة؛ إذ لو أمرهم لشقَّ عليهم ذلك، ولوقَعُوا في ضيقٍ وحرَجٍ؛ وذلك لأنَّ أمر الشارِع يُفيدُ الوجوبَ في الأصل، إلا عند القرينة الصَّارفةِ فيدلُّ على غيره .

ولقد أخذ الإمام الخطَّابيُّ من هذا الحديث استحبابَ السَّواك بناءً على هذه القاعدة، قائلاً: «وفيه من الفقه أن السَّواك غيرُ واجبٍ؛ وذلك أن "لولا" كلمةٌ تمنع الشيء لوقوع غيره، فصار الوجوبُ بها ممنوعاً، ولو كان السَّواك واجباً لأمرهم به شقٌّ أو لم يشقَّ»<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> الآمدي، الإحكام، ٣٦٩/٢

<sup>٢</sup> الآمدي، الإحكام، ٣٦٩/٢.

<sup>٣</sup> أخرجه الترمذي-كتاب الطهارة-باب ما جاء في السواك-رقم: ٢٣، و أبو داود كتاب الطهارة-رقم: ٤٣، والإمام البخار بلفظ "لولا أن أشقَّ على أمِّي أو على النَّاسِ لأمرتهم بالسَّواك مع كلِّ صلَاة" كتاب الجمعة، رقم: ٨٣٨

<sup>٤</sup> الخطَّابيِّ، معالم السنن ١/ ٢٥.

<sup>٥</sup> الخطَّابيِّ، معالم السنن ١/ ٢٥.

هذا، وقد أكثر الإمام الخطابي من التصريح بهذه القاعدة وبناء الفروع الفقهية والأحكام الشرعية عليها، حيث يقول في غير ما موضع: «لأن الأمر على الوجوب»<sup>١</sup>.

وأحياناً يؤكد على وجوبية الأمر بأنه لا يجوز تركه؛ حيث يقول: «والأمر على الوجوب؛ فتركه لا يجوز بوجه»<sup>٢</sup>.

ومما يدل على أن أصل أمر الشارع عند الإمام الخطابي على الحتم والوجوب؛ ما استنبطه من قوله ﷺ: «يا بريرة؛ أتقي الله فإنه زوجك وأبو ولدك»، فقالت: يا رسول الله تأمرني بذلك؟ قال: لا، إنما أنا شافع، وكان دموعه تسيل على خده، فقال رسول الله ﷺ للعباس: «ألا تعجب من حب مغيث بريرة وبغضها إياه»<sup>٣</sup>.

حيث قال الإمام الخطابي - رحمه الله -: «وفي قولها: "تأمرني بذلك" دليل على أن أصل أمره ﷺ على الحتم والوجوب»<sup>٤</sup>.

فتبين أن الأمر حقيقة في الوجوب والحتم عند الإمام الخطابي؛ إذ لو قال ﷺ: نعم أمرك بذلك؛ لما تأخرت عن الإجابة، ولولا أنها علمت أن أصل الأمر للوجوب والحتم لما سألت. وهذا هو الذي يريد الإمام الخطابي - رحمه الله - بيانه. والله أعلم.

ويرى الإمام الخطابي - رحمه الله - أن إجابة الوليمة خصوصاً واجبة؛ لأمر النبي ﷺ، حيث قال عليه الصلاة والسلام: «إذا دُعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها»<sup>٥</sup>.

قال الإمام الخطابي - رحمه الله -: «إجابة الدعوة في الوليمة خصوصاً واجبة؛ لأمر النبي ﷺ بها، ولما في إتيان الوليمة من إعلان النكاح والإشادة به»<sup>٦</sup>. وهذا يدل على أن أصل الأمر للوجوب، وإذا كان الأمر مقدماً لأمر واجب كإعلان النكاح؛ فهذا يزيده تأكيداً على الوجوب،

<sup>1</sup> الخطابي، معالم السنن ١ / ١٩٦.

<sup>2</sup> الخطابي، معالم السنن ٢ / ١٧٩.

<sup>3</sup> أخرجه الترمذي - كتاب الرضاة - باب ما جاء المرأة تعتق و لها زوج، رقم: ١٠٧٦، والنسائي كتاب آداب القضاة - باب شفاعة الحاكم للخصوم قبل فصل الحكم، رقم: ٥٣٢٢، و أبو داود - كتاب الطلاق - باب في المملوكة تعتق وهي تحت حر أوعبد، رقم: ١٩٠٤.

<sup>4</sup> الخطابي، معالم السنن ٣ / ٢٢١.

<sup>5</sup> أخرجه البخاري - كتاب النكاح - باب حق إجابة الوليمة، رقم: ٤٧٧٥.

<sup>6</sup> الخطابي، معالم السنن ٤ / ٢٢٠.

بخلاف سائر الدعوات فليست واجبة الإجابة. وعلى هذا الأساس بين وجه قول أبي هريرة: «مَنْ لم يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَسَوَّلَهُ»<sup>١</sup>؛ فقال: «وعلى هذا (يعني إجابة الوليمة) يُتَأَوَّلُ قولُ أبي هريرة، فأما سائرُ الدعواتِ فليست كذلك، ولا يخرج المرءُ بالتَّخَلُّفِ عنها...»<sup>٢</sup>.

### ثالثاً: الأمرُ عند القرينة يُصرفُ عن الوجوب عند الإمام الخطَّابي:

تبين أن الأمر المُجرَّد عن القرينة حقيقةً في الوجوب عند الإمام الخطَّابي - رحمه الله -؛ لكن مع وجود القرينة الصَّارِفة عن الوجوب يُفيد غيره. وقد صرَّح الإمام الخطَّابي - رحمه الله - بذلك في مواضع، وسأذكر طرفاً منها:

(١) الاستحباب: ذكر الإمام الخطَّابي - رحمه الله - قصةَ عمرَ مع عثمانَ رضي الله عنهما في باب غسل يوم الجمعة، وتذكير عمرَ بقول الرسول ﷺ: «أَوْ لَمْ تَسْمَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ"»<sup>٣</sup>.

ثمَّ قال: «فيه دلالةٌ أنَّ غسلَ يومِ الجمعةِ غيرُ واجبٍ؛ ولو كان واجباً لأشبهه أن يأمره عمرُ ﷺ بأن ينصرفَ فيغتسل، فدلَّ سكوتُ عمرَ ﷺ ومن معه من الصحابةِ على أن الأمرَ به على معنى الاستحبابِ دون الوجوب... وليس يجوز عليهما وعلى عمرَ ومن بحضرته من المهاجرين والأنصار أن يجتمعوا على ترك واجبٍ»<sup>٤</sup>. فالقرينة الصَّارِفة عن الوجوب هو عدمُ أمرِ عمرَ ﷺ لعثمانَ بالرجوع والاعتسال، وإقرار جمهور المهاجرين والأنصار على ذلك من غير إنكار.

(٢) التَّأديبُ والإرشاد: وبيَّانه في شرح قوله ﷺ: «مَنْ وَجَدَ لَقْطَةً فَلْيَشْهَدْ ذَا عَدْلٍ، أَوْ ذَوْيَ عَدْلٍ، وَلَا يَكْتُمُ وَيَغِيبُ؛ فَإِنْ وَجَدَ صَاحِبَهَا فَلْيَرُدِّهَا عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ»<sup>٥</sup>.

حيثُ قال الإمام الخطَّابي - رحمه الله -: «قوله: "فليشهد" أمرٌ تأديبٍ وإرشادٍ؛ وذلك لمعنيين: أحدهما: ما يتخوَّفُه في العاجل من تسويل النفس، وانبعاث الرِّغبة فيها؛ فتدعوهُ إلى الخيانة

<sup>١</sup> الخطَّابي، معالم السنن ٤ / ٢٢٠.

<sup>٢</sup> الخطَّابي، معالم السنن ٤ / ٢٢٠.

<sup>٣</sup> أخرجه البخاري - كتاب الجمعة، رقم: ٨٢٩، و مسلم - كتاب الجمعة، رقم: ١٣٩٥.

<sup>٤</sup> الخطَّابي، معالم السنن ١ / ٩٠-٩١ وينظر على سبيل المثال معالم السنن ج ١ / ٢٦٧، ١١٤ / ٢.

<sup>٥</sup> أخرجه أبو داود - كتاب اللقطة - باب التعريف باللقطة، رقم: ١٤٥٤، و ابن ماجة كتاب الأحكام، رقم: ٢٤٩٦، و

الإمام أحمد في مسند الشاميين، رقم: ١٦٨٣٤، و في مسند الكوفيين، رقم: ١٧٦١٤.



بعد الأمانة، والآخرة: ما لا يُؤمن من حدوث المنية به فيدعيها ورثته ويجوزونها في جملة تركته<sup>١</sup>. وهكذا بعد أن أفاد بأنه أمر تأديب وإرشاد بين وجه هذا الإرشاد والأدب حتى لا يقع فيه الملتقط.

والفرق بين التذنب والإرشاد أن التذنب طلب فعل يتعلق به ثواب الآخرة، والإرشاد طلب فعل يتعلق به منافع الدنيا. ومع هذا فإن الإرشاد والتأديب يدخلان في مفهوم التذنب والاستحباب<sup>٢</sup>. والله أعلم.

ومن الفوائد الجليلة التي نبه إليها الإمام الخطابي - رحمه الله - أن الخطاب إذا توجه إلى طائفة خاصة دون عموم الأمة فهذه قرينة على أن الأمر على غير ظاهره من الوجوب.

روى أبو داود أن الرسول ﷺ قال: «يا أهل القرآن أوتروا فإن الله وتر يحب الوتر»<sup>٣</sup>.

فهذا أمر من الرسول عليه الصلاة والسلام بصلاة الوتر، ولما كان أصل أوامره عليه الصلاة والسلام على الوجوب والحتم؛ كان يجب على الإمام الخطابي - رحمه الله - أن يقول بوجوب صلاة الوتر، ولكن يقيّد الإمام الخطابي - رحمه الله - القاعدة الأصولية "الأمر يفيد الوجوب" بأن لا يخرج الأمر مخرجاً خاصاً، بل لأبد أن يكون عاماً وبصيغة عامة، حيث يقول في شرح الحديث المذكور: «قلت: تخصيصه أهل القرآن بالأمر فيه يدل على أن الوتر غير واجب، ولو كان واجباً لكان عاماً، وأهل القرآن في عرف الناس هم القراء والحفاظ دون العوام»<sup>٤</sup>.

إذن؛ الأمر يفيد الوجوب إن كانت صيغته عامة، ويؤيد ما وصل إليه الإمام الخطابي - رحمه الله - من أن الصيغة في الحديث الشريف خاصة؛ بقوله ﷺ للأعرابي: «ليس لك ولا لأصحابك»<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> الخطابي، معالم السنن ٢ / ٧٦، وينظر أعلام الحديث ١ / ٢٥٣.

<sup>٢</sup> الغزالي، المستصفى، ٢٠٥.

<sup>٣</sup> أخرجه النسائي - كتاب قيام الليل - باب الأمر بالوتر، وأبو داود - كتاب الصلاة - باب استحباب الوتر، رقم: ١٢٠٧،

و الترمذي - كتاب الصلاة - رقم: ٤١٥، وابن ماجه - كتاب إقامة الصلاة - ١١٥٩

<sup>٤</sup> الخطابي، معالم السنن ١ / ٢٤٧.

<sup>٥</sup> أخرجه أبو داود - كتاب الصلاة - باب استحباب الوتر، رقم: ١٢٠٧

## الفرع الثاني: دلالة الأمر على المرّة أو التكرار

### أولاً: عرض المسألة وبيان مذاهب العلماء فيها

إنَّ أمرَ الشَّارِعِ الحَكِيمِ بِأمرٍ وَتَجَرَّدَ عَن هَذَا الأَمْرِ القَرِينَةُ الدَّالَّةُ عَلَى التَّكَرَّارِ أَوْ المَرَّةِ؛ فَهَلْ تَدُلُّ صِيغَةُ الأَمْرِ عَلَى التَّكَرَّارِ أَوْ لَا؟

وَدَلَالَةُ الصِّيغَةِ عَلَى المَرَّةِ الوَاحِدَةِ لِأَبَدِّ مَنهَا مِنْ جِهَةِ الضَّرُورَةِ؛ إِذْ لَا وُجُودَ لِلْمَاهِيَّةِ دُونَ وُجُودِ بَعْضِ أَفْرَادِهَا عَلَى الأَقْلِ. أَمَّا دَلَالَتُهَا عَلَى مَا زَادَ عَلَى المَرَّةِ الوَاحِدَةِ فَهِيَ اِخْتَلَفَ فِيهَا الأَصُولِيُّونَ عَلَى مَذَاهِبٍ<sup>١</sup>:

### المذهب الأول: لا يدلُّ الأمر بذاته لا على التكرار ولا على المرّة، وإنما يُفِيدُ طَلَبَ

الْمَاهِيَّةِ، مِنْ غَيْرِ إِشْعَارٍ بِالْوَحِدَةِ وَالكَثْرَةِ، ثُمَّ لَا يُمَكِّنُ إِدْخَالَ الْمَاهِيَّةِ فِي الْوُجُودِ بِأَقْلٍ مِنْ مَرَّةٍ، فَصَارَتِ المَرَّةُ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ الْإِتْيَانِ بِالْمَأْمُورِ، إِلَّا أَنَّ الأَمْرَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا بِذَاتِهِ، بَلْ بِطَرِيقِ الْإِتْيَانِ. وَاخْتَارَ هَذَا المَذْهَبَ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ وَالأَمِدِيُّ وَابْنُ الحَاجِبِ وَغَيْرُهُمْ<sup>٢</sup>.

### المذهب الثاني: الأمر المطلق يُفِيدُ التَّكَرَّارَ المُسْتَوْعِبَ لَزَمَانِ العُمُرِ، إِجْرَاءً لَهُ مَجْرَى

النَّهْيِ، إِلَّا أَنْ يَدُلُّ دَلِيلٌ عَلَى إِرَادَةِ المَرَّةِ الوَاحِدَةِ.

وَمَنْ قَالَ بِالتَّكَرَّارِ فَإِنَّمَا قَالَ بِهِ فِي أَرْزَمَةِ الإِمْكَانِ، دُونَ أَوْقَاتِ الضَّرُورَاتِ. وَهَذَا مَذْهَبُ الحَنَابِلَةِ<sup>٣</sup> وَقَالَ بِهِ الأَسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ الإِسْفَرَايِينِي، وَأَبُو حَاتِمِ القَزْوِينِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ<sup>٤</sup>.

### المذهب الثالث: الأمر المطلق يدلُّ على المرّة، ولا يُفِيدُ التَّكَرَّارَ، وَإِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ

بِدَلِيلٍ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ<sup>٥</sup>، وَالحَنَفِيَّةِ<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> الخن، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ٣١٧ بتصرف

<sup>٢</sup> الرازي، الحصول في علم الأصول ٩٨/٢، الآمدي، الإحكام ٣٨٤/٢، الزركشي، البحر المحيط ٣/٣١٢،

<sup>٣</sup> آل تيمية، المسودة في أصول الفقه، تحقيق: أحمد الذروي، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ، ١/١٨.

<sup>٤</sup> ابن السمعاني، قواطع الأدلة في الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ، ١/٦٥، الزركشي، البحر

المحيط ٣/٣١٢،

<sup>٥</sup> الزركشي، البحر المحيط ٣/٣١٢.

<sup>٦</sup> البخاري، كشف الأسرار ١/١٨٤ وبعدها.

**المذهب الرابع:** وُرودُ النَّسخِ والاستثناءِ على الأمرِ يدلُّانَ على أنَّه قد أُريدَ به التَّكرارُ. وهذا قولُ أبي عبدِ اللهِ البصريِّ<sup>١</sup>.

**المذهب الخامس:** إنَّ كانَ فعلاً له نِهائِيَّةٌ يُمكنُ تحصيلُ جُمليته؛ فإنَّه يَقَعُ على الكُلِّ حتَّى يَقومَ الدَّلِيلُ على الأقلِّ؛ وإنَّ كانَ فعلاً لا نِهائِيَّةَ له فإنَّه يَقَعُ على الأقلِّ دونَ الكُلِّ. وهذا قولُ عيسى بنِ أبانٍ<sup>٢</sup>.

**المذهب السادس:** إنَّ كانَ الطَّلَبُ راجِعاً إلى قطعِ الواقِعِ، كقولِكَ في الأمرِ السَّاكنِ: تحرَّكْ؛ فيفيدُ المرَّةَ. وإنَّ كانَ إلى اتِّصالِ الواقِعِ واستدامته، كقولِكَ في الأمرِ المتحرِّكِ: تحرَّكْ؛ فيفيدُ الاستمرارَ والدَّوامَ، قال الزَّرْكَشِيُّ: «وهو مذهبُ حَسَنٍ»<sup>٣</sup>.

### ثانياً: مذهب الإمام الخطَّابيِّ في المسألة

أمَّا الإمامُ الخطَّابيُّ -رحمه اللهُ- فقد ذَكَرَ هذه المسألةَ الأصولِيَّةَ قائلاً: «وقد اختلفَ العلماءُ في الأمرِ الواحدِ من قِبَلِ الشَّارِعِ: هل هو يوجبُ التَّكرارَ أم لا؟ على وجهين؛ فقال بعضهم: نفسُ الأمرِ يُوجبُ التَّكرارَ، وذَهَبوا إلى معنَى اقتضاءِ العمومِ منه، وقال آخرونَ: لا يُوجبُه وَيَقَعُ الخِلاصُ منه والخُرُوجُ من عَهْدته باستعماله مرَّةً واحدةً؛ لأنَّه إذا قيلَ له: أفعلتَ ما أمرتَ به؟ فقال: نعم؛ كان صادقاً. وإلى هذا ذهبَ أكثرُ النَّاسِ..»<sup>٤</sup>.

وإمامُ الخطَّابيِّ -رحمه اللهُ- من هؤلاءِ الأكثرِ، ولهذا أيدَ قولَ من يقولُ إنَّه لا يُوجبُ التَّكرارَ بالمعلومِ لغةً فيما إذا قيلَ للرَّجُلِ: أفعلتَ ما أمرتَ به، فقال، نعم؛ كان صادقاً.

وقد قرَّرَ -رحمه اللهُ- أنَّ لفظَ الأمرِ نفسه لا يُوجبُ التَّكرارَ وإنَّما يُوهِمُه ويحتَمِلُه فقط؛ قال: «لا خلافَ بينَ العلماءِ في أنَّ الحجَّ لا يتكرَّرُ وُجوبُه، إلَّا أنَّ هذا الإجماعَ إنَّما حصلَ منهم

<sup>١</sup> البصري، أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب ت ٤٣٦، المعتمد ١/١٠١، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤٠٣، تحقيق: خليل ميس، الزركشي، البحر المحيط ٣/١٢٠.

<sup>٢</sup> السمرقندي، أبو بكر محمد بن أحمد ت ٥٣٩، ميزان الأصول في نتائج العقول (المنختصر)، ١١٣، تحقيق: محمد زكي عبد البر، إصدار: وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، قطر، ط ٣

<sup>٣</sup> الزركشي، البحر المحيط ٣/٣١٦.

<sup>٤</sup> الخطَّابيِّ، معالم السنن ٢/١٢٣-١٢٤.

بدليل، فأما نفس اللفظ فقد كان مُوهماً التكرار، ومن أجله عَرَضَ هذا السؤال<sup>١</sup>؛ وذلك أن الحجَّ في اللغة قصدٌ فيه تَكَرُّرٌ<sup>٢</sup>.

فالأقرع بن حابس توهَّم احتمال التكرار من لفظ "الحج"، لا من نفس الأمر، لهذا قال: «الحجُّ في كلِّ سنةٍ أو مرَّةٍ واحدةً؟»<sup>٣</sup>.

وبين الخطَّابيُّ كيف أن لفظ الحجَّ فيه احتمال التكرار؛ فقال: «وذلك أن الحجَّ في اللغة قصدٌ فيه تَكَرُّرٌ، ومن ذلك قولُ الشاعر:

يَحُجُّونَ سَبَّ الزُّبَيْرِ قَانَ الْمَرْعَفَا

يُرِيدُ أَنَّهُمْ يَقْصِدُونَهُ فِي أُمُورِهِمْ، وَيَخْتَلِفُونَ إِلَيْهِ فِي حَاجَتِهِمْ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى؛ إِذْ كَانَ سَيِّدًا لَهُمْ وَرَيْسًا فِيهِمْ»<sup>٤</sup>.

وبهذا البيان يُقَرَّرُ الإمام الخطَّابيُّ - رحمه الله - أن لفظ الأمر لا يقتضي التكرار، وإنَّما التكرار يأتي من دليل آخر أو قرينة. أمَّا سؤال الأقرع بن حابس فلفهمه التكرار من لفظ الحجَّ لغةً، لا من الأمر بالحجَّ نفسه، وكأنَّ الخطَّابيُّ يردُّ على مَنْ يَحْتَجُّ بِسُؤَالِ الأقرع على أن الأمر يقتضي التكرار. والله أعلم.

## الفرع الثالث: دلالة الأمر على الفور أو التراخي

### أولاً: عرض المسألة وبيان مذاهب العلماء فيها

الأمر إن صرَّح الأمر فيه بالفعل مُفِيداً بوقت، أو قال: لك التَّخْيِيرُ؛ فهو للتَّراخي بالاتِّفاق؛ وإن صرَّح به للتَّعْجِيل فهو للفور بالاتِّفاق. غير أن الخِلافَ واقعٌ في الأمر المُطلق هل يقتضي الفور، بمعنى المبادَرة إلى فعل المأمور به عند بُلُوغ الأمر وعند حُصول ما عُلِّقَ به بقدر الاستطاعة أم لا يقتضي ذلك؟<sup>٤</sup>

<sup>١</sup> السائل هو الأقرع بن حابس.

<sup>٢</sup> الخطَّابيُّ، معالم السُّنن ٢/١٢٣.

<sup>٣</sup> الخطَّابيُّ، معالم السُّنن ٢/١٢٣.

<sup>٤</sup> الزركشي، البحر المحيط ٣/٣٢٦.

وَأَتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْخِلَافَ لَا يُتَصَوَّرُ إِذَا قُلْنَا إِنَّهُ لِلتَّكْرَارِ وَالِدَّوَامِ، بَلْ يَتَّعَيْنُ الْفَوْرُ<sup>١</sup>.  
وقولهم: "على التراخي" هي عبارة مقتضاها أن البدار إلى الفعل لا يجوز؛ وهذا لم يقل به  
أحد، وإنما قصدهم إجازة التأخير، وعليه فيقال في التعبير عن المسألة: يقتضي الامتثال من غير  
تعيين وقت، أو يقال: يقتضي الامتثال مقدماً أو مؤخراً، أو ما في معنى هذه العبارات<sup>٢</sup>.  
المانعون من اقتضاء الأمر المطلق للتكرار اختلفوا في إفادته الفور أو التراخي على مذاهب:

**المذهب الأول:** الأمر المطلق يفيد الفور. قال به الحنابلة<sup>٣</sup> والظاهرية<sup>٤</sup>، وحكي مذهباً

للشافعية<sup>٥</sup>. وقال به أبو الحسن الكرخي من الحنفية<sup>٦</sup>.

**المذهب الثاني:** الأمر المطلق لا يدل على الفور. وهذا قول جمهور الحنفية<sup>٧</sup>

والشافعية<sup>٨</sup>، وبه قال القاضي الباقلاني<sup>٩</sup>.

**المذهب الثالث:** الوقف؛ لعدم العلم بمدلوله، أو لأنه مشترك بينهما. قال به بعض

الشافعية وبعض أهل الظاهر<sup>١٠</sup>.

**ثانياً: مذهب الإمام الخطابي في المسألة**

أمّا الإمام الخطابي - رحمه الله - فلم يُصرِّح في هذا الأمر بشيءٍ إنَّما يُستأنس ببعض عباراته  
التي تدلُّ على أن الأمر لا يقتضي الفور.

<sup>1</sup> القرافي، شرح التنقيح ١١٩، الشيرازي، شرح اللمع ١/ ١٢٦، الزركشي، البحر المحيط ٣/ ٣٢٦.

<sup>2</sup> الزركشي، البحر المحيط ٣/ ٣٢٦.

<sup>3</sup> آل تيمية، المسودة ٢٢/ ١، ابن مفلح، أصول الفقه ٦٨١/ ٢.

<sup>4</sup> الزركشي، البحر المحيط ٣/ ٣٢٦، ابن حزم، الأحكام في أصول الأحكام ٣/ ٣٠٧.

<sup>5</sup> الشيرازي، شرح اللمع ١/ ١٢٦، الزركشي، البحر المحيط ٣/ ٣٢٨.

<sup>6</sup> البخاري، كشف الأسرار ١/ ٣٧٣ وبعدها.

<sup>7</sup> البخاري، كشف الأسرار ١/ ٣٧٣.

<sup>8</sup> الزركشي، البحر المحيط ٣/ ٣٢٨.

<sup>9</sup> القرافي، شرح تنقيح الفصول ١١٩، الزركشي، البحر المحيط ٣/ ٣٢٨-٣٢٩.

<sup>10</sup> الزركشي، البحر المحيط ٣/ ٣٢٩.

ففي شرح حديث رواه أبو سعيد قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ونحن عنده فقالت: يا رسول الله، إن زوجي صفوان بن المعطل يضربني إذا صليت، ويفطرنني إذا صمت، ولا يصلي صلاة الفجر حتى تطلع الشمس، قال: وصفوان عنده، قال: فسأله عما قالت؛ فقال: يا رسول الله، أما قولها يضربني إذا صليت؛ فإنها تقرأ بسورتين وقد نهيتها، قال: فقال: لو كانت سورة واحدة لكفت الناس، وأما قولها يفطرنني فإنها تنطلق فتصوم وأنا رجل شاب ولا أصبر، فقال رسول الله ﷺ يومئذ: «لا تصوم امرأة إلا بإذن زوجها»، وأما قولها إنني لا أصلي حتى تطلع الشمس؛ فإننا أهل بيت قد عرفنا ذلك، ولا نكاد نستيقظ حتى تطلع الشمس<sup>١</sup>.

قال الإمام الخطابي: «قلت: في هذا الحديث من الفقه... وفيه دليل على أنها لو أحرمت بالحج؛ كان له منعها وحصرها؛ لأن حقه عليها معجل وحق الحج متراخ»<sup>٢</sup>.

فقد أمر الله بالحج فلو كان الأمر يقتضي الفور عند الإمام الخطابي - رحمه الله -؛ لما قال: «وحق الحج متراخ»، إذ هو أعظم عبادة من العبادات المالية والبدنية، بل يكاد يجزم الباحث أن هذا نص في أن الأمر المجرد عند الإمام الخطابي - رحمه الله - لا يقتضي الفور؛ لأن التفرع على مقتضى أصل دليل على القول به. والله أعلم.

ويدل عليه ما جاء في باب من نام عن صلاة أو نسيها؛ حيث أورد فيه قوله ﷺ: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك»<sup>٣</sup>.

وكذلك أورد حديثه الآخر الذي رواه أبو قتادة قال: فلم يوقظنا إلا الشمس طالعة فقمنا وهلين لصلاتنا؛ فقال النبي ﷺ: «رويداً رويداً» حتى تقالت الشمس أو تعالت - الشك من الراوي -. قال رسول الله ﷺ: «من كان يركع الفجر فليركعها»، فركعوا، ثم أمر رسول الله ﷺ أن ينادوا بالصلاة، فنودي بها...»<sup>٤</sup>.

<sup>1</sup> أخرجه أبو داود - كتاب الصوم - باب المرأة تصوم بغير إذن زوجها، رقم: ٢١٠٣، وابن ماجه - كتاب الصيام - رقم: ١٧٥٢، والدارمي - كتاب الصوم - رقم: ١٦٥٦، والإمام أحمد - باقي مسند الشاميين - رقم: ١١٣٣٥.

<sup>2</sup> الخطابي، معالم السنن ١١٧/٢.

<sup>3</sup> أخرجه البخاري - كتاب المواقيت، باب من نسي صلاة، رقم: ٥٦٣، وأبو داود - كتاب الصلاة - رقم: ٣٧٤.

<sup>4</sup> أخرجه البخاري - كتاب مواقيت الصلاة - ٥٦٠، ومسلم - كتاب المساجد - رقم: ١٠٩٩، وأبو داود - كتاب الصلاة - باب من نام عن الصلاة أو نسيها - رقم: ٣٧٢.

فهذان نصّان؛ ففي الأوّل أمرَ بإقامة الصّلاة إذا ذكرها مباشرة، والثاني فيه أنّه عليه الصّلاة والسلام أمرهم بركعتي الفجر قبل الفريضة. فقد استنبط الخطّابيّ منه فقهاً يُفيدُ بأنّ الأمر ليس على الفور، حيثُ قال: «... وفي أمره ﷺ إيّاهم بركعتي الفجر قبل الفريضة دليلٌ على أنّ قوله: "فليصلّها إذا ذكرها" ليس على معنى تضييق الوقت فيه، وحصره بزمان الذكر حتّى لا يعدوه بعينه، ولكنّه على أنّ يأتي بها على حسب الإمكان، بشرط أنّ لا يغفلها ولا يتشاغل عنها غيرها»<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> الخطّابيّ، معالم السنن ١/ ١٢٠.

## المطلب الثاني: النهي ودلالته عند الإمام الخطّابي

### تمهيد:

النَّهْيُ لُغَةً: المنع، يُقال: نَهَاهُ عن كذا؛ أي: مَنَعَهُ عنه، ومنه سُمِّيَ العقلُ نُهْيَةً؛ لَأَنَّهُ يَنْهَى صاحبه عن الوقوع فيما يُخالفُ الصَّوابَ ويمنعُه عنه<sup>١</sup>.

وفي الاصطلاح: هو القولُ الإنشائيُّ الدالُّ على طلبِ كَفِّ فعلٍ، على جِهَةِ الاستعلاء<sup>٢</sup>. هذا؛ واختلَفَ الأصوليونَ في مباحثِ النهيِّ في قاعدتينِ مُهمَّتينِ من القَواعِدِ الأصوليَّةِ، وهما:

هل النهيُّ عند الإطلاقِ يقتضي التَّحريمَ؟

هل النهيُّ يقتضي فسادَ المنهَى عنه وبُطلانَه؟

وللإمامِ الخطّابيِّ - رحمه الله - في المسألتينِ رأيٌ، سنأتي على بيانه، إن شاء الله.

### الفرع الأول: دلالة النهي على التَّحريم

#### أولاً: عرضُ المسألة وبيانُ مذاهبِ العلماءِ فيها:

اتَّفَقَ الأصوليونَ على أنَّ استعمالَ صيغةِ النَّهْيِ فيما عدا التَّحريمَ والكراهةَ؛ هو استعمالٌ مجازيٌّ، وعليه فلا يصحُّ أن تنصرفَ الصِّيغَةُ إلى تلكِ المعاني إلاَّ بقريته<sup>٣</sup>.

ثمَّ اختلفوا بعد ذلك في الاقتضاءِ الأصليِّ لصيغةِ النَّهْيِ على مذاهبٍ<sup>٤</sup>:

**المذهبُ الأوَّلُ:** النَّهْيُ حقيقةً في التَّحريمِ دون الكراهة، ولا يُصرفُ إليها إلاَّ بقريته دالَّة.

وإلى هذا ذهبَ جمهورُ الأصوليين<sup>١</sup>.

<sup>1</sup> الرازي، محمود بن أبي بكر بن عبد القادر، ت ٧٢١هـ، مختار الصحاح، ص ٢٨٤، مكتبة لبنان الناشر، بيروت،

١٩٩٥م، تحقيق: محمود خاطر، و الشوكاني، إرشاد الفحول، ص ١٩٢.

<sup>2</sup> الشوكاني، إرشاد الفحول ١٩٢

<sup>3</sup> البخاري كشف الأسرار ٣٧٦/١ وبعدها، وينظر: الخن ٣٣٣

<sup>4</sup> الأمدي، الإحكام، ٤٠٦/٢ وبعدها



**المذهب الثاني:** وذهبت طائفة إلى أن النهي يدلُّ حقيقةً على الكراهة، وليس دالاً على التحريم إلا بقريضة<sup>٢</sup>.

**المذهب الثالث:** وذهب فريق إلى أن النهي حقيقةً في التحريم والكراهة، إما بالاشتراك اللفظي أو الاشتراك المعنوي<sup>٣</sup>.

**المذهب الرابع:** ومنهم من توقف في المسألة<sup>٤</sup>.

### ثانياً: مذهب الإمام الخطابي في المسألة:

النهي حقيقةً في التحريم عند الإمام الخطابي - رحمه الله -؛ ويدلُّ عليه تصريحه به:

حيث قال: «وأصل النهي على التحريم»<sup>٥</sup> وذلك في معرض شرحه لقول الرسول ﷺ: «لا يُمنع فضل الماء لِيُمنع به الكلاً»<sup>٦</sup>.

وقبل أن يُورد الإمام الخطابي - رحمه الله - مذاهب أهل العلم في المسألة بين معنى الحديث الشريف؛ فقال: «هذا في الرجل يحفر البئر في الأرض الموات فيملكها بالإحياء، وحول البئر أو بقربها مواتٌ فيه كلاً، ولا يُمكن الناس أن يرعوه إلا بأن يبدل لهم ماءه، ولا يمنعونهم أن يسقوا ماشيتهم منه؛ فأمره ﷺ أن لا يمنع فضل مائه إياهم؛ لأنه إذا فعل ذلك وحال بينه وبينهم فقد منعهما الكلاً؛ لأنه لا يمكن رعيه والمقام فيه مع منعه الماء»<sup>٧</sup>.

هذا هو معنى الحديث ، والقصد من إيراد الباحث لهذا البيان من كلام الإمام الخطابي - رحمه الله - هو دفع ما يُتوهم من الأخذ بظاهر الحديث الذي يحتمل فهوماً أخرى.

ثم قال :

<sup>1</sup> الشوكاني، إرشاد الفحول ١٩٢، الأمدي، الأحكام، ٤٠٦/٢

<sup>2</sup> وابن أمير الحاج، التقرير والتحبير في شرح التحرير ٣٢٩/١

<sup>3</sup> البخاري كشف الأسرار ٣٧٦/١ وبعدها، وينظر: الخن ٣٣٤

<sup>4</sup>، وابن أمير الحاج، التقرير والتحبير في شرح التحرير ٣٢٩/١

<sup>5</sup> الخطابي، معالم السنن ١٠٩/٣.

<sup>6</sup> أخرجه البخاري - كتاب المساقات - باب من قال إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى، رقم: ٢١٨٢

<sup>7</sup> الخطابي، معالم السنن، ج-٣، ص ١٠٨-١٠٩.

«وإلى هذا ذهبَ في معنى الحديث مالكُ بن أنسٍ والأزواعيُّ والليثُ بن سعدٍ، وهو معنى قولِ الشافعيِّ<sup>١</sup>، والنَّهْيُ في هذا عندهم على التَّحريمِ.

وقال غيرُهم ليس النَّهْيُ فيه على التَّحريمِ، لكنَّه من باب المعروفِ.

وذهب قومٌ إلى أنَّه لا يجوز له منعُ الماءِ، ولكن يجبُ له القيمةُ على أصحابِ المواشي، وشبهوه بمن يضطرُّ إلى طعام رجلٍ؛ فإنَّ له أكله وعليه أداءُ قيمته. ولو لزمه بذلُ الماءِ بلا قيمةٍ لزمه بذلُ الكلاءِ إذا كان في أرضه بلا قيمة، وللزمه كذلك أن لا يمنع الماءَ زرعَ غيره إذا كان بقربه زرعٌ لرجلٍ لا يجيئ إلاَّ به»<sup>٢</sup>.

هذا مُجملُ الخلافِ في المسألة ذَكَره الإمامُ الخطَّابيُّ -رحمه الله- مع أهمِّ أدلَّتْهم. وبعدها بدأ بعرضِ مذهبه، والرَّدُّ على مَنْ خالفه في ضوء ما يراه من القاعدةِ الأصوليةِ أنَّ النَّهْيَ يُفيدُ التَّحريمَ وهو أصلٌ فيه، فقال:

«أمَّا من تأوَّلَ الحديثَ على معنى الاستحبابِ دون الإيجاب؛ فإنَّه يحتاجُ إلى دليلٍ يجوز معه تركُ الظَّاهرِ، وأصلُ النَّهْيِ على التَّحريمِ، فمَنعُ فضلِ الماءِ محظورٌ، على ما ورَدَ به الظَّاهرُ»<sup>٣</sup>.

إذا صرَّفُ النَّهْيَ عن التَّحريمِ إلى الاستحبابِ من غير دليلٍ لا يجوزُ عند الإمامِ الخطَّابيِّ، وفي المسألة هذه لا دليلٌ على صرفه عنه؛ فدَلَّ على حُرْمَةِ منعِ فضلِ الماءِ، بناءً على القاعدةِ الأصوليةِ المذكورة.

ثمَّ بدأ بالرَّدِّ على القائلين بدفعِ القيمةِ؛ فقال «وأمَّا مَنْ أوجَبَ فيه القيمةَ؛ فقد صارَ إلى المنعِ أيضاً، وهو خلافُ الخبرِ، وقد نهى رسولُ الله ﷺ عن بيعِ فضلِ الماءِ»<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> النووي، المجموع، ١٠/١٤٨، والشافعي، الأم، ٤/٥١

<sup>٢</sup> الخطَّابيُّ، معالمُ السُّننِ ٣/١٠٩ بتصرف يسير.

<sup>٣</sup> الخطَّابيُّ، معالمُ السُّننِ ٣/١٠٩ بتصرف يسير.

<sup>٤</sup> أخرجه أبو داود-كتاب البيوع-باب في بيع فضل الماء، رقم: ٣٠١٧، والترمذي-كتاب البيوع-رقم: ٤٥٨٢، والنسائي-كتاب البيوع-رقم: ٤٥٨٢، و ابن ماجه-كتاب الأحكام-رقم: ٢٢٤٦٧، أحمد-مسند الكوفيين-

رقم: ١٤٨٩٧، والدارمي-كتاب البيوع، رقم: ٢٤٩٨

<sup>٥</sup> الخطَّابيُّ، معالمُ السُّننِ ٣/١٠٩ بتصرف يسير.

هذا ، ومن ناحية أخرى ردّ على صاحب هذا القول فيما أجرى من تشبيه وقياس؛ حيث قال «وأما تشبيهه ذلك بالطعام؛ فإنّهما لا يشاهمان: لأنّ أصل الماء الإباحة، وهو مُستخلف ما دام في منعه، والطعام مُتقومٌ مُنقطعُ المادّة غيرُ مستخلف.

وقد جرّت العادة بتموّل الطعام سلماً كما يتموّل سائر أنواع المال، والماء لا يتموّل في غالب العرف.

وأما الزرع فليس له حرمة، وللحيوان حرمة<sup>١</sup>.

وبهذا أزال الإمام الخطّابي - رحمه الله - الاحتمالات التي قد تصرفُ التّهي عن التّحريم، ليُقرّر أنّ التّهي هنا أفاد التّحريم، وهو الأصل حتّى تردّ قرينة صارفة عنه، وللإمام الخطّابي - رحمه الله - اجتهادات أخرى مبنية على هذه القاعدة.

### ثالثاً: دلالة النهي عند القرينة:

فالتّهي في منهج اجتهاد الإمام الخطّابي - رحمه الله - عند الإطلاق يدلّ على التّحريم؛ إلّا عند القرينة الصّارفة عن التّحريم، فقد يكون معنى التّهي - حينها - نهي تأديب أو تنزيه أو إرشاد أو كراهة. وبيّانه من غير إطالة فيما يلي:

(١) نهي أدب وتعليم: ظاهرُ التّهي يُصرفُ إلى نهي التّأديب والتّعليم؛ عندما يكون هناك ما يدلّ عليه، كما صرّح به الإمام الخطّابي - رحمه الله - في شرح قوله ﷺ: «إذا شرب أحدكم فلا يتنفّس في الإناء، وإذا أتى الخلاء فلا يمسه ذكره بيمينه ولا يتمسّح بيمينه»<sup>٢</sup>.

حيث قال: «نهي عن التّنفّس في الإناء نهي أدب وتعليم؛ وذلك أنّه إذا فعل ذلك لم يأمن أن يندّر من فيه الرّيق فيخالط الماء؛ فيعافه الشّارب منه، ورُبما تروّح بنكهة المتنفّس إذا كانت فاسدة، والماء للطفه ورقّة طبعه تُسرّع إليه الرّوائح. ثمّ إنّ من فعل الدّواب... وإتّما السّنة والأدب أن يشرب الماء في ثلاثة أنفاس<sup>٣</sup>... ونهي عن مسّ الذّكر بيمينه تنزيه لها عن مباشرة العضو الذي يكون منه الأذى والحدّث، وكان ﷺ يجعلُ يمينه لطعامه وشرابه ولباسه، ويُسراه لخدمة

<sup>١</sup> الخطّابي، معالم السنن ١٠٩/٣ بتصرف يسير.

<sup>٢</sup> أخرجه البخاري - كتاب الأشربة - باب النهي عن التّنفّس في الإناء - رقم: ٥١٩٩، وأبو داود - الطهارة - ٢٩

<sup>٣</sup> أخرج مسلم في الأشربة باب كراهة التّنفّس في الإناء من حديث أنس أن رسول الله ﷺ كان يتنفّس في الإناء ثلاثاً ويقول أنه أروى وأبرأ وأمرأ ١٦٠٢/٣ رقم: ١٢٣.

أَسَافِلِ بَدَنِهِ. وكذلك الأمرُ في نهيهِ عن الاستنجاءِ باليَمِينِ إِنَّمَا هُوَ تَنْزِيهِهُ صِيَانَةً لِقَدْرِهَا عَنِ مُبَاشَرَةِ ذَلِكَ الْفِعْلِ»<sup>١</sup>.

ففي الشرحِ ذَكَرَ الإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ - مَا صَرَفَ النَّهْيَ عَنِ التَّحْرِيمِ إِلَى التَّأْدِيبِ وَالتَّعْلِيمِ.

(٢) نَهْيُ تَنْزِيهِهِ: فَكَمَا أَنَّ النَّهْيَ يَدُلُّ عِنْدَ الْقَرِينَةِ عَلَى التَّأْدِيبِ وَالتَّعْلِيمِ؛ فَكَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى التَّنْزِيهِ عِنْدَ الْقَرِينَةِ، وَبَيَانُهُ: أَنَّ الإِمَامَ الْخَطَّابِيَّ - رَحِمَهُ اللهُ - قَرَّرَ فِي شَرْحِ قَوْلِ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ: «رَأَيْتُ أَبِي اشْتَرَى عَبْدًا حَجَّامًا؛ فَسَأَلْتُهُ - يَعْنِي: تَكْسِيرَ مُحَاجِمِهِ - فَقَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَثَمَنِ الدَّمِّ، وَنَهَى عَنِ الْوَاشِمَةِ وَالْمُوشِوَمَةِ، وَأَكَلَ الرَّبَا وَمُوكَلِهِ، وَلَعَنَ الْمُصَوِّرِينَ»<sup>٢</sup> حَيْثُ قَالَ: «إِنَّ نَهْيَهُ عَنِ ثَمَنِ الدَّمِّ - يُرِيدُ: أَجْرَ الْحَجَامِ - نَهْيُ تَنْزِيهِهِ؛ بِدَلِيلِ حَدِيثِ مُحِيصَةَ حِينَ قَالَ لَهُ: "أَعْلِفْهُ نَاضِحَكَ"<sup>٣</sup>، وَلِأَنَّهُ ﷺ احْتَجَمَ فَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يُعْطِهِ»<sup>٤</sup>.

فَقَدْ سَاقَ الإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ - الْقَرِينَةَ الصَّارِفَةَ عَنِ التَّحْرِيمِ إِلَى التَّنْزِيهِ؛ وَهِيَ فِعْلُ الرَّسُولِ ﷺ، وَهُوَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا يُقَرَّرُ الْأَمْرَ الْحَرَّمَ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ هُوَ تَنْزِيهِهِ.

(٣) نَهْيُ إِرْشَادٍ: وَنَهْيُ الإِرْشَادِ جَاءَ فِي شَرْحِ الإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ - رَحِمَهُ اللهُ - لِحَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ رَاكِعٌ فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ؛ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «زَادَكَ اللهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدُّ»<sup>٥</sup>.

فَقَدْ هَمَى الرَّسُولُ ﷺ بِقَوْلِهِ: «وَلَا تَعُدُّ» وَالتَّهْيِي فِي الْأَصْلِ يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ عِنْدَ الإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ، وَلَكِنْ وَجِدَتْ قَرِينَةٌ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ لِلإِرْشَادِ وَلَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ، وَبَيَانُهُ فِي قَوْلِ الإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ - رَحِمَهُ اللهُ -: «فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ قِيَامَ الْمَأْمُومِ مِنْ وَرَاءِ الإِمَامِ وَحْدَهُ لَا يُفْسِدُ

<sup>١</sup> الخطَّابِيُّ، أَعْلَامُ الْحَدِيثِ ١/٢٤٤-٢٤٥. وَيَنْظُرُ كَذَلِكَ مَعَالِمُ السُّنَنِ ١/ص ١١.

<sup>٢</sup> أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ - كِتَابُ الْبَيْوعِ - بَابُ مُوَكَّلِ الرَّبَا - رَقْمٌ: ١٩٤٤، وَبَابُ ثَمَنِ الْكَلْبِ، رَقْمٌ: ٢٠٨٤، وَأَبُو دَاوُدَ - الْبَيْوعِ - رَقْمٌ: ٢٠٢٢.

<sup>٣</sup> رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ ٣/٣٠٧ عَنْ جَابِرٍ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْبَيْوعِ وَقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، ٢/٣٧٣ رَقْمٌ: ١٢٩٥، وَمَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ ص ٦٠٣ رَقْمٌ: ٢٨.

<sup>٤</sup> رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ بَيْوعِ بَابِ ذِكْرِ الْحَجَّامِ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَقْمٌ: ٢١٠٣.

<sup>٥</sup> الْخَطَّابِيُّ، أَعْلَامُ الْحَدِيثِ ٢/١٠١٧ وَيَنْظُرُ كَذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى كِرَاهَةِ التَّنْزِيهِ مَعَالِمُ السُّنَنِ ٤/٢٦٩.

<sup>٦</sup> أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ - كِتَابُ الْأَذَانِ - بَابُ إِذَا رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ - رَقْمٌ: ٧٤١.

صلاته؛ وذلك [أن] الركوع جزءٌ من الصلّاة، فإذا أجزأه مُنفرداً عن القوم أجزأه سائرُ أجزائها كذلك، إلاّ أنّه مكروه لقوله (ﷺ): "ولا تُعَدُّ"، ونهيهِ إيّاه عن العودِ لمثله إرشادٌ له في المستقبلِ إلى ما هو أفضلٌ؛ ولو كان فهي تحريمٌ لأمره بإعادة الصلّاة. والله أعلم<sup>١</sup>.

إذن؛ تبين أن القرينة عند الإمام الخطّابي - رحمه الله - هنا هي: عدمُ إعادة الصلّاة. وليس خافٍ أن كلاً من نهي التّأديب والتّعليم ونهي الإرشادِ ونهي التنزيهِ يشمّلها معنى الكراهةِ التّزيهيةِ.

## الفرع الثاني: دلالة النهي على الفساد أو البطلان

### أولاً: عرض المسألة وبيان مذاهب العلماء فيها

وقبل بيان منهج الإمام الخطّابي - رحمه الله - أقدمُ موجزاً عن المسألة ومذاهبِ الأصوليين فيها:

**المذهب الأول:** ذهب الجمهورُ إلى أنّه إذا تعلّق النهيُ بالفعل وكان لذاته (كالشّرك والزّنا) أو لوصفٍ مُلازمٍ له (كالصلّاة في حالة السُّكر)؛ فإنّه يقتضي الفسادَ المُرادفَ للبطلان، وسواء كان الفعلُ حسبيّاً كالزّنا وشربِ الخمرِ أو شرعيّاً كالصلّاة والصّوم. أمّا إذا كان النهيُ لأمرٍ خارجٍ (كالبيع عند نداءِ الجُمعة) فلا يقتضي الفسادَ ولا البطلان<sup>٢</sup>.

**المذهب الثاني:** وقيل إنّ النهي لا يقتضي الفسادَ إلاّ في العبادات فقط دون المعاملات. وبه قال أبو الحسين البصريُّ والغزاليُّ والرازيُّ<sup>٣</sup>.

**المذهب الثالث:** ذهب الحنابلةُ والظاهريةُ إلى أنّ النهي يقتضي البطلانَ مُطلقاً، إلاّ في حال وجودِ قرينةٍ صارفةٍ<sup>١</sup>.

<sup>١</sup> الخطّابي، أعلام الحديث ٥١٢/١.

<sup>٢</sup> الآمدي، الإحكام ٤٠٧/٢ وبعدها، الأسنوي، نهاية السؤل ٧٢/٢، وبعدها الزركشي، البحر المحيط، ح-٣، ص ٣٩١، وبعدها بتصرف، كشف الأسرار ٣٧٧/١، والمستصفي، ص ٢٢١، وبعدها، بتصرف والشوكاني في إرشاد الفحول ص ١٩٥

<sup>٣</sup> المصادر السابقة، وينظر: الخن ٣٤٧

**المذهب الرابع:** ذهب الحنفية إلى أنه يقتضي البطلان إذا كان النهي لعين المنهي عنه، ويقتضي الفساد إذا كان النهي لوصف مُلَازِم، ولا يقتضي البطلان ولا الفساد إذا كان النهي لأمرٍ خارجٍ<sup>٢</sup>.

## ثانياً: مذهب الإمام الخطابي في المسألة

ويبدو أن الإمام الخطابي - رحمه الله - لا يُفرِّق بين النهي الوارد على العبادات وبين النهي الوارد على المعاملات، وأنه يقتضي الفساد والبطلان في العبادات و المعاملات معاً؛ إلا أن ترداد قرينة صارفة عن ظاهره إلى غيره، و ذلك ما استنبطه من قول الرسول ﷺ: «مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»<sup>٣</sup>.

حيث قال الإمام الخطابي: «في هذا بيان أن كُلَّ شَيْءٍ نَهَى عَنْهُ ﷺ من عقد نكاحٍ وبيعٍ وغيرهما من العقود؛ فإنه منقوض مردود؛ لأن قوله: "فهو رد" يُوجبُ ظاهره إفساده وإبطاله، إلا أن يقوم الدليل على أن المراد به غير الظاهر، فيترك الكلام عليه لقيام الدليل فيه، والله أعلم»<sup>٤</sup>.

إذن؛ يُستخلصُ من نصِّ الإمام الخطابي:

(١) أن الأصل في النهي هو اقتضاء فساد المنهي عنه وعدم انعقاده إن كان عقداً، وهو الظاهر ولا يُنتقل عنه إلى غيره إلا بدليل.

(٢) وبناءً عليه؛ المنهي عنه لعدم انعقاده لا يترتبُ عليه آثاره.

(٣) ولا فرقَ عنده بين الفساد والبطلان، فكلاهما شيءٌ واحدٌ؛ لأنه قال: «يُوجبُ ظاهره إفساده وإبطاله» والعطفُ عطفُ بيانٍ، بمعنى أن المعطوفَ والمعطوفَ عليه شيءٌ واحدٌ لا اختلافَ بينهما.

وهناك أمثلة تطبيقية اعتمد فيها الخطابي على أن اقتضاء النهي فساد المنهي عنه:

<sup>1</sup> ابن قدامة، روضة الناظر ٢١٧، الأمدي، الإحكام ٢/٤٠٧ وبعدها.

<sup>2</sup> البخاري، كشف الأسرار، ١/٣٧٦-٣٧٧.

<sup>3</sup> أخرجه البخاري - كتاب الصلح - باب إذا اصطلحوها على صلح جور فالصلح مردود - رقم: ٢٤٩٩، و مسلم - كتاب

الأقضية - رقم: ٣٢٤٢، و أبو داود - كتاب السنة - رقم: ٣٩٩٠.

<sup>4</sup> الخطابي، معالم السنن ٢/٢٧٧.

أ- حيثُ جاء في شرح حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن<sup>١</sup>.

فقال الإمام الخطابي - رحمه الله -: «فهي عن ثمن الكلب يدلُّ على بطلان بيعه؛ لأنَّ البيع إنما هو ثمنٌ ومُثمنٌ، فإذا بطل أحدُ الشقَّين بطل الآخر»<sup>٢</sup>.

وفي موضع آخر قال: «قلت: هي النبي ﷺ عن ثمن الكلب يُوجبُ فسادَ بيعِ الكلب؛ لأنَّ العقدَ أحدُ طرفيه الثمنُ والآخرُ المُثمنُ، فإذا بطلَ أحدهما بطلَ الآخرُ، وظاهرُ النهي يُوجبُ فسادَ المنهي عنه، إلا أن تقومَ دلالةٌ على خلافه. وهذا هو مذهبُ العلماء في قديم الدهر وحديثه، ولا يمكنُ أن يتوصَّلَ إلى معرفة فسادِ الشيءِ بأمرِ أبين من النهي عنه»<sup>٣</sup>.

فالإمام الخطابي - رحمه الله - استدلَّ على فسادِ الشيءِ بورودِ النهي عليه، وأنَّه من البيان بمكان عالٍ، وأنَّ طرفي العقد في نفس المرتبة، فإذا بطلَ أحدُ الطرفين بطلَ الطرفُ الآخرُ. والتفريقُ بين الطرفين من غير دليلٍ مردودٌ. وفي هذا النصِّ صرح أيضاً بأنَّ ظاهرَ النهي يُوجبُ فسادَ المنهي عنه إلا أن تقومَ دلالةٌ على خلافه.

والأمثلة التي قدَّم الباحث كانت أمثلة في المعاملات، وهذا لا يدلُّ على أنَّ النهي في العبادات لا يقتضي الفساد، حتَّى وإن لم تكن هناك أمثلة فإنَّ عبارة الإمام الخطابي - رحمه الله - السابقة كافية، وهي قوله: «.. أن كلَّ شيءٍ نهى عنه ﷺ من عقد نكاح وبيع وغيرهما من العقود فإنَّه منقوضٌ مردودٌ؛ لأنَّ قوله (ﷺ): "فهو ردٌّ" يوجبُ ظاهره إفساده وإبطاله، إلا أن يقومَ الدليلُ على أنَّ المراد به غيرُ الظاهر، فيترك الكلامُ عليه لقيام الدليل فيه»<sup>٤</sup>.

فيؤخذ من إطلاق النصِّ المذكور أنَّ العباداتِ كالمعاملات في جريان القاعدة؛ ذلك أنَّه قال: «كلَّ شيءٍ نهى عنه ﷺ»، وقوله هذا عامٌّ في المعاملات والعبادات، ولم يستثنِ الإمام الخطابي - رحمه الله - من هذا العموم العبادات؛ فلم يكن لأحد بعده أن يستثني منه، أو يقول ما لم يقل. ثمَّ إنَّ النهي إن دلَّ على الفساد في معاملات البشر المبنية على المصالح؛ فجديرٌ به أن يدلَّ على الفساد في العبادات التي تكونُ مصالحها في أن تؤدَّى كما أمر بها.

<sup>1</sup> سبق تخريجه

<sup>2</sup> الخطابي، أعلام الحديث، ١١٠٤/٢.

<sup>3</sup> الخطابي، أعلام الحديث ١٠١٧/٢

<sup>4</sup> الخطابي، معالم السنن ٢٧٧/٤.

كما أنه لا يوجد في اجتهاد الإمام الخطّابي - رحمه الله - أدنى ما يدلُّ على أنه يُفرِّق بين المعاملات والعبادات.

وإضافة إلى ما سبق يُمكن أن يُستدلَّ بما يلي على أن التَّهْيِ يقْتَضِي الفساد في العبادات عند الإمام الخطّابي - رحمه الله - كما هو في المعاملات؛ ففي شرح قول الرسول ﷺ: «إِنَّا كُنَّا نُهَيِّنَاكُمْ عَنْ لُحُومِهَا (الأضاحي) أَنْ تَأْكُلُوهَا فَوْقَ ثَلَاثِ لَيْلٍ لَكِي تَسَعَّكُمْ، جَاءَ اللَّهُ بِالسَّعَةِ فَكُلُوا وَادَّخِرُوا وَاتَّجِرُوا، أَلَا وَإِنَّ هَذِهِ الْأَيَّامَ أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ»<sup>١</sup>.

قال: «وقوله (ﷺ): "هذه الأيام أيام أكلٍ وشربٍ" فيه دليلٌ على أن صوم أيام التشريق غير جائز؛ لأنه وسمها بالأكل والشرب، كما وسم يوم العيد بالفطر، ثم لم يُجز صيامه فكذلك أيام التشريق. وسواء كان ذلك تطوعاً من الصائم أو نذراً، أو صامها الحاج عن التمتع»<sup>٢</sup>.

وإطلاق القول بعدم الجواز يعني الفساد، فالصوم في أيام التشريق فاسدٌ غير جائز، كيومي العيد، وبقوله: «سواء كان ذلك تطوعاً من الصائم أو نذراً أو صامها الحاج عن التمتع» أكد مضمون عدم الجواز الواسع الشامل لكل الأسباب المؤدية إلى الصوم في هذه الأيام.

ومن الدليل على أنه أراد الفساد قوله - في موضع آخر - في نذر صيام يوم العيد: «النذر لا ينعقد فيه، ولا يصحُّ كما لا يصحُّ من الحائض لو نذرت أن تصوم أيام حيضها»<sup>٣</sup>. ومن المتفق عليه فساد صوم الحائض.

ولا يخفى أن التَّهْيِ عن صيام يومي العيد وأيام التشريق ليس لذاته؛ لأن الصوم بحد ذاته مشروع، ولكنّه لو صُفِّه لم يُشرع، وهو كونه في أيام التشريق، وبناءً عليه: إذا كان التَّهْيِ للوصف يقْتَضِي الفساد؛ فمن باب أولى أن يقْتَضِي الفساد إذا كان التَّهْيِ لذاته، مثل صلاة الحائض والمحدث<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> أخرجه أبو داود - كتاب الضحايا - باب في حبس لحوم الأضاحي، رقم: ٢٤٣٠، و النسائي - كتاب الفر و العتيرة - رقم: ٤١٥٦، وابن ماجة - كتاب الأضاحي - رقم: ٣١٥١، و الدارمي - كتاب الأضاحي - رقم: ١٨٧٦.

<sup>٢</sup> الخطّابي، معالم السنن ٢/٢٠١.

<sup>٣</sup> الخطّابي، معالم السنن ٢/١١٠.

<sup>٤</sup> ينظر الخطّابي، معالم السنن ١/٢٩ و ٧٣٠-٧٧٠. حيث فيه أن الوضوء فرض ولا تجوز صلاة من غير وضوء، وهو نهي عن الصلاة مع الحدث والحيض.



وبهذا يتبين أن النهي المطلق عند الإمام الخطابي - رحمه الله - يدل على فساد المنهي عنه مطلقاً، والله اعلم.

## ثالثاً: القرينة الصارفة للنهي عن الفساد

هذا؛ ومثال القرينة الصارفة لاقتضاء النهي الفساد:

ما جاء في شرح حديث عبد الله بن عمر: أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ فقال: «مُرهُ فليراجعها، ثم ليُمسِكها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد ذلك، وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء»<sup>١</sup>.

حيث قال الإمام الخطابي - رحمه الله - : «وفي الحديث دليل على أن الطلاق في الحيض بدعة... وأن طلاق البدعة تقع كوقوعه للسنة؛ إذ لو لم يكن واقعاً لم يكن لمراجعته إياها معنى، وقالت الخوارج والروافض إذا طلق في وقت الحيض لم تطلق»<sup>٢</sup>.

وإنما قالوا بعدم وقوعه للنهي الوارد عن إيقاع الطلاق في الحيض المقتضي الفساد، وقد أشار الإمام الخطابي - رحمه الله - إلى القرينة التي صرفت النهي عن اقتضاء فساد هذا الإيقاع، وهي أمره ﷺ عبد الله بن عمر بمراجعة المطلقة في الحيض؛ إذ لو لم يكن الطلاق واقعاً لما أمره الرسول ﷺ، فلما أمر بالمراجعة دل على أن النهي عن إيقاع الطلاق في الحيض لا يقتضي الفساد هنا، ولو لم تكن هذه القرينة لقال بأن النهي يقتضي الفساد، وبالتالي طلاق البدعة غير واقع. والله أعلم.

وعمتضى القاعدة قال بأن نكاح الشغار فاسد؛ لأنه لم يجد من قرينة صارفة عنه<sup>٣</sup>.

وفي باب بيع الميتة والأصنام في "أعلام الحديث" قال: «بيع الخمر فاسد بالإجماع، وفي تحريم بيعها تحريم ثمنها، والميتة محرمة العين فبيعها باطل، والنهي يعم جميع أجزائها: عظمها، وقرنها،

<sup>١</sup> أخرجه البخاري - كتاب الطلاق - باب قول الله تعالى "يأيتها النبي إذا طلقتم النساء..."- رقم: ٤٨٥٠، و مسلم - كتاب الطلاق - رقم: ٢٦٧٦، وأبو داود - كتاب الطلاق - رقم: ١٨٦٦.

<sup>٢</sup> الخطابي، معالم السنن ٢٠٠/٣ - ٢٠١، وأعلام الحديث ٢٠٣/٣، بتصرف يسير.

<sup>٣</sup> ينظر الخطابي - رحمه الله - معالم السنن ١٦٤/٣، وأعلام الحديث ١٩٦٦/٣

وصوفها، وجلدها قبل أن يُدبغ، سواءً كان ذلك من مأكول اللحم أو غير مأكوله، وأمّا بيعُ الأصنام فإنّه فاسدٌ<sup>١</sup>.

وهكذا ظهرَ أنّ النهي يُفيد التحريمَ وفسادَ المنهيّ عنه عند الإطلاق، ويدلُّ على غيرهما عند وجود القرينة الصّارفة. وهذا ما جرى عليه اجتهادُ الإمام الخطّابيّ - رحمه الله -. والله أعلم.

---

<sup>١</sup> الخطّابيّ، أعلام الحديث، جـ ٢، ص ١١٠٦، ١١٠٧ بتصرف يسير.

## المبحث السادس:

### العموم والتخصيص في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي

#### تمهيد:

من خصائص لغة التنزيل في مدلولات ألفاظها؛ أن اللفظ كثيراً ما يرد عاماً بحيث يُفِيدُ الشُّمولَ، فيدلُّ على أفرادٍ كثيرةٍ غيرِ محصورةٍ يستغرفُها، وقد يطرأ عليه ما يُخرِجُ بعضَ أفرادِهِ التي يشمُلُها في أصلِ الوَضْعِ، أو يردُّ ما يُظهِرُ أنَّ العمومَ غيرُ مُرادٍ؛ فكان طبيعياً أن تبدُوَ في بعضِ نُصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ إفادةُ الشُّمولِ، كما يظهرُ في بعضها الآخرِ أنَّ العمومَ غيرُ مُرادٍ. ومن هنا كان لأبدَّ عند استنباطِ الأحكامِ من تلكِ النُّصوصِ من معرفةٍ للعامِّ في ماهيَّتهِ، ونوعِ دلالتِهِ على الحُكْمِ، وأحكامِ تخصُّصِهِ<sup>١</sup>.

وقبل أن نلجَّ إلى الموقفِ الاجتهاديِّ للإمامِ الخطابيِّ من بعضِ مباحثِ العامِّ والخاصِّ؛ كان لزاماً علينا أن نقدِّمَ بعضَ التعاريفِ والمقدماتِ اللَّصيقةِ بموضوعِ البحثِ:

#### تعريف العام:

العامُّ هو اللفظُ المُستغرقُ جميعَ ما يصلحُ له بوضعِ واحدٍ<sup>٢</sup>،

#### تعريف الخاص:

الخاصُّ هو: كلُّ لفظٍ وُضِعَ لمعنىٍّ واحدٍ معلومٍ على الانفرادِ<sup>٣</sup>.

#### تعريف التخصيص:

التَّخصُّيصُ هو: صَرَفُ العامِّ عن عُمومِهِ، وإرادةُ بعضِ ما ينطوي تحتَهُ منِ أفرادِهِ، أو هو قصرُ العامِّ على بعضِ أفرادِهِ<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> محمد أديب صالح، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، المكتب الإسلامي بيروت، ط ٤، ١٩٩٣، ٧/٢، بتصرف

<sup>٢</sup> البيضاوي، المنهاج بشرح الأسنوي، ٧٦/٢

<sup>٣</sup> و ابن ملك، شرح المنار ١٣.

<sup>٤</sup> شرح الكوكب المنير، ٢٦٧/٣، و الزركشي، البحر المحيط، ٣٢٥/٤، ابن ملك، شرح المنار ٦١/١.

## ألفاظُ العُوم:

وللعُوم صيغٌ تدلُّ عليه، مثل: المفردُ المعرّفُ بـ"أل" الاستغراقية كلفظ: (السَّارق) في: «السَّارقُ والسَّارقةُ فاقطعوا أيديهما» [المائدة/٣٨]، والجمعُ المعرّفُ بـ"أل" الجنسية التي تدلُّ على الاستغراق، كلفظ: (المطلقات) في: «المطلقاتُ يتربّصنَ بأنفسهنَّ ثلاثةَ قُرُوءٍ» [البقرة/٢٢٨]، وأسماءُ الأجناسِ المعرّفةُ بـ"أل" الجنسية كلفظ: (الماء) في: «الماءُ طهورٌ لا يُنجّسُهُ شيءٌ»، وأسماءُ الشرط، ك: (من)، والاسمُ الموصول، ك: (اللاتي) في: «واللاتي يئسنَ من الحيضِ»، [الطلاق/٤]، ولفظُ "كلُّ" و"جميع"، والتكررة في سياقِ النَّفي: «فلا رَفَتْ ولا فُسُوقَ» [البقرة/١٩٧].

وقد اختلف العلماءُ في مباحثِ العامِّ والخاصِّ في مسائلٍ، وسأتناولُ منها ما وقفتُ فيه على رأيٍ للإمامِ الخطّابيِّ، وهذه المسائلُ هي: حُكْمُ العملِ بالعامِّ، وُعُومُ المُقتَضَى، ودِلالةُ العامِّ على أفرادِهِ، وتعارضُ العامِّ والخاصِّ، ومُخصّصاتُ العامِّ.

## المطلب الأول: حُكْمُ العَلِّ بالعامِّ:

### أولاً: مذاهبُ العلماءِ في حُكْمِ العَلِّ بالعامِّ:

اختلف العلماءُ في حُكْمِ العملِ بالعامِّ على ثلاثةِ مذاهبٍ؛ وهي:

**الأول:** التَّوقُّفُ حتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ على العُومِ أو الخُصوصِ، فيقولون دِلالةُ العامِّ على أفرادِهِ مُشتركٌ أو مجهولُ الوضعِ، ولا يُحملُ على العُومِ أو الخُصوصِ إلاّ بقريضةٍ. ويُسمّى مُتَّحِلُو هذا المذهبِ بالواقفيّةِ. وذهب إليه عامّةُ الأشاعرةِ وأبو سعيدِ البردعيّ من الحنفيّة<sup>١</sup>.

**الثاني:** مذهبُ أبي عبدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ شُجاعِ الثَّلجيّ من الحنفيّةِ، والجُبائيّ من المعتزلة؛ وهو الجزمُ بأخصِّ الخُصوصِ، كالواحدِ في الجنسِ، والثلاثةِ أو الاثنينِ في الجمعِ. ويُسمّى أهلُ

<sup>١</sup> التفتزاني، شرح التلويح على التوضيح، ٧٠/١ وبعدها، الزركشي البحر المحيط ٤٧/٤ وبعدها، وينظر: الحن، مصطفى سعيد الحن، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٩٩٨، ص٢٠٢.

هذا المذهب بأرباب الخُصوص<sup>١</sup>.

**الثالث:** وهو مذهبُ جمهور العلماء، وهو إثباتُ الحكم في جميع ما يتناوله لفظُ

العام، ويُسمَّى أهلُ هذا المذهبُ بأرباب العُموماً<sup>٢</sup>.

## ثانياً: مذهبُ الإمام الخطَّابيِّ في حكم العُمل بالعام:

العامُّ عند الخطَّابيِّ يتناولُ جميعَ أفرادِهِ، والحُكْمُ يثبتُ لجميعِ هذه الأفرادِ، وعلى هذا فمذهبهُ هو مذهبُ الجمهور من الأصوليين والفقهاء.

والذي أفاد نسبةَ مذهبِ أرباب العُموماً للإمام الخطَّابيِّ؛ هو استدلاله الكثريةُ بالعُموماً المجرد، وسأسوقُ بعضَ استدلالاته لتكونَ دليلاً على ما وراءها:

فلمَّا روى: أنَّ الرَّسولَ ﷺ فرَضَ زكاةَ الفِطْرِ صاعاً من تمرٍ وصاعاً من شعير، على كُلِّ حُرٍّ أو عبدٍ ذكراً أو أنثى من المسلمين<sup>٣</sup>؛ أخذ منه الإمام الخطَّابي - رحمه الله تعالى - حُكْمَ عُمومِهِ؛ فقال: «وفيه دليلٌ على أنَّه يُزكِّي عن عبده المسلمين، كانوا للتجارة أو للخدمة؛ لأنَّ عُمومَ اللفظِ يشملُهم كلَّهم. وفي دلالة: وجوبها على الصَّغير منهم والكبير، والحاضر والغائب، وكذلك الآبق منهم والمرهون والمغصوب»<sup>٤</sup>، فاستدلَّ الإمام الخطَّابيُّ على أنَّ الرَّجُل يُزكِّي على كُلِّ عبده، من دون أن يُخصَّ البعضَ دون البعض؛ بالعُموماً الوارد في الحديث، وهذا من الخطَّابيِّ دليلٌ قاطعٌ على إثباتِ حُكْمِ العامِّ على أفرادِهِ.

وممَّا يدلُّ على أنَّ الخطَّابيِّ - رحمه الله تعالى - يَرى إعمالَ العامِّ في جميع ما يشمل عليه لفظُ العامِّ، وأنَّه لا يُجوزُ الوقوفُ أو الأخذُ ببعض ما يشمل عليه العامُّ؛ قوله: «وإنَّما يُتركُ العُموماً في الأسماء ويُصار إلى الخُصوص؛ بدليلٍ يُفهم أنَّ المراد من الاسم بعضه لا كُله، ومهما عُدَّ دليلُ الخُصوص كان الواجبُ إجراءَ الاسمِ على عُمومه واستيفاءً مُقتضاهُ برُمتِهِ»<sup>٥</sup>، فدلالةُ العامِّ عنده على جميع أفرادِهِ استغراقيةٌ، ويجب الأخذُ بحُكمِهِ كُله على جميع تلك الأفراد، وهو مع ذلك ظنِّي

<sup>١</sup> المصدر السابق، وينظر: الخن ٢٠٣، وأديب الصالح ٢٠٠/٢-٢١

<sup>٢</sup> المصدر السابق وينظر: الخن ٢٠٣، وأديب الصالح ٢٠٠/٢-٢١

<sup>٣</sup> أخرجه البخاري، - كتاب الزكاة- باب فرض صدقة الفطر- رقم: ١٤٠٧، وأبو داود- كتاب الزكاة- رقم: ١٣٧٣.

<sup>٤</sup> الخطَّابيِّ، معالم السُّنن، ج ٢/ ٤٢.

<sup>٥</sup> الخطَّابيِّ، معالم السُّنن ٨٥/١.

الدلالة؛ لاحتمال مجيء مُخصَّصٍ يُخرِجُ بعضَ أفرادِهِ عن حُكْمِ عُمومِهِ، ولكن لا بُدَّ من دليلٍ لذلك؛ إذ يقول: «والتَّخصيصُ لا يُعلمُ إلاَّ بدليلٍ»<sup>١</sup>.

وقد بنى الإمام الخطَّابيُّ فروعاً فقهيةً كثيرةً على هذه القاعدة الأصولية، وجعلها حاكماً في منهج اجتهاده، فبعد إيراد قوله ﷺ: «إذا جاء أحدكم المسجد فليصلِّ سجدتين قبل أن يجلس»<sup>٢</sup> يقول: «فيه من الفقه أنه إذا دخل المسجد كان عليه أن يُصليَّ ركعتين تحيةً المسجد قبل أن يجلس، وسواء كان ذلك في جمعة أو غيرها، كان الإمام على المنبر أو لم يكن؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ عمَّ ولم يُخصَّ»<sup>٣</sup>، وهكذا يستنبط الخطَّابيُّ هذا الحُكْمَ استناداً إلى ما تقرَّرَ عنده من القاعدة الأصولية في حُكْمِ العامِّ.

ولأنَّ للقاعدة عنده مجالاً واسعاً؛ فإنَّه يرُدُّ بها التَّأويلات التي يراها تُنافي ما استقرَّ عنده، حيث قال -مثلاً- في قوله ﷺ: «لا نكاح إلاَّ بوليٍّ»<sup>٤</sup>: «فيه نفيُّ ثبوت النكاح على معومِهِ ومخصَّصِهِ إلاَّ بوليٍّ، وقد تأوَّله بعضهم على نفيِّ الفضيلة والكمال؛ وهذا تأويلٌ فاسدٌ لأنَّ العمومَ يأتي على أصله جوازاً أو كمالاً»<sup>٥</sup>، فالعامُّ في نصِّ الرَّسولِ ﷺ -وصيغته التَّكرُّرُ في سياق النَّفي- على عُمومه، ولا يجوز تخصيصه إلاَّ بدليل، ولا دليل على ذلك، وبناءً عليه فتأويلٌ من أوَّل النَّصِّ العامِّ بنفيِّ الفضيلة أو الكمال؛ تأويلٌ فاسدٌ في منهج الإمام الخطَّابيِّ، ويدلُّ على فساد هذا التَّأويل أن: «النَّفي في المعاملات يوجبُ الفساد؛ لأنَّه ليس لها إلاَّ جهةً واحدةً، وليس كالعبادات والقرب التي لها جهتان من جوازٍ ناقصٍ وكاملٍ»<sup>٦</sup> وهذا القول من الإمام الخطَّابيِّ أُورِدَ في سياق تأييده لبيان فساد التَّأويلِ المخالفِ لعمومِ النَّصِّ المذكور. واستدلالُ الإمام الخطَّابيِّ، هنا بعمومِ المُقتضى يدلُّ على مدى توسُّعه في دلالة حُكْمِ العامِّ، وسيأتي بيانُ منهجه في عمومِ المُقتضى -إن شاء الله تعالى- ما يزيدُ المسألةَ توضيحاً وتقريراً.

<sup>١</sup> الخطَّابيُّ، معالم السُّنن ١/٢٧١.

<sup>٢</sup> أخرجه البخاري-كتاب الصلاة رقم: ٤٢٥ وكتاب الجمعة-رقم: ١٠٩٧ وأبو داود-كتاب الصلاة-رقم: ٣٩٥.

<sup>٣</sup> الخطَّابيُّ، معالم السُّنن ١/١٢٣.

<sup>٤</sup> أخرجه أبو داود-كتاب النكاح-باب في الولي-رقم: ١٧٨٥، و الترمذي-كتاب النكاح-رقم: ١٠٢٠، وابن ماجه-

كتاب النكاح-رقم: ١٨٧١، وأحمد-كتاب مسند الكوفيين-رقم: ١٨٦٩٧.

<sup>٥</sup> الخطَّابيُّ، معالم السُّنن ٣/١٧٠.

<sup>٦</sup> الخطَّابيُّ، معالم السُّنن ٣/١٧٠.

وكلُّ هذا ناشيءٌ عن منهجٍ واحدٍ للإمام الخطَّابيِّ في استنباط الأحكامِ الفقهيَّةِ، وبناءِ الفروعِ على مقتضاها.

والخطَّابيُّ يكثرُ من الاستدلالِ بالعمومِ المُجرَّد، وله في العبارةِ عن هذا الأصلِ الاجتهاديِّ أساليبٌ رشيقةٌ وصيغٌ جزلةٌ، تُنبئُ عن اقتدارٍ على البيانِ، ومن هذه العباراتِ: «العمومُ يسترسلُ على ذلك كُلِّه»<sup>١</sup>، و: «لأنَّ قضيةَ العمومِ تُعطي ذلك»<sup>٢</sup>، و: «ومهما عُدَّ دليلُ الخُصوصِ كان الواجبُ إجراءَ الاسمِ على عُمومه واستيفاءَ مقتضاه برُمَّته»<sup>٣</sup>.

## المطلب الثاني: عُمومُ المُقتضى

### أولاً: تصوير المسألة وبيان مذاهب العلماء فيها

**دلالة الاقتضاء:** هي دلالة الكلام على مُقتضى يتوقَّفُ على تقديره صدقُ الكلام أو صحته عقلاً أو شرعاً.

والعلماءُ متفقون على أنه إذا ما دلَّ الدليلُ على تعيين أحد الأمور الصالحة للتقدير؛ فإنَّه يتعيَّن، سواءً أكان عاماً أو خاصاً. وذلك كقوله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ المَيْتَةُ» [المائدة ٣]، وكقوله: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ» [النساء ٢٣] فإنَّه قد قام الدليلُ على أنَّ المُراد في الآية الأولى تحريمُ الأكلِ، وفي الآية الثانية تحريمُ الوطءِ<sup>٤</sup>.

واختلفوا بعد ذلك إذا كان اللفظُ يحتمل أكثرَ من تقديرٍ، وعُدَّ الدليلُ على تعيين بعضها أو إرادتها كُلِّها<sup>٥</sup>:

**المذهب الأول:** للمقتضى عُمومٌ، فيُقدَّرُ ما يعمُّ. نُسبَ إلى الإمام الشافعيِّ - رحمه الله -

<sup>١</sup>، وحكاها القاضي عبد الوهَّاب المالكيُّ عن المالكيَّةِ، وصحَّحه النَّوويُّ<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> الخطَّابيِّ، معالم السنن ١٨٩/٢.

<sup>٢</sup> الخطَّابيِّ، معالم السنن ١٦/٤.

<sup>٣</sup> الخطَّابيِّ، معالم السنن ٨٥/١.

<sup>٤</sup> الأمدي، الإحكام، ٦٢-٦١/٣.

<sup>٥</sup> الشوكاني، إرشاد الفحول، ص ١٣١.

<sup>٦</sup> وينظر: الخن ١٥٤ بتصرف.

وختلاصة أدلة من يقول بعموم المقتضى: هو أن الأمر لا يخلو من إضمار الكل أو البعض أو عدم الإضمار، والقول بعدم الإضمار خلاف الإجماع، وليس إضمار البعض بأولى من البعض؛ ضرورة تساوي نسبة اللفظ إلى الكل، فلم يبق إلا إضمار الجميع. ولأن المقتضى بمنزلة المنصوص في ثبوت الحكم به حتى كان الحكم الثابت به كالثابت بالنص لا بالقياس؛ فكذلك في إثبات صفة العموم فيه فيجعل كالمخصوص<sup>٣</sup>.

**المذهب الثاني:** ذهب جماعة من أهل العلم، ومنهم الحنفية: إلى أن لا عموم للمقتضى؛ فلا يُقدَّر ما يعمُّ، بل يُقدَّر واحد فقط.

وقالوا: إن العموم من عوارض اللفظ، والمقتضى معنى فلا عموم له، وقالوا: بأن التقدير للضرورة، والضرورة تُقدَّر بقدرها، ولا حاجة لإثبات العموم فيه، وبأنه نظير تناول الميتة لما أبيع للحاجة قدر بقدرها<sup>٤</sup>.

## ثانياً: مذهب الخطابي في عموم المقتضى:

للمقتضى عموم عند الإمام الخطابي، فهو مع الذين يأخذون به، ولقد ظهر ذلك في مواضع من شروحه للأحاديث:

روى أبو داود عن أسامة بن شريك قال: "خرجت مع رسول الله ﷺ حاجاً، فكان الناس يأتونه؛ فمن قائل: يا رسول الله، سعيت -يعني: قبل أن أطوف-، وأخرت شيئاً، أو قدمت شيئاً؛ فكان يقول: «لا حرج، لا حرج»؛ إلا على رجل اقترض من عرض رجل مسلم وهو ظالم، فذلك الذي حرج وهلك"<sup>٥</sup>.

فبعد أن ساق الخطابي هذا الحديث بين ما يدل عليه؛ ثم عرض مذاهب أهل العلم في مسألة التقديم والتأخير في الحج، فمنهم من قال بالفدية ومنهم من نفى أن تكون الفدية لازمة له، وهذا القول الذي نصره واحتج له. ثم ذكر تأويل بعض أهل الرأي القائلين بعدم لزوم الفدية للحديث؛

<sup>1</sup> التلويح ١٣٧/١، أصول السرخسي ٢٦٠/١.

<sup>2</sup> الزركشي، البحر المحيط ٢١٢/٤.

<sup>3</sup> الآمدى، الأحكام، ٤٦٠/٢.

<sup>4</sup> السرخسي، أصوله ٢٦٠/١، ٢٦١ وينظر: الخن ١٥٥-١٥٦.

<sup>5</sup> أخرجه أبو داود -كتاب المناسك- ياي فيمن قدم شيئاً قبل شيء في حجه -رقم: ١٧٢٣.



قال: «وتأولَ بعضُ مَنْ ذهب إلى هذا القولِ من أصحابِ الرَّأْيِ قَوْلَهُ: "ارْمِ وَلَا حَرْجَ" على أَنَّهُ أرادَ رَفَعَ الحَرْجِ في الإِثْمِ دُونَ الفِدْيَةِ»<sup>١</sup>، وهذا التَّأْوِيلُ الَّذِي ذَكَرَهُ الخَطَّابِيُّ عن بعضِ أَهْلِ الرَّأْيِ يَتِمَّاشَى مع قَاعِدَتِهِمْ مِنْ أَنَّهُ لَاعْمُومٌ لِّلْمُقْتَضَى، وبِالتَّالِي لا دَاعِي لَتَقْدِيرِ ما يُعْمُ، بل يَكْفِي تَقْدِيرُ أَحَدِ الأُمُورِ المُحْتَمَلَةِ، وهو رَفَعُ الإِثْمِ دُونَ الفِدْيَةِ. والخَطَّابِيُّ لم يُسَلِّمْ لَهُم هذا التَّأْوِيلَ؛ فَتَعَقَّبَهُ عَمَّا يَدُلُّ على أَنَّهُ قَائِلٌ بِعُمُومِ المُقْتَضَى؛ قال -رحمهُ اللهُ-: «قُلْتُ: قَوْلُهُ "لا حَرْجَ" يَنْتَظِمُ الأَمْرَيْنِ جَمِيعاً: الإِثْمَ، وَالفِدْيَةَ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ عَامٌّ»<sup>٢</sup> وَصِيغَةُ العُمُومِ هِيَ التَّنْكَرَةُ في سِياقِ التَّنْفِي: "لا حَرْجَ"؛ فَإِنَّهَا تُعْمُ جَمِيعَ أَفْرَادِهَا. فَالإِمَامُ الخَطَّابِيُّ مِنْ خِلالِ نَقْدِهِ لِأَهْلِ الرَّأْيِ في تَأْوِيلِهِمْ لِهَذَا الحَدِيثِ؛ ظَهَرَ لَنَا مَنهجُهُ في الأَحْذِ بِعُمُومِ المُقْتَضَى.

ومثاله كذلك: ما جاء في شرحه "أعلام الحديث شرح صحيح البخاري" أثناء استنباطه من حديث «إنما الأعمال بالنيات»<sup>٣</sup> حيث قال: «لم يُرِدْ به أعيان الأعمال؛ لأنها حاصلَةٌ حَسًّا وَعَيَانًا بِغَيْرِ نِيَّةٍ؛ وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّ صِحَّةَ أَحْكَامِ الأَعْمَالِ في حَقِّ الدِّينِ إِنَّمَا تَقَعُ بِالنِّيَّةِ، وَأَنَّ النِّيَّةَ هِيَ الفاصِلَةُ بَيْنَ ما يَصِحُّ وَبَيْنَ ما لا يَصِحُّ...»<sup>٤</sup>.

فظَهَرَ مِنْ هَذَا النِّصِّ أَنَّ الخَطَّابِيَّ نَفَى صِحَّةَ ظاهِرِ الحَدِيثِ؛ لِأَنَّ ظاهِرَهُ يُفِيدُ بِأَنَّ أعيانِ الأَعْمَالِ واقِعَةٌ بِغَيْرِ نِيَّةٍ، وَهَذَا ما يَنْفِيهِ الحَسُّ قِطْعاً؛ لِعِلْمِنَا بِوُقُوعِ كَثِيرٍ مِنَ الأَعْمَالِ مُجَرَّدَةً عَنِ النِّيَّةِ؛ وَعَلَى هَذَا اقْتَضَى ظاهِرُ الحَدِيثِ أَنَّ يُقَدَّرُ ما يَصِحُّ بِهِ الكَلَامُ، وَهَذَا ما صَنَعَهُ الخَطَّابِيُّ؛ إِذْ قَدَّرَ عُمُوماً لِّلْمُقْتَضَى بِحَيْثُ شَمِلَ: رَفَعَ الإِثْمَ، وَصِحَّةَ العَمَلِ. على أَنَّ الخَطَّابِيَّ لم يَذْكَرْ رَفَعَ الإِثْمِ؛ لِأَنَّهُ مُتَّفَقٌ على تَقْدِيرِهِ؛ وَإِنَّمَا الخِلافُ في تَقْدِيرِ الصِّحَّةِ، فَمَنْ قَدَّرَها فَإِنَّمَا اعْتَمَدَ في التَّقْدِيرِ على عُمُومِ المُقْتَضَى، وَمَنْ قَصَرَ التَّقْدِيرَ على رَفَعِ الإِثْمِ فَمُسْتَنْدُهُ عَدَمُ القَوْلِ بِعُمُومِ المُقْتَضَى. وَبِهَذَا البَيانِ يَظْهَرُ بِجَلَاءٍ أَنَّ الخَطَّابِيَّ مِمَّنْ يَأْخُذُ بِعُمُومِ المُقْتَضَى.

<sup>١</sup> الخطَّابِيُّ، معالمُ السُّنَنِ ١٨٧/٢.

<sup>٢</sup> الخطَّابِيُّ، معالمُ السُّنَنِ ١٨٧/٢.

<sup>٣</sup> أخرجه البخاري - كتاب بدء الوحي - باب بدء الوحي - رقم: ١، ومسلم - كتاب الإمارة - رقم: ٣٥٣٠، وأبو داود -

كتاب الطلاق - رقم: ١٨٨٢.

<sup>٤</sup> الخطَّابِيُّ، أعلامُ الحديث ١١٣/١ ٢١١/٣.

## الطلب الثالث: دلالة العام على أفراده

### أولاً: صورة المسألة، وبيان مذاهب العلماء:

لا خلاف بين أهل العلم في أن دلالة الخاص على جميع أفراده قطعية، وإنما الخلاف في دلالة العام على أفراده؛ هل هي قطعية أم ظنية؟

فذهب الجمهور من الشافعية والمالكية والحنابلة وبعض الحنيفة إلى أن دلالة العام على جميع أفراده ظنية.

وذهب معظم الحنيفة إلى أن دلالة العام على جميع أفراده قطعية<sup>١</sup>.

هذا، ولكل أدلته يطول ذكرها هنا، وليس الغرض البحث في المسألة أصولياً بشكل تفصيلي، إنما الغرض هو بيان موقف الإمام الخطابي في منهجه الاجتهادي من مباحث العموم والخصوص.

### ثانياً: مذهب الخطابي في دلالة العام على أفراده

أقول بأن الإمام الخطابي - رحمه الله تعالى - يرى رأي الجمهور، والذي دلني على ذلك أنه يخصص العام القطعي الثبوت بالدليل الظني.

فهو يخصص القرآن الكريم والسنة النبوية المتواترة وهما قطعياً الثبوت؛ بما هو ظني الثبوت والدلالة، وهو خبر الواحد، بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك بقوله بتخصيصه بالقياس والعرف، كما سيأتي، إن شاء الله تعالى.

ومما يظهر ما قدمته وبعضه: أن العام عند الخطابي مُحتمل للتخصيص؛ واحتماله لذلك يصيره ظني الدلالة كما هو معلوم؛ قال - رحمه الله -: « وإنما يُترك العموم في الأسماء ويُصار إلى الخصوص؛ بدليل يفهم أن المراد من الاسم بعضه لا كله، ومهما عُدَّ دليلُ الخصوص كان الواجب إجراء الاسم على عمومِهِ واستيفاء مقتضاه برُمَّته<sup>٢</sup> ».

<sup>١</sup> حاشية البناني على شرح المحلى على جمع الجوامع. ٦٣٩/١، الزركشي، البحر المحيط ٤/٣٥، التفتراني، التوضيح مع التلويح ٧٥/١ وبعدها بتصرف و ينظر: الحن، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية، ص ٢٠٤.

<sup>٢</sup> الخطابي، معالم السنن ١/٨٥.

والتخصيص عند الخطأ هو قصر العام على بعض أفراده بدليل مستقل أو غير مستقل،  
مقارن أو غير مقارن، كما هو عند الجمهور؛ ودليل ذلك تخصيصه للعام بأدلة غير مقارنة، كما  
سيأتي في بحث مخصصات العام.

## المطلب الرابع: تعارض العام والخاص:

### أولاً: صورة المسألة، وبيان مذاهب العلماء:

صورة المسألة أن يرد نص عام ونص خاص، ويدل كل على خلاف ما يدل عليه الآخر،  
مثل قوله تعالى: ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر  
وعشراً﴾. [البقرة/٢٣٤]. مع قوله تعالى: ﴿وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن﴾  
[الطلاق/٤].

فالنص الأول عام في كل زوجة، حاملاً كانت أو حائلاً، والنص الثاني خاص بالزوجة  
الحامل دون الحائِل، فهل يُحكّم أن بين الآيتين تعارضاً أم لا؟

الجمهور الذين قالوا إن دلالة العام على جميع أفراده ظنية لا يحكمون بينهما بالتعارض؛ بل  
يعملون الخاص فيما دل عليه، ويعملون العام فيما وراء ذلك؛ أي: يُخصّصون العام ويقضون  
بالخاص على العام؛ لأن الخاص دلالة قطعية، والعام دلالة ظنية، فلا تعارض بين القطعي  
والظني<sup>١</sup>.

وأما الحنفية فبناءً على أصلهم من أن العام قطعي الدلالة والخاص كذلك، فبالتالي يقع  
بينهما تعارض بقدر ما يدل عليه الخاص. وعلى هذا؛ فأحوال الخاص مع العام لا تخلو عند الحنفية  
مما يلي:

(١) إن كان لا يعلم تقدم الخاص على العام أو العكس؛ فيثبت حينئذ حكم التعارض،  
ويزال بالتّرجيح إن كان هنالك من مرجح.

(٢) وإن علم التاريخ وكان الخاص متأخراً عن العام؛ نسخ العام بالخاص.

<sup>١</sup> حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع ١/٦٣٩، الزركشي، البحر المحيط ٤/٣٥، التفتزاني، التوضيح مع

التلويح ١/٧٥ وبعدها بتصرف و ينظر: الحن، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية، ٢٠٥ وبعدها بتصرف

(٣) وأما إن كان الخاص مُقارناً للعام في النُّزول؛ فيكون مُخصّصاً للعام.  
(٤) وإن كان العام مُتأخراً عن الخاصِّ سواء كان موصولاً به أو مُتراخياً عنه؛ فيُعملُ بالعام، ويكون ناسخاً للخاصِّ<sup>١</sup>.

### ثانياً: مذهب الخطّابي في تعارض العام والخاص:

في باب عدّة الحامل في "معالم السنن شرح سنن أبي داود" بعد أن أوردَ حديثَ سُبَيْعَةَ الأَسْلَمِيَّةِ<sup>٢</sup>؛ قال - رحمه الله -: «قال عليّ وابنُ عَبَّاسٍ: تنتظرُ المتوفى عنها آخرَ الأجلين؛ ومعناه أن تمكثَ حتّى تَضَعَ حملها، فإن كانت مُدَّة الحملِ من وقت وفاة زوجها أربعة أشهرٍ وعشراً؛ فقد حلت، وإن وضعت قبل ذلك تربصت إلى أن تستوفي المدة.

وقال عامّة العلماء: انقضاء عدتها بوضع الحمل، طالّت المدة أو قصرت»<sup>٣</sup>.

ثم أوردَ الإمامُ أبو داود قولَ ابنِ مسعود: «من شاء لاعتته؛ لأنزلت سورة النساءِ القصرى بعد الأربعة الأشهرِ وعشر»<sup>٤</sup>، فقال الخطّابيُّ: «يريدُ (ابن مسعود) سورة الطلاق؛ إذ أن نُزول هذه السورة كان بعد نُزول البقرة»<sup>٥</sup> ولا يخفى أن الآية في سورة البقرة عامّة، وفي سورة الطلاق خاصّة، ففي هذا المقام يكتفي الإمام الخطّابيُّ بإيراد النصّين وعرض الآراء، ثمّ بيان ما يقصده عبدُ الله بن مسعود من قوله السابق بأن ظاهر كلامه يدلُّ على أنّه حمّله على النسخ؛ فذهب إلى أن ما في سورة الطلاق ناسخ لما في سورة البقرة.

واعترض الخطّابيُّ كونَ آية الطلاق ناسخة لآية النساء؛ بأنّ عامّة العلماء لا يرون النسخ في المسألة، بل يُرتّبون إحدى الآيتين على الأخرى، فيجعلون التي في سورة البقرة في عدد الحوائل، وهذه في الحوامل»<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> التفتزاني، التوضيح مع التلويح ٧٥/١ وبعدها

<sup>٢</sup> أخرج البخاري " أن امرأة من أسلم يُقال لها سُبَيْعَةُ كَانَتْ تَحْتَ زَوْجِهَا تُوفِّيَ عَنْهَا وَهِيَ حُبْلَى فَخَطَبَهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنِ بَعْكِكَ فَأَبَتْ أَنْ تَنْكِحَهُ فَقَالَ وَاللَّهِ مَا يَصْلُحُ أَنْ تَنْكِحِيهِ حَتَّى تَعْتَدِي آخِرَ الْأَجَلَيْنِ فَمَكَثَتْ قَرِيبًا مِنْ عَشْرِ لَيَالٍ ثُمَّ جَاءَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَنْكِحِي " كتاب الطلاق - باب و أولات الأحمال - رقم: ٤٩٠٦

<sup>٣</sup> الخطّابيُّ، معالم السنن ٢٤٩/٣.

<sup>٤</sup> أخرجه أبو داود - كتاب الطلاق - باب في عدة الحامل - رقم: ١٩٦٣، و النسائي - كتاب الطلاق - رقم: ٣٤٦٤.

<sup>٥</sup> الخطّابيُّ، معالم السنن ٢٤٩/٣.

<sup>٦</sup> الخطّابيُّ، معالم السنن ٢٤٩/٣، بتصرف يسير غير محال.

والمُطَّلَعُ على منهج الإمام الخطَّابيِّ أثناءَ شرحه وعرضه للآراء؛ يستشفُّ من منهجه أنَّه يقول بما ذَهَبَ إليه عامَّةُ العلماء من أن كلَّ آيةٍ يُعمَلُ بها في مجالها، ولا داعيَ للتَّسخيرِ ما أمكنَ إعمالَ الدَّلِيلين، وإن لم يكن قد صرَّح في هذا المقام به، إلاَّ أنَّه كثيراً ما يُورِدُ الآراءَ ثمَّ يأتي بما هو راجحٌ عنده بصيغته فيها إيماءً إليه؛ مثل: «وعامَّةُ العلماء»، أو: «الجمهور يقول به»، أو: «... هذا الذي قال مُخالفٌ لما عليه عامَّةُ العلماء» وما شابهها من الصَّيغ.

وهذا الذي قاله هُنا من هذا القبيل؛ والدَّلِيلُ عليه أن الخطَّابيِّ - رحمه الله - صرَّح به في "أعلام الحديث شرح صحيح البخاريِّ"؛ حيثُ قال: «أمَّا عامَّةُ الفقهاء فإنَّ الأمر عندهم محمولٌ على التَّخصيص؛ لقيام الدَّلِيلِ عليه من خبرِ سُبَيْعَةَ وقد وَضَعَتْ بَعْدَ موتِ زوجها سعدِ بنِ خَوْلَةَ بأيَّام، ثمَّ حَلَّت، قال لها رسولُ اللهِ ﷺ: "انكحي فقد حَلَّت"»<sup>١</sup> ففي هذا المقام يُرَجَّحُ تَخْصِصَ العامِّ بما صرَّح من الخبر، ويتَّبَعُ منهجاً يراعيه، وذلك بقوله: «... لقيام الدَّلِيلِ من خبرِ سُبَيْعَةَ...»، ومعنى هذا أن العامَّ الوارد في سورة البقرة قد خُصَّ بما ورد في سورة الطلاق؛ فلا تعارضٌ بينهما، فكلُّ يُعمَلُ به في مجاله؛ وقد قام الدَّلِيلُ على ذلك من سنَّة رسولِ اللهِ ﷺ، وهو خبر سُبَيْعَةَ، وهذا ما يعنيه الإمام الخطَّابيُّ - رحمه الله تعالى -، والله أعلم.

وبناءً على ما سَلَفَ ذَكَرُهُ فإنَّ الإمام الخطَّابيِّ يرى بأنَّ الخاصَّ يُقضى به على العامِّ بالتَّخصيص؛ فيكون بذلك قد أعمَلَ الدَّلِيلين؛ وذلك انطلاقاً من قاعدة أُصوليَّةٍ مفادها أن العامَّ ظنيُّ الدَّلالة على أفرادهِ، وبالتالي لا تعارضٌ بينه وبين الخاصِّ القطعيِّ الدَّلالة.

وقد عبَّرَ الإمام الخطَّابيُّ عن هذه القاعدة بعباراتٍ مختلفة وأساليبٍ متنوِّعة، مثل قوله: «والخاصُّ يقضى على العامِّ ويبيِّنُه، ولا ينسخُه»<sup>٢</sup>، قوله: «وورودُ الخُصوصِ على العُموم لا يُنكِرُ في أصول الدين»<sup>٣</sup>، وقوله: «الخُصوصُ والعُمومُ إذا تقابلا كان العامُّ مُنزَلاً على الخاصِّ»<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> الخطَّابيِّ، أعلام الحديث ٤/١٨١٨.

<sup>٢</sup> الخطَّابيِّ، معالم السنن ١/٣٣.

<sup>٣</sup> الخطَّابيِّ، معالم السنن ٣/٦٨.

<sup>٤</sup> الخطَّابيِّ، أعلام الحديث ٣/١٧٩٧.

فهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلُّ على مدى رُسوخ هذه القاعدة الأصولية في منهج اجتهاد الإمام الخطابي؛ فهو يذكر هذه العبارات المختلفة في الألفاظ والمتفقه في المعنى، يذكرها كثيراً في أبواب مختلفة من المعاملات ومن العبادات.

ولقد استنبط الخطابي هذه القاعدة من حديث من أحاديث رسول الله ﷺ؛ فقد روى البخاري في "صحيحه" في باب ما جاء في فاتحة الكتاب عن أبي سعيد بن المعلّى، قال: كنت أصلي في المسجد، فدعاني رسول الله ﷺ فلم أجبه؛ فقلت: يا رسول الله، كنتُ أصلي، فقال: «ألم يقل الله عزّ وجلّ: ﴿استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم﴾ [الأنفال/٢٤]»، فقال الخطابي مستنبطاً منه: «وفيه دليلٌ على أن الخصوص والعموم إذا تقابلا كان العامُّ مُنزلاً على الخاصِّ؛ وذلك أن النبي ﷺ حرّم الكلام في الصلاة؛ فكان ظاهر ذلك على العموم في الأعيان والأزمان، ثمّ الكلام الذي هو إجابة الدعاء من النبي ﷺ مُستثنى منه»<sup>٢</sup>.

## المطلب الخامس: مخصّصات العام عند الخطابي

من خلال استقرائي لمصنّفات الإمام الخطابي؛ وقفتُ على بعض المخصّصات للعام عند الإمام، وسأطرقها في ضمن الفروع التالية، إن شاء الله.

### الفرع الأول: تخصيص القرآن مخبر الآحاد:

خبر الآحاد يُخصّصُ عموم القرآن الكريم عند الإمام الخطابي، وهذا ممّا لا يُحتاج فيه إلى كثير تدليل؛ لوضوحه وجلالته في منهج الإمام، فهو الذي تصدّى لشرح كتابين من كتب السنة، ومُعظم ما جاء فيهما من أخبار عن رسول الله ﷺ أخباراً آحاداً، وهي شارحة ومبيّنة لما جاء في القرآن الكريم من أحكام الحلال والحرام.

ولهذا يرى الباحث أن يختار مسائل معدودة لبيان منهج الخطابي في تخصيص القرآن بخبر الآحاد.

<sup>1</sup> أخرجه البخاري - كتاب التفسير - باب { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَعَلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ } [الأنفال ٢٤] - رقم: ٤٦٤٥

<sup>2</sup> الخطابي أعلام الحديث ١٧٩٧/٣

ولا يخفى أن قولَ الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. [المائدة/ ٣٨] فيه من العموم؛ أن الأيدي تُقَطَّعُ. مُطْلَقِ السَّرِقَةِ؛ فَإِنَّ السَّارِقَ كَائِنًا مَنْ كَانَ، سَرَقَ قَلِيلًا أَمْ كَثِيرًا، مِنْ حِرْزِ أَمْ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ، مُضْطَرًّا كَانَ أَوْ غَيْرِ مُضْطَرًّا؛ تُقَطَّعُ يَدُهُ بِعُمُومِ الْآيَةِ. وهذا إذا ما اقتصرنا على عمومها؛ ولكن وَرَدَ ما يُخَصِّصُ هذه الآيةَ ويُخْرِجُ بعضَ مَشْمُولَاتِهَا مِنَ الْأَفْرَادِ، وَالْمُخَصِّصُ لَهَا هُوَ خَبَرُ أَحَادِ ظَنِّي الثُّبُوتِ، فَيَكُونُ قَدْ خَصَّصَ ما هُوَ قِطْعِي الثُّبُوتِ، وَهِيَ الْآيَةُ الْمَذْكُورَةُ.

والآن ننظر إلى مُقْتَضَعَاتٍ مِنْ نُصُوصِ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ، وَتُبْرُزُ مِنْهَجَهُ الْجَاهِدِيَّ فِي تَخْصِيسِ عَامِّ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ، حَيْثُ يَقُولُ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ فِي شَرْحِ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْقَطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا»<sup>١</sup>: «قَوْلُهُ ﷺ: "الْقَطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا" مَعْنَاهُ: الْقَطْعُ الَّذِي أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي السَّرِقَةِ إِتْمَا يَجِبُ فِيمَا بَلَغَ مِنْهَا رُبْعَ دِينَارٍ. وَكَانَ مَوْرَدُهُ مَوْرَدَ التَّهْدِيدِ؛ وَلِذَلِكَ عَرَفَهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ لِيُعْقَلَ أَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى مَعْهُودٍ. وَهَذَا الْحَدِيثُ هُوَ الْأَصْلُ فِيمَا يَجِبُ فِيهِ قَطْعُ الْأَيْدِي، وَبِهِ تُعْتَبَرُ السَّرِقَاتُ، وَإِلَيْهِ تُرَدُّ قِيَمَتُهَا مَا كَانَتْ مِنْ دِرَاهِمٍ أَوْ مَتَاعٍ أَوْ غَيْرِهَا... وَفِيهِ إِبْطَالُ مَذْهَبِ أَهْلِ الظَّاهِرِ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ إِيْجَابِ الْقَطْعِ فِي الْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْخَوَارِجِ»<sup>٢</sup> فَكَلَامُ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- جَلِيٌّ وَمِنْهَجُهُ وَاضِحٌ فِي تَخْصِيسِ الْقُرْآنِ بِخَيْرِ الْآحَادِ، وَيَزِيدُ فِي بَيَانِهِ مَا أَوْرَدَهُ الْآنَ:

(١) أَنَّهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- جَعَلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي "الْقَطْعِ" لِلْعَهْدِ؛ وَالْمَعْهُودُ هُوَ: "فَاقْطَعُوا" فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة/ ٣٨]. وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ الْقَطْعَ لَا يَكُونُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَسْرُوقُ رُبْعَ دِينَارٍ فَكَثْرًا، وَأَنَّهُ لَا قَطْعَ فِي أَقَلِّ مِنْ رُبْعٍ، وَالنِّصُّ الَّذِي يُحَدِّدُ مَا يُقَطَّعُ فِيهِ هُوَ خَبَرُ أَحَادٍ.

(٢) أَنَّهُ عَبَّرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «الْقَطْعُ الَّذِي أَوْجَبَهُ اللَّهُ»؛ فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَوْجَبَ الْقَطْعَ لَا عَلَى عُمُومِ السَّرِقَةِ، بَلْ فِي حَدِّ مُعَيَّنٍ مِنَ الْمَسْرُوقِ، وَالَّذِي أَبَانَ عَنْ مُرَادِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ هُوَ الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الْخَاصُّ. وَمِنْهُ نَخْلُصُ إِلَى أَنَّ اللَّهَ فِي آيَةِ الْقَطْعِ إِتْمَا أَوْجَبَ الْقَطْعَ فِي قَدْرِ مُحَدَّدٍ بَيْنَتَهُ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ.

<sup>1</sup> أخرجه البخاري- كتاب الحدود- باب قول الله تعالى "و السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما"-رقم: ٦٢٩١، و مسلم-

كتاب الحدود-رقم: ٣١٨٩، و أبو داود- كتاب الحدود-رقم: ٣٨١٠.

<sup>2</sup> الخطَّابِيُّ، معالم السنن ٢٦٠/٣

(٣) والإمام الخطابي - رحمه الله تعالى - على علمٍ واطِّلاعٍ بمذاهبِ الأصوليين والفُقهاء ممَّن سبقه؛ فيقول: «وفيه إبطالُ مذهبِ أهلِ الظَّاهرِ فيما ذهبوا إليه»، ففهو يُبطلُ مذهبَ مَنْ قال بأنَّ القطعَ يتمُّ مُجرَّدَ السَّرقةِ، قليلاً كان المسروقُ أو كثيراً، وكأنَّه يقول لهم هذا العمومُ قد خُصَّ بخبرِ الواحدِ، فلا وجهَ حينها في التَّمسُّكِ بالعمومِ.

وأخيراً أقول: إنَّه لما كانت قاعدةُ: "دلالةُ العامِّ على أفرادهِ ظنيَّةٌ" عند الخطابيِّ من القواعد المقرَّرة؛ انبى عليها ضرورةً جوازُ تخصيصِ الدَّليلِ القطعيِّ بالظنيِّ، فجاز حينها أن يُخصَّصَ خبرُ الواحدِ عامَّ القرآنِ، وقد بنى عليها الخطابيُّ فروعاً فقهيةً كثيرةً، وذلك مُنتشرٌ في شرحه لأحاديث الأحكام، مثل ما جاء في كتاب الحدودِ والديَّاتِ والأطعمةِ وغيرها، في "معالم السنن"، و"أعلام الحديث"، والله أعلم. وهو وليُّ التَّوفيقِ.

### الفرع الثاني: التخصيصُ بالإجماع:

سأتى على تعريف الإجماع - إن شاء الله - في الفصل الذي عقَّدته له، فاستغنيتُ عن ذكره في هذا الموضع.

وتخصيصُ العامِّ بالإجماع أمرٌ لا يُنكرُ عند مَنْ يرى التَّخصيصَ بشكلٍ عامٍّ؛ لأنَّ المُخصَّصَ حقيقةً للنَّصِّ العامِّ هو مُستندُه من النَّصِّ، سواء ذُكرَ أو لا<sup>١</sup>.

والإمام الخطابي يرى تخصيصَ العامِّ من القرآنِ أو السنَّةِ بالإجماع؛ لأنَّ الإجماعَ عنده مصدرٌ للتَّشريعِ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وفي منهجِ اجتهادِ الإمام الخطابيِّ صورٌ يظهرُ فيها أنَّ الإجماعَ مُخصَّصٌ للعامِّ، ومنها ما جاء في شرح حديث: «ليس فيما دون خمسِ أواقٍ صدقةٌ، ولا فيما دون خمسِ ذود صدقةٌ، ولا فيما دون خمسِ أوسقٍ صدقةٌ»<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> الدريبي، محمد فتحي، المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، ص ٥٠٠ مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٩٩٧.

<sup>٢</sup> أخرجه البخاري-كتاب الزكاة-باب ليس فيما دون خمس أواق صدقة، ولا فيما دون خمس ذود صدقة، ولا فيما دون خمس أوسق صدقة-رقم: ١٣٦٦، ومسلم-كتاب الزكاة-رقم: ١٦٢٥، وأبو داود-كتاب الزكاة-رقم: ١٣٣٢.



حيث يقول: « وفيه دليلٌ على أنَّ الذَّهَبَ لا يُضْمُّ إلى الفِضَّة؛ وإنَّما يُعتبر نصابُها بنفسها، إلاَّ أنَّهم لم يَختلفوا في أنَّ مَنْ كانت عنده مائةُ درهمٍ وعنده عَرَضٌ للتَّجَارَةِ يسوى مائةَ درهمٍ وحالَ الحولِ عليها؛ أنَّ أحدهما يُضْمُّ إلى الآخر، وهذا إجماعٌ خُصَّ به ظاهرُ الحديث<sup>١</sup>.

## الفرع الثالث: التخصيص بالقياس:

### أولاً: تصوير المسألة وبيان مذاهب العلماء فيما:

للقياس بحثٌ مُستقلٌّ، فيه مُقدِّماتُه التي لا بُدَّ منها، سيأتي إن شاء الله تعالى. وصورةُ المسألة هي: إذا وردَ نصٌّ عامٌّ في كتاب الله أو سنَّة رسول الله ﷺ، ثمَّ وُجدَ قياسٌ صحيحٌ يُعارضُ ما دلَّ عليه حُكْمُ العامِّ على بعض أفرادِه؛ فهل يُقضى للقياس على النَّصِّ العامِّ، أم يُترك القياسُ ويُطرحُ في مُقابل العامِّ؟ اختلف العلماءُ في ذلك على مذاهبٍ أُبينها بإيجاز:

**المذهب الأول:** ذهب الجمهور إلى أنَّ القياس يُقدَّم على العُموماً ويُخصِّصه<sup>٢</sup>.

**المذهب الثاني:** يجوز تخصيصُ العامِّ بالقياس الجليِّ دون الخفيِّ، وهذا رأيُ ابنِ سُرَيْجٍ وبعضِ الشافعيِّ<sup>٣</sup>.

**المذهب الثالث:** يُقدَّم العامُّ على القياس، وهذا ما ذهب إليه أبو عليِّ الجبائيُّ وجماعةٌ من المتكلمين والفقهاء<sup>٤</sup>.

**المذهب الرابع:** ذهب القاضي الباقلانيُّ إلى التَّوقف؛ لحصول التَّعارض<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> الخطابي أعلام الحديث ١/٧٥٠

<sup>٢</sup> الغزالي، المستصفى ٢٤٩، الآمدي، الإحكام ٢/٥٣٦، السبكي، علي بن عبد الكافي ت ٧٥٦هـ، الإجماع ٢/١٧٦، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٤هـ ط ١، تحقيق: جماعة من العلماء.

<sup>٣</sup> السبكي، الإجماع ٢/١٧٦.

<sup>٤</sup> السبكي، الإجماع ٢/١٧٦، الزركشي، البحر المحيط ٤/٤٩٠.

<sup>٥</sup> الزركشي، البحر المحيط ٤/٤٩٤، الجويني، البرهان ١/٢٨٦.

## ثانياً: مذهب الإمام الخطابي في المسألة:

روى الإمام أبو داود قوله عليه السلام: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله؛ فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه؛ إلا بحقه وحسابه على الله»، فهذا الحديث عام في كل من قال: "لا إله إلا الله" فإن نفسه وماله معصومان، لا يجوز التعرض له؛ إلا بحق الإسلام بأن وجب عليه حد أو قصاص أو غرامة أو ما شابهها.

وقد تمسك بهذا العموم عمر رضي الله عنه وراجع أبا بكر في شأن مانعي الزكاة قائلاً: «كيف تُقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله؛ فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه؛ إلا بحقه وحسابه على الله"؟»، فقال أبو بكر رضي الله عنه: «لأقاتل من فرق بين الصلاة والزكاة؛ فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤذونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه»<sup>١</sup>.

والإمام الخطابي يبرز مستند عمر رضي الله عنه في موقفه قائلاً: «وكان هذا من عمر رضي الله عنه تعلقاً بظاهر الكلام قبل أن ينظر في آخره ويتأمل شرائطه»<sup>٢</sup>.

كأنه يقول: إن من جملة شرائط تطبيق النص العام على جميع أفرادها؛ أن لا يكون هناك مخصص، ولا فرق بين أن يكون المخصص نصاً آخر وبين أن يكون المخصص قياساً صحيحاً، وهذا الذي أراده الخطابي من النظر في آخر النص والتأمل فيه.

ثم بين الخطابي وجه ما أخذ به أبو بكر رضي الله عنه قائلاً: «ثم قايسه (أبو بكر) بالصلاة، وردّ الزكاة إليها، فكان في ذلك من قوله دليل على أن قتال الممتنع من الصلاة كان إجماعاً من رأي الصحابة، ولذلك ردّ المختلف فيه إلى المتفق عليه، فاجتمع في هذه القضية احتجاج من عمر بالعموم، ومن أبي بكر بالقياس، ودل ذلك على أن العموم يخص بالقياس، وأن جميع ما يتضمنه الخطاب الوارد في الحكم الواحد من شرط واستثناء مراعى فيه ومعتبر صحته به»<sup>٣</sup>.

<sup>1</sup> سبق تخريجه

<sup>2</sup> أخرجه البخاري- كتاب الاتصام بالكتاب والسنة- باب الاتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم- رقم: ٦٧٤١، ومسلم: - كتاب الإيمان- رقم: ٢٩، وأبو داود- كتاب الزكاة- رقم: ١٣٢١.

<sup>3</sup> الخطابي، معالم السنن ٥/٢.

<sup>4</sup> الخطابي، معالم السنن ٥/٢.

فَجَرَى حِوَارٌ عِلْمِيٌّ بَيْنَ فُقَيْهَيْنِ مِنَ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ فِي قِضِيَّةِ هَامَّةٍ، وَذَلِكَ بِحَضْرَةِ جَمْعٍ مِنْ أَصْحَابِ الرَّسُولِ ﷺ؛ فَهَذَا يَأْخُذُ بِظَاهِرِ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ وَيُجْرِيهِ عَلَى عُمُومِهِ، وَبِنَاءٍ عَلَيْهِ لَا يَرَى قِتَالَ هَؤُلَاءِ الْمَانِعِينَ؛ لِأَنَّهُمْ مَعْصُومُو الدَّمِ وَالْمَالِ بِـ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ".

وَلَمْ يَخْفَ هَذَا الْعُمُومُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَتْ نَظَرُهُ أَعْمَقَ وَدَرَكُهُ لِمَعْنَى النَّصِّ أَفْقَهُ؛ حَيْثُ يَرَى تَخْصِيسَ هَذَا الْعُمُومِ بِالْقِيَاسِ الصَّحِيحِ، فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَاللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ»، وَمَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ قَاسَ الزَّكَاةَ عَلَى الصَّلَاةِ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ: لَوْ أَنَّ قَوْمًا تَرَكَوا الصَّلَاةَ وَأَبَوْا إِقَامَتَهَا هَلْ تُقَاتِلُهُمْ عَلَيْهَا؟ وَالْجَوَابُ يَكُونُ بِالْإِجْمَاعِ أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ يُقَاتَلُ. إِذَنْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، إِنْ كُنْتَ قَاتِلَهُمْ عَلَى الصَّلَاةِ، فَمَا الَّذِي يَمْنَعُكَ مِنْ قِتَالِهِمْ عَلَى الزَّكَاةِ؟ وَهَذَا هُوَ مَعْنَى قَوْلِ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ: «ثُمَّ قَايَسَهُ بِالصَّلَاةِ وَرَدَّ الزَّكَاةَ إِلَيْهَا».

وَلَمَّا كَانَ قِتَالُ الْمُتَمَتِّعِ مِنَ الصَّلَاةِ إِجْمَاعًا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَاخْتَلَفُوا فِي قِتَالِ مَانِعِي الزَّكَاةِ؛ فَطَنَ أَبُو بَكْرٍ لَمَّا يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَرَدَّ الْمُخْتَلَفَ فِيهَا (الزَّكَاةُ) إِلَى الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا (الصَّلَاةُ)؛ فَأَعْطَاهَا حُكْمَهَا.

وَبِهَذَا الْقِيَاسِ الَّذِي حَرَى بَيْنَهُمَا خُصَّ عُمُومُ النَّصِّ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ مِنْ قَبْلِ أَعْلَمِ الْأُمَّةِ، وَبِهِ يَسْتَدِلُّ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ عَلَى أَوَّلِ مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ، قَائِلًا: «وَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْعُمُومَ يُخْصَّ بِالْقِيَاسِ»<sup>١</sup>.

فَالنَّصُّ الْعَامُّ الظَّنِّيُّ الدَّلَالَةُ يُخْصُّ بِمَا هُوَ ظَنِّيُّ الدَّلَالَةِ كَالْقِيَاسِ، وَالْقِيَاسُ مِنْ مَصَادِرِ التَّشْرِيحِ عِنْدَ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ، كَمَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَيَذْكَرُ الْأَسْتَاذُ الدَّرِينِيُّ فِي هَذَا الْمَجَالِ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْقِيَاسَ حُجَّةٌ شَرَعًا وَعَقْلًا لِاتِّصَالِهِ بِرُوحِ النَّصِّ، وَمَنْطِقُ التَّشْرِيحِ الَّذِي هُوَ مَنْطِقُ الْعَدْلِ فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ -: فَإِنَّهُ يَصْلُحُ دَلِيلًا لِتَخْصِيسِ عَامِّ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ بِالْبَدَاهَةِ. هَذَا؛ فَضْلًا عَنِ الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ الَّتِي نَهَضَتْ بِحُجَّتَيْهِ، وَوَجُوبِ الْعَمَلِ بِمَقْتَضَاهُ<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> الخطَّابِيُّ، معالمُ السُّنَنِ ٥/٢

<sup>٢</sup> الدَّرِينِيُّ، مُحَمَّدٌ فَتْحِي، الْمَنَاهَجُ الْأَصُولِيَّةُ ٤٧٥.

## الفرع الرابع: التخصيصُ بالعرف:

### أولاً: تصويرُ المسألةِ وبيانُ مذهبِ العلماء:

العُرفُ الذي لا يُصادمُ الشريعةَ الإسلاميةَ مُعتبر، ففي الأخذ به تيسيراً على الأمة. ولو تَبَعْنَا كثيراً من الفروعِ الفقهيَّة؛ لوجدنا أحكاماً فقهيَّة كثيرةً ترجعُ إلى الأعراف؛ كتحديدِ مُدَّة الحيض والنَّفاس، وتحديدِ سنِّ البلوغ، وتقديرِ النَّفقات، وغيرها من الأمور التي تعتمدُ على الأعراف. والأخذُ به نوعٌ من رفعِ الحَرَج الذي قامت الأدلَّة على مشروعِيته واعتباره.

والأعرافُ إمَّا قولِيَّةٌ أو عمليَّةٌ؛ أمَّا الأعرافُ القولِيَّةُ فكإطلاقِ اللحمِ على لحمِ المعزِّ والبقرِ والضَّأنِ في بلدانِ عدَّة، دون الطيورِ والسَّمك، وإن كان اللَّفْظُ في اللُّغة يشمَل ذلك كله، وبناءً عليه فإن حَلْفَ لا يَأْكُلُ لَحْمًا، فَأَكَلَ سَمَكًا أو دَجَاجًا لا يَحْت. وأمَّا العُرفُ العمليُّ فهو ماتعارَفَ عليه النَّاسُ في مُعاملاتهم؛ كبيعِ التَّعاطي.

اتَّفَقَ الأصوليون على جوازِ تخصيصِ النَّصِّ بالعرفِ القوليِّ؛ ولكنهم اختلفوا في تخصيصه بالعرفِ العمليِّ.

فذهبَ الحنفيَّةُ والمالكيَّةُ إلى جوازِ التَّخصيصِ بالعرفِ العمليِّ، وذهبَ الشافعيَّةُ ومُعظَمُ الحنابلة إلى عدمِ جوازه<sup>٢</sup>.

وَيُمْكِنُ تلخيصُ الشُّروطِ التي يَجِبُ توافُرها في العُرفِ المُخصَّصِ فيما يلي:

- ١- أن لا يُصادمَ العُرفُ نصًّا خاصًّا في موضوعه .
- ٢- أن يكون العُرفُ قائمًا وساريًا وقتَ تشريعِ النَّصِّ العامِّ أو إبانِ صدوره.
- ٣- أن يكون مطرَّدًا أو غالبًا؛ أي أن يستمرَّ العملُ به في كُلِّ حادِثَةٍ أو غالبًا في مُعظَمِ الحوادثِ.
- ٤- أن لا يُصرِّحَ العاقِدانِ أو أحدهما بخلافه<sup>١</sup>.

<sup>١</sup> القرافي، أبو العباس أحمد بن إدريس ت ٦٨٤هـ العقد المنظوم في الخصوص والعموم، تحقيق: محمد علوي بنصر، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، المغرب ١٩٩٧، ص ٧٣٨، وقوله هو " أن العوائد قسمان فعلية، وقولية"

<sup>٢</sup> الزركشي، البحر المحیط ٥١٩/٤ و بعدها، أبو الحسين البصري، المعتمد ٢٧٨ / ١، ابن أمير الحاج التقرير والتجبير

## ثانياً: مذهب الخطابي في المسألة:

وبعد هذه المقدمة يأتي بيان موقف الإمام الخطابي من تخصيص النص العام بالعرف، لإبراز منهجه الاجتهادي في المسألة.

جعل الخطابي العرف حاكماً في أمور كثيرة أثناء استنباطه من أحاديث الأحكام. ولست معنياً بسرد كل ذلك في هذا المقام؛ ولكن أكتفي بذكر طرف من استدلاله، بحيث يظهر منهجه الاجتهادي، ومدى أخذه بالعرف كمخصص للنص العام، أو تعيين أحد المعاني الواردة في النص:

(١) من ذلك: ما جاء في شرح قول الرسول ﷺ: «لا ينكح المحرم ولا ينكح»<sup>٢</sup> حيث أورد الإمام الخطابي تأويل بعض أصحاب الرأي؛ من أنه إخبار عن حال المحرم، وأنه لا اشتغاله بنسكه لا يتسع لعقد النكاح، ولا يفرغ له، وأن معنى: "لا ينكح" أي: "لا يطاق"، وليس أنه لا يعقد. وأن نكاح المحرم لنفسه وإنكاحه لغيره جائز<sup>٣</sup>. هذا تأويل بعض أصحاب الرأي. وكما يلاحظ من جملة ما استدلووا به أن النكاح الوارد في النص بمعنى الوطء، وليس معناه العقد. وقد أيّدوا هذا الاستدلال بما ثبت عن ابن عباس أن الرسول ﷺ تزوج من ميمونة وهو مُحْرَمٌ.

ولم يرض الإمام الخطابي هذا الاستدلال وردّه قائلاً: «قلت: الرواية الصحيحة: "لا ينكح المحرم" بكسر الحاء؛ على معنى التّهي، لا على حكاية الحال...» وبهذا يردُّ على قولهم: "إنه حكاية حال"، ثم يؤكده بقوله: «فأما أن المحرم مشغول بنسكه ممنوع من الوطء؛ فهذا من العلم العام المفروغ من بيانه باتفاق الجماعة والعمامة من أهل العلم»، فضعّف وجه استدلالهم من أن ذلك حكاية لحال المحرم من عدم جواز الوطء له؛ بأن التّهي عنه تحصيل حاصل بحيث لا يحتاج إلى بيان منه ﷺ.

ثم يُورد كيف أن لفظ النكاح المحتمل لمعنيين قد خصّ بأحدهما، وهو العقد لا الوطء، حيث يقول: «واعلم أن الظاهر من لفظ النكاح: العقد في عرف الناس، ولا شك أن قوله: "ولا

<sup>1</sup> ، الزركشي، البحر لمحيط ٣/٣٩٢، الرازي، الحصول ٣/١٣١. الدريني، المناهج الأصولية ٤٥٤ وبعدها

<sup>2</sup> أخرجه مسلم- كتاب النكاح- باب تحريم نكاح المحرم- رقم: ٢٥٢٣، والنسائي- كتاب المناسك- رقم: ٢٧٩٣، والترمذي- كتاب الحج- رقم: ٧٦٩، وأبو داود- كتاب المناسك- رقم: ١٥٦٩.

<sup>3</sup> الخطابي، معالم السنن ٢/١٥٧.

<sup>4</sup> أخرجه البخاري- كتاب الحج- باب تزويج المحرم- رقم: ١٧٠٦، وأبو داود- كتاب المناسك- رقم: ١٥٧١،

<sup>5</sup> الخطابي، معالم السنن ٢/١٥٧.

يُنكح "عبارة عن التزويج بلا إشكال، فكذلك "لا ينكح" عبارة عن العقد؛ لأن المعطوف به لا يخالف معنى المعطوف عليه في حكم الظاهر»<sup>١</sup>.

صحيح أن الإمام الخطابي قد استدلَّ بعدة أمور؛ ولكن الذي يُهمُّنا هنا أنه استدلَّ بعرف الناس في استعمال الكلمات، وأنهم جعلوا لفظ "النكاح" بمعنى العقد، وعرف الناس حاكم في فهم الخطاب، والله أعلم.

(٢) وفي شرح قوله ﷺ: «المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه، ما لم يتفرقا؛ إلا بيع الخيار»<sup>٢</sup>، قال - رحمه الله -: «اختلف الناس في التفرق الذي يصحُّ بوجوده البيع؛ فقالت طائفة: هو التفرق بالأبدان (وهم الجمهور)... وقال النخعي وأصحاب الرأي: إذا تعاقدنا صحَّ البيع، وإليه ذهب مالك... وظاهر الحديث يشهد لمن ذهب إلى أن التفرق هو تفرق البدن...» ثم قال: «وعلى هذا وجدنا أمر الناس في عرف اللغة وظاهر الكلام؛ إذا قيل: تفرق الناس - كان المفهوم منه التمييز بالأبدان، وإنما يعقل ما عداه من التفرق في الرأي والكلام بقيد وصله»<sup>٣</sup>.

وفي هذا الشرح لحديث الرسول ﷺ يظهر منهجه الاجتهادي؛ إذ أنه فسّر التفرق بالأبدان، وأيده بعرف اللغة السائد عند أهلها، وأن أهل اللغة يفرقون بين التفرق بالأبدان وبين التفرق في الأقوال بالقيد؛ فلو كان المقصود التفرق في الرأي والكلام لوصله بقيد، كأن يقال: تفرقا في الرأي والقول. ثم نرى الإمام الخطابي يؤيد هذا التوجيه بشاهد من أهل اللغة، فيقول: «وحكى أبو عمر الزاهد أن أبا موسى النخوي سأل أبا العباس أحمد بن يحيى: هل بين يتفرقان ويفترقان فرق؟ قال: نعم، أخبرنا ابن الأعرابي أن المفضل قال: يفترقان بالكلام، ويتفرقان بالأبدان»<sup>٤</sup>.

ثم عرَضَ - رحمه الله - لما ذهب إليه مالك من عدم العمل بهذا الحديث، وقوله في تعليل ذلك: «ليس للتفرق حدٌ يُعلم»؛ فأجاب الخطابي عن اعتراض مالك بقوله: «ليس الأمر على ما توهمه، والأصل في هذا ونظائره أن يرجع إلى عادة الناس وعرفهم، ويُعتبر حال المكان الذي هما فيه مجتمعان»<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> الخطابي، معالم السنن ١٥٧/٢.

<sup>٢</sup> أخرجه البخاري - كتاب البيوع - باب كم يجوز الخيار - رقم: ١٩٦٥، وأبو داود - كتاب البيوع - رقم: ٢٩٩٦.

<sup>٣</sup> الخطابي، معالم السنن ١٠٢/٣.

<sup>٤</sup> الخطابي، معالم السنن ١٠٢/٣.

<sup>٥</sup> الخطابي، معالم السنن ١٠٣/٣.

هكذا يظهر منهج اجتهاد الإمام الخطابي في جعل العرف حاكماً على التخصيص التي تحتاج إلى بيان وتفسير من المعاملات وغيرها مما سكّت الشارح عنه أو وكل أمرها إلى عادات الناس التي تُحقق مصالحهم. ولو أوردنا معظم ما ذكره الإمام الخطابي لطال المبحث.

وعرض الخطابي لمسألة ميراث الأخت في وجود البنت، فذكر مخالفة ابن عباس لعامة الصحابة، وكان سبب خلافهم في ذلك تفسيرهم لـ "الولد" في قوله تعالى: ﴿إِنَّ امْرَأَتَكَ لَيْسَ لَهُ وَكَلْدٌ لَهُ وَأُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء/١٧٦]، فابن عباس ذهب إلى أن الولد هنا هم الذكور والإناث، أمّا الجمهور فقصرُوا معنى الولد على الذكور.

وانتصر الخطابي لمذهب الجمهور؛ فقال: «الولد المذكور في الآية إنما هو الذكور من الأولاد دون الإناث، وهو الذي يسبق إلى الأوهام، ويقع في المعارف عندما يقرع السمع، فقول: "ولد فلان"، وإن كان الإناث أيضاً أولاداً في الحقيقة كالذكور»<sup>١</sup> ففي هذا النص الأخير يصرح بأن الولد قد خصص بالذكور دون الإناث، مع أنه في اللغة يشملهما.

واستدل على ما ذهب إليه من هذا القصر؛ بأن المال يشمل كل ما يملكه الرجل، ولكن قد خصص في العرف بالإبل والمواشي، وهذا هو معنى تخصيص النص بالعرف، قال: «وجرى التخصيص في هذا الاسم كما جرى ذلك في اسم المال إذا أُطلق في الكلام، فإثما يختص عرفاً بالإبل دون سائر أنواع المال، ومشهور في كلامهم أن يُقال: غداً مال فلان وراح، يُريدون سارحة الإبل والمواشي دون ما سواها من أصناف المال»<sup>٢</sup>.

ثم يقول الخطابي: «إذا ثبت أن المراد بالولد المذكور في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ امْرَأَتَكَ لَيْسَ لَهُ وَكَلْدٌ لَهُ وَأُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء/١٧٦]؛ الذكور من الأولاد دون الإناث لم يمنع الأخت من الميراث مع البنات»<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> الخطابي، المعالم ٤ / ٨٨.

<sup>٢</sup> الخطابي، المعالم ٤ / ٨٨.

<sup>٣</sup> الخطابي، المعالم ٤ / ٨٨.

## المبحث السابع:

### الاستدلال بالمفهوم عند الإمام الخطّابي<sup>١</sup>

#### تمهيد:

دلالة اللفظ على الحكم إمّا أن تكون بالمنطوق، وإمّا أن تكون بالمفهوم، وهذا على طريقة المتكلمين في طرق الدلالة؛ أمّا الحنفية فلهم تقسيم آخر لدلالة اللفظ على الحكم.

(١) **دلالة المنطوق:** ما دلّ عليه اللفظ في محلّ التّطوق، كدلالة قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُلْ لِهَٰمَا

أُفٌ﴾ [الإسراء/٢٣] على التّنهى عن التّأفيف<sup>١</sup>، وكدلالة قوله تعالى: ﴿وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ [النساء/٢٣] على التّنهى عن نكاح الرّبيبة من زوجته التي دخل بها، فكلّ من الحكمين دلّ عليه اللفظ في محلّ التّطوق<sup>٢</sup>

والمنطوق في طريقة المتكلمين ينقسم إلى قسمين: منطوق صريح، ومنطوق غير صريح.

أ- **المنطوق الصريح:** وهو ما يدل عليه اللفظ بالمطابقة أو التّضمّن<sup>٣</sup>، مثل قوله تعالى:

﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة/٢٧٥] فقد دلّ بمنطوقه الصّريح على حلّ البيع وحرمة الرّبأ<sup>٤</sup>

ب- **المنطوق غير الصّريح:** هو ما لم يوضع اللفظ له، وإنّما هو لازم لما وُضع له<sup>٥</sup>. مثل

قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة/٢٣٣] فإنّه يدلّ على أنّ التّسبب يكون للأب لا للأمّ؛ فإنّ "الأمّ" لم توضع لإفادة هذا الحكم؛ ولكنّه لازم لما وُضع له، وهو معنى الاختصاص<sup>٦</sup>

<sup>١</sup> الخلي، شرح جمع الجوامع ١/٣٧٤ وبعدها، الآمدي، الإحكام ٣/٦٣

<sup>٢</sup> ينظر: الخن أثر الاختلاف ١٣٨

<sup>٣</sup> البدخشي، محمد بن الحسن، مناهج العقول شرح منهاج الوصول ١/٤٢٠

<sup>٤</sup> ينظر: الخن أثر الاختلاف ١٣٩

<sup>٥</sup> الشوكاني، إرشاد الفحول ٣٠٢، البدخشي، مناهج العقول شرح منهاج الوصول ١/٤٢٠، بتصرف

<sup>٦</sup> الخلي، شرح جمع الجوامع ١/١٧٢.



(٢) دلالة المفهوم: ما دلَّ عليه اللفظُ لا في محلِّ النطق<sup>١</sup>.

وهو عند المتكلمين ينقسم إلى قسمين:

أ- مفهوم الموافقة: وهو دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق به للمسكوت عنه، وموافقته له نفيًا أو إثباتًا<sup>٢</sup>؛ لاشتراكهما في معنى يُدرك من اللفظ بمجرد معرفة اللغة دون الحاجة إلى بحث واجتهاد.

ولُقِّبَ بمفهوم الموافقة لأنَّ المسكوت عنه مُوافقٌ للمنطوق في الحكم.

ومفهوم الموافقة نوعان: فحوى الخطاب، ولحن الخطاب.

فحوى الخطاب: وهو مفهوم الموافقة إذا كان المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق،

ومثاله: ﴿فلا تقل لهما أف﴾ [الإسراء/٢٣] ففهم من تحريم التأفيف وهو المنطوق بتحريم الضرب، وهو المسكوت عنه؛ وهذا لاشتراكهما في معنى الأذية المفهوم من لفظ "أف"، بل الضرب أولى بالتحريم.

لحن الخطاب: وهو إذا كان المسكوت عنه مُساويًا في الحكم للمنطوق<sup>٣</sup>، ومثاله قوله

تعالى: ﴿إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً﴾ [النساء/١٠]، ففهم من تحريم أكل أموال اليتامى وهو المنطوق؛ تحريم إحراقها وإتلافها، وهو المفهوم. فكلٌّ من تحريم الإحراق مُساوٍ لتحريم الأكل؛ للتساوي في معنى الإتلاف<sup>٤</sup>.

ب- مفهوم المخالفة: هو إثبات نقيض الحكم المنطوق به للمسكوت عنه<sup>٥</sup>.

أو هو: الاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفي الحكم عما عداه<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> الخلي، شرح جمع الجوامع ١/٣٨٢.

<sup>٢</sup> ابن الحاجب شرح مختصر المنتهى ٢/١٧٢. و ينظر الخن ١٤٢-١٤٣.

<sup>٣</sup> الخلي، شرح جمع الجوامع ١/٣٨٣.

<sup>٤</sup> ابن الحاجب شرح مختصر المنتهى ٢/١٧٢.

<sup>٥</sup> القرافي، شرح التنقيح ٥٠.

<sup>٦</sup> الغزالي، المستصفى ٢٦٥.

وقال الأستاذ الدريني: هو دلالة المنطوق على ثبوت خلاف حكمه المقيّد بقيّد لغير المنطوق، عند انتفاء ذلك القيد المعتبر في تشريعه<sup>١</sup>.

## المطلب الأول: حجّية مفهوم الموافقة عند الإمام الخطّابي:

### أولاً: مذاهب العلماء في المسألة:

قال القاضي أبو بكر الباقلاني: «القول بمفهوم الموافقة من حيث الجملة مُجمَع عليه»، وقال الزرّكشي: «وقد خالف فيه ابن حزم، وقال ابن تيميّة: وهو مكابرة»<sup>٢</sup>، وتسمّى هذه الدلالة عند الحنفيّة بدلالة النصّ<sup>٣</sup>، وبالقياس الجليّ عند الإمام الشافعيّ<sup>٤</sup>.

### ثانياً: مذهب الإمام الخطّابي من مفهوم الموافقة:

إذا كانت دلالة المفهوم المخالف (وهو المسكوت عنه المخالف للمذكور في الحكم نفيّاً وإثباتاً) حجّة عند الإمام الخطّابي بصريح قوله كما سيأتي بيانه؛ فأولى أن تكون دلالة المفهوم الموافق حجّة عنده؛ لأنّ المفهوم الموافق يكون المسكوت عنه موافقاً للملفوظ به. ومن أدلّ الدليل على حجّية الشيء أن يُفَرَّع عليه، فالإمام الخطّابي بنى فروعاً فقهيةً انطلاقاً من قاعدة حجّية مفهوم الموافقة، ومنها:

أ) استنبط الإمام الخطّابي من قول الرسول ﷺ: «مُرُوا الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ، وَإِذَا بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ فَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا»<sup>٥</sup>؛ إغلاظ العقوبة لتارك الصلاة مُتعمّداً بعد البلوغ، فقال: «إذا استحقّ الصبيّ الضرب وهو غير بالغ؛ فقد عقل أنّه بعد البلوغ يستحقّ من العقوبة ما هو أشدّ من الضرب، وليس بعد الضرب شيءٌ ممّا قاله العلماء أشدّ من القتل»<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> الدريني المناهج الأصولية ٣٢٤

<sup>٢</sup> الزرّكشي، البحر المحيط ١٣١/٥، الشوكاني، إرشاد الفحول - ٣٠٣

<sup>٣</sup> البخاري، كشف الأسرار ١١٥/١.

<sup>٤</sup> الشافعي، الرسالة ٥١٢-٥١٦، وينظر تفصيل المسألة عند الدريني: المناهج الأصولية ٢٤٨-٢٧٤.

<sup>٥</sup> أخرجه الترمذي - كتاب الصلاة - باب ما جاء متى يؤمر الصبي الصلاة - رقم: ٣٧٣، وأبو داود - كتاب الصلاة -

رقم: ٤١٧، والدارمي - كتاب الصلاة - رقم: ١٣٩٥.

<sup>٦</sup> الخطّابي، معالم السنن ١٢٩/١.

ونوعُ الدلالة هذه هو مفهومُ الموافقة؛ فإذا رتّب الشارحُ الحكيمُ عُقوبَةً خفيفةً على ترك الصلَاة لغير المُكَلَّف للتعليم؛ فمن باب أولى أن يُرتّب عُقوبَةً على التارك عمداً بعد البلوغ.

وعبّر الإمام الخطّابي عن هذا الفهم بقوله: «فقد عُقِلَ أَنَّهُ...» فلا أدري هل ما عقّله الإمام الخطّابي هو فهمٌ لغويٌّ أم قياسٌ جليٌّ؟ وما عبّر عنه الإمام الخطّابيّ يَحْتَمِلُ كِلَا الأمرين، ومعلومُ الخلافُ الجاري بين الشافعيّ وغيره في نوع دِلالة مفهوم الموافقة؛ فيذهب هو إلى أَنَّهَا دِلالة قِياسِيَّةٌ فمفهوم الموافقة عنده من قبيل القياس الجليّ، أمّا غيره فيجعل هذه الدلالة لغويَّةً.

وكعادة الإمام الخطّابيّ فهو يَتَفَنَّنُ في التّعبير عن معنى واحدٍ بأساليبٍ مُختلفةٍ؛ فنجده يُعبّر عن مفهوم الموافقة باصطلاح: "معقوله" أو: "ما عقل منه" أو: "عقل".

مثال ذلك: روى أبو داود في سننه في كتاب الصوم قولَ ابنِ عبّاسٍ في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة/١٨٤] قال (ابن عباس): «كانت رُخصةً للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام؛ أن يُفطرا ويُطعما مكان كلِّ يومٍ مسكيناً، والحلبى والمرضع إذا خافتا -يعني: على أولادهما- أفطرتا وأطعمتا».

قال الخطّابيّ -شارحاً مذهب ابن عبّاسٍ رضي الله عنه -: «وإنما لزمهما الإطعام مع القضاء؛ لأنّهما يُفطران من أجلٍ غيرهما شفقةً على الولد، وإبقاءً عليه، وإذا كان الشيخُ يَجِبُ عليه الإطعام وهو أَنَّهُ رُحِّصَ له في الإفطار من أجل نفسه؛ فقد عُقِلَ أن من ترخّص فيه من أجل غيره أولى بالإطعام»<sup>١</sup>، وهذا الاستدلال من الإمام الخطّابيّ قد تمّ بدلالة مفهوم الموافقة.

وأحياناً يُعبّر عن مفهوم الموافقة بـ: "المعنى" أي يقول: هذا معنى النَّصِّ، وهو يقصد المفهومَ المُوافق؛ مثلاً يقول: «قلتُ: وإذا أصابت الأرض نجاسةً ومطرت مطراً عاماً؛ كان ذلك مُطَهِّراً لها وكانت في معنى صَبِّ الذُّنُوبِ وأكثر»<sup>٢</sup>.

وأحياناً يُعبّر عن نفس القاعدة بعبارة: "الدلالة"، أو: "فيه دليل" كما قال في شرح حديث أنس: أن جدّته مُليكة دَعَت النَّبِيَّ صلّى الله عليه وآله لطعام صنعته؛ فأكل منه، ثمّ قال: «قوموا

<sup>1</sup> أخرجه البخاري-كتاب تفسير القرآن- رقم: ٤١٤٥، وأبو داود-كتاب الصوم-باب من قال هي مثبتة للشيخ و الحلبى-رقم: ١٩٧٣.

<sup>2</sup> الخطّابيّ، معالم السنن ٧٩/٢، بتصرف يسير.

<sup>3</sup> الخطّابيّ، معالم السنن ١٠٠/١، وينظر ٩/١.

فالأصلي لكم». قال أنس: فُقيمتُ إلى حصيرٍ لنا قد اسودَّ من طول ما لبس فنضحته بماء، فقام عليه رسول الله ﷺ ووصفتُ أنا واليتيمُ وراءه، والعجوزُ وراءنا، فصلَّى لنا ركعتين<sup>١</sup>.

فقال الإمام الخطابي: «قلتُ: فيه دليلٌ على أن إمامة المرأة للرجال غيرُ جائزة؛ لأنَّها لما زُحمت عن مساواتهم في مقام الصَّفِّ؛ كانت من أن تتقدَّمهم أبعدُ»<sup>٢</sup>.

وهذا استدلالٌ بمفهوم الموافقة؛ فتقدُّم المرأة للرجال مسكوتٌ عنه في النصِّ، وهو لا يجوز، ودلٌّ عليه عدمُ جوازِ مساواتها لهم في الصَّفِّ؛ فكان تقدُّمها عليهم ممَّا لا يجوز من باب أولى، فالحكمُ المسكوتُ مُوافقٌ للحكم المنطوق وزيادة وهو المفهوم الموافق. والإمام الخطابي اكتفى بقوله: «فيه دليلٌ» فقط.

هذا؛ واستدلالُ الإمام الخطابي بمفهوم الموافقة كثيرٌ يطول ذِكرُهُ كلُّه ههنا، ومَنْ أَرَادَ الاستزادةَ فليرجعْ إلى الإحالاتِ أدناه<sup>٣</sup>.

## المطلب الثاني: مفهومُ المخالفةِ في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي:

### أولاً: مذاهبُ العكسِ في حُجِّيَّةِ مفهومِ المخالفةِ:

ذهب جمهورُ الفقهاء من الشافعية والمالكية والحنابلة إلى الأخذ بمفهومِ المخالفةِ، والاحتجاجِ بجميعِ أقسامه - من حيثُ الجملةُ - غيرِ مفهومِ اللَّقبِ، فلقد حُكيَ عن الدِّقاقِ، وقليلٍ من الشافعية، وبعضِ الحنابلة<sup>٤</sup>.

وذهب الحنفيَّةُ إلى عدمِ الاحتجاجِ بمفهومِ المخالفةِ، وقالوا: إنَّه من الاستدلالاتِ الفاسدةِ<sup>٥</sup>، ولكنَّ المتأخِّرين منهم قالوا: يكونُ الاستدلالُ به فاسداً في كلامِ الشَّارعِ فقط، وهو

<sup>١</sup> أخرجه البخاري - كتاب الصلاة - باب الصلاة على الحصير - رقم: ٣٦٨، و أبو داود - كتاب الصلاة - رقم: ٥١٧.

<sup>٢</sup> الخطابي، معالم السنن ١/١٥٠.

<sup>٣</sup> الخطابي، معالم السنن ١/١١٨، ٢/٤٥، ٤/١١٢، ١٥٠، ٢٣٨.

<sup>٤</sup> الشوكاني، إرشاد الفحول ٣٠٣-٣٠٤، الأمدي، الإحكام ٣/٩٠.

<sup>٥</sup> البخاري، كشف الأسرار، ٢/٢٥٢.

حُجَّةٌ فِي الْمَصْنَفَاتِ الْفَقْهِيَّةِ، وَفِي كَلَامِ النَّاسِ وَفِي عُقُودِهِمْ وَشُرُوطِهِمْ؛ وَذَلِكَ بِنَاءً عَلَى حُكْمِ الْعَادَةِ وَالْعُرْفِ، لِأَنَّهُ جَرَتْ عَادَتُهُمْ أَنَّهُمْ لَا يُقَيِّدُونَ كَلَامَهُمْ بِقَيْدٍ مِنْ هَذِهِ الْقِيُودِ إِلَّا لِفَائِدَةٍ<sup>١</sup>.

## ثانياً: مذهبُ الخطابِيِّ في حُجِّيَّةِ مفهومِ المُخالفةِ:

مفهومُ المُخالفةِ حُجَّةٌ عِنْدَ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهُوَ مِنَ الْقَائِلِينَ بِهِ، وَمِنْهُجُّهُ الْاجْتِهَادِيُّ قَائِمٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ بَنَى عَلَيْهِ فُرُوعاً فِقْهِيَّةً كَثِيرَةً.

وَلَكِنْ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي الْفُرُوعِ الْفِقْهِيَّةِ يَرَى الْبَاحِثُ عَرْضَ مَا يَتَعَلَّقُ بِدَلِيلِ حُجِّيَّةِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ عِنْدَ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ:

(١) اِحْتِجَّ الْقَائِلُونَ بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ بِأَدَلَّةٍ، مِنْهَا: فَهْمُ أُمَّةِ اللُّغَةِ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «لِيُؤْتَى الْوَاجِدِ يَحِلُّ عَرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ»<sup>٢</sup>، حَيْثُ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ: «هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْوَاجِدِ لَا يَحِلُّ عُقُوبَتُهُ»<sup>٣</sup> وَأَبُو عُبَيْدٍ إِمَامٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ فَفَهَمَهُ حُجَّةً.

وَإِذَا كَانَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ إِمَاماً فِي اللُّغَةِ، وَفَهَمَهُ حُجَّةً؛ فَلَا يَقِلُّ عَنْهُ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ فِي الْإِمَامَةِ، وَقَدْ ذَكَرْتُ طَرَفًا مِنْ شَهَادَةِ الْعُلَمَاءِ لَهُ، وَقَدْ قَالَ النَّعَالِيُّ فِيهِ: «كَانَ (الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ) يُشَبَّهُ فِي عَصْرِنَا بِأَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ فِي عَصْرِهِ، عَلِماً وَأَدَباً وَزُهْداً وَوَرَعاً، وَتَدْرِيساً وَتَأْلِيفاً؛ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ شِعْراً حَسَنًا، وَكَانَ أَبُو عُبَيْدٍ مُفْحَمًا»<sup>٤</sup>، وَالْمُفْحَمُ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى قَوْلِ الشِّعْرِ، فَهَذِهِ خِصْلَةٌ فِي الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ تَزِيدُ عَلَى خِصَالِ أَبِي عُبَيْدٍ، رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى.

وَتَرَى الْإِمَامَ الْخَطَّابِيَّ يَسْتَدِلُّ بِالْحَدِيثِ نَفْسِهِ، وَيَصِلُ إِلَى مَا وَصَلَ إِلَيْهِ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ؛ حَيْثُ يَقُولُ: «وَقَوْلُهُ: "لِيُؤْتَى الْوَاجِدِ يَحِلُّ عَرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ"، فَإِنَّ اللَّيِّ

<sup>١</sup> الشوكاني، إرشاد الفحول ٣٠٣، ابن ملك، شرح المنار ٥٥٠.

<sup>٢</sup> أخرجه البخاري- كتاب الاستقراض و أداء الديون و الحجر والتفليس- باب لصاحب الحق مقال، و أبو داود- كتاب

الأقضية- باب في الحبس في الديون و غيره- رقم: ٣١٤٤.

<sup>٣</sup> الأمدي، الإحكام ٧٠/٣

<sup>٤</sup> يتيمة الدهر، ٣٣٤/٤.

المَطْلُ... والواجدُ هو الغنيُّ»<sup>١</sup>، «وفي الحديث دليلٌ على أنَّ المُعسرَ لا حَسَ عليه؛ لأنَّه إنَّما أباح حَسَه إذا كان واجداً، والمُعدِم غيرُ واجِدٍ فلا حَسَ عليه»<sup>٢</sup>.

وما وَصَلَ إليه الإمامُ الخَطَّابِيُّ إنَّما هو من طريقِ المفهومِ المُخالِفِ لمنطوقِ قولِ الرِّسولِ ﷺ، ومفهومِ المخالفةِ هذا هو من قَبيلِ مفهومِ الصِّفَةِ.

ومثله استدلالُه من قولِ الرِّسولِ ﷺ: «مَطْلُ الغَنيِّ ظُلْمٌ»<sup>٣</sup> بأنَّ في دلالتِه أنَّ من ليس بغَنيٍّ واجدٌ للوفاء لم يَكُن ظالماً، وبهذا الفهم من أهلِ اللُّغَةِ استدلَّ الأصوليونُ بأنَّ مفهومَ المُخالفةِ حُجَّةٌ، كاستدلالِ الإمامِ الخَطَّابِيِّ به، ومن قبلِ الإمامِ الخَطَّابِيِّ استدلَّ به الحُجَّةُ في اللُّغَةِ الإمامِ الشَّافِعِيِّ<sup>٤</sup>.

ولمَّا كان هذا الاستدلالُ بفهمِ أهلِ اللُّغَةِ؛ فقد يَرِدُ السُّؤالُ: هل فهمُ أهلِ اللُّغَةِ يكونُ حُجَّةً؟ ولقد أجاب الإمامُ الخَطَّابِيُّ عن هذا السُّؤالِ المُقدَّرِ، قائلاً: «كِلَا الوجهينِ (دليلِ الخطابِ ومفهومه) بيانٌ، وأهلُ اللُّغَةِ يتفاهمونَ بها»<sup>٥</sup>.

فالإمامُ الخَطَّابِيُّ يُصرِّحُ بأنَّ مفهومَ المُخالفةِ نوعٌ من البيانِ في الاستدلالِ، وأنَّ أهلَ اللُّغَةِ يتفاهمونَ بها، فهو يقولُ: إنَّ ما يتفاهمُ به أهلُ اللُّغَةِ نوعٌ من البيانِ العربيِّ؛ إذ الشَّرِيعَةُ نَزَلَتْ بتلكِ اللُّغَةِ، والله أعلم.

(٢) وممَّا استدلَّ به الأصوليونُ على حُجِّيَّةِ مفهومِ المُخالفةِ فهمُ الرِّسولِ ﷺ من قوله تعالى: ﴿استغفروا لهم أو لا تستغفروا لهم إنَّ تستغفروا لهم سبعينَ مرَّةً فلنَّ يغفَرَ اللهُ لهم﴾ [التَّوبَةُ/٨٠]. حيثُ قال الرِّسولُ ﷺ: «قد خَيَّرَني رَبِّي، فواللهِ لأزيدَنَّ على السَّبِّعينَ»<sup>٦</sup>. فقال الأصوليونُ: إنَّ ما زاد على السَّبِّعينَ يكونُ له من الحُكْمِ خلافِ المنطوقِ<sup>٧</sup>.

<sup>١</sup> الخَطَّابِيُّ، أعلامُ الحديثِ ١١٩٥/٢.

<sup>٢</sup> الخَطَّابِيُّ، معالمُ السُّنَنِ ١٦٥/٤.

<sup>٣</sup> أخرجه البخاري-كتاب- الاستقراض و أداء الديون و الحجر والتفليس-باب نطل الغني ظلم-رقم: ٢٢٢٥، و أبو داود-كتاب البيوع-باب في المطل-رقم: ٢٩٠٣.

<sup>٤</sup> الخَطَّابِيُّ، أعلامُ الحديثِ ١١٩٤/٢-١١٩٥.

<sup>٥</sup> الشافعي، الأم ٦/٥.

<sup>٦</sup> الخَطَّابِيُّ، معالمُ السُّنَنِ ٥٩/٣.

<sup>٧</sup> أخرجه البخاري-كتاب تفسير القرآن-باب استغفر لهم أو لا تستغفر لهم-رقم: ٤٣٠٢.

<sup>٨</sup> ينظر: الغزالي، المستصفى ٢٦٦.

وكذلك استدللَّ لهم الإمام الخطَّابيُّ بفهمِ الرَّسولِ ﷺ؛ وذلك بعد عَرَضِهِ للحديثِ قال: «وفيه حُجَّةٌ لمن رأى الحُكْمَ بدليلِ الخُطابِ ومفهوميهِ؛ وذلك أَنَّهُ جَعَلَ السَّبْعِينَ بمنزلةِ الشَّرطِ، فإذا جاوزَ هذا العَدَدَ كان الحُكْمُ بخلافه»<sup>١</sup>، وهذا واضحٌ في بيانِ منهجِ اجتهادِ الإمامِ الخطَّابيِّ في الأخذِ بالمفهومِ المخالفِ.

ومفهومِ المخالفةِ هذا هو من قَبيلِ مفهومِ العَدَدِ.

ويُلاحظُ في النَّصِّ الآنفِ الذِّكْرَ بأنَّه عبَّرَ عن المفهومِ المخالفِ بـ: "دليلِ الخُطابِ" و: "مفهومِ الخُطابِ".

ومَّا يدلُّ على أخذِ الخطَّابيِّ بالمفهومِ المخالفِ؛ جعلُهُ في منهجِ اجتهادهِ في بناءِ بعضِ الفُرُوعِ الفقهيَّةِ على قاعدةِ مفهومِ المُخالفةِ، ومن هذه الفُرُوعِ:

(أ) روى أبو داودَ أَنَّ الرَّسولَ ﷺ قال: «أربعٌ لا يجزي في الأُضحى: العوراءُ بيِّنٌ عورُها، والمرِيضةُ بيِّنٌ مرُضُها، والعرجاءُ بيِّنٌ ظلُّعُها، والكسيرُ التي لا تَنقَى»<sup>٢</sup>. استدللَّ الإمامُ الخطَّابيُّ من قولِ الرَّسولِ ﷺ بالمفهومِ المخالفِ على أَنَّ العيبَ الخفيفَ في الصَّحايا معفوٌّ عنه؛ حيث قال: «ألا تراه يقول: "بيِّنٌ عورُها"، و: "بيِّنٌ مرُضُها"، و: "بيِّنٌ ظلُّعُها"؛ فالقليلُ منه غيرُ بيِّنٍ، فكان معفوًّا عنه»<sup>٣</sup>.

(ب) واستدلَّ من قولِ الرَّسولِ ﷺ: «وفي سائمةِ الغنمِ إذا كانت أربعينَ شاةً»<sup>٤</sup>؛ بالمفهومِ المخالفِ على أَنَّ لا زكاةَ في المعلوفةِ منها؛ لأنَّ الشَّيءَ إذا كان يعْتوره وَصْفانِ لازِمَانِ فعُلِقَ الحُكْمُ بأحدِ وصفَيْهِ؛ كان ما عداه بخلافه<sup>٥</sup>. ووجهُ الدَّلالةِ من هذا النَّصِّ واضحٌ؛ حيثُ أخذَ بالمفهومِ المخالفِ للنَّصِّ وهو عدمُ وجوبِ الزَّكاةِ في المعلوفةِ التي هي صِفةٌ مُخالفةٌ للسَّائمةِ، ثمَّ جاء بتعليلٍ ما وَصَلَ إليه من الحُكْمِ.

<sup>١</sup> الخطَّابيُّ، أعلام الحديث ١٨٤٨/٣.

<sup>٢</sup> أخرجه أبو داود- كتاب الصحايا- باب ما يكره من الضحايا- رقم: ٢٤٢٠، والترمذي- كتاب الضحايا-

رقم: ٤٢٩٣، والنسائي- كتاب الضحايا ٤٢٩٣، وابن ماجه- كتاب الأضحى- رقم/٣١٣٥،

<sup>٣</sup> الخطَّابيُّ، معالم السنن ١٩٩/٢.

<sup>٤</sup> أخرجه البخاري- كتاب الزكاة- رقم: ١٣٥٦، وأبو داود- كتاب الزكاة- باب في زكاة السائمة- رقم: ١٣٢٩.

<sup>٥</sup> الخطَّابيُّ، معالم السنن ٢١/٢-٢٢.

ج) واستدلَّ الإمام الخطَّابيُّ من قول الرِّسولِ ﷺ: «الأيِّمُ أحقُّ بنفسها من وليِّها، والبكرُ تُستأمرُّ في نفسها وإذنها صمائها»<sup>١</sup>؛ بأنَّ وليَّ البكرِ أحقُّ بها من نفسها، وذلك عن طريق دلالة المفهوم<sup>٢</sup>، وهكذا يُصرِّحُ الإمام الخطَّابيُّ بأنَّ مُدْرَكَهُ هو دلالة المفهوم، وهو مفهوم المخالفة.

د) واستنبط الإمام الخطَّابيُّ من قول الرِّسولِ ﷺ: «مَنْ أدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أدْرَكَ الصَّلَاةَ»<sup>٣</sup>، من طريق مفهوم الشرط: أن مَنْ لم يُدْرِكْ رَكْعَةً تَامَّةً يُصَلِّي الظُّهْرَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، حيث قال: «قلتُ: دَلَالَتُهُ أَنَّهُ إِذَا لم يُدْرِكْ تَمَامَ الرَّكْعَةِ فَقَدْ فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ، وَيُصَلِّي أَرْبَعًا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَعَلَهُ مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ بِشَرَطِ إِدْرَاكِهِ الرَّكْعَةَ، فَدَلَالَةُ الشَّرْطِ تَمْنَعُ مِنْ كَوْنِهِ مُدْرِكًا لَهَا بِأَقْلٍ مِنَ الرَّكْعَةِ»<sup>٤</sup>.

وفيما أوردتُ من فروع فقهيَّة يُعدُّ تصرُّحاً بِحُجِّيَّةِ مفهوم المخالفة وأنَّه طريقٌ من طُرُق استنباط الأحكام الفقهيَّة عند الإمام الخطَّابيِّ، فنراه - رحمه الله - في هذه القاعدة أنَّه يُوصِّلُها، ويُقيِّمُ الحُجَّةَ على حُجِّيَّتِها ويُفَرِّغُ عليها، ثمَّ يذكر من قال بموجب القاعدة من الفقهاء، ومَنْ خالَفَ في ذلك، وهذا منهجٌ يتَّبَعُه ويسيرُ على مُقتضاهُ.

وهو - رحمه الله - في كُلِّ ذلك يسلكُ سبيلَ أهلِ الاستقلالِ في الاستدلالِ، فلا يظهرُ عليه البتَّةُ تقيُّدهُ في الفروع أو في الأصول التي تُكوِّنُ منهجَه الاجتهاديَّ بأيِّ من المذاهب الفقهيَّة، وإنَّما يُلَوِّحُ في كُلِّ اجتهاداتِ الخطَّابيِّ واستنباطاته روحَ الاجتهادِ المتحرِّرِ من التَّقليدِ والاتباعِ للغيرِ.

<sup>1</sup> أخرجه مسلم - كتاب النكاح - باب استئذان الثيب - رقم: ٢٥٤٥، وأبو داود - كتاب النكاح - رقم: ١٧٩٦.

<sup>2</sup> الخطَّابيُّ، أعلام الحديث ٣ / ١٩٧١.

<sup>3</sup> أخرجه البخاري - كتاب الصلاة - باب من أدرك ركعة من الصلاة - رقم: ٥٤٦، وأبو داود - كتاب الصلاة: ٩٤٦.

<sup>4</sup> الخطَّابيُّ، معالم السنن ١ / ٢١٥.



## المبحث الثامن:

### حروف المعاني ودلالاتها في منهج اجتهاد الإمام الخطابي

#### تمهيد:

العربية وعاء الشريعة ولا يتأتى فهم الشريعة تعقلاً واستنباطاً إلا بفقه هذا اللسان العربي، ولأهميتها جعلها الإمام الشاطبي من مقاصد الشرع؛ إذ قال: «فمن أراد تفهيمه القرآن - فمن جهة لسان العرب يفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة»<sup>١</sup>.

لذا عدَّ الأصوليون معرفة اللغة العربية شرطاً من شروط الاجتهاد، لما لها من تأثير على مناهج الاجتهاد.

والإمام الخطابي - رحمه الله - فقيه أصولي لغوي أديب، وقد شهد له فحول العلماء بهذا، ولذا كان فاقها لأهمية اللغة في درك الأحكام الشرعية، يقول في مقدمة كتابه "غريب الحديث": «إن بيان الشريعة لما كان مصدره عن لسان العرب وكان العمل بموجبه لا يصح إلا بإحكام العلم بمقدمته، كان من الواجب على أهل العلم وطلاب الأثر أن يجعلوا أولاً عظم اجتهادهم، وأن يصرفوا جلّ عنايتهم إلى علم اللغة، والمعرفة بوجوهها، والوقوف على مثلها ورسومها»<sup>٢</sup>.

وذلك كله حتى يتوصلوا إلى النتائج بنجاح وسداد، لهذا كان الإمام معتنياً باللغة وعلومها لما يتعلق بها من تسديد في الاستنباط وفهم للمراد.

وحروف المعاني تختلف نظرة العلماء لها من عالم إلى آخر، وهنا لا بد من بيان منهج الخطابي في ذلك:

#### المطلب الأول: بعض حروف العطف ودلالاتها عند الإمام الخطابي

<sup>١</sup> الشاطبي، الموافقات ٣٧٥/٢

<sup>٢</sup> الخطابي، غريب الحديث ٥٣/١.

## أولاً: حرف الواو:

- تأتي الواو لمطلق الجمع، ونقل ابن هشام التَّحْوِيَّ عن السَّيرافيَّ إجماعَ التَّحْوِيَّينَ واللَّغْوِيَّينَ على أن الواو للجمع من غير ترتيبٍ.

ومن هنا؛ إذا قيل: جاء زيدٌ وعمرو. فمعناه أَنَّهُما مُشْتَرِكَانِ فِي الْجَمْعِ، ثُمَّ يَحْتَمِلُ الْكَلَامُ ثَلَاثَةَ مَعَانٍ؛ أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ جَاءَ مَعًا، الثَّانِي أَنْ يَكُونَ مَجْمُوعًا عَلَى التَّرْتِيبِ، وَالثَّلَاثُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى عَكْسِ التَّرْتِيبِ، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الثُّحَاةِ وَغَيْرِهِمْ، وَليْسَ بِإِجْمَاعٍ كَمَا قَالَ السَّيرافيُّ»<sup>١</sup>.

وكذلكم رأي الإمام الخطَّابيُّ فقد قال: «إِنَّ الْوَاوَ حَرْفُ الْعَطْفِ وَالْجَمْعِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ»<sup>٢</sup>، وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ فُلَانٌ، وَلَكِنْ قُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ»<sup>٣</sup>، قَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - «وَذَلِكَ أَنَّ "الْوَاوَ" حَرْفُ الْجَمْعِ وَالتَّشْرِيكِ، وَ"تَمْ" حَرْفُ التَّسْقِطِ بِشَرْطِ التَّرَاخِي؛ فَأَرْشَدَهُمْ إِلَى الْأَدَبِ فِي تَقْدِيمِ مَشِيئَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَلَى مَشِيئَةِ مَنْ سِوَاهُ»<sup>٤</sup>.

فالواو عند الإمام الخطَّابيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حَرْفُ عَطْفٍ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ مُطْلَقًا، مِنْ غَيْرِ إِفَادَةِ تَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ أَوْ تَعْقِيبٍ.

- وَمِنْ مَعَانِي الْوَاوِ الْعَاطِفَةُ الْمَغَايِرَةُ، فَالْمَعْطُوفُ غَيْرُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَبِهَذَا الْمَعْنَى اسْتَدَلَّ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى أَنَّ سَهْمَ "فِي سَبِيلِ اللَّهِ" غَيْرُ سَهْمِ "ابْنِ السَّبِيلِ" حَيْثُ جَاءَ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التَّوْبَةُ/٦٠].

قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «قَلْتُ سَهْمُ السَّبِيلِ غَيْرُ سَهْمِ ابْنِ السَّبِيلِ وَقَدْ فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا بِالتَّسْمِيَةِ وَعَطْفَ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ بِالْوَاوِ الَّذِي هُوَ حَرْفُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَذْكُورَيْنِ، الْمَسُوقِ أَحَدَهُمَا عَلَى

<sup>١</sup> البخاري، كشف الأسرار ١٦١/٢، بتصرف، وابن هشام، عبد الله، ت ٧٦١، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق

بركات يوسف هبود، دار الفكر، ط ١، ١٩٩٣، ص ٤٠٣-٤٠٤، بتصرف

<sup>٢</sup> الخطَّابيُّ، معالم السنن ١٤٣/٤.

<sup>٣</sup> أخرجه أبو داود - كتاب الأدب - باب لا يقال خبث نفسي - رقم: ٤٣٢٨، وأحمد - مسند الأنصار - رقم: ٢٢١٧٩.

<sup>٤</sup> الخطَّابيُّ، معالم السنن ١٢٢/٤.

الآخر فقال "في سبيل الله وابن السبيل"، والمنقطع به هو ابن السبيل، فأما سهم "السبيل" فهو على عمومته وظاهره في الكتاب»<sup>١</sup>.

وأما الشيء الذي دعى الإمام الخطابي - رحمه الله - إلى هذا البيان؛ هو ما جاء عن أهل الرأي من أن الغازي الغني لا يُعطى الزكاة؛ وذلك في شرح قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة؛ لغاز في سبيل الله، أو لعامل عليها، أو لغارم، أو لرجل اشتراها بماله، أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين للغني»<sup>٢</sup>.

حيث قال الإمام الخطابي - رحمه الله - : «قلت: فيه بيان أن للغازي وإن كان غنياً أن يأخذ الصدقة ويستعين بها في غزوه، وهو من سهم "سبيل الله". وإليه ذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وقال أصحاب الرأي لا يجوز أن يُعطى الغازي من الصدقة، إلا أن يكون مُنقطعاً به»<sup>٣</sup>.

فقد ذهب أهل الرأي مذهباً يُخالف ظاهر النص المذكور، واستدل الإمام الخطابي - رحمه الله - على عدم صحة ما ذهبوا إليه بدلالة "الواو" اللغوية، والتي تقتضي مغايرة المعطوف والمعطوف عليه. كما مر، حيث قال في نهاية الشرح: «وقد جاء في هذا الحديث ما بينه، ووكّد أمره، فلا وجه للذهاب عنه»<sup>٤</sup>.

## ثانياً: حرف "ثم":

العطف بـ "ثم" يفيد الترتيب والتراخي، فإذا قيل: جاء زيدٌ ثم عمروٌ فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيدٍ مُمهلةً<sup>٥</sup>.

وهذا هو ما يراه الإمام الخطابي - رحمه الله - فقد قال: «الواو حرف الجمع والتشريك، وُثمَّ حرف النسق بشرط التراخي»<sup>٦</sup>، فصارت معانيها ثلاثة الجمع والتشريك والتراخي.

<sup>١</sup> الخطابي، معالم السنن ٥٤/٢-٥٥.

<sup>٢</sup> الخطابي، معالم السنن ٥٤/٢.

<sup>٣</sup> الخطابي، معالم السنن ٥٤/٢.

<sup>٤</sup> الخطابي، معالم السنن ٥٥/٢.

<sup>٥</sup> ابن هشام، شرح قطر الندى، ص ٤٠٦ بتصرف.

<sup>٦</sup> الخطابي، معالم السنن ١٢٢/٤.

## الثالث: حرف الفاء:

والفاء للتّرتيب والتّعقيب، فإذا قيل: جاء زيدٌ فعمروُ معناه أن مجيءَ عمرو وَقَعَ بعدَ مجيءِ زيدٍ من غيرِ مُهلةٍ، فهي مفيدةٌ لثلاثةِ أمورٍ: التّشريكُ في الحكمِ والتّرتيبُ والتّعقيبُ.  
وللفاءِ معنى آخرٌ وهو التّسبُّبُ و ذلكَ غالبٌ في عطفِ الجُمَلِ مثل: سها فَسجدَ، وزنى فَرُجمَ، وسرقَ فَقُطِعَ<sup>١</sup>.

وأخذ الإمام الخطّابي - رحمه الله - من مدلولِ معنى الفاءِ شرطَ طهارةِ القدمينِ عندَ لبسِ الخفّينِ، حيث روى بسنده عن أبي بكرٍ عن أبيه عن النبي ﷺ أنه رخصَ للمسافرِ ثلاثةَ أيّامٍ ولياليهنّ، وللمقيمِ يوماً وليلةً، إذا تطهّرَ فلبسَ خُفَّيه أن يمسخَ عليهما<sup>٢</sup>.  
ثمّ استنبط من هذا النصّ، فقال: «قوله: "إذا تطهّرَ فلبسَ خُفَّيه" شرطٌ في إكمالِ الطّهارةِ قبلَ لبسِ الخفّ، ألا تراه قد عقّبهُ بحرفِ "الفاء" التي تُوجبُ التّعقيبَ»<sup>٣</sup>.  
فواضحٌ جدّاً أنّه يرى بأنّ الفاء من معانيها التّعقيبُ.

## المطلب الثاني: بعضُ حروفِ الجمرِ ودلالاتها عند الإمام الخطّابي

### أولاً: حرف الباء:

للباءِ عدّةٌ معانٍ تُستخدمُ حسبَ المعنى المراد، وقد يختلف الحكمُ بترجيحِ معنى على آخر، وفيما يلي ذكرٌ لبعضِ معانيها التي لاحظَها الباحثُ من أثناءِ اجتهاداتِ الخطّابي في كتبه ومنها:  
أ- المعاوضةُ: واستدلَّ الإمامُ بذلكَ على جوازِ أن تكونَ المنافعُ عِوضاً، وجوازِ أخذِ الأجرةِ على تعليمِ القرآنِ الكريمِ، فقد أوردَ قوله ﷺ: « .. زَوَّجْتُكُهَا بما معك من القرآنِ »<sup>٤</sup>.  
ثمّ قال: «فيه من الفقهِ أن منافعَ الحرِّ قد يجوزُ أن تكونَ صداقاً كأعيانِ الأموالِ، ويدخلُ فيه الإجارةُ وما كان في معناها من خياطةِ ثوبٍ، ونقلِ متاعٍ ونحوِ ذلكَ من الأمورِ، وفيه دليلٌ على

<sup>١</sup> ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص ٤٠٥، بتصرف.

<sup>٢</sup> الخطّابي، أعلام الحديث، ١/٢٦٨.

<sup>٣</sup> الخطّابي، أعلام الحديث ١/٢٦٩.

<sup>٤</sup> أخرجه البخاري- كتاب الوكالة- باب وكالة المرأة الإمام في النكاح- رقم: ٢١٤٤، وأبو داود- كتاب النكاح-

جواز الأجرة على تعليم القرآن، و"الباء" في قوله ﷺ: (بما معك) بَاءُ التَّعْوِضِ، كما تقول بعثك هذا الثوبَ بدينارٍ<sup>١</sup>.

فمن معاني الباء المعوضة كما قرّر الإمام الخطّابي - رحمه الله - وأفاد تبعاً لذلك حكماً شرعياً، من جواز كون المنافع صداقاً، وجواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم.

## ثانياً: حرف اللام :

اللام: حرف جرّ قد تكون بمعنى التّملك وقد تكون للتّسبب<sup>٢</sup>، وقد صرّح بذلك الإمام الخطّابي - رحمه الله - في شرحه حديث ابن عمّار أنّ رسول الله ﷺ أسهم لرجلٍ ولفرسه ثلاثة أسهم، سهماً له وسهمين لفرسه<sup>٣</sup>، حيث قال: «قوله "سهماً له" اللام في هذه الإضافة لام التّملك، وقوله "سهمين لفرسه" عطف على الكلام الأوّل، إلّا أنّ اللام فيه لام التّسبب، وتحرير الكلام أنّه أعطى الفارس ثلاثة أسهم، سهماً له وسهمين لأجل فرسه، أي لعنائه في الحرب لما يلزمه من مؤنته<sup>٤</sup>».

والنصّ واضح في تفريق الإمام الخطّابي - رحمه الله - بين مدلول اللام في الموضعين وما بناه من حكم على ذلك.

واللام قد تأتي بمعنى "في" الظرفيّة، كما في قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن﴾ [الطلاق/١].

قال الإمام الخطّابي: «إن اللام في "لعدتهن" بمعنى "في"؛ فمعنى الآية فطلقوهن في وقت عدتهن، وبناء عليه إذا كان وقت الطلاق الطهر ثبت أنّه محلّ العدة<sup>٥</sup>».

## ثالثاً: حرف "على":

<sup>١</sup> الخطّابي، معالم السنن ٣/١٨١.

<sup>٢</sup> ينظر الحرجاني، العوامل ص ٢.

<sup>٣</sup> أخرجه البخاري - كتاب الجهاد و السير - باب سهام الفرس - رقم: ٢٦٥١، وأبو داود - كتاب الجهاد - رقم: ٢٨٤٥

<sup>٤</sup> الخطّابي، معالم السنن ٢/٢٦٧

<sup>٥</sup> الخطّابي، معالم السنن ٣/٢٠٠، وأعلام الحديث، ج ٣، ص ٢٠٩٩، وبعدها، بتصرف.

تأتي "على" لمعان كثيرة منها إفادة الإلزام والإيجاب<sup>١</sup>، ولقد قال الإمام الخطّابي - في شرح قوله ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى تؤدّي»<sup>٢</sup> -: «في هذا الحديث دليل على أن العارية مضمونة، وذلك أن "على" كلمة إلزام، وإذا حصلت اليد أخذه صار الأداء لازماً لها، والأداء قد يتضمّن العين إذا كانت موجودة والقيمة إذا صارت مُستهلكة، ولعله أملك بالقيمة منه بالعين»<sup>٣</sup>.

## المطلب الثالث: أداة الحصر

### أولاً: إمّا:

يقول الإمام الخطّابي: «كلمة "إنّما" عاملة برُكنيها إيجاباً ونفيّاً؛ فهي تُثبتُ الشيءَ وتُنفي ما عداه»<sup>٤</sup>، فهي تفيد الحصر، وتفريعا على هذا قال عند شرح - قوله ﷺ: «إنّما الولاء لمن أعتق»<sup>٥</sup> -: «لأ ولأء لغير المعتق، وإنّ من أسلم على يدي رجل لم يكن له ولاؤه لأنّه غير مُعتق، وكلمة "إنّما" تعمل في الإيجاب والسلب جميعاً»<sup>٦</sup>، وهذا هو معنى إفادة "إنّما" الحصر، ومعنى "أنّها عاملة برُكنيها"؛ هو: أن "إنّ" المفيد للإيجاب، و"ما" المفيد للسلب إذا اجتمعَا يفيدان الحصر<sup>٧</sup>.

ومّا فرّعه - رحمه الله - على ذلك أيضا؛ أن لا شفعة في المقسوم، فقد جاء في حديث جابر ﷺ قال: «إنّما جعل رسول الله ﷺ الشفعة في كل مال لم يُقسَم، فإذا وقعت الحدودُ وصُرفتِ الطُّرُقُ فلا شفعة»<sup>٨</sup>.

<sup>١</sup> ينظر الجرجاني، العوامل، ص ٢، كشف الأسرار ٢/٢٥٩.

<sup>٢</sup> أخرجه الترمذي - كتاب البيوع - رقم: ١١٨٧، وأبو داود - كتاب البيوع - رقم: ٣٠٩١، و ابن ماجة - كتاب الأحكام - رقم: ٢٣٩١، وأحمد - مسند البصريين - رقم: ١٩٢٨٨.

<sup>٣</sup> الخطّابي، معالم السنن ٣/١٤٩.

<sup>٤</sup> الخطّابي، أعلام الحديث ١/١١٢.

<sup>٥</sup> أخرجه البخاري - كتاب الزكاة - باب الصدقة على موالى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم - رقم: ١٣٩٨، وأبو داود - كتاب العتق - رقم: ٣٤٢٨.

<sup>٦</sup> الخطّابي، معالم السنن ٤/٦٠.

<sup>٧</sup> الخطّابي، معالم السنن ٤/٦٠. ينظر تفصيل هذه المسألة البحر المحيط ٣/٢٣٧ و بعدها.

<sup>٨</sup> أخرجه البخاري - كتاب البيوع - باب بيع الشريك من شريكه - رقم: ٢٠٦٠، وأبو داود - كتاب البيوع - رقم: ٣٠٤٩.

قال: «وكلمة "إنما" تعمل بركنيها، فهي مثبتة للشيء نافية لما سواه، فثبت أنه لا شفعة في المقسوم»<sup>١</sup>.

## ثانياً: الألف واللام:

"الألف واللام" مع الإضافة<sup>٢</sup> يأتي للحصر مثل "إنما"، كما صرح الإمام الخطابي - رحمه الله - في معرض شرح قول الرسول ﷺ: «فإنَّ الولاءَ لمن أعطى الثَّمنَ وولي النِّعمة»<sup>٣</sup>، حيثُ قال: «وفي قوله: "الولاء لمن أعطى الثمن وولي النعمة" دليل أن لا ولاء إلا لمعتق، وذلك أن دخول "الألف واللام" في الاسم مع الإضافة يُعطي السلب والإيجاب، كقولك الدَّارُ لزيد، والمالُ للورثة، فيه إيجابُ ملك الدَّارِ وإيجابُ المالِ للورثة وقطعهما عن غيرها، وإذا كان كذلك ففيه دليلٌ على أن من أسلم على يدي رجلٍ فإنه لا يرثه ولا يكون له ولاؤه؛ لأنه لم يعتقه»<sup>٤</sup>.

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»<sup>٥</sup>.

قال - رحمه الله - في شرح الحديث: «فيه من الفقه أن تكبيرة الافتتاح جزء من أجزاء الصلاة... وأن الصلاة لا يجوز افتتاحها إلا بلفظ التكبير دون غيره من الأذكار، وذلك لأنه قد عيّن به "الألف واللام" اللتين هما للتعريف، و"الألف واللام" مع الإضافة يفيدان السلب والإيجاب، ويوجبان التخصيص، وهو أن يسلبا الحكم فيما عدا المذكور، ويوجبان ثبوت المذكور، كقولك فلان مبيته المساجد؛ أي: لا مأوى له غيرها، وحيلة الهم الصبر؛ أي: لا مدفع له إلا بالصبر، ومثله في الكلام كثير، وفيه دليل على أن التحليل لا يقع بغير السلام؛ لما ذكرنا من المعنى، ولو وقع بغيره لكان ذلك خلفاً في الخبر»<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> الخطابي، معالم السنن، ٣، ص ١٣٠.

<sup>٢</sup> الإضافة هنا ليست بالمعنى المعروف عند النحاة، بل المراد هو الاسم المحلى بالألف واللام إذا أسنده إلى غيره.

<sup>٣</sup> أخرجه البخاري - كتاب الفرائض - باب ما يرث النساء من الولاء - رقم: ٦٢٦٣.

<sup>٤</sup> الخطابي، معالم السنن ٩٥/٤.

<sup>٥</sup> أخرجه الترمذي - كتاب الطهارة - رقم: ٣، وابن ماجه - كتاب الطهارة - رقم: ٢٧١، والدارمي - كتاب الطهارة -

رقم: ٦٨٤ -

<sup>٦</sup> الخطابي، معالم السنن ٣٠/١، ١٥١.

فاستنبط الإمام الخطابي - رحمه الله - بدلالة "الألف و اللام" مع الإضافة، حصرَ حكم المسائل المذكورة فيما علقت به، فلا تحليل بغير السلام ولا تحريم بغير التكبير. هذا بيانٌ لبعضِ حروفِ المعاني عند الإمام الخطابي، وتلك هي تفريعاته المنبئية على مدلولِ معانيها.



# الفصل الثاني في المنهج الاجتهادي

## الإجماع

في المنهج الاجتهادي لدى الإمام الخطابي

**المبحث الأول:** حجية الإجماع في المنهج الاجتهادي للإمام  
الخطابي

**المبحث الثاني:** حجية إجماع غير الصحابة عند الإمام  
الخطابي

**المبحث الثالث:** حكم منكر المجمع عليه عند الإمام  
الخطابي

## البحث الأول:

حجية الإجماع في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي

### المطلب الأول: تعريف الإجماع:

#### أولاً: تعريف الإجماع لغة:

للإجماع معنيان:

أحدهما: العزم ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ [يونس/٧١]، وقوله ﷺ: «لا صيام لمن لم يُجمع الصيام من الليل»<sup>١</sup>.

والثاني: الاتفاق، يُقال: أجمع القوم على كذا؛ أي: صاروا ذوي جمع، كما يُقال: ألبن وأتمر؛ إذا صارَ ذا لبِنٍ وذا تَمَرٍ<sup>٢</sup>، والمعنى الثاني له صلة بالمعنى الاصطلاحي كما يأتي بيانه:

#### ثانياً: التعريف الاصطلاحي:

هو: اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد ﷺ على أمر من الأمور<sup>٣</sup>.

أو هو: اتفاق أمة محمد ﷺ خاصة على أمر من الأمور الدينية<sup>٤</sup>.

وكذلك نصَّ على قيد: "أمر ديني" صاحب "روضة الناظر"<sup>٥</sup>.

ويستخلص من التعريفات ما يلي:

أ- أن يحصل الاتفاق من المجتهدين؛ فلا عبرة بعامة الناس؛ لأنهم أهلية النظر.

<sup>١</sup> أخرجه النسائي- كتاب الصيام- رقم: ٢٢٩٧، والترمذي- كتاب الصيام- رقم: ٦٦٢، و أبوداود- كتاب الصيام- رقم: ٢٠٩٨، وابن ماجة- كتاب الصيام- رقم: ١٦٩٠.

<sup>٢</sup> ابن منظور، لسان العرب، مادة جمع، ٥٧/٨، و ينظر: الشوكاني، إرشاد الفحول ١٣١.

<sup>٣</sup> البيضاوي، منهاج الوصول في علم الأصول مع الأسنوي، ٣٧٧/٢-٣٧٨.

<sup>٤</sup> الغزالي، المستصفى. ١٣٧.

<sup>٥</sup> ابن قدامة، روضة الناظر، ١٣١.

ب- أن يكون الاتفاق من جميع المجتهدين؛ فلو اتفق أكثرهم على حكم فلا يكون إجماعاً؛ لأن الحق قد يكون في الجانب الأقل.

ج- أن يكون المجتهدون من الأمة الإسلامية؛ فلا اعتداد بإجماع الأمم السابقة.

د- أن يكون الإجماع بعد وفاة النبي ﷺ؛ لأنه هو مصدر التشريع فلا اعتداد بما يتفق عليه في حضرته، إلا إذا وافق فيكون إقراره حجة لاتفاقهم.

هـ- أن يكون الإجماع في عصر واحد.

## المطلب الثاني: حجية الإجماع عند الإمام الخطابي:

### أولاً: حجية الإجماع

الذي عليه جمهور الأمة أن الإجماع حجة ويجب العمل بمقتضاه. وخالف في ذلك من لا يعتد بخلافه كالنظام من المعتزلة والشيعة وبعض الخوارج.

### ثانياً: مذهب الخطابي في حجية الإجماع

الإجماع مصدر من مصادر التشريع عند الإمام الخطابي كالجُمهور، فهو كثيراً ما يستدل به في تقرير المسائل الفقهية. وليبان موقفه من الإجماع أسوق بعض النصوص التي تبين رأيه ومنهجته في الأخذ بالإجماع:

روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لما توفّي رسول الله ﷺ واستُخلف أبو بكر بعده، وكفر من كفر من العرب؛ قال عمر بن الخطاب لأبي بكر رضي الله عنهما: «كيف تُقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله؛ فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه؛ إلا بحقه وحسابه على الله»، فقال أبو بكر رضي الله عنه: «لأقاتلن من فرّق بين الصلاة والزكاة؛ فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه»، فقال عمر بن الخطاب: «فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرخ صدر أبي بكر للقتال؛ فعرفت أنه الحق»<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سبق تخريجه.

قال الإمام الخطابي في شرحه له: «هذا الحديث أصل كبير في الدين؛ وفيه أنواع من العلم وأبواب من الفقه... ونحن نكشفها بإذن الله، ونبين معانيها؛ والله المعين عليه والموفق له»<sup>١</sup>.

وقد أطل الإمام الخطابي النفس في شرح هذا الحديث؛ حيث استوفى شرحه في تسع صفحات يستنبط منها أحكاماً فقهية وقواعد أصولية، ويرد على شبه المغرضين. وما يلزمنا في هذا المقام هو ما يتعلّق بالإجماع. وها أنا أورد عبارات الإمام الخطابي في الإجماع، حيث قال:

١ - «... وفي ذلك دليل على تصويب رأي علي عليه السلام في قتال أهل البغي، وأنه إجماع من الصحابة كلهم...»<sup>٢</sup>.

٢ - «... وفي ذلك من قوله دليل على أن قتال الممتنع من الصلاة كان إجماعاً من رأي الصحابة...»<sup>٣</sup>.

٣ - «... ثم لم ينقض عصر الصحابة حتى أجمعوا على أن المرتد لا يُسيى...»<sup>٤</sup>.

٤ - «... وكذلك الأمر في كل من أنكر شيئاً مما أجمعت عليه الأمة من أمور الدين، إذا كان علمه منشراً؛ كالصلوات.. (فلا يعذر)... إلا أن يكون رجل حديث عهد بالإسلام.. فإذا أنكر شيئاً منه جهلاً.. لم يكفر، أمّا ما كان الإجماع فيه معلوماً من طريق علم الخاصة... فإن من أنكرها (أي: من تلك الأحكام) لا يكفر، بل يعذر فيها...»<sup>٥</sup>.

٥ - «... وفيه دليل على أن الخلاف إذا حدث في عصر فلم ينقض العصر حتى زال الخلاف وصار إجماعاً؛ أن الذي مضى من الخلاف ساقط كأن لم يكن»<sup>٦</sup>.

ففي هذه المقتطفات من كلام الإمام الخطابي فيها أجلى دلالة على حجية الإجماع عنده.

وفي المباحث الآتية سأتناول بعض المسائل الأصولية المتعلقة بالإجماع ممّا للإمام الخطابي فيه قول ومذهب، كإجماع غير الصحابة، وحكم منكر الإجماع.

<sup>١</sup> الخطابي، معالم السنن ٣/٢.

<sup>٢</sup> الخطابي، معالم السنن ٤/٢.

<sup>٣</sup> الخطابي، معالم السنن ٥/٢.

<sup>٤</sup> الخطابي، معالم السنن ٦/٢.

<sup>٥</sup> الخطابي، معالم السنن ٨/٢-٩.

<sup>٦</sup> الخطابي، معالم السنن ١١/٢.



## المبحث الثاني:

### حُجِّيَّةُ إِجْمَاعِ غَيْرِ الصَّحَابَةِ

#### المطلب الأول: تصويرُ المسألة وبيانُ مذاهبِ العلماءِ فيها:

ولكن هل الإجماع وحجته مختص بهؤلاء الصحابة الكرام؟ وهل الأمة إذا أجمعت في عصر من الأعصار بعد الصحابة يكون إجماعهم حجة أم لا؟

إجماعُ الصَّحَابَةِ حُجَّةٌ بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ الْقَائِلِينَ بِحُجِّيَّةِ الْإِجْمَاعِ، وَهُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِذَلِكَ، وَنَقَلَ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ لَيْسَ بِحُجَّةٍ<sup>١</sup>.  
ثُمَّ اخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ فِي حُجِّيَّتِهِ بَعْدَ عَصْرِ الصَّحَابَةِ؛ فَذَهَبَ إِلَى اخْتِصَاصِ الْحُجِّيَّةِ بِالصَّحَابَةِ دَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ حَبَّانَ البُسْتِيِّ فِي صَحِيحِهِ، وَهَذَا مَنْقُولٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ<sup>٢</sup>.

#### المطلب الثاني: مذهبُ الإمامِ الخَطَّابِيِّ فِي حُجِّيَّةِ إِجْمَاعِ غَيْرِ الصَّحَابَةِ:

الإمامُ الخَطَّابِيُّ يَرَى إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ حُجَّةً، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ:

أ- «... وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى تَصْوِيبِ رَأْيِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِتَالِ أَهْلِ الْبَغِيِّ، وَأَنَّهُ إِجْمَاعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ كُلِّهِمْ...»<sup>٣</sup>.

يُشِيرُ الْإِمَامُ الخَطَّابِيُّ إِلَى مَا كَانَ فِي أَيَّامِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ قِتَالِهِ أَهْلَ الْبَغِيِّ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ الْإِجْمَاعَ الْحَاصِلَ مِنَ الصَّحَابَةِ دَلِيلٌ عَلَى تَصْوِيبِ رَأْيِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ وَلَوْلَا أَنَّ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ حُجَّةٌ عِنْدَهُ لَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْإِمَامُ الخَطَّابِيُّ.

ب- «ثُمَّ لَمْ يَنْقُضْ عَصْرُ الصَّحَابَةِ حَتَّى أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُرْتَدَّ لَا يُسَبَى»<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> الزركشي، البحر المحيط ٤٣٩/٦، الشوكاني، إرشاد الفحول ١٤٨.

<sup>٢</sup> الزركشي، البحر المحيط ٤٣٩/٦، الشوكاني، إرشاد الفحول ١٤٨-١٤٩.

<sup>٣</sup> الخطَّابِيُّ، معالم السُّنَنِ ٤/٢.

<sup>٤</sup> الخطَّابِيُّ، معالم السُّنَنِ ٦/٢.

والشاهد فيه نسبة الإجماع الحاصل إلى عصر الصحابة وأن الصحابة أجمعوا، وإذا لم يكن إجماع الصحابة حجة فإجماع من يكون حجة؟ وهم خير القرون الذين شاهدوا التنزيل.

وإجماع علماء الأمة في أي عصر كان حجة عند الإمام الخطابي، ولا ينحصر الإجماع في الصحابة؛ ويظهر ذلك من نصوص الإمام الخطابي التالية:

أ- «وفيه دليل على أن الخلاف إذا حدث في عصر فلم ينقض العصر حتى زال الخلاف وصار إجماعاً؛ أن الذي مضى من الخلاف ساقط كأن لم يكن»<sup>١</sup>.

والشاهد فيه هو تعبير الإمام الخطابي عن القاعدة التي قررها بقوله: "إذا حدث في عصر" بتكبير لفظ: "عصر"؛ ليدل على أي عصر كان، مطلقاً غير مُقيّد بعصر الصحابة أو التابعين أو القرون المفضلة. نعم، سياق كلامه كان في واقعة خلافة ختمت بالإجماع في عهد الصحابة، ولكنه في تقرير القاعدة كانت صيغته تدل على العموم والشمول. والله اعلم.

ب- لقد نقل الإمام الخطابي الإجماع عمّن سبقه من العلماء في مسائل عدة، فقال -مثلاً-: «قلت: قد أجمع عامة العلماء على أنه إذا أصبح جنباً في رمضان؛ فإنه يتم صومه ويُجزئه، غير أن إبراهيم النخعي فرّق بين أن يكون ذلك منه في الفرض وبين أن يكون في التطوع...»<sup>٢</sup>.

ولا يخفى أن الإمام الخطابي استثنى من هذا الإجماع إبراهيم النخعي فيما ذهب إليه، وهو تابعي، ثم قوله: «أجمع عامة العلماء» عام من غير حصر في عصر معين؛ مما يدل على جواز حصول الإجماع في أي عصر كان.

وقد نقل الإمام الخطابي الإجماع في أبواب مختلفة من الصحابة وعامة الأمة، يطول ذكرها هنا، ومن أراد الاطلاع فهذه مواضع بعضها أدناه<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> الخطابي، معالم السنن ١١/٢.

<sup>٢</sup> الخطابي، معالم السنن ٩٩/٢.

<sup>٣</sup> الخطابي، معالم السنن ٤٤/١، ٨٥، ١٠٢، ١٠٨، ٢١٠، ٢٣٠، ٢٤٨، ٢٤٩، ٤/٢، ٦، ١١، ٢٩، ٤٦، ٩٦،

٩٩، ١٢٣، ١٣٢، ١٤٣، ١٤٦، ١٥٦، ١٩٦، ٢٧٧، ٦/٣، ٤٧، ٦٠، ١١٥، ١٣٠، ٢٦٤، ٤/٦٨.

أعلام الحديث ١/٣٨٧، ٤٧١، ٧٥٠، ٣/١٠٨٨، ٤/٢٣٣٦.

## البحث الثالث:

### حُكْمُ مُنْكَرِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ

#### المطلب الأول: تصوير المسألة وبيان مذاهب العلماء فيها:

الحكمُ الثَّابِتُ بالإجماع إمَّا أن يكون مَظْنُونًا أو مَقْطُوعًا، فإن كان مَظْنُونًا؛ فلا خِلاف في أن إنكاره لا يُوجِبُ الكُفْرَ، إمَّا إن كان مَقْطُوعًا؛ فقد اختلف فيه على مذهبين:  
أحدهما: إنكاره مُطْلَقًا كُفْرًا، وهو مذهبُ الحنفيَّةِ.

ثانيهما: إن كان معلومًا من الدين بالضرورة بحيث يعرفه العامةُ والخاصةُ؛ كان إنكاره كُفْرًا. وإن كان غير ذلك كحلِّ البيعِ وصحَّةِ الإجارةِ والوقفِ؛ لم يكن إنكاره كُفْرًا.  
وجَهَةُ القولِ الأوَّلِ أن إنكار القطعيِّ المُجمَعِ عليه إنكارٌ للدليل الذي أجمعوا عليه من الكتاب والسنة، وفي ذلك تكذيبٌ لله ولرسوله، وهو كُفْرٌ.  
ووجهُ القولِ الثاني: أن ما عَلِمَ من الدين بالضرورة من أركان الإسلام الذي لا يتحقق الإسلامُ بدونها فإنكارها يرفع الإسلامَ المنكِرَ، أمَّا ما لم يُعَلَمَ من الدين بالضرورة فمُنْكَرُهُ لم يخرج عن كونه مُسَلِمًا فلا يكون كافرًا<sup>١</sup>.

#### المطلب الثاني: مذهبُ الإمامِ الخطَّابِيِّ في حكم منكر الإجماع:

القولُ الثاني الذي نقلته أنفًا يُوافقُ ما ذهب إليه الإمام الخطَّابِيُّ؛ فالحكمُ الثَّابِتُ بالإجماع إن كان مَقْطُوعًا به فمُنْكَرُهُ كافرٌ، وبيانه في قوله: «وكذلك الأمر في كلِّ من أنكر شيئًا ممَّا أجمعت عليه الأمةُ من أمور الدين، إذا كان علمُه مُنتَشِرًا كالصَّلواتِ الخمسِ، وصيامِ شهرِ رمضانَ، والاعتسَالِ من الجنابةِ، وتحريمِ الزَّنا والخمرِ، ونكاحِ ذواتِ المحارِمِ، في نحوها من الأحكامِ»<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> الأسنوي، نهاية السؤل، ٤٣٧/٢، وينظر: أبو النور زهير، أصول الفقه ١٨٢/٣، بتصرف يسير.

<sup>٢</sup> الخطَّابِيُّ، معالم السنن ٩-٨/٢.



ولا يخفى أن هذه الأمور التي ذكرها الإمام الخطابي مما هو معلوم من دين الإسلام ضرورة فلم يكن منكرها معذوراً؛ إذ لا يجهلها من يعيش في المجتمع الإسلامي.

ولكن استثنى الإمام الخطابي من يكون حديث عهد بالإسلام لا يعرف حدوده: «فإذا أنكر شيئاً منه جهلاً لم يكفر، وكان سبيله سبيل أولئك القوم في تبقية اسم الدين عليه»<sup>١</sup>.

ويقصد بأولئك القوم الذين حاربهم أبو بكر؛ لإنكارهم فرضية الزكاة؛ فإن الإمام الخطابي جعل مانعي الزكاة بعد وفاة الرسول ﷺ من أهل البغي، ولم يعدّهم في زمرة الكفرة، مع أنه يقر بأنهم أنكروا فرض الزكاة وامتنعوا من أدائها إلى الإمام، وبين السبب في عدم تكفيرهم بأنهم عذروا فيما كان منهم، من قرب العهد بزمان الشريعة التي كان يقع فيها التبديل في الأحكام، ووقوع الفترة بموت النبي ﷺ، وكان القوم جهلاً بأموال الدين، وكان عهدهم حديثاً بالإسلام؛ فتداخلت-: الشبهة فعذروا.

ثم بين الإمام الخطابي أن الأمر يختلف اليوم، وأن من أنكر فرض الزكاة في هذا الزمان كان كافراً بإجماع المسلمين<sup>٢</sup>.

أما إن كان الحكم الثابت بالإجماع من غير ما علم من الدين ضرورة؛ فلا يكفر، بل يُعذر عند الإمام الخطابي؛ وبيانه في قوله: «فأما ما كان الإجماع فيه من طريق علم الخاصة، كتحریم نكاح المرأة على عمّتها وخالتها، وأن قاتل العمدة لا يرث، وأن للجدّة السُّدس، وما أشبه ذلك من الأحكام؛ فإن من أنكرها لا يكفر، بل يُعذر فيها؛ لعدم استفاضة علمها في العامة، وتفرد الخاصة بها»<sup>٣</sup>.

وهكذا يظهر أن الإمام الخطابي يُفرّق بين ما علم من الدين ضرورة وبين ما اختص به الخاصة؛ فإن منكر الأول يكفر والثاني يُعذر. والله أعلم.

<sup>١</sup> الخطابي، معالم السنن ٩/٢.

<sup>٢</sup> الخطابي، معالم السنن ٨/٢، بتصرف.

<sup>٣</sup> الخطابي، معالم السنن ٩/٢.

# الفصل الرابع القياس في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي

## القياس في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي

وفيه ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول:** حجية القياس عند الإمام الخطابي

**المبحث الثاني:** ضوابط القياس عند الإمام الخطابي

**المبحث الثالث:** القياس في العبادات عند الإمام

الخطابي

## البحث الأول:

### حُجِيَّةُ الْقِيَاسِ عِنْدَ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ

#### تمهيد:

القياس في اللغة التقدير، يُقال: قَسْتُ الشَّيْءَ بغيره وعلى غيره أقيسُ قَيْسًا وقِياسًا؛ إذا قَدَّرته على مثاله.

والقياسُ في الاصطلاح هو: حملُ معلومٍ على معلومٍ في إثباتِ حكمٍ لهما أو نفيه عنهما لأمرٍ جامعٍ بينهما من حكمٍ أو صفةٍ<sup>١</sup>.

أو هو: حملُ فرعٍ على أصلٍ في حكمٍ بجامعٍ بينهما.

والمراد بالحمل هنا الإلحاق؛ فالفرعُ كالأرز والأصلُ كالبرِّ، والحكمُ كتحریم الربا، والجامعُ الكيلُ أو القوتُ و الطَّعمُ، ولا بدَّ لكلِّ قياسٍ من أصلٍ وفرعٍ وعلَّةٍ وحكمٍ<sup>٢</sup> وهذه الأربعة هي أركانُ القياس.

#### المطلب الأول: مذاهب العلماء في الاحتجاج بالقياس:

اتَّفَقَ العلماءُ على حجِّيَّته في الأمور الدنيوية؛ كما في الأدوية وغيرها.

وإنَّما وقع الخلاف بينهم في القياس الشرعيِّ على مذاهب:

**المذهب الأول:** ذهب الجمهورُ من الصَّحابةِ والتَّابعينَ والفقهاءِ والمتكلمينَ إلى أنَّه أصلٌ

من أصولِ الشريعةِ يستدلُّ به في الأحكام الشرعية<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> الشُّوكاني، إرشاد الفحول، ص ٣٣٧

<sup>٢</sup> الشَّنْقِيطِي، محمد الامين بن أحمد المختار ت ١٣٩٣، مذكرة في أصول الفقه، ص ٢٩١، مكتبة العلوم والحكم/المدينة المنورة، ط ٥، ٢٠٠١.

<sup>٣</sup> الشُّوكاني، إرشاد الفحول، ص ٣٣٨، والأسنوي، نهاية السؤل، ١٢/٣ و بعدها

**المذهب الثاني:** وذهب القاشاني، والنهرواني، وداود بن علي الأصفهاني إلى أن التَّعْبُدَ بالقياس واجبٌ شرعاً في صورتين وفيما عدهما يحرم العمل به، ولا دَخَلَ للعقل في الإيجاب ولا في التحريم:

**الصورة الأولى:** أن يكون حكم الأصل منصوص العلة إما بصريح اللفظ أو بإيمائه؛ كأن يقول الشارع: الخمر حرام للإسكار فيقاس التبيد عليها.

**والصورة الثانية:** أن يكون الفرع بالحكم أولى من الأصل؛ كقياس ضرب الوالدين على التأفيف بجامع الإيذاء ليثبت له التحريم؛ فإن الضرب أولى بالتحريم من التأفيف لشدة الإيذاء فيه<sup>١</sup>.

**المذهب الثالث:** وقال ابن حزم الظاهري وأتباعه: إن التَّعْبُدَ بالقياس جائز عقلاً ولكن لا دليل من الشرع يوجب العمل به.

**المذهب الرابع:** وقال الشيعة الإمامية والنظام في أحد الثقلين عنه: إن التَّعْبُدَ بالقياس محال عقلاً<sup>٢</sup>.

ولكل أدلته التفصيلية يطول ذكرها، وليس المقام مقام إثبات حججة القياس، ونكتفي بإيراد رأي الإمام الخطابي - رحمه الله - متبوعاً ببعض الأدلة على مذهبه.

## **المطلب الثاني: مذهب الإمام الخطابي في الاحتجاج بالقياس**

يرى الإمام الخطابي - رحمه الله - أن القياس حجة في الأحكام الشرعية، وأن مرتبته بعد الكتاب والسنة والإجماع، بل توسع الإمام في الاستدلال بالقياس فيما لا نص فيه، وآراؤه شاهدة على ذلك.

ولقد أورد الإمام أدلة على اعتبار القياس وحجته منها:

<sup>1</sup> الغزالي، المستصفى، ٣٠٢، الشوكاني، إرشاد الفحول، ص ٣٣٨، والأسنوي، نهاية السؤل، ١٣/٣-١٤

<sup>2</sup> الغزالي، المستصفى، ٣٠٢، الشوكاني، إرشاد الفحول، ص ٣٣٨، والأسنوي، نهاية السؤل، ١٤/٣

أ- حديثُ عمرَ رضي الله عنه إذ قال: هَشَشْتُ فِقَبَلْتُ وأنا صائمٌ فقلت: «يارسول الله صنعتُ اليومَ أمراً عظيماً قَبَلْتُ وأنا صائمٌ، قال صلى الله عليه وسلم: «أرأيتَ لو مضمضتَ من الماءِ وأنت صائمٌ؟» قلتُ: لا بأسَ به؛ قال: «فَمَهْ»<sup>١</sup>.

قال الإمام الخطَّابيُّ -رحمه الله- في شرح الحديث: «في هذا إثباتُ القياسِ، والجمعُ بين الشَّيئينِ في الحكمِ الواحدِ لاجتماعهما في الشَّبهِ، وذلك أنَّ المضمضةَ بالماءِ ذريعةٌ لنزوله إلى الحلقِ ووصولهِ إلى الجوفِ؛ فيكونُ به فسادُ الصَّومِ، كما أنَّ القبلةَ ذريعةٌ إلى الجماعِ المفسدِ للصومِ؛ فإذا كان أحدُ الأمرينِ منهما غيرَ مفطرٍ للصائمِ؛ فالآخرُ بمثابته»<sup>٢</sup>.

ففي هذا الاستدلالِ يشيرُ الإمامُ الخطَّابيُّ -رحمه الله- إلى أركانِ القياسِ الأربعةِ: الأصلِ والفرعِ وحكمِ الأصلِ والعلةِ الجامعةِ.

فالعلةُ عبَّرَ عنها بالشَّبهِ، حينما قال: لاجتماعهما في الشَّبهِ، والحكمُ هو عدمُ الإفطارِ، والأصلُ المقيسُ عليه هو المضمضةُ، والفرعُ المقيسُ: هو القبلةُ التي قيستَ على المضمضةِ.

والقياسُ والاجتهادُ عند الإمامِ الخطَّابيِّ -رحمه الله- نوعٌ من البيانِ في الشريعةِ الإسلاميَّةِ، قال في ذلك: «إنَّ الله تعالى لم يترك شيئاً يجبُ له فيه حكمٌ إلاَّ وقد جعل فيه بياناً، ونصبَ عليه دليلاً، ولكنَّ البيانَ ضربانِ؛ بيانٌ جليٌّ يعرفه عامَّةُ النَّاسِ كافَّةً، وبيانٌ خفيٌّ لا يعرفه إلاَّ الخاصُّ من العلماءِ الذين عُنُوا بعلمِ الأصولِ فاستدركوا معاني النَّصوصِ، وعرفوا طُرُقَ القياسِ والاستنباطِ، وردَّ الشَّيءِ إلى المثلِ والنَّظير»<sup>٣</sup>.

ففي هذا النَّصِّ أوضحَ الإمامُ أنَّ الخواصَّ من العلماءِ الذين يستدركون معاني النَّصوصِ ويعرفون القياسَ والاستنباطَ ممدوحون، وعمَلُهُم نوعٌ من البيانِ الذي يخفى على عمومِ النَّاسِ، ويدخلُ في هذا النَّوعِ من البيانِ القياسُ وغيرُهُ من المصادرِ التَّبعيةِ والمناهجِ الأصوليةِ التي تستنبطُ بها الأحكامَ الشرعيَّةِ.

<sup>١</sup> أخرجه الإمام أحمد -كتاب مسند العشرة المبشرين بالجنة- باب أول مسند عمر بن الخطاب -رقم: ١٣٢، وأبو داود

كتاب الصوم -رقم: ٢٠٣٧، و الدارمي -كتاب الصوم- رقم: ١٦٦١.

<sup>٢</sup> الخطَّابيُّ -رحمه الله- معالم السنن ٩٨/٢.

<sup>٣</sup> الخطَّابيُّ، معالم السنن ٤٩/٣.

وقد صرَّحَ الإمامُ الحَظَّابِيُّ - رحمه الله - بوجوبِ الأخذِ بالقياسِ كمنهجٍ من مناهجِ الاستنباطِ حيث قال: «وفي الحديثِ دليلٌ على وجوبِ العبرةِ واستعمالِ القياسِ وتعديةِ معنى الاسمِ إلى المثلِ أو التَّظهيرِ، خلافَ قولِ من ذهبَ من أهلِ الظَّاهرِ إلى إبطالها...»<sup>١</sup>.

ب- ما ورد عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لا يَقْضِي الحَاكِمُ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ»<sup>٢</sup>. يعلِّقُ الإمامُ الحَظَّابِيُّ - رحمه الله - على الحديثِ قائلاً: «الغضبُ يغيِّرُ العقلَ، ويُحيلُ الطَّبَّاعَ عن الاستدلالِ؛ فلذلكُ أَمَرَ الحَاكِمُ بالتوقُّفِ في الحَكمِ ما دامَ في الغضبِ، فقياسُ ما كانَ في معناه من جوعٍ مُفْرِطٍ، وفَرَغٍ مُدهِشٍ، ومرضىٍ مَوجِعٍ؛ قياسُ الغضبِ في المنعِ من الحَكمِ»<sup>٣</sup>.

فالإمامُ الحَظَّابِيُّ - رحمه الله - أعملَ منهجَه القياسيَّ فألحقَ بالغضبِ كلَّ شيءٍ يشوِّشُ على الحَاكِمِ في إصدارِ الحَكمِ، وجعلَ الغضبَ كالأصلِ يقيسُ عليه غيرَه ممَّا هو في معناه.

ج- حديثُ معاذِ بنِ جبلٍ رضي الله عنه، لما أرسله النَّبِيُّ ﷺ إلى اليمنِ قال له: «كيفَ تقضي إذا عَرَضَ لكَ قضاء؟» قال: "أقضي بكتابِ الله"، قال: «فإن لم تجد في كتابِ الله؟» قال: "فبسنةِ رسولِ الله ﷺ"، قال: «فإن لم تجد في سنةِ رسولِ الله ولا في كتابِ الله؟» قال: "أجتهدُ برأبي ولا آلو"؛ فضربَ رسولُ الله ﷺ صدرَه وقال: «الحمدُ لله الذي وفَّقَ رسولَ رسولِ الله لما يُرضي رسولَ الله»<sup>٤</sup>.

قال الإمامُ الحَظَّابِيُّ: «قوله "أجتهدُ برأبي" يريد الاجتهادَ في ردِّ القضيةِ من طريقِ القياسِ إلى معنى الكتابِ والسنةِ، ولم يردِ الرَّأيَ الذي يسنحُ له من قبلِ نفسه أو يخطرُ بباله عن غيرِ أصلٍ من كتابٍ أو سنةٍ، وفي هذا إثباتُ القياسِ وإيجابُ الحَكمِ به»<sup>٥</sup>.

ومن هنا؛ فالقياسُ الشرعيُّ المحتجُّ به والمعتبرُ عندَ الجماهيرِ هو ما كان له أصلٌ في الكتابِ أو السنةِ فردُّ إليهما بالاجتهادِ، وليس محضُ تحكُّمٍ وهوى لا مستندَ له من الشرعِ، فهذا لا شكَّ في

<sup>1</sup> الحَظَّابِيُّ، معالمُ السننِ ١١٤/٣.

<sup>2</sup> أخرجه البخاري- كتاب الأحكام- باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان- رقم: ٦٦٢٥، ومسلم- كتاب الأفضية- رقم: ٣٢٤١، وأبو داود- و- كتاب الأفضية- رقم: ٣١١٦.

<sup>3</sup> الحَظَّابِيُّ، معالمُ السننِ ١٥٣/٤، أعلامُ الحديثِ ٢٣٣٦/٤-٢٣٣٧.

<sup>4</sup> أخرجه أبو داود- كتاب الأفضية- باب اجتهاد الرأى- رقم: ٣١١٩، الترمذي- كتاب الأحكام- رقم: ١٢٤٩، وأحمد-

كتاب مسند الأنصار- رقم: ٢١٠٠٠، و الدارمي- المقدمة- رقم: ١٦٨.

<sup>5</sup> الحَظَّابِيُّ، معالمُ السننِ ١٥٣/٤.

بطلانه عند من كانت له أدنى درجة من علم، فضلا عن أن يقول به الجماهير من الراسخين في العلم أمثال الخطابي وغيره.

هذا هو مذهب الإمام الخطابي - رحمه الله - في القياس وتلكم بعض أدلته على حجية ما ذهب إليه، وللإمام - رحمه الله عليه - أدلة أخرى وإنما عرض الباحث أهمها، وغيرها مسطورة في كتبه بتفصيل<sup>١</sup>.

---

<sup>١</sup> الخطابي، معالم السنن ٤/٢٤٢، أعلام الحديث ٢/١٢١٢ ٤/٢٣٣٧، معالم السنن ١/٦٨، هذا على سبيل المثال.

## المبحث الثاني:

### ضوابط القياس عند الإمام الخطّابي

للقياس ضوابط وقواعدٌ عليها ينبغي وبها يقوم، لا يعتبره العلماء ولا يحتجون به ما لم تتوفر فيه تلكم الضوابط والقواعد، والإمام الخطّابي - رحمه الله - كغيره من العلماء له جملةٌ من الضوابط في اعتبار القياس تبدو من خلال نصوصه واجتهاداته، وفيما يلي عرض لتلكم الضوابط:

### المطلب الأول: لا قياس في مَوَدَّ النَّصِّ:

من المقرّر عند العلماء المجتهدين أن العالم الفقيه إنما يلتجئ في اجتهاده إلى القياس بعد تيقّنه عدم وجود نصٍّ من كتاب ولا سنةٍ ولا إجماعٍ في المسألة المعروضة، ساعتئذٍ يبدؤُ جُهْدَهُ في استنباط الحكم من طريق القياس على معنى من معاني الكتاب والسنة.

وقد عبّر الإمام الخطّابي - رحمه الله - عن هذا المعنى والضابط المقرّر عند العلماء بعبارةٍ وحيزةٍ بليغةٍ فقال: «والقياس إذا نازعه النصُّ كان ساقطاً»<sup>١</sup>.

والنصُّ عند الإمام الخطّابي - رحمه الله - يشمل نصَّ القرآن والسنة معاً، وسيراً على هذا النهج وإعمالاً لهذا الضابط نجد الإمام الخطّابي - رحمه الله - كثيراً ما يردُّ أقيسةً لمخالفتها السنة النبوية ويعتبرها فاسدةً، ومنها على سبيل المثال: قوله «... وهذا قياسٌ تردُّه السنة؛ وإذا قال صاحبُ الشريعة قولاً وحكماً بحكم لم يجوز الاعتراضُ عليه برأي ولا مقابلةً بأصلٍ آخر، ويجب تقريره على حاله واتخاذُه أصلاً في بابه...»<sup>٢</sup>.

فصاحبُ الشريعة هو الله ﷻ، والنبِيُّ ﷺ مبلغٌ عنه، لا يجوز الاعتراض على قوله وحكمه بالأقيسة والاجتهادات، وإنما كلُّ نصٍّ وردَ بمفرده أصلٌ في بابه ومسألته وإنما يجري القياس فيما لا نصٌّ فيه.

وهذه قاعدةٌ أصيلةٌ راسخةٌ في المنهج الاجتهادي للإمام الخطّابي - رحمه الله - توصل إليها من خلال لحظهِ تعامل الأختيار من الصحابة الأطهار مع أحكام الشريعة الغراء، ومدى توقّفهم

<sup>١</sup> الخطّابي، أعلام الحديث ١/٤٣٩.

<sup>٢</sup> الخطّابي، معالم السنن ٤/٧١.



عند نصوصها حيث قُصرت بهم أفهامهم. ويبدو ذلك من أثناء كلامه في بعض كتبه ومنها: قوله -رحمه الله- في باب الرَّمْلِ في الحجِّ والعمرة: «كان عمرُ رضي الله عنه طلوباً للآثارِ، وبحوثاً عنها وعن معانيها، لما رأى الحجرَ يُستلم، ولا يعلم فيه سبباً يظهرُ للحسِّ، ولا تتبينُ له عائدةٌ في الفعلِ تركَ فيه الرأْيَ والقياسَ، وصار إلى الاتِّباعِ، ولما رأى الرَّمْلَ قد ارتفع سببه الذي كان أحدثَ من أجله في الزَّمانِ الأوَّلِ؛ همَّ بتركه ثمَّ لاذَ بالاتباع...»<sup>١</sup>.

فتعاملُ القومِ مع نصوصِ الكتابِ والسُّنةِ جعلته يقرّرُ أنَّ القياسَ في موردِ النصِّ ساقطٌ مردودٌ ومن أمثلة ردهُ للأقيسة التي صادمت نصّاً شرعياً: قولُ الإمامِ الخطَّابيِّ -رحمه الله-: «ورخصٌ في تخليلِ الخمرِ ومعالجتها عطاءُ بنُ أبي رباحٍ وعمرُ بنُ عبد العزيزِ، وإليه ذهب أبو حنيفة، وشبهه بعضهم بدباغِ جلدِ الميتةِ وقال هو محرّمٌ يُستباحُ بالعلاجِ ويستصلحُ له؛ فكذلك الخمرُ» وهذا قياسٌ توفرت أركانه، غيرَ أنَّ ثمة ضابطاً ما روعي فيه وهو ما جعل الخطَّابيَّ يردُّه قائلاً: «وهذا غيرُ مُشبهٍ لذلك، وإنما يجوزُ القياسُ مع عدمِ النَّصِّ، وها هنا نصٌّ من السُّنةِ وقد منع منه<sup>٢</sup>، وفي الدِّباغِ نصٌّ سنَّةٍ رخصٌ فيه ودعا إليه، فالواجبُ علينا متابعةُ كلِّ منهما وتركُ قياسِ أحدهما على الآخر»<sup>٣</sup>.

فالإمامُ الخطَّابيُّ -رحمه الله- بقدر ما هو قياسيٌّ، نجدُه في نفس الوقتِ وقافاً عند النَّصوصِ، يرسمُ منهجَه الاجتهاديَّ بدقَّةٍ متناهيةٍ.

## المطلب الثاني: لا قياس على ما لا يعقل معناه:

هذه قاعدةٌ مهمَّةٌ تضبطُ عمليَّةَ القياسِ، وتحدِّدُ مجالاته وما يجري فيه القياسُ وما لا يجري، وهي من القواعدِ التي سار عليها العلماءُ في ضبطِ عمليَّةِ القياسِ، والإمامُ الخطَّابيُّ -رحمه الله- على غرارِ هؤلاء العلماءِ اعتبرَ ذلكمُ الضَّابطَ وحكِّمَه، وعبارتهُ في مناسباتٍ مختلفةٍ تدلُّ على ذلك منها:

<sup>١</sup> الخطَّابيُّ، أعلام الحديث ٢/٨٧٩.

<sup>٢</sup> والنصُّ المانع هو: "أن أبا طلحة سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أيتام ورثوا خمرًا، قال: (أرهبها) قال: أفلا أجعلها خلا؟ قال: لا) أخرجه أبو داود- كتاب الأشربة-باب ما جاء في الخمر تخلل-رقم: ٣١٩٠، وأحمد باقي مسند الكوفيين-رقم: ١١٧٤٤، و الدارمي- كتاب الأشربة-رقم: ٢٠٢٣

<sup>٣</sup> أخرجه البخاري- كتاب الجنائز-رقم: ١٢٧٤، و مسلم- كتاب القدر-رقم: ٤٧٨٦، و ابو داود- كتاب السنة-

أ) قوله - رحمه الله - في باب القدر عند شرحه لحديث عليٍّ عليه السلام: «كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَيْتِ الْعَرْقَدِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَلَسَ وَمَعَهُ مَخْضَرَةٌ، فَجَعَلَ يَنْكُثُ بِالْمَخْضَرَةِ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ مَا مِنْ نَفْسٍ مَنفُوسَةٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ النَّارِ أَوْ الْجَنَّةِ إِلَّا قَدْ كُتِبَتْ شَقِيَّةٌ أَوْ سَعِيدَةٌ»، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَفَلَا نَمُكُّثُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدْعُ الْعَمَلَ؛ فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ لِيَكُونَنَّ إِلَى السَّعَادَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ لِيَكُونَنَّ إِلَى الشَّقَاوَةِ؟، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مَيْسَرٍ، أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيسَّرُونَ لِلسَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيسَّرُونَ لِلشَّقَاوَةِ» ثُمَّ قَرَأَ نَبِيُّ اللَّهِ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنِيسِرْهُ لِلْيُسْرَى، وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَبَ بِالْحُسْنَى فَسَنِيسِرْهُ لِلْعُسْرَى﴾<sup>١</sup>.

قال: «... أن السائل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والقائل له: أفلا نمكث على كتابنا وندع العمل؛ لم يترك شيئاً ممَّا يدخلُ في أبواب المطالبات، والأسئلة الواقعة في باب التجويز والتعديل إلا وقد طالب به وسأل عنه، فأعلمه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن القياس في هذا الباب متروك، والمطالبة عليه ساقطة، وأنه أمرٌ لا يُشبهه الأمور المعلومة التي قد عُقلت معانيها وجرت معاملات البشر فيما بينهم عليها»<sup>٢</sup>.

ففي هذا النص صرح الإمام الخطابي - رحمه الله - أن القياس متروك في الأمور التي لا تُعقل معانيها، وأن هذه الأمور ليست كمعاملات البشر فيما بينهم مما يعقل معناه فيعمل بالقياس فيه، فأشار - رحمه الله - في هذه العبارة إلى شيئين:

الأول: أن القياس لا يجري فيما لا تُعقل معانيه.

والثاني: أن القياس يجري فيما يُعقل معناه من معاملات البشر.

ب) - ما أورده الإمام - رحمه الله - في شرح حديث أبي هريرة أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن، ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة»<sup>٣</sup>.

قال - رحمه الله -: «كان بعض أهل العلم يقول في تأويله قولاً لا يكاد يتحقق من طريق البرهان، قال: وذلك أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد بقي منذ أول ما بُدئ بالوحي إلى أن توفي ثلاثاً وعشرين سنة أقام منها بمكة ثلاث عشرة سنة وبالمدينة عشر سنين، وكان يوحى إليه في منامه في

<sup>١</sup> أخرجه البخاري - كتاب الجنائز - رقم: ١٢٧٤، و مسلم - كتاب القدر - رقم: ٤٧٨٦، و ابو داود - كتاب السنة -

٤٠٧٤

<sup>٢</sup> الخطابي، معالم السنن ٢٩٤/٤.

<sup>٣</sup> أخرجه مسلم - كتاب الرؤيا رقم: ٤٢٠٠، وأبو داود - كتاب الأدب - رقم: ٤٣٦٥

أول الأمر بمكة ستة أشهر وهي نصف سنة، فصارت هذه المدة جزءاً من ستة وأربعين جزءاً من أجزاء مدة زمان النبوة<sup>١</sup>.

وهذه نتيجة لعملية حسابية؛ فبتقسيم ثلاث وعشرين سنة إلى اثنين - باعتبار أن ستة أشهر نصف سنة - تكون النتيجة ستة وأربعين.

ولم يرتض الإمام الخطابي - رحمه الله - هذا الاستنباط، وردّه من وجهين:

الأول: أن أمثال هذه المسائل مما لا يُعقل معناه؛ فلا يُصار فيه إلى العمليات الحسابية والتي هي جزء من القياس في العلوم التجريبية، بل لا بدّ من وجود أثر يفسرها لقصّر العقول عن إدراكها، قال: «أول ما يجب فيه أن يثبت ما قاله من ذلك خبراً ورواية، ولم نسمع فيه خبراً، ولا ذكر قائل هذه المقالة فيما بلغني عنه في ذلك أثراً، فهو كأنه ظنّ وحُساب؛ والظنّ لا يُعني من الحق شيئاً»<sup>٢</sup>.

والثاني: القياس المستعمل غير صحيح على فرض التسليم به، علاوة على كونه في غير محله. وقد أبان عن ذلك بما يطول ذكره في هذا المقام.

ثم قال: «ونقول إن الخبر صحيحٌ وجملته ما فيه حقٌ وليس كلُّ ما يخفى علينا علته لا تلزمنا حُجته، وقد نرى أعداد ركعات الصلوات، وأيام الصيام ورمي الجمار؛ محصورةً في حسابٍ معلوم، وليس يمكننا أن نصل من علمها إلى أمرٍ يوجب حصرها تحت هذه الأعداد دون ما هو أكثر منها أو أقل، فلم يكن ذهابنا عن معرفة ذلك قادحاً في موجب الاعتقاد»<sup>٣</sup>.

فقرّر الإمام أن ما لا يُعقل معناه من الأعداد الواردة في العبادات وغيرها؛ نقبله كما هو من غير بحثٍ عن علته، وإتّما يُسلّم به كما هو، ومثاله عدد الركعات والجمرات، وأيام الصيام، فهذه أمور لا علم لنا بعلتها، وما لا تُعرف علته أتى يُقاس عليه.

<sup>١</sup> الخطابي، أعلام الحديث ٤/٢٣١٥.

<sup>٢</sup> الخطابي، أعلام الحديث، ج٤، ص٢٣١٥.

<sup>٣</sup> الخطابي، أعلام الحديث ٤/٢٣١٥-٢٣١٨ بتصرف.

## المبحث الثالث:

### القياس في العبادات

#### المطلب الأول: القياس في أصل العبادات:

تقرر أن القياس دليلٌ من الأدلة الشرعية يحتج به في الأحكام الشرعية، وميزته أنه دليلٌ عقليٌ وليس نقلياً كالكتاب والسنة، لأجل هذا لزم النظر في مساحة استعماله؛ هل هي مُطلقة أم تنقيدٌ بحدود؟

هذا، وإن رأي الإمام الخطابي - رحمه الله - هو عدم جواز إجراء القياس في أصول العبادات؛ بمعنى أنه لا يجوز إثبات عبادة زائدة على العبادات الواردة في تلك الأصول ابتداءً، أو إثبات كيفية خاصة لتلك العبادات مما لا مجال للعقل فيه، (وقد سبق أنه ينفي القياس فيما لا يُعقل)، ويبدو أن القائلين بأن القياس يجري في العبادات لا يقصدون إثبات عبادة زائدة بالقياس ابتداءً.

والدليل على أن الإمام الخطابي - رحمه الله - لا يرى إجراء القياس في أصول العبادات بالمعنى الذي ذكرت؛ هو أنه - كما مر - منع القياس فيما لا يُعقل، وإثبات عبادة ابتداءً ليس مما يُعقل، بل هو أمرٌ لا بُدَّ فيه من التوقيف والنص من المشرع، ولهذا السبب قال: «فأما من جهة القياس فلا يجوز له أن يصلِّي مُضطجعاً، كما يجوز له أن يصلِّي قاعداً؛ لأنَّ القعود شكْلٌ من أشكال الصلاة وليس الاضطجاع من أشكال الصلاة..»<sup>١</sup>.

كأنه يقول لا يجوز قياس الاضطجاع على القعود، فإنَّ القعود قد ورد به الشرع، أمَّا الاضطجاع فلا يجوز إثباته بالقياس على القعود؛ لأنَّه إثبات شكْلٍ من العبادة لم يرد به الشرع فلا يثبت بالقياس ابتداءً، والله أعلم.

ولعل ما وصل إليه الإمام الخطابي - رحمه الله - في شرحه على قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ نسي صلاةً فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك»<sup>٢</sup>؛ نوعٌ من منع القياس في أصول العبادات؛ حيث قال: «قوله: "لا كفارة لها إلا ذلك"؛ يُريد أنه لا يلزمه في تركها غرامة أو كفارة من صدقة أو نحوها، كما يلزمه في ترك الصوم في رمضان من غير عُذر الكفارة، وكما يلزم

<sup>١</sup> الخطابي، معالم السنن ١/١٩٤.

<sup>٢</sup> سبق تخريجه

المُحْرَمِ إِذَا تَرَكَ شَيْئاً مِنْ نُسُكِهِ كَفَّارَةً وَجَبْرَانٌ مِنْ دَمٍ وَإِطْعَامٍ وَنَحْوِهِ. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَحَدًا لَا يُصَلِّي عَنْ أَحَدٍ، كَمَا يَحُجُّ عَنْهُ كَمَا يُؤَدِّي عَنْهُ الدِّيُونَ وَنَحْوَهَا، وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تُجْبَرُ بِالْمَالِ كَمَا يُجْبَرُ الصَّوْمُ وَنَحْوُهُ..»<sup>١</sup>.

ففي هذه الكلمات نبه الإمام الخطابي - رحمه الله - على أن القياس لا يجري في أصول العبادات؛ فلا يُقاسُ أمرُ الصَّلَاةِ على ما ثبتَ في أمرِ الصَّوْمِ والحجِّ والدُّيُونَ، وأنَّ قِيَّاسَ الصَّلَاةِ على الحجِّ والصَّوْمِ في الأداء والنِّيابة، وجُبرانها بالمال إثباتُ عِبَادَةٍ ابتداءً؛ فلا يجوز. وكذلك الدِّيُونَ الَّتِي تَقْبَلُ النِّيَابَةَ فِي الْأَدَاءِ لَا تُقَاسُ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا... وهذا ما أوضحه الإمام الخطابي - رحمه الله - وبينه من مُراد قوله ﷺ، والله أعلم.

---

<sup>١</sup> الخطابي، معالم السنن، ١٢/١

## المطلب الثاني: القياس في فروع العبادات:

يرى الإمام الخطابي - رحمه الله - جواز إجراء القياس في فروع العبادات، ما دامت معللةً بحكم وأوصاف ظاهرة معقولة المعنى، وليس ذلك من قبيل إثبات عبادات أو كفيات جديدة، بل هو إلحاق فروع غير منصوص عليها بأصول منصوص عليها للجامع بينها، وهو ما يظهر من خلال اجتهادات الخطابي جلياً، ومن أمثلة ذلك:

### ١ - القياس في الطهارة:

يرى الإمام الخطابي - رحمه الله - مسح اليدين إلى المرفقين في التيمم، معللاً ذلك بأن التيمم بدل من الوضوء، والبدل يسد مسد الأصل ويحل محلّه، وإدخال المرفقين في الوضوء واجب فكان التيمم كذلك.

يقول - رحمه الله -: «فأما العُضْوَانِ الْبَاقِيَانِ - اليدان والوجه - فالواجب أن يُرَاعَا فِيهَا حَكْمُ الْأَصُولِ وَيُسْتَشْهَدَ لِهَمَا بِالْقِيَاسِ، وَيُسْتَوْفَى شَرْطُهُ فِي أَمْرِهِمَا كَرَكْعَتِي السَّفَرِ قَدْ اعْتَبِرَ فِيهَا حَكْمُ الْأَصْلِ، وَإِنْ كَانَ الشَّطْرُ الْآخَرَ سَاقِطاً»، فأجرى الإمام الخطابي قياساً لمسألة التيمم على الصلاة في السفر؛ ذلك أن الصلاة في السفر بدل روعي فيها ما يُرَاعَى فِي أَصْلِهَا فِي الْحَضَرِ، وَالتَّيْمُمُ بَدَلٌ عَنِ الْوَضُوءِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُرَاعَى فِيهِ مَا يُرَاعَى فِي أَصْلِهِ وَهُوَ الْوَضُوءُ فِيمَا لَمْ يَسْقُطْ مِنَ الْأَعْضَاءِ.

### ٢ - القياس في الصلاة:

وكذلكم أجرى القياس في بعض أحكام الصلاة من أمثلتها:

- ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إِنِّي لِأَقُومُ فِي الصَّلَاةِ أُرِيدُ أَنْ أُطِيلَ فَأَسْمَعُ بَكَاءَ الصَّبِيِّ فَأَجُوزُ فِي صَلَاتِي كِرَاهَةً أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّه»<sup>٢</sup>.

قال الإمام الخطابي - رحمه الله -: «استدلوا من هذا على جواز تطويل الركوع والمد منه إذا أحسن بإقبال رجل إلى الصلاة ليدركها معهم؛ وذلك أنه أجاز الحذف من الصلاة بسبب الصبي؛ فلأن يجوز يسير المكث ليدركها القاصد للصلاة والساعي إليها أولى»<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> الخطابي، معالم السنن ٨٥/١

<sup>٢</sup> أخرجه البخاري - كتاب الأذان - باب أخف الصلاة عند بكاء الصبي - رقم: ٦٦٦، وأبو داود - كتاب الصلاة -

رقم: ٦٧٠.

<sup>٣</sup> الخطابي، أعلام الحديث ٤٨٢/١.

فأجرى الإمام القياسَ هنا وألحقَ أمراً مسكوتاً عنه بأمرٍ منطوقٍ به بالقياسِ الأولى من خلال تفهّمه لمقصد النبي ﷺ من فعله.

- وثبتَ عن رسولِ الله ﷺ قوله: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَكْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ؛ وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَقُومُوا فَصَلُّوا»<sup>١</sup>، استدلالاً للإمام الخطّابي - رحمه الله - بالحديثِ على أنّ الصَّلَاةَ مُسْتَحَبَّةٌ عِنْدَ حُدُوثِ كُلِّ آيَةٍ مِنَ الْآيَاتِ؛ كَالزَّلْزَلَةِ وَالرَّيْحِ الْعَاصِفِ وَالظُّلْمَةِ وَنَحْوَهَا مِنَ الْحَوَادِثِ وَالْآيَاتِ<sup>٢</sup>. فالثابتُ بالنصِّ هو استحبابُ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْكُسُوفِ وَالْحُسُوفِ، وَلَكِنَّ الْخَطَّابِيَّ - رحمه الله - أَلْحَقَ بِهَا كُلَّ مَا فِي مَعْنَاهُمَا بِنَفْسِ الْعِلَّةِ الْجَامِعَةِ.

### ٣ - القياس في الزكاة:

إذا كان إجراء القياس في الصَّلَاةِ - والتي هي عبادةٌ محضَةٌ - جائزاً عند الإمام الخطّابي - رحمه الله -؛ فمن بابِ أولى أن يجيزه في الزكاة، التي هي عبادةٌ ماليةٌ مبنيةٌ على معنى معقولٍ، وهو سدُّ الخللّات. وأمثلتها كثيرةٌ جداً في اجتهادات الإمام نذكرُ منها:

- قول الإمام الخطّابي - رحمه الله -: «وفي قوله - ﷺ -: "في سائمة الغنم إذا كانت أربعين شاةً شاةً"؛ دليلٌ على أن لا زكاة في المعلوفة؛ لأنَّ الشّيءَ إذا كان يَعْتَوِرُهُ وصفانِ لازمانِ فَعُلِقَ الْحُكْمُ بِأَحَدٍ وَصَفِيهِ كَانَ مَا عَدَاهُ بِخِلَافِهِ، وَكَذَلِكَ هَذَا فِي عَوَامِلِ الْبَقْرِ وَالْإِبِلِ، وَهُوَ قَوْلُ عَوَامِّ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَّا مَالِكاً، فَإِنَّهُ أَوْجَبَ الصَّدَقَةَ فِي عَوَامِلِ الْبَقْرِ وَنَوَاضِحِ الْإِبِلِ»<sup>٣</sup>.

والشاهد أن النصَّ إنما ورد في الغنم ولم يتطرق إلى الإبل و البقر، ولكن الإمام الخطّابي - رحمه الله - ألحقها بالغنم في الحكم، لأنّها ليست سائمةً وهذه عمليّة قياسيةّة ظاهرة<sup>٤</sup>.

### ٤ - القياس في الصّوم:

قال الإمام الخطّابي - رحمه الله -: « لا أعلمُ خلافاً بين أهلِ العلمِ في أن من ذرعه القيءُ فإنّه لا قضاءَ عليه... ويدخلُ في معنى من ذرعه القيءُ كلُّ ما غلبَ عليه الإنسانُ؛ من دخولِ الذُّبابِ

<sup>١</sup> أخرجه البخاري - كتاب الجمعة - رقم: ٩٨٦، ومسلم - كتاب الكسوف - رقم: ١٥٠٤، أبو داود - كتاب الصلاة -

.٩٩٥

<sup>٢</sup> الخطّابي، أعلام الحديث ٦١٣/١.

<sup>٣</sup> الخطّابي، معالم السنن، ج٢، ص ٢١-٢٢.

<sup>٤</sup> للمزيد من الأمثلة ينظر ما جرى فيه القياس في باب الزكاة، معالم السنن ٢/٢٤: ٣٥/٣٦/٤٣/٤٥/٤٦.

حلقة، ودخول الماء جوفه إذا وقع في ماء غمر، وما أشبه ذلك؛ فإنه لا يُفسد صومه شيء من ذلك»<sup>١</sup>.

فالنص وارد في القيء ولكن الإمام الخطابي ألحق به كل ما دخل في علته ومعناه.

#### ٥ - القياس في الحج:

صرح الإمام الخطابي بأن أكثر أهل العلم قاسوا دم القران على دم المتعة؛ إذ هو المنصوص عليه، وعاب على دواد قوله أنه لا شيء على القران فراراً بذلك من القياس<sup>٢</sup>، مما يدل على أن القياس يجري في عبادة الحج عند الإمام الخطابي، وهذا المنهج في الاستنباط يكثر في منهجه الاجتهادي حيث يلحظ أنه لا يقف عند حرفية النص بل ينظر إلى علل وحكم مشروعية الحكم، ثم يلحق به ما يشبهه في العلة والمعنى، ولم يكن مخالفاً لنص أو لمقاصد الشريعة كما تقرر.

-ومنه ما ورد عن رسول الله ﷺ في ما يقتل المحرم من الدواب وأنها خمس لا جناح في قتلهن في الحل والحرم؛ وهي العقرب والفأرة والغراب والحدأة والكلب العقور<sup>٣</sup>.

أورد الإمام الخطابي - رحمه الله - أقوال أهل العلم في المسألة، ومن جملتهم طائفة قاسوا الذئب وكل سبغ ضار على الكلب العقور، ووافقهم على ذلك القياس قائلًا: «فكل ما كان هذا الفعل نعتاً له من أسد ونمر أو فهد ونحوهما فحكمه هذا الحكم»<sup>٤</sup>.

- وفي قصة صلح الحديبية لما أمر الرسول ﷺ المسلمين أن ينحروا ويحلقوا رؤوسهم بعد عقده للصلح؛ استدلل الإمام الخطابي - رحمه الله - من هذا بأن من أحرم بحج أو عمرة فأحصر بعدو ينحر الهدى مكانه<sup>٥</sup>.

فالحادثة وقعت في العمرة ولكنه قاس عليها الحج وهو قياس بين واضح.

<sup>١</sup> الخطابي - رحمه الله - معالم السنن ٩٧/٢، للمزيد ينظر معالم السنن ٩٣:٢، ٩٧، ١٠٥، ١١٠، ١٢٠، ١٢١.

<sup>٢</sup> الخطابي، معالم السنن، ج ٢، ص ١٣١، بتصرف.

<sup>٣</sup> أخرجه البخاري - كتاب الحج - باب ما يقتل المحرم من الدواب - رقم: ١٦٩٨، و أبو داود - كتاب المناسك، رقم: ١٥٧٢.

<sup>٤</sup> الخطابي، معالم السنن ١٥٩/٢.

<sup>٥</sup> الخطابي، معالم السنن ٢٨٦-٢٨٧. بتصرف.



## الفصل الثاني في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي

الأدلة المختلف فيها في المنهج الاجتهادي للإمام الخطابي

**المبحث الأول: المصاحح المرسله**

**المبحث الثاني: الاستحصان**

**المبحث الثالث: سد الذرائع**

**المبحث الرابع: العرف**

**المبحث الخامس: الاستصحاب**

**المبحث السادس: مذهب الصحابي**

**المبحث السابع: شرع من قبلنا**

## تمهيد:

كما قرّر العلماء أدلةً شرعيةً اتفقوا عليها وهي الأدلة السابقة، فإنهم اختلفوا في أخرى هل تُعتبر من مدارك الأحكام الشرعية أم لا؟ وما هو مدى اعتبارها، وهل من شروط وضوابط يتوقف الاستدلال عليها؟ هذا مجالٌ رحيبٌ اختلفت فيه أنظار العلماء وتفاوتت فيه آراؤهم.

ولأن الخطأبي أحد أهل العلم المبرزين كان له في هذا الاختلاف نصيبٌ ومذهبٌ يلزم التعرّض له في هذه الدراسة، ذلك هو ما سيتناوله البحث في هذا الفصل بحول الله.

## المبحث الأول:

### المصالح المرسلّة

**المطلب الأول:** مفهوم المصلحة وأنواعها ومذاهب العلماء في الاحتجاج بالمصالح

المرسلّة ومجالات اعتبارها

**الفرع الأول:** مفهوم المصلحة وأنواع المصالح:

المصلحة في اللغة المنفعة وزناً ومعنى، فهي مصدرٌ بمعنى الصلاح كالمصلحة بمعنى النفع<sup>١</sup>. واصطلاحاً: هي جلبُ المنفعة ودفعُ المضرة أي المفسدة<sup>٢</sup>.

والمصالح منها ما شهد الشارع لها بالاعتبار، ومنها ما شهد لها الشارع بالإلغاء، ومنها ما سكّت عنها؛ فالأولى هي المصالح المعتبرة، والثانية هي المصالح الملغاة، والثالثة هي المصالح المرسلّة.

(١) - المصالح المعتبرة: هي المصالح التي جاء نصُّ من الشرع باعتبارها كحفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال وشرع لها الشارع الحكيم الأحكام الموصلة إلى حفظها.

(٢) - المصالح الملغاة: هي مصالح متوهمة غير حقيقية، ولم يعتدّ بها الشارع بل أهدرها مثل مصلحة الأنتى في مساواتها لأخيها في الميراث فقد ألغاهما الشارع الحكيم بنصِّ قوله: ﴿يُوصِيكُم

<sup>١</sup> ابن المنصور لسان العرب، مادة صلح/٥١٦/٢

<sup>٢</sup> الغزالي، المستصفي، ١٧٤

الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين» [النساء/١١]، ولا خلاف بين العلماء في أن المصالح الملقاة لا يصح بناء الأحكام عليها.

(٣) - المصلحة المرسلية: وهي المصالح التي لم ينص الشارع على إلغائها ولا على اعتبارها، وفي اعتبارها جلبٌ منفعةٍ أو دفعٌ مفسدة، وهي مرسلية لأنها مطلقة عن اعتبار الشارع وإلغائه<sup>١</sup>.  
مثالها: المصلحة التي اقتضت جمع القرآن، وتدوين الدواوين وقتل الجماعة بالواحد.

## الفرع الثاني: مذاهب العلماء في الأخذ بالمصلحة المرسلية

اختلف العلماء في اعتبار المصالح المرسلية كمدرَك من المدركات الشرعية، ولذا نجد في كتب الأصول تضارباً واضطراباً في نقل أقوال المذاهب فيها، قال الآمدي: «المصالح على ما بيننا منقسمة إلى ما عهد من الشارع اعتبارها، وإلى ما عهد منه إلغاؤها، والمرسلية مترددة بين ذينك القسمين، وليس إلحاقها بأحدهما أولى من إلحاقها بالآخر، فامتنع الاحتجاج بالمرسل دون شاهد بالاعتبار يبين أنه من قبيل المعبر دون الملغى.

وقد اتفق الفقهاء من الشافعية والحنفية وغيرهم على امتناع التمسك به وهو الحق، إلا ما نُقل عن مالك أنه يقول به، مع إنكار أصحابه لذلك عنه»<sup>٣</sup>.

وجعل بعضهم الاحتجاج به قول الأكثر إلا أن مالكا وأحمد استعملاه أكثر من غيرهم فقد نقل الزركشي عن ابن دقيق العيد قوله: «الذي لا شك فيه أن لمالك ترجيحاً على غيره من الفقهاء في هذا النوع ويليهِ أحمد بن حنبل، ولا يكاد يخلو غيرهما عن اعتباره في الجملة، ولكن لهدين ترجيح في الاستعمال على غيرهما»<sup>٤</sup>.

وقال القرافي: «عند التحقيق هي عامة في المذاهب؛ لأنهم يكتفون بمطلق المناسبة، ولا يطلبون شاهداً بالاعتبار، وهذا هو المصلحة المرسلية، فهي حيث تد في جميع المذاهب»<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> الغزالي، المستصفى، ١٧٣ - ١٧٤، وينظر: زيدان عبد الكريم، الوجيز في أصول الفقه ص ٢٣٦ - ٢٣٧. بتصرف

<sup>٢</sup> ينظر في ذلك الزركشي، البحر المحيط، (٨٣/٨) وبعدها

<sup>٣</sup> الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ٣٩٤/٤

<sup>٤</sup> الزركشي، البحر المحيط، ٨٥/٨

<sup>٥</sup> القرافي، أحمد بن إدريس ت ٦٨٤هـ شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول، ٣٦٦ - ٣٦٧، تحقيق: محمد عبد

الرحمن الساغول، المكتبة الأزهرية، ٢٠٠٥م، الزركشي، البحر المحيط، ٨٥/٨

فالظاهر أنّ الفقهاء جميعهم يستعملون المصالح المرسلّة وإن اختلفوا في التسمية، لكنهم يتفاوتون فيها بين متوسّع ومضيق، ولا شك أنّ القول باعتبارها يتناسب مع مقاصد الشرع الكليّة التي ثبت بالقطع أنّها جاءت لتحقيق المصالح ودرء المفاسد عن الخلق في العاجل والآجل.

### الفرع الثالث: مجالات المصالح المرسلّة:

إن مجال المصالح المرسلّة فسيح نظراً لتجدّد الظروف وطروء النوازل والمستجدّات ما بقي على وجه الأرض حيّ، فهو يشمل كلّ ما يتصلّ بمعاملات البشر بعضهم بعضاً، وهو ما يسمّى في اصطلاحات الفقهاء بالعادات والمعاملات، لأنّ الأصل في هذا القسم هو الالتفات إلى المعاني والبواعث التي شرّعت من أجلها الأحكام باتّفاق الفقهاء.

أمّا العبادات فقد قرّر العلماء أنّ الأصل فيها التّعبد، فالنصوص فيها غير معلّلة في الأغلب، ولا مجال للعقل في تفهّمها؛ فلا مجال للمصالح المرسلّة والاستصلاح فيها<sup>١</sup>.

### المطلب الثاني: حجية المصلحة المرسلّة عند الإمام الخطّابي:

المصلحة المرسلّة أو الاستصلاح حجة عند الإمام الخطّابي، وهي صالحة لأن تبني عليها أحكام شرعيّة فيما لا نصّ فيه من كتاب أو سنة أو إجماع.

ومّا يدلّ أنّ الإمام الخطّابي - رحمه الله - يقول بالاستصلاح أو المصالح المرسلّة:

١- روي عن عمر رضي الله عنه أنّه قال: «لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية إلاّ قسّمتها بين أهلها كما قسّم رسول الله صلى الله عليه وآله خير<sup>٢</sup>».

قال الإمام الخطّابي - رحمه الله - مبيناً وموضحاً قول عمر رضي الله عنه ومذكره: «كان عمر رضي الله عنه يرى هذا الرأي نظراً لآخر المسلمين، وتحريراً لمصلحتهم؛ فرأى أنّ يحبس الأرض، وأن لا يقسمها كما قسّم سائر الأموال من الثقود والأمتعة، وأن يضع عليها خراجاً يدوم نفعها للمسلمين ويدرّ خيرها أبداً، كما فعل ذلك بأرض السواد نظراً للمسلمين وشفقةً على آخرهم رضي الله عنه»<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> البغا، أثر الأدلة لمختلف فيها، ص ٣٦-٣٨ - بتصرف.

<sup>٢</sup> أخرجه البخاري - كتاب المزارعة - رقم: ٢١٦٦، وأبو داود - كتاب الخراج والإمارة و الفيء - رقم: ٢٦٢٥.

<sup>٣</sup> الخطّابي، أعلام الحديث ١١٥٢/٢ - ١١٥٣.

فالإمام الخَطَّابِيُّ - رحمه الله - يوضح قولَ عمر رضي الله عنه وتصرفه معجباً بذلكم الرأيِ المصلحيِّ، ومعلوم أنَّ اجتهادَ عمرَ رضي الله عنه كان لمصلحةِ المسلمين كما هو واضح صريح، دون وجود نصٍّ في اعتبارها بعينها فكان ذلك من قبيل المصالحِ المرسلَةِ.

٢ - ومما يُستدل به على أن الإمام الخَطَّابِيُّ - رحمه الله - يرى حجية المصلحة المرسلَةِ، قوله: «كلُّ إتلافٍ من باب المصلحة فليس بتضييع»<sup>١</sup>، مع أن النصوصَ كثيرةً في حُرمةِ الإسرافِ وتضييعِ المالِ لكنَّ الإمامَ الخَطَّابِيُّ - رحمه الله - قرَّر أن الإتلافاتِ إذا كانت لأجل مصلحةٍ متغيِّاةٍ تربو مفسدةَ الإتلافِ فلا تعدُّ تضييعاً للمال، وهذه المصلحة التي ورد ذكرها في القاعدة أنفاً غيرُ مقيَّدةٍ بالاعتبار بخصوصها.

وفي اجتهادات الإمام الخَطَّابِيُّ - رحمه الله - تعليقات وتوجيهات قائمةٌ على قاعدة الأخذ بالمصالح المرسلَةِ في مواضع مختلفة<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> الخَطَّابِيُّ، معالم السنن ١٥٢/٢.

<sup>٢</sup> للاستزادة ينظر: معالم السنن ٢٠/٢، ٣٨-٣٩، ١٩٠، ٢١٢، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٦٤، ٢٩٠.

<sup>٣</sup> ١١/١، ٤١، ١٦٩، أعلام الحديث: ١٠٧٩/٢، ١٢٣٤، ١٤٢٨، ١٤٥٣.

## المطلب الثالث: اعتبار المصالح المرسله في اجتهاد الإمام الخطابي

إن ترتيب الأحكام على وجود عللها ومعانيها من مصالح ومنافع معلوم ملحوظ في اجتهاد الإمام الخطابي، وقد سبق بيان ذلك في الفصل السابق عند الحديث عن القياس.

ولهذا كان الخطابي - رحمه الله - كثيراً ما يعلل حكمه على بعض الفروع غير المنصوص عليها، بتوفرها على نظير المصالح المعترية في الشرع، وليس المقصود هنا اعتباره للمصالح المرسله، وإنما مجرد لحظ المصالح وبناء الأحكام عليها في منهجه وهو كثير، ومن أمثلته:

قوله عليه السلام: «فيما سقت السماء والأثمار والعيون أو كان بعلاً العشر، وفيما سُقي بالسواني أو النَّضح نصف العشر»<sup>١</sup>، قال الإمام الخطابي - رحمه الله -: «إن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الصدقة في ما خفت مؤنته وكثرت منفعته على التضعيف توسعة على الفقراء، وجعل ما كثرت مؤنته على التخصيف رفقا بأرباب الأموال»<sup>٢</sup>.

فنظر الإمام الخطابي - رحمه الله - إلى حكمة النص النبوي واستخرج أصلاً متيناً، بناء على مصلحة الطرفين (الفقراء وأرباب الأموال) ثم ألحق بما ألحق بالنص ما لم يذكر فيه بنفس الأصل الذي قرره، فقال «و النَّضح مثله وهو السقي بالرشاء... وأما الزرع الذي يُسقى بالقنى... فإن كان لا مؤنة فيها أكثر من مؤنة الحفر الأول وكسحها في بعض الأوقات فسيبيلها سبيل النهار والسيح في وجوب العشر فيها، وإن كان تكثرت مؤنتها بأن لا تزال تتداعى وتنهار ويكثر نُضوب مائها فيحتاج إلى استحداث حفر؛ فسيبيلها سبيل ماء الآبار التي تنزح منها بالسواني والله أعلم»<sup>٣</sup>، فاعتبار المصلحة هو الذي أدى بالإمام الخطابي - رحمه الله - إلى أن يؤصل هذه القاعدة ثم يفرغ عليها.

غير أن الإمام - رحمه الله - كان يأخذ بالمصالح وفق ضوابط وقواعد لا يتجاوزها حتى لا يخرج عن الثوابت والأصول القطعية وهذا شأنه دوماً، ومن هذه الضوابط:

<sup>١</sup> أخرجه مسلم - كتاب الزكاة - رقم: ١٦٢٠، وأبو داود - كتاب الزكاة - رقم: ١٣٦٢، والنسائي - كتاب الزكاة -

رقم: ٢٤٤٣، وأحمد - كتاب باقي مسند المكثرين - رقم: ١٤١٣٩.

<sup>٢</sup> الخطابي، معالم السنن ٣٥/٢.

<sup>٣</sup> الخطابي، معالم السنن، ج ٢، ص ٣٥ - ٣٦.

## ١ - شَرَطُ الْمَصْلُحَةِ عَدَمُ مَصَادِمَتِهَا لِنَصِّ صَحِيحٍ أَوْ أَصْلٍ قَطْعِيٍّ

فمن شُرُوطِ الْمَصْلُحَةِ الَّتِي يَعْتَبَرُهَا الْإِمَامُ عَدَمَ مَصَادِمَتِهَا لِأَصْلِ مِنَ أَصُولِ الدِّينِ وَالْقَدْحِ فِي جَمَلَتِهِ، فَإِذَا كَانَتْ الْمَصْلُحَةُ تُنَاقِضُ أَوْ تَقْدَحُ فِي الْأَصُولِ التَّشْرِيعِيَّةِ الْعَامَّةِ فَلَا عِتْبَارَ لَهَا، يَقُولُ الْخَطَّابِيُّ - فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِ عَنْ شُرُوطِ الْمَصْلُحَةِ الْمَعْتَبَرَةِ -: «مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ ضَارًّا بِأَصُولِهِ - يَعْنِي أَصُولَ الدِّينِ - وَقَادِحًا فِي جَمَلَتِهِ..»<sup>١</sup>.

وَكذَلِكَ لَمْ يَعْتَبَرِ كُلَّ مَصْلُحَةٍ عَارِضَتْ نَصًّا مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ يَقُولُ فِي شَرْحِ نَهْيِ الرَّسُولِ ﷺ عَنْ عَسَبِ الْفَحْلِ<sup>٢</sup>: «وَقَدْ اِخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ فَرَوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ تَحْرِيمُهُ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ، وَقَالَ مَالِكٌ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا اسْتَأْجَرُوهُ يَنْزُونَهُ مَدَّةً مَعْلُومَةً، وَإِنَّمَا يَبْطُلُ إِذَا شَرَطُوا أَنْ يَنْزُوهُ حَتَّى تَعْلُقَ الرَّمَكَةُ. وَشَبَّهَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ بِأَجْرَةِ الرِّضَاعِ وَإِبَارِ النَّحْلِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ مِنَ الْمَصْلُحَةِ، وَلَوْ مَنَعْنَا مِنْهُ لَانْقَطَعَ النَّسْلُ. وَهَذَا كُلُّهُ فَاسِدٌ لِمَنْعِ السُّنَّةِ مِنْهُ»<sup>٣</sup>.  
فَلَأَنَّ السُّنَّةَ جَاءَتْ صَرِيحَةً بِالنَّهْيِ فِيهَا مَصْلُحَةٌ مَلْغَاةٌ.

إِذْنًا لَا بَدَّ فِي الْمَصْلُحَةِ الْمُرْسَلَةِ أَنْ لَا تُخَالَفَ الْقَوَاعِدَ الْعَامَّةَ وَلَا تُصَادِمَ نَصًّا مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ.

## ٢ - الْمَصْلُحَةُ الْعَامَّةُ مَقْدَمَةٌ عَلَى الْمَصْلُحَةِ الْخَاصَّةِ:

كَثِيرًا مَا يَجِدُ التَّرَاحُمُ وَالتَّصَادُمُ بَيْنَ الْمَصَالِحِ حَالَ تَكْيِيفِ الْحَوَادِثِ لِلْحُكْمِ عَلَيْهَا مِمَّا يَلْجَأُ إِلَى تَحْكِيمِ قَوَاعِدَ مَرَجِّحَةٍ حِينَهَا، وَمَا كَانَ الْإِسْلَامُ دِينَ الْعَدْلِ وَالْمَصْلُحَةِ رَاعَى فِي تَعَارُضِهَا أَقْوَاهَا وَأَعْلَاهَا فَتَقَدَّمَ عَلَى مَعَارِضَتِهَا، وَمِنْ ذَلِكَ إِذَا مَا تَعَارَضَتِ الْمَصْلُحَةُ الْعَامَّةُ مَعَ الْخَاصَّةِ، فَتَقَدَّمَ الْمَصْلُحَةُ الْعَامَّةُ؛ لِأَنَّ الْإِهْتِمَامَ بِالْجَمَاعَةِ أَكْثَرُ مِنَ الْإِهْتِمَامِ بِالْفَرْدِ فَلَأَنَّ نَفُوتَ مَصْلُحَةٍ فَرْدٍ مِنْ أَجْلِ رَعْيِ مَصْلُحَةِ أَفْرَادٍ أَوْلَى مِنَ الْعَكْسِ، وَهَذَا مَا تَقَرَّرَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْمَصَالِحِ عِنْدَ تَعَارُضِهَا وَهُوَ مَبْدَأٌ مَقْرَّرٌ عِنْدَ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ كَذَلِكَ.

فَفِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِ عَنْ صَلْحِ الْحَدِيثِ بَيْنَ وَجُودِ بَعْضِ الْبِنُودِ الَّتِي ظَاهِرُهَا لَمْ تَكُنْ لِصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ: «وَفِي إِجَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِيَّاهُمْ إِلَى مَا التَّمَسُّوهُ مِنْ تَرْكِ التَّسْمِيَةِ؛ جَوَازُ بَعْضِ الْمَسَامَحَةِ

<sup>١</sup> الْخَطَّابِيُّ، أَعْلَامُ الْحَدِيثِ ٢/١٣٤٠.

<sup>٢</sup> أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ - كِتَابُ الْإِجَارَةِ - بَابُ عَسَبِ الْفَحْلِ - رَقْمٌ: ٢١٢٣، وَ أَبُو دَاوُدَ - كِتَابُ الْبَيْوعِ - رَقْمٌ: ٢٩٧٥.

<sup>٣</sup> الْخَطَّابِيُّ، مَعَالِمُ السُّنَنِ، ج ٣ ص ٩٠.

في أمور الدين، واحتمال اليسير من الضيم فيه ما لم يكن ذلك مُضِرّاً بأصوله و قادحاً في جملته إذا رُجِيَ بذلك سلامة في الحال لأهله وانتظر به صلاح في عواقبه، وعلى هذا المعنى أيضاً: ما كان من محوه موضع ذكر الثبوت عن اسمه... وعلى هذا المعنى ما كان من مُصَالِحَةِ المشركين على أن يرُدُّوا إليهم من جاءهم مُسْلِماً منهم، فكان يسيرُ الفسادِ في الأمرِ الخاصِّ محتملاً في جنبِ الكثيرِ من الصَّلاحِ في الأمرِ العامِّ الشَّامِلِ النَّفْعِ. والله اعلم»<sup>١</sup>.

ففي بيان الإمام الخطابي - رحمه الله - وتوضيحه لموقف النبي ﷺ؛ دليل على مذهبه ومنهجه الاجتهادي في الموازنة بين المصالح وتقديم العامة إذا ما عورضت بالخاصة، وزادها وضوحاً وصراحة إذ ختم قوله: «فكان يسيرُ الفسادِ في الأمرِ الخاصِّ محتملاً في جنبِ الكثيرِ من الصَّلاحِ في الأمرِ العامِّ الشَّامِلِ النَّفْعِ».

ويشني بتصريح آخر أشدُّ وضوحاً قائلاً: «ولكن ذلك لما أتصل بالمصلحة العامة لم يراع فيه المعنى الخاص»<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> الخطابي، أعلام الحديث ١٣٤٠/٢.

<sup>٢</sup> الخطابي، أعلام الحديث ٢٠٧٢/٣.



## البحث الثاني:

### الاستحسان

#### المطلب الأول: مفهوم الاستحسان وحيثته وأنواعه

#### الفرع الأول: مفهوم الاستحسان:

الاستحسان في اللغة من الحُسن وهو عدُّ الشيءِ حسناً<sup>١</sup>.

وفي الاصطلاح:

هو العدول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل خاص من كتاب أو سنة<sup>٢</sup>، أو هو الأخذ بمصلحة جزئية في مقابلة دليل كلي<sup>٣</sup>.

واختار منها الشيخ محمد أبو زهرة تعريف أبي الحسن الكرخي:

«هو العدول بالمسألة عن حكم نظائرها إلى حكم آخر لوجه أقوى يقتضي هذا العدول»<sup>٤</sup>.

ثم قال: «وإنما رأينا ذلك التعريف أبين التعريفات لحقيقة الاستحسان؛ لأنه يشمل كل أنواعه، ويبيّن أساسه ولبه، إذ أساسه أن يجيء الحكم مخالفاً قاعدةً مُطرَدةً لأمرٍ يجعل الخروج عن القاعدة أقرب إلى الشرع من الاستمسك بالقاعدة فيكون الاعتماد عليه أقوى استدلالاً في المسألة من القياس، ويصور أن الاستحسان كيفما كانت صورته وأقسامه يكون في مسألة جزئية ولو نسبياً، في مقابل كلية فيلجأ إليه الفقيه في هذه الجزئية لكيلا يؤدي الإغراق في القاعدة إلى الابتعاد عن الشرع في روحه ومعناه»<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> ابن المنظور، لسان العرب مادة حسن ١١٩/١٣.

<sup>٢</sup> ابن قدامة، روضة الناظر ١٦٧.

<sup>٣</sup> الموافقات، الشاطبي، ٥٦٢/٤، الاعتصام ١٣٩/٢.

<sup>٤</sup> الآمدي، الإحكام، ٣٩٢/٤.

<sup>٥</sup> أبو زهرة محمد، أبو حنيفة حياته وعصره وآراءه وفقهه، ص ٣٠٢-٣٠٣.

## الفرع الثاني: حجية الاستحسان:

وشأن الاستحسان شأن الأدلة الأخرى المختلف فيها فللعلماء في ذلك مذاهب:

**المذهب الأول:** ذهب الحنيفة والمالكية والحنابلة إلى أنه دليل شرعي تثبت به الأحكام

الشرعية إذا أعنت أطراد القياس<sup>١</sup>.

واستدلوا لذلك من وجهين:

أ- ثبت من استقراء الوقائع وأحكامها أن أطراد القياس أو استمرار العموم الكلي، قد يؤدي في بعض الوقائع إلى تفويت مصلحة الناس؛ فمن العدل والرحمة بالناس أن يعدل المجتهد في هذه الوقائع عن حكم القياس أو الحكم الكلي إلى حكم آخر يحقق المصلحة ويدفع المفسدة، وهذا العدل هو مفاد الاستحسان المقصود.

ب- هناك نصوص شرعية عدل فيها الشارع الحكيم في بعض الوقائع عن موجب القياس أو عن تعميم الحكم إلى حكم آخر جلباً للمصلحة أو درءاً للمفسدة فالله سبحانه وتعالى حرم الميتة واللحم الخنزير ثم قال: ﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه﴾ [البقرة ١٧٣/]. وتوعد من كفر من بعد إيمانه ثم قال: ﴿إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾ [النحل/ ١٠٦].

والرسول ﷺ نهي عن بيع المعلوم ورخص في السلم، ونهي عن أن يقطع شجر مكة واستثنى الإذخر، وهذا هو عدول عن عموم الحكم أو عن موجب القياس في بعض الجزئيات لخصوصيات فيها تقتضي هذا العدول، وكل الرخص ما هي إلا عدول عن حكم العزيمة لرفع الحرج والمشقة فيلاحظ أنه منهج شرعي في سن الأحكام<sup>٢</sup>.

**المذهب الثاني:** وذهب الشافعي إلى عدم اعتباره والاحتجاج به واعتبره تذوقاً وجرأة

على التشريع بالهوى والرأي في مقابلة ما يوجب الدليل الشرعي، قائلاً: «لا يجوز لمن استأهل أن يكون حاكماً أو مفتياً أن يحكم ولا أن يفتي إلا من جهة خبر لازم؛ وذلك الكتاب أو السنة أو

<sup>١</sup> الآمدي، الإحكام، ٣٩٠/٤، والشاطبي، الموافقات، ٥٦٢/٤-٥٦٥، وينظر: الخلاف، عبد الوهاب، مصادر

التشريع فيما لا نص فيه ص ٦٥، بتصرف يسير.

<sup>٢</sup> الخلاف، عبد الوهاب، مصادر التشريع فيما لا نص فيه ص ٦٥، بتصرف يسير.

ما قاله أهل العلم لا يختلفون فيه، أو قياساً على بعض هذا، ولا يُفتي بالاستحسان إذا لم يكن الاستحسان واحداً ولا في واحد من هذه المعاني»<sup>١</sup>.

ثم يبرر مذهبه قائلاً: «فإن قال قائلُ فما يدلُّ على أن لا يجوزُ أن يُستحسنَ إذا لم يدخلِ الاستحسانُ في هذه المعاني؟ قيل: قال الله ﷻ: ﴿أَيَسْبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُذْيَ﴾ [القيامة/٣٦]، فلم يختلف أهل العلم بالقرآن -فيما علمت- أن السُدْيَ الذي لا يُؤمر ولا يُنهى، ومن أفتى أو حكّم بما لم يُؤمر به فقد أجاز لنفسه أن يكون في معاني السُدْيَ، وقد أعلمه الله، أنه لم يتركه سُذْيَ»<sup>٢</sup>.

**المذهب الثالث:** وذهب فريقٌ من العلماء منهم الشوكاني إلى اعتباره دليلاً شرعياً غير مستقل بل هو راجعٌ إلى الأدلة الشرعية الأخرى؛ لأن مآله عند التحقيق عمل بقياس ترجح على قياس، أو عمل بالعرف أو لمصلحة<sup>٣</sup>.

### الفرع الثالث: أنواع الاستحسان:

للاستحسان خمسة أنواع عند القائلين به:

#### ١ - الاستحسان بالآثر:

وهو العدول عن حكم القياس في مسألة إلى حكم مخالف له ثبت بالكتاب أو السنة<sup>٤</sup>. ومثاله: الإجارة: فهي عقدٌ على المنافع بعوضٍ والقياس يأبي جوازها، لأن المعقود عليه وهو المنفعة معدومة، وإضافة التملك إلى ما يُستوجد لا يصح إلا أننا جوزناه لحاجة الناس إليه، وقد شهدت بصحتها آثارٌ مثل: قوله ﷻ: «من استأجر أجيراً فليعلمه أجره»<sup>٥</sup>. وقال صاحب العناية: «لم يقتض القياس جوازها إلا أننا جوزناه على خلاف القياس بالآثر؛ لحاجة الناس فكان الاستحسان بالآثر»<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> الشافعي، الأم، ج-٧، ص ٢٩٨

<sup>٢</sup> الشافعي، الأم، ج-٧، ص ٢٩٨.

<sup>٣</sup> الشوكاني، إرشاد الفحول ص ٤٠٢، و الخلاف، عبد الوهاب، مصادر التشريع فيما لا نص فيه، ص ٦٤.

<sup>٤</sup> لبخاري عبد العزيز (ت ٧٣٠هـ)، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي ٥/٤.

<sup>٥</sup> أخرجه النسائي عن أبي سعيد موقوفاً بلفظ إذا استأجر اجيراً فاعلمه أجره ٣١/٧.

<sup>٦</sup> الهداية وشرح العناية ١٤٧/٧، كشف الأسرار ٦/٤-٥.

## ٢ - استحسان الإجماع:

وهو أن يُترك موجب القياس في مسألة لانعقاد الإجماع على حكمٍ آخرٍ مخالفٍ لمؤدّي القياس<sup>١</sup>. ومثاله: عقد الاستصناع بأن يطلب الرجل من صانع أو مهني أن يصنع له شيئاً ما كخزانة أو مائدة بثمنٍ معلومٍ وبيّن صفته ومقداره ولم يذكر له أجلاً، فالقياس يقتضي أن لا يجوز لأنه بيعٌ معدومٌ؛ لكنهم أجازوه استحساناً للإجماع بتعامل الناس فيه<sup>٢</sup>.

## ٣ - استحسان العرف:

وهو العدول عن مقتضى القياس إلى حكمٍ آخرٍ يخالفه لجرى العرف بذلك أو عملاً بما اعتاده الناس<sup>٣</sup>.

ومثاله: من حلف لا يأكل الطبخ فهو على ما يُطبخ من اللحم؛ وهذا استحسانٌ لعادة الناس وعرفهم<sup>٤</sup>.

## ٤ - استحسان الضرورة:

وهو أن تُوجد ضرورةٌ تحمّل المجتهد على ترك القياس والأخذ بمقتضياتها؛ مثل تطهير الأحواض والآبار فإنه لا يمكن تطهيرها إذا أخذنا بالقياس، فاستحسنوا ترك العمل بموجب القياس للضرورة المحوجة؛ وللضرورة أثر في سقوط الخطاب<sup>٥</sup>.

## ٥ - الاستحسان بالقياس:

وهو أن يكون في المسألة وصفان يقضيان قياسين متباينين؛ أحدهما متبادرٌ وهو القياس الاصطلاحي، والآخر خفيٌ يقتضي إلحاقها بأصلٍ آخرٍ فيسمى استحساناً<sup>٦</sup>.

فهو عدولٌ بالمسألة عن حكم القياس الظاهر المتبادر فيها إلى حكمٍ مغايرٍ، بقياسٍ آخرٍ هو أدقٌ وأخفى من الأوّل، لكنّه أقوى حجّةً وأسدُّ نظراً، وأصحُّ استنتاجاً منه<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> البغا، الأدلة المختلف فيها، ص ١٤٢.

<sup>٢</sup> البخاري، كشف الأسرار ٤/٥-٦، ابن مالك، شرح المنار ٢٨٥/٢٨٥/بتصرف

<sup>٣</sup> البغا، الأدلة المختلف فيها، ص ١٤٣.

<sup>٤</sup> والهداية، ٤/٥٢.

<sup>٥</sup> البخاري، كشف الاسرار ٤/٦، ابن مالك، شرح المنار ٢٨٥ وينظر أبو زهرة، أبو حنيفة، ص ٣٠٦

<sup>٦</sup> ابن مالك، شرح المنار ٢٨٥. أبو زهر، أبو حنيفة، ص ٣٠٤

ومثاله: سؤُرُ سِباعِ الطَّيْرِ - وهو بَقِيَّةُ الماءِ الذي يَشْرَبُ منه - فإنَّ سِباعَ الطَّيْرِ تُشْبِهُ سِباعَ البهائمِ في كونِ لحمِها غيرَ مأكولٍ، وكونِ لحمِها نجسًا، وبما أنَّ سؤُرَ سِباعِ البهائمِ نجسٌ فينبغي أن يكونَ سؤُرُ سِباعِ الطَّيْرِ كالنَّسْرِ والحدأةِ نجسًا أيضًا وهو موجبُ القياسِ، ولكن الاستحسانَ يَنجِجه لقياسٍ آخرَ خفيٍّ؛ وهو أنَّ سؤُرَ سِباعِ البهائمِ كان نجسًا لوجودِ لعابِها فيه، واللُّعابُ متَّصلٌ باللَّحْمِ فهو نجسٌ بنجاستِهِ، أمَّا سِباعُ الطَّيْرِ فهي تشربُ بمناقيرِها فلا تُلقِي لُعابِها في الماءِ فلا يَتنجَّسُ به فلا يكونَ سؤُرُها نجسًا، وللاحتياطِ قالوا إنَّه مكرُوهُ الاستعمالِ، ولا شكَّ أنَّ ذلك إعمالٌ للعلَّةِ الخفيةِ لأنَّها أقوى أثرًا في المسألةِ موضعِ النزاعِ<sup>٢</sup>.

## المطلب الثاني: الاستحسانُ عند الإمام الخطَّابي

لا يكاد المتأمل في كتب الخطَّابيَّ يجده يستعملُ الاستحسانَ بلفظه صراحةً، كما يُلحظُ أنَّه -رحمه الله- لم يشدِّد النكيرَ على القائلين بحجَّيته كصنيع الإمام الشافعيِّ -رحمه الله-، بل مَنْ أنعم النَّظَرَ في كلامه ونصوصه يجده ميالًا إلى اعتبارِ المصالحِ المقصودةِ للشَّرعِ، حريصًا على ربط الأحكامِ بها، ولا يرى حرَجًا على من كان الاستحسانُ منهجًا له في الاستنباطِ، بل يستفاد من اجتهاداتِهِ أنَّه ممن انتهجَ الاستحسانَ كطريقٍ من طرقِ الاستدلالِ، وإن لم يصرِّح باسمه فالعبرة بالمسمَّياتِ لا بالأسماءِ.

ويتبدَّى ذلك بجلاء من أثناء أقواله -رحمه الله- من ذلك:

قال -رحمه الله-: «وقد استحسنَ بعضُ أهلِ العلمِ لأهلِ المائدةِ الواحدةِ أن يُناولَ بعضهم بعضًا ممَّا بين أيديهم»<sup>٣</sup>، فقد استخدم لفظَ الاستحسانِ من غيرِ نكيرٍ في معرضِ نقاشٍ فقهيٍّ، فلو كان منكرًا للاستحسانِ لما سكتَ على من استحسنَ، ولوسمَّه بأنَّه تلذُّذٌ أو قال: من استحسنَ فقد شرَّعَ، أو ما شاكلها ممَّا يُظهرُ عدمَ ارتياحه لاستدلالِ يراه فاسدًا، لذا نجد الإمام الشافعيَّ لما أورد هذه اللفظةَ شدَّدَ النكيرَ على القائلين به، لكنَّ الخطَّابيَّ أمضاه دون إنكارٍ؛ ممَّا يُنبئُ بأنَّه لا يُعارضُ رعيَ المصالحِ متى أدَّى اطِّرادُ عُمومٍ أو قياسٍ إلى المفسدةِ، ولا تُضرُّ التسمياتُ بعد ذلك.

<sup>١</sup> حواشي المنار/ ٢٨٥. البغا، أثر الأدلة المختلف فيها، ص ١٤٨،

<sup>٢</sup> ابن مالك، شرح المنار ٢٨٥، وأبو زهرة محمد، أبو حنيفة ص ٣٠٥.

<sup>٣</sup> الخطَّابي، معالم الحديث ٣/ ١٩٦١.

٢- وينضاف إلى الملحظ السابق كونه استعمل بعض أنواع الاستحسان السابقة في اجتهاداته منها:

### استحسان الأثر:

إذا كان الاستحسان بالأثر هو العدول عن حكم القياس في مسألة إلى حكم مخالف له ثبت بالكتاب أو السنة؛ فللخطابي - رحمه الله - من الفروع الفقهيّة الكثير نحا فيها هذا المنحى، وإن لم يُسمّه استحساناً، فالعبرة بالمعاني.

ومثاله: دية الأصابع فمقتضى القياس أن تكون ديات الأصابع متفاوتة؛ لأنها مختلفة المنافع والجمال، ولكن هذا القياس معدول عنه لوجود الأثر الوارد عن الرسول ﷺ أنه سوى بين الأصابع في دياتها كما صرح به الإمام الخطابي قائلاً: «لولا أن السنة جاءت بالتسوية لكان القياس أن يفاوت بين دياتها - الأصابع - كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل أن يبلغه الحديث»<sup>١</sup>. وهذا هو استحسان الأثر عند القائلين به، وبغض النظر عن التسميات والاصطلاحات فالنتيجة واحدة.

واعتبر ذلك الدليل المخالف أصلاً قائلاً: «هذا قياس تردّه السنة، وإذا قال صاحب الشريعة قولاً وحكم بحكم لم يجز الاعتراض عليه برأي ولا مقابلة بأصل آخر، ويجب تقريره على حاله واتخاذ أصلاً في بابه»<sup>٢</sup>.

### استحسان الإجماع:

هو ترك موجب القياس في مسألة لانعقاد الإجماع على حكم يخالف مقتضاه، ونجد للإمام الخطابي اجتهادات على ذلكم النحو، ولا يضر تسميتها إجماعاً أو استحساناً إجماعاً؛ فالموذّي واحد.

ومثاله: مشروعية الاستصناع كما ذهب إليه القائلون بالاستحسان.

وقال الخطابي - رحمه الله - في شرح قوله ﷺ: «لا تبع ما ليس عندك»<sup>١</sup>، يريد بيع العين دون بيع الصفة... و يدخل في ذلك (يعني في النهي) كل شيء ليس بمضمون عليه»<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> الخطابي، معالم السنن ٢٦/٤.

<sup>٢</sup> الخطابي، معالم السنن ٧١/٤.

فمفهومه المخالف جواز كل بيع يكون مضموناً عليه بالصفة أو التحديد كالمسلم والاستصناع.

### استحسان العرف والعادة:

وهو عدول عن مقتضى القياس إلى حكم يخالفه اعتباراً للعرف أو العادة، وهذا موجود في اجتهاد الإمام الخطابي، ومثال ذلك أنه - رحمه الله - يرى أن اسم " الولد " و " المال " دخلهما تخصيصاً بالعرف والعادة، إذ القياس مقتضى أن يشمل لفظ الولد كل فروع الرجل من ذكر وأنثى، ولكن عدل عن موجب هذا القياس بعرف القوم من أنهم يقصدون بالولد الذكر دون الإناث.

وكذلك لفظ " المال " فالقياس أن يشمل كل الأموال الظاهرة والباطنة والمواشي والعقارات، ولكن عدل عن موجب هذا القياس بالعرف السائد إلى جزء من مدلوله وهو الإبل<sup>٣</sup>. وقد سماه الإمام الخطابي - رحمه الله - تخصيصاً بالعرف والعادة، وهو عند القائلين بالاستحسان استحسان ولا مشاحة في الاصطلاح.

### استحسان الضرورة:

وهو الذي يحمل المجتهد على ترك القياس للحاجة أو دفعاً للحرَج، وقد سماه القائلون به استحساناً، ومثلوا له بما يصل إلى حواف الصائم من ذباب أو ثراب، والإمام الخطابي - رحمه الله - ذكر نفس المثال<sup>٤</sup>. ولكن لم يسمه استحساناً بل أدخله في معنى من ذرعه القبيح، فكلاهما عاجز عن دفعه عن نفسه، والضرورة منعت من الأخذ بموجب القياس.

وبشكل عام فإن العدول عن موجب القياس إلى ما يحقق المصلحة والعدل معنى ملحوظ في اجتهادات الخطابي صرح به الإمام نفسه وإن لم يسمه استحساناً، وهو عين الاستحسان عند القائلين به، قال الإمام الخطابي - رحمه الله - بعد أن ذكر الخياطة والإجارة، والصانع والنجار، والخراز والصبغ: «وجميع ذلك فاسد في القياس، والأصل في هذا أن النبي ﷺ وجدهم على هذه

<sup>١</sup> أخرجه أبو داود - كتاب البيوع - رقم: ٣٠٤٠، و الترمذي - كتاب البيوع - رقم: ١١٥٣، والنسائي - كتاب البيوع -

رقم: ٤٥٣٢، وأحمد - مسند الكوفيين - رقم: ١٥٠٢١.

<sup>٢</sup> الخطابي، معالم السنن ٣/١٢٠.

<sup>٣</sup> الخطابي، معالم السنن ٤/٨٨، بتصرف.

<sup>٤</sup> الخطابي، معالم السنن ٢/٩٧.

العاداتِ أوَّلَ زمانِ الشَّرِيعَةِ فلم يُعَيَّرْها، فصارتِ الأمورَ بمعزلٍ عن موضوعِ أمرِ القياسِ، فالعملُ بها ماضٍ والمعاملةُ عليها صحيحةٌ؛ لما فيها من الإِرْفاقِ الذي لو طوَلبوا فيها بغيره لشقَّ عليهم ودخَلَ الضَّرُّرُ في أموالِهِم، اللهُ أعلمُ<sup>١</sup>.

ومن هنا؛ بانَّ أنَّ الإمامَ الحَظَّابِيَّ - رحمه اللهُ - يقول بحجية معنى الاستِحسانِ ومدلوله وإن لم يسمَّه باسمه وذلك لأمرٍ نَحْمَلُها فيما يلي:

أنَّه لم يُنكِرِ الاستِحسانَ إطلاقاً.

اعتبره طريقاً من طرقِ الاجتهاد، لكن لم يحتج إلى ذكره باسمه لاستغنائهِ عنه باصطلاحاتٍ أخرى أقربَ لفروعه الفقهيَّة، وأبعد عن النزاعِ الاصطلاحِيِّ الذي هو في غنى عنه.

والمُتأملُ في حقيقةِ الاستِحسانِ وأقسامِهِ والفروعِ الفقهيَّةِ المتفرِّعةِ عنه يجده مُندرجاً تحتِ قواعدَ تشريعيَّةٍ عامَّةٍ لا خلافٍ فيها. ولذلك تصدَّقُ المقولةُ "لا يتحقَّقُ استحسانٌ مُختلفٌ فيه" وذلك لما يأتي:

القائلون بالاستِحسانِ يتفقون على معنى جوهرِيٍّ تدورُ حوله تعريفاتُهُم للاستِحسانِ؛ وهو العدولُ عن حكمٍ إلى حكمٍ في بعضِ الوقائعِ أو استثناءً جزئيَّةً من حكمٍ كليٍّ أو تخصيصُ بعضِ أفرادِ العامِّ بحكمٍ خاصٍّ<sup>٢</sup>.

وهذا المعنى متَّفَقٌ عليه عند العلماءِ، إذ الاستثناءُ والتخصيصُ و اعتبارُ الرِّخصِ والضرورةِ أمورٌ لا ينكرها من له معرفةٌ بالشَّرِيعَةِ الإسلاميَّةِ، والاستِحسانُ قائمٌ على هذه المعاني. وجه الاستِحسانِ وسندهُ إمَّا أن يكونَ قياساً أقوى أو إجماعاً أو ضرورةً أو عرفاً أو نصّاً، وكل هذه الأمورُ مقبولةٌ اتَّفَقَ عليها أهلُ العلمِ الرَّاسِخونَ فيه.

الاستِحسانُ الذي ردَّه الإمامُ الشَّافِعِيُّ رحمته اللهُ لا أحدٌ يقبلُه؛ لأنَّه ردَّه لكونه اتباعاً للهوى، والمطلوبُ من المسلمِ أن يتَّبَعَ حكمَ اللهِ ورسولِهِ أو حكماً قيسَ على ذلك<sup>٣</sup>.

وتبيِّنُ أن الاستِحسانَ الأصوليَّ عند القائلين به ليس ما أنكره الإمامُ الشَّافِعِيُّ بل هو مستندٌ إلى المصلحةِ أو العرفِ أو حتَّى الأثر، وبهذا لا يتحقَّقُ استحسانٌ مُختلفٌ فيه.

<sup>١</sup> الحَظَّابِيَّ، أعلام الحديث ١٠١٩/٢-١٠٢٠.

<sup>٢</sup> خلاف مصادر التشريع، ص ٥٩، بتصرف.

<sup>٣</sup> الخلاف مصادر التشريع، ص ٦٧.



فالإمام الخطّابي أدرك هذه المعاني وهو وإن لم يصرّح باعتباره تفاديا للاختلاف الاصطلاحيّ، إلّا أنه أخذ بمعناه كما تبين.

## المبحث الثالث:

### سدُّ الذرائع وفتحها

**المطلب الأول:** مفهوم سدِّ الذرائع ومذاهب العلماء في الاحتجاج بها

**الفرع الأول:** مفهوم سدِّ الذرائع:

الذرائع في اللغة جمع ذريعة، والذريعة لها استعمالات كثيرة منها: كلُّ ما يتَّخذُ وسيلةً ويكونُ طريقاً إلى شيءٍ غيرِه، وسدُّها أي رفعها وحسْمُ مادَّتِها<sup>١</sup>.

وأما في الاصطلاح: فهو التَّوسُّلُ بما هو مصلحةٌ إلى مفسدةٍ<sup>٢</sup>.

**الفرع الثاني:** حجية سدِّ الذرائع

**أولاً:** تحريم محلِّ النزاع:

لا خلافَ بين أهلِ العلمِ في منعٍ وتحريمِ الوسائلِ التي تكونُ بذاتها فاسدةً، كشربِ المُسكرِ المفسدِ للعقولِ، والقذفِ القادحِ في الأعراضِ، والزَّنى المفضي إلى اختلاطِ الأنسابِ.

كما أنَّهم متفقونَ على عدمِ منعِ الوسائلِ والأفعالِ التي تؤدِّي إلى مفسدةٍ نادرةٍ وقليلةٍ، مع رجحانِ مصالحها على مفسدِها؛ كالتَّنظُرِ إلى المخطوبةِ والمشهودِ عليها، وزراعةِ العنبِ، فلا تُمنعُ هذه الأمورُ بحجَّةٍ ما قد يترتَّبُ عليها من مفسدةٍ.

وإنَّما وقعَ الخلافُ في حالات:

أ- إذا كان إفضاءُ الوسيلةِ إلى المفسدةِ كثيراً كبيعِ السِّلاحِ في أوقاتِ الفتنِ، وبيعِ العنبِ لمن عُرفَ عنه الاحترافُ بعصره خمرًا، وإجارةُ العقارِ لمن يستعمله استعمالاً محرَّماً.

<sup>1</sup> - ابن المنظور، لسان العرب، مادة " ذرع" ٩٦/٨، النووي، تهذيب الأسماء واللغات ١١٠/٣ وينظر البغا، أثر الاختلاف، ص ٥٦٦.

<sup>2</sup> - الشاطبي، الموافقات ٥٥٦/٤

ما يؤدي إلى المفسدة جرأً استعماله لغير ما وُضِعَ له؛ كمن يتوسَّلُ بالنِّكاحِ لغرضِ تحليلِ المطلقةِ ثلاثاً مطلقاً، وكمن يتوسَّلُ بالبيعِ للوصولِ إلى الربا كأن يبيعَ سيارَةً بألفِ نسيئةٍ ثمَّ يشتريها بتسعِ مائةٍ نقداً<sup>١</sup>.

## ثانياً: مذاهب العلماء في حجية سدِّ الذرائع:

**المذهب الأول:** ذهب المالكيَّة والحَنابِلَةُ إلى منع هذه الأفعالِ والوسائلِ؛ لأنَّ مفسدتها راجحةٌ وهي مخالفةٌ لمقصودِ الشرع<sup>٢</sup>.

قال ابن القيم: «وباب الذرائع أحد أرباع التَّكليفِ، فإنه أمرٌ ونهيٌ... والنَّهيُّ نوعانِ أحدهما ما يكون المنهيُّ عنه مفسدَةً في نفسه، والثاني ما يكون وسيلةً إلى مفسدةٍ، فصار سدُّ الذرائعِ المفضيةِ إلى الحرامِ أحدَ أرباعِ الدِّينِ»<sup>٣</sup>.

**المذهب الثاني:** أما الشافعيَّة والظاهرية والحَنفيَّة فلم يروه حجةً، يقول العطارُ في حاشيته: «أمَّا قاعدةُ سدِّ الذرائعِ فقد اشتهرت عند المالكيَّة، وزعمَ القرافيُّ أنَّ كلَّ أحدٍ يقولُ بها... قال المصنف -يعني ابن السبكي- قد أطلقَ هذه القاعدةَ على أعمِّ منها زعمَ أنَّ كلَّ أحدٍ يقولُ ببعضها، وسنوضحُ لك أنَّ الشافعيَّ لا يقولُ بشيءٍ منها»<sup>٤</sup>.

فالإمامُ الشافعيُّ لا يقولُ بهذا الأصلِ، بل أوردَ أثناءَ تعليلاته لبعض المسائلِ الفقهيَّةِ في كتابه "الأمِّ" محاولاتٍ لردِّ حجِّيَّةِ أصلِ سدِّ الذرائعِ، وبين فيها أنَّ القضاءَ يكونُ على الظاهرِ ولا يُنظرُ إلى النيَّاتِ وكذلك العقودُ تصحُّ إذا استوفت الأركانَ والشُّروطَ الظَّاهِرةَ<sup>٥</sup>.

<sup>1</sup> - ابن القيم، أعلام الموقعين، ١٣٦/٣، ينظر البغا، أثر الاختلاف، ص ٥٦٦ - ٥٧٢، زيدان، الوجيز، ص ٢٤٥ - ٢٤٦. بتصرف

<sup>2</sup> - ابن القيم، أعلام الموقعين، ١٣٦/٣، و أبو زهرة، مالك، ص ٣٤.

<sup>3</sup> - ابن القيم، أعلام الموقعين، ١٥٩/٣.

<sup>4</sup> - العطار، حاشية العطار على المحلى، ٣٦٤/٢.

<sup>5</sup> - الشافعي، الأم ٤/٤١، وبعدها حيث فيه بيان أن الإمام الشافعي لا يقول بقاعدة سدِّ الذرائع.

ولكن كثير من الباحثين المعاصرين الذين كتبوا في قاعدة سدِّ الذرائع وصلوا إلى نتيجة تقضي بأن المذاهبَ الفقهيَّةَ أخذوا بمبدأ سدِّ الذرائع وإن لم يسمُّوه باسمه وقدّموا أمثلةً من كلِّ مذهبٍ تدلُّ على ذلك<sup>١</sup>.

## المطلب الثاني: سدِّ الذرائع عند الإمام الخطَّابيِّ

إن الإمام الخطَّابيِّ - رحمه الله - يأخذُ بمبدأ سدِّ الذرائع ويراه قاعدةً أصوليَّةً صالحةً لا يتناء الأحكامِ عليها؛ يدلُّ عليه تصرُّيحه بالقاعدة أحياناً، وبناءً بعضِ الفروعِ عليها أحياناً أخرى، من ذلك:

١ - تصرُّيحُ الإمامِ الخطَّابيِّ - رحمه الله - باعتبارِ سدِّ الذرائعِ: «كلُّ أمرٍ يُتدرَّعُ به إلى محظورٍ فهو محظورٌ»<sup>٢</sup>.

وهذا صريحٌ من الإمامِ باعتبارِ سدِّ الذرائعِ قاعدةً أصوليَّةً جامعةً لفروعٍ كثيرةٍ من أبوابٍ مختلفةٍ، لتكون من بعده معالمٍ يهتدى بها.

وهذه القاعدةُ توصلَ إليها الإمامُ الخطَّابيُّ - رحمه الله - من قوله ﷺ: «ما بالُ العاملِ نبعثه فيجيءُ فيقولُ هذا لكم وهذا أهدي لي، ألا جَلَسَ في بيتِ أمِّه أو أبيه فينظرَ أيهدى إليه أم لا؟! لا يأتي أحدٌ منكم بشيءٍ من ذلك إلاَّ جاء به يومَ القيامةِ بعيراً له رُغَاءٌ أو بقرةٌ لها خُوَارٌ أو شاةٌ تيعرُ»، ثمَّ رفعَ يديه حتَّى رأينا عُفْرَةَ إبْطِيهِ، ثمَّ قال: «اللَّهُمَّ هل بلَّغتُ، اللَّهُمَّ هل بلَّغتُ»<sup>٣</sup>.

قال الإمامُ الخطَّابيُّ - رحمه الله -: «في هذا بيانٌ أنَّ هدايا العمَّالِ سُحِتْ، وأنَّه ليسَ سبيلُها سبيلُ سائرِ الهدايا المباحةِ.. وفي قوله: "ألا جَلَسَ في بيتِ أمِّه وأبيه فينظرَ أيهدى إليه أم لا؟" دليلٌ على أنَّ كلَّ ما يُتدرَّعُ به إلى محظورٍ فهو محظورٌ»<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> ينظر سدِّ الذرائع - رسالة ماجستير لمحمد هشام سعيد البرهاني والبغا، اثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي ص ٥٦٦-٦٣٠.

<sup>٢</sup> الخطَّابيِّ، معالم السنن ٨/٣.

<sup>٣</sup> أخرجه البخاري - كتاب الهدية وفضلها - رقم: ٢٤٠٧، وأبو داود - كتاب الخراج - رقم: ٢٥٥٧، ومسلم - الإمارات -

٣٤١٣

<sup>٤</sup> الخطَّابيِّ، معالم السنن ٨/٣.

وبعد أن قرّر الإمام الخطّابي - رحمه الله - القاعدة ذكر بعض الفروع الفقهيّة التي تندرج تحتها فقال: «ويدخل في ذلك القرضُ يجرُّ المنفعة، والدارُ المرهونة يسكنها المرتهنُ بلا كراء، والدّابة المرهونة يركبها ويرتفقُ بها من غير عوض، وفي معناه من باع درهماً ورغيفاً بدرهمين؛ لأنّ معلوماً أنّه إنّما جعل الرّغيفَ ذريعةً إلى أن يربح فضل الدرهم الزّائد، وكذلك كلُّ تلجئةٍ وكلُّ دخيلٍ في العقود يجرى مجرى ما ذكرناه»<sup>١</sup>.

وأشار إلى طريق معرفة الذريعة من غيرها بقوله: «ينظر في الشّيء وقرينه إذا أُفرد أحدهما عن الآخر وفرّق بين قرانها، هل يكون حكمه عند الانفراد كحكمه عند اقترانه أم لا؟»<sup>٢</sup>.

٢ - قال الإمام الخطّابي - رحمه الله - في شرح قوله ﷺ: «قاتل الله اليهود حرّمت عليهم الشحوم فجمّلوها فباعوها»<sup>٣</sup>: «فيه إبطال الحيل و الوسائل التي يتوسّل بها إلى المحظور من طريق التّأويل، وإنّما ضرب المثل بصنيع اليهود في الشحوم واحتمالها؛ ليُعلم أنّ الشّيء إذا حرّم عينه حرّم ثمنه»<sup>٤</sup>.

فإنما ورد النصّ في حالة خاصّة ولكنّ الإمام الخطّابي - رحمه الله - قرّر منه قاعدة في منع الحيل والوسائل للمحرّم، وهذا معنى القول بمبدأ سدّ الذرائع.

٣ - قال الخطّابي - رحمه الله -: «إنّ كلّ ما يُحتالُ به في العقود والبياعات؛ من غشٍّ و خلابةٍ واستفضالٍ وصرفٍ أو ربّاً؛ جميع ذلك باطلٌ في حقّ الدّين؛ لأنّه إنّما قصد به التّوصل إلى المحظور والأمر المحرّم، فلا يجوز أن يُستباح به الشّيء المحظور في حقّ الدّين»<sup>٥</sup>.

في هذه القاعدة ينظر الإمام الخطّابي - رحمه الله - إلى البواعث والنّيّات ويبيّن عليها الحكم، ويوصلها الخطّابي - رحمه الله - فهماً من ﷺ: «إنّما الأعمال بالنّيّات، وإنّما لكلّ امرئ ما نوى»<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> الخطّابي، معالم السنن، جـ ٣، ص ٨.

<sup>٢</sup> الخطّابي - رحمه الله -، معالم السنن ٨/٣، وأعلام الحديث ٢٢٨١/٤.

<sup>٣</sup> أخرجه البخاري - كتاب البيوع - باب لا يذاب شحم الميتة ولا يباع ودكه - رقم: ٢٠٧١.

<sup>٤</sup> الخطّابي، أعلام الحديث ١١٠١/٢.

<sup>٥</sup> الخطّابي، أعلام الحديث ١١٧/١.

<sup>٦</sup> سبق تخريجه

٤- وليتأكد ما تقرّر من كون الخطّابي يقول بسدّ الذرائع نورد جملة من الفروع الفقهية من اجتهاداته والتي كان المدرك فيها سدّ الذرائع:

أ- يرى الإمام أنّ عقد الأمان يكون للإمام خاصّة دون غيره من الأفراد، مع أن النصّ يحتمل أن يشمل كلّ أفراد الأمتة، وبين مدرك اجتهاده قائلاً: «ولو جعل لأفناء الناس وآحادهم أن يعقدوا لعامة الكفار كلّماً شاءوا؛ صار ذلك ذريعةً إلى إبطال الجهاد، وذلك غير جائز»<sup>١</sup>.

هذا أخذ بسدّ الذرائع فنظر إلى مآلات الفعل؛ حيث يرجع ذلك على أصل الجهاد بالإبطال وهذا لا يجوز، فمنعه بناء على ما أدّى إليه.

ب- أورد الإمام الخطّابي - رحمه الله - ما جرى بين عليّ والعباس رضي الله عنهما من نزاع في بقايا رسول الله صلى الله عليه وآله من الأموال وقضاء عمر رضي الله عنه بينهما بحضرة جماعة من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، ثم قال: «قال أبو داود إنما سألاه أن يصيرها - تركة رسول الله صلى الله عليه وآله من أموال الفيء - بينهما نصفين، فقال عمر رضي الله عنه لا أوقع عليها اسم القسمة»<sup>٢</sup>، ثم أعقب قول أبي داود: «ما أحسن ما قال أبو داود في أنّهما إنما طلبا القسمة، ويثبته أن يكون عمر منعهما القسمة احتياطاً للصدقة ومحافظاً عليها؛ فإن القسمة إنّما تجري في الأموال المملوكة، وكانت هذه الصدقات متنازعة وقت وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله إلى أن قامت البيّنة من قول الرسول صلى الله عليه وآله إنّ تركته صدقة غير موروثه، فلم يسمح لهما عمر بالقسمة ولو سمح لهما بالقسمة لكان لا يؤمن أن يكون ذلك ذريعة لمن يريد أن يملكها بعد عليّ والعباس ممن ليس له بصيرتهما في العلم ولا تقيتهما في الدين»<sup>٣</sup>.

ووجه الدلالة هو توجيه الإمام الخطّابي - رحمه الله - لتصرف عمر من أنّه لو أجرى التقسيم بينهما لكان ذريعة لأن يدعى فيه فيما بعد الملك، فالنظر إلى مآله منعه أن يقسم المتنازع عليه، فسداً للوقوع في المحذور منع القسمة، وهذا النظر مبني على أصل سدّ الذرائع.

ج- قال الإمام الخطّابي - رحمه الله - في حديث الرسول صلى الله عليه وآله: «لعن الله الواصلة والمستوصلة»<sup>٤</sup>: «إنما نهي عن ذلك لما فيه من الغشّ والخداع، ولو رخص في ذلك لأخذ وسيلة

<sup>١</sup> الخطّابي، معالم السنن ١٩٣/٢-٢٧٢.

<sup>٢</sup> أخرجه البخاري- كتاب فرض الخمس- رقم: ٢٨٦٣، وكتاب الغازي- رقم: ٣٧٢٩، وأبو داود- الخراج- رقم: ٣٥٧٤.

<sup>٣</sup> الخطّابي، معالم السنن، ج- ٣، ص ١٣، بتصرف.

<sup>٤</sup> أخرجه البخاري- كتاب اللباس- رقم: ٥٤٧٨، و مسلم- كتاب اللباس والزينة- رقم: ٣٩٦٣.

إلى أنواعٍ من الغشِّ والفسادِ... وكذلك هو في كلِّ مصنوعٍ يشبّه بمطبووعٍ، وهو بابٌ من الفسادِ عظيمٌ<sup>١</sup>.

فعلَّ الإمامُ الخطَّابيُّ - رحمه الله - التَّهْيِيَّ بأنه يفتَحُ بابَ أنواعِ الفسادِ ويكونُ ذريعةً إليها.

## المطلب الثالث: فتح الذرائع في اجتهاد الإمام الخطَّابيِّ:

إذا كانُ سدُّ الذرائعِ هو دفعُ وسائلِ الفسادِ ودفعُ المفاصدِ وما يتوصَّلُ به إليها لتحقيقِ المصلحة؛ كان الأخذُ بالوسائلِ التي تحقِّقُ المصالحَ مطلوباً.

وهذا ما يعرفُ بفتحِ الذرائعِ، قال القرافيُّ: «اعلم أن الذريعةَ كما يجبُ سدُّها يجبُ فتحُها، وتُكره، وتُندبُ، وتُباحُ، فإن الذريعةَ هي الوسيلةُ فكما أن وسيلةَ الحرامِّ محرمةٌ فوسيلةُ الواجبِ واجبةٌ كالسعيِّ للجمعةِ والحجِّ»<sup>٢</sup>.

وقد أخذ به الإمامُ الخطَّابيُّ، ويدلُّ على ذلك ما يلي:

أ- إن القولُ بسدِّ الذرائعِ لتحقيقِ المصالحِ ودرءِ المفاصدِ يلزمُ منه القولُ بفتحِ الذرائعِ بدهاءةٍ، وإذا كان تحقيقُ المصالحِ متوقفاً على بعضِ الوسائلِ فتجبُ هذه الأخيرةُ وهو فتحُ الذرائعِ.

ب- أورد الإمامُ الخطَّابيُّ - رحمه الله - حديثاً بسنده وفيه قولُ الرَّسُولِ ﷺ: «كلُّ شيءٍ يلهو به الرَّجُلُ باطلٌ إلا رَمِيَهُ بقوسِهِ، وتأديبَهُ فرسَهُ، وملاعِبَتَهُ امرأَتَهُ فَإِنَّهِنَّ من الحَقِّ»<sup>٣</sup>.

ثمَّ قال: «وفي هذا بيانٌ أن جميعَ أنواعِ اللُّهُوِّ محظورةٌ، وإنما استثنى رسولُ اللهِ ﷺ هذه الخلالَ من جملةِ ما حُرِّمَ منها، لأنَّ كلَّ واحدةٍ منها إذا تأمَّلتها وجدتها معيَّنةً على حقٍّ أو ذريعةً إليه، ويدخلُ في معناها ما كان من المثاقفةِ بالسِّلاحِ و الشَّدِّ على الأقدامِ ونحوهما مما يرتاضُ به الإنسانُ فيتوقَّحَ بذلك بدنه ويَتَقَوَّى به على مُجالدةِ العدوِّ»<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> الخطَّابيُّ، اعلام الحديث ٢١٦٢/٣-٢١٦٣.

<sup>٢</sup> القرافيُّ، الفروق ٤٥١/٢، تحقيق: مركز الدراساتِ الفقهيةِ والاقتصادية (محمد أحمد سراج و علي جمعة محمد)، ط١، دار السلام، ٢٠٠١م.

<sup>٣</sup> أخرجه الترمذي - كتاب فضل الجهاد - رقم: ١٥٦١، و ابن ماجة - كتاب الجهاد - رقم: ٢٨٠١، والدارمي - الجهاد - رقم: ٢٢٩٨، وأحمد مسند الشاميين - رقم: ١٦٦٦٢.

<sup>٤</sup> الخطَّابيُّ، معالم السنن ٢٠٩/٢.

فإن الإمام الخطّابيّ - رحمه الله - تأمّل ما استثناه رسولُ الله ﷺ، ووجد كلّ واحدةٍ منها معيّنةً على الحقِّ و ذريعةً إليه، حَكَمَ على كلّ ما يودّي إلى الحقِّ مباشرةً أو بالواسطة كالذريعة بأنّه مطلوبٌ شرعاً، وهذا هو فتح الذرائع .

ج- لقد صرح الإمام الخطّابيّ - رحمه الله - : «بأن التّوصّل إلى المباح بالذّرائع جائزٌ وأنّ ذلك ليس من باب الحيلة والتلجئة المكروهتين»<sup>1</sup> ، وهذا هو معنى فتح الذّرائع.

<sup>1</sup> الخطّابيّ، معالم السنن، ج٢، ص٢٢٢.



## المبحث الرابع:

### العُرف

**المطلب الأول:** مفهوم العُرف وأقسامه ومذاهب العلماء في اعتباره:

#### الفرع الأول: مفهوم العُرف

يطلق العُرف في اللغة على معنيين:

الأول: تتابع الشيء متصلًا ببعضه ببعض، والثاني: المعرفة والعُرفان، مما يدلُّ على السُّكون والطمأنينة<sup>١</sup>.

ومنه: تعارف القوم: عرف بعضهم بعضًا.

ومنه: العُرف والمعروف والعارفة ضد التُّكرِ والمُنكرِ، لأنَّ النَّفسَ تَسْكُنُ إليه، إذ من أنكر شيئًا توحَّشَ منه ونَبأ عنه<sup>٢</sup>.

واصطلاحًا: ذكروا له عدة تعريفات، منها

العادة والعُرف: ما استقرَّ في النَّفوسِ من جهة العقولِ، وتلقَّته الطَّبَّاعُ السَّليمةُ بالقبولِ<sup>٣</sup>.

أو ما عرفه العقلاءُ بأنَّه حسنٌ وأقرَّهم الشَّارعُ عليه<sup>٤</sup>.

وعرفه الشَّيخُ الزَّرْقَاءُ بأنه: عادةُ جمهورِ قومٍ في قولٍ أو فعلٍ<sup>٥</sup>، ولعله أجمعُ التعاريفِ للعُرفِ.

<sup>١</sup> ابن فارس: معجم مقاييس اللغة ٢/٢٤٦

<sup>٢</sup> المرجع السابق ٢/٢٤٦ - ٢٤٧، الجوهرى: الصَّحاح ٢/١٠٧٠ - ١٠٧٣، الفيروزآبادي: القاموس المحيط

٧٥٢ - ٧٥٣، ابن منظور: لسان العرب ٩/١٥٣ - ١٥٨

<sup>٣</sup> ابن عابدين: مجموعة الرِّسائل ١/١١٤.

<sup>٤</sup> ابن التَّجَار: شرح الكوكب المنير ٤/٤٤٩.

<sup>٥</sup> الزَّرْقَاء: المدخل الفقهي ٢/٨٣٨

## الفرع الثاني: أقسامُ العُرف:

والعُرفُ قد يكون قولياً أو عملياً وقد يكون عاماً أو خاصاً وكلُّ قسمٍ من هذه الأقسامِ قد يكون صحيحاً أو فاسداً، فهذه أقسامه باعتباراتٍ مختلفة:

### أولاً: أقسامُ العُرفِ باعتبار متعلِّقه:

- ١ - العُرفُ العمليُّ: وذلك إذا تعارفَ قومٌ على فعلٍ معيَّنٍ كأكلِ البُرِّ واللَّحْمِ<sup>١</sup>، ومنه ما اعتاده النَّاسُ من أعمالٍ، كالبيعِ بالتَّعاطي.
- ٢ - العُرفُ القوليُّ: هو أن يتعارفَ قومٌ على إطلاقِ لفظٍ لمعنى بحيث لا يتبادرُ عندَ سماعه إلاَّ ذلك المعنى<sup>٢</sup>؛ كإطلاقِ الولدِ على الذَّكَرِ دونِ الأنثى، واللَّحْمِ على غيرِ السَّمَكِ.

### ثانياً: أقسامُ العُرفِ باعتبار من صدر منه:

- ١ - العُرفُ العامُّ: وهو ما تعامله عامة أهل البلاد الإسلاميَّةِ سواء كان قديماً أو حديثاً<sup>٣</sup>، فيتفق عليه سائر الأقطار أو عامة المسلمين.
- ٢ - العُرفُ الخاصُّ: هو ما كان مخصوصاً ببلدٍ دونِ آخرٍ، أو بين فئةٍ من النَّاسِ دونِ أُخرى<sup>٤</sup>.

### ثانياً: أقسامُ العُرفِ باعتبار حكمه:

- ١ - العُرفُ الصَّحيحُ: هو ما تعارفه النَّاسُ ولم يخالفِ نصّاً ولم يفوتْ مصلحةً ولا جَلَبَ مفسدةً؛ كتعارفهم إطلاقَ لفظٍ على معنى عرفيٍّ غيرِ معناه اللُّغويِّ وتعارفهم تقديمَ بعضِ المهرِ وتأجيلَ بعضه<sup>٥</sup>.

<sup>1</sup> ابن عابدين، الرّسائل ٢ / ١١٤

<sup>2</sup> ابن قدامة، روضة الناظر ١ / ٩ بتصرف

<sup>3</sup> ينظر: ابن عابدين، الرّسائل، ٢ / ١٢٥

<sup>4</sup> أبو سنة، أحمد فهمي، العُرف و العادة، ص ٢٤

<sup>5</sup> الخلاف، مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نصّ فيه، ١٢٤

٢- العُرفُ الفاسد: هو ما يتعارفه النَّاسُ مما يخالفُ الشَّرْعَ، أو يَجلبُ ضرراً أو يُفوتُ نفعاً؛ كتعارفهم على بعضِ العقودِ الرِّبويةِ أو بعضِ العاداتِ المستنكرةِ في المآثمِ والموالد<sup>١</sup>.

### الفرع الثالث: حجية العُرف:

اتَّفَقَ الفقهاءُ على اعتبارِ العُرفِ في الأحكامِ الشَّرعيةِ، يقول السيوطي: «اعلم أن العادةَ والعُرفَ رُجِحَ إليه في الفقه في مسائل لا تعدُّ كثرةً، فمن ذلك: سنُّ الحيضِ و البلوغ... وضابطُ القلَّةِ والكثرةِ في الضَّبةِ والأفعالِ المنافية للصَّلَاةِ، والنَّجاساتُ...»<sup>٢</sup>.

ولذلك قرَّروا القاعدة الكبرى "العادة محكمة"، وما يتبعها من قواعد كقولهم: المعروفُ عرفاً كالمشروطِ شرطاً، والتعيينُ بالعُرفِ كالتعيينِ بالنَّصِ، وهذا كله تيسيراً على النَّاسِ ورفعاً للحرَجِ عنهم، وكما قال الفقهاءُ: إنَّ في نزع النَّاسِ عن عاداتهم حرجاً ومَشَقَّةً<sup>٣</sup>.

### المطلب الثاني العُرفُ والعادة عند الإمام الخطَّابي:

وكذلك الإمامُ الخطَّابيُّ -رحمه الله- يعتبر العُرفَ و يجعله حجَّةً تنبني عليه الأحكام الشرعية، ويدلُّ على ذلك أمورٌ:

١- أوردَ الإمامُ الخطَّابيُّ -رحمه الله- قوله ﷺ: «المتبايعانِ كلُّ واحدٍ منهما بالخيارِ على صاحبه ما لم يتفرَّقا إلا بيعَ الخيارِ»<sup>٤</sup>، ثمَّ قال في شرحه: «ظاهرُ الحديثِ يشهدُ لمن ذهب إلى

<sup>1</sup> المصدر السابق

<sup>2</sup> السيوطي: الأشباه والنظائر ٩٩، ابن نجيم: الأشباه والنظائر ٩٣، ابن التَّجار: شرح الكوكب المنير ٤/٤٤٨.

<sup>3</sup> عوض، سيد صالح عوض، أثر العُرف في التشريع الإسلامي، دار الكتاب الجامعي القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٦٢-

١٦٣

<sup>4</sup> حديث بن عمر المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار متفق عليه بهذا اللفظ، وله عندهم ألفاظ أخرى، وله في الصحيحين والسنن طرق، ورواه أبو داود والبيهقي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وزاد لا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله، تنبيه: لم يبلغ بن عمر النهي المذكور فكان إذا بايع رجلا فأراد أن يتم بيعه قام فمشى هنيهة ثم رجع إليه وقد ذكره الرَّافعي أيضا وهو متفق عليه أيضا، وللترمذي فكان بن عمر إذا ابتاع يبيعا وهو قاعد قام ليحب له، وفي الباب عن حكيم بن حزام أخرجه الخمسة، وعن أبي برزة أخرجه أبو داود، وعن سمرة أخرجه التَّسائي، وعن بن عباس أخرجه بن حبان والحاكم والبيهقي من طريق أخرى، وعن جابر أخرجه البزار وصححه الحاكم وغيره. ينظر تلخيص الحبير ج ٣، ص ٢٠، ونصب الرأية، ج ٤، ص ١

أن التَّفَرُّقَ هو تَفَرُّقُ البدنِ، وعلى هذا فسَّرَه ابنُ عمرَ رضي الله عنهما وهو راوي الخبرِ، وعلى هذا وجدنا أمرَ النَّاسِ في عرفِ اللُّغةِ، والأصلُ في هذا المعنى -يعني التَّفَرُّقَ- ونظائره أن يُرْجَعَ إلى عَادَةِ النَّاسِ وَعَرَفِهِمْ، ويُعْتَبَرُ حالُ المكانِ الذي هما فيه مجتمعانِ، وهذا كالعُرْفِ الجاريِ والعَادَةِ المعلومةِ في التَّقَابُضِ، وهو يختلفُ في الأشياءِ، وكذلك الأمرُ في الحِرْزِ الذي يتعلَّقُ به وجوبُ قطعِ اليدِ... كلُّ منها حِرْزٌ على حَسَبِ ما حَرَّتْ العَادَةُ<sup>١</sup>.

فالإمامُ الحَظَّابِيُّ -رحمه الله- يصرِّحُ في شرحه للحديثِ باعتبارِ العُرْفِ في كثيرٍ من الأحكامِ الشرعيَّةِ، وقوَّى القولَ بأنَّ التَّفَرُّقَ المرادُ به تَفَرُّقُ الأبدانِ لمعاضدةِ العُرْفِ له، بل يدقِّقُ في تفصيلِ العُرْفِ الجاريِ في ذلك فيقول: «فإذا كانا في بيتٍ فإنَّ التَّفَرُّقَ إنما يقعُ بالخروجِ، وإن كانا في دارٍ واسعةٍ فبانْتِقَالَ أحدهما عن المجلسِ إلى بيتٍ أو صُفَّةٍ أو نحو ذلك. وإن كانا في سوقٍ أو على حانوتٍ فبِتَوَلَّى أحدهما عن صاحبه»<sup>٢</sup>.

ثمَّ بَيَّنَّ المعيارَ للأمرِ التي يَسْتَنَدُ إلى العُرْفِ فقال: «الأصلُ في هذا ونظائره -من معاملاتِ النَّاسِ التي لم تأتِ فيها نصوصٌ خاصَّةٌ- أن يُرْجَعَ إلى عَادَةِ النَّاسِ وَعَرَفِهِمْ» فيكونُ العُرْفُ حاكمًا في المعاملاتِ حيث لم يرد نصٌّ شرعيٌّ صريحٌ يحدِّدُ بعضَ متعلقاته، فذكر التقابضَ ثمَّ أَرَدَفَهُ بأمثلةٍ منها اعتبارِ الحِرْزِ.

ويُنكِرُ على الإمامِ مالكٍ أَخْذَهُ بظاهرِ النَّصِّ من أن التَّفَرُّقَ يكونُ بالأبدانِ فيقول: «والعُرْفُ أمرٌ لا يُنكِرُهُ مالكٌ بل يقولُ به، وربما ترقَّى في استعماله إلى أشياء لا يقولُ بها غيره، وذلك من مذهبه معروفٌ، فكيف صارَ إلى تركه في أحقِّ المواضع به؟!...»<sup>٣</sup>.

٢ - وفي نفقةِ الزَّوْجَةِ وكسوتِها قال الإمامُ الحَظَّابِيُّ -رحمه الله-: «ليس في ذلك حدٌّ معلومٌ، وإنما هو على المعروفِ وعلى قدرِ وسعِ الزوج...»<sup>٤</sup>، فأرجع أمرَ النَّفْقَةِ إلى العُرْفِ

<sup>٤</sup> الحَظَّابِيُّ، معالمُ السَّنَنِ ١٠١/٣-١٠٣، بتصرف.

<sup>١</sup> الحَظَّابِيُّ، معالمُ السَّنَنِ ١٠١/٣-١٠٣، بتصرف.

<sup>٢</sup> الحَظَّابِيُّ، معالمُ السَّنَنِ ١٠٣/٣، بتصرف يسير.

<sup>٣</sup> الحَظَّابِيُّ، معالمُ السَّنَنِ ١٠٣/٣-١٠٤.

<sup>٤</sup> الحَظَّابِيُّ، معالمُ السَّنَنِ ١٩٠/٣.

والعادة وقُدرة الزَّوجِ على الإنفاقِ، ولم يقدر فيه حدًّا معيَّنًا؛ إذ ما يكون مبنياً على العُرفِ يختلفُ باختلاف المجتمعاتِ.

٣- وفي شرح حديث أسماء بنت أبي بكرٍ قالت: قلت يا رسولَ الله، مالي شيءٌ إلا ما أدخلَ عليَّ الزَّبيرُ بيته، أفأعطي منه؟ قال ﷺ: «أعطي ولا تُوكي - أي تمنعي وتشدِّي - فيوكي عليك»<sup>١</sup>.

قال الإمام الخطَّابي - رحمه الله -: «وفيه وجهٌ آخرٌ وهو أن صاحبَ البيتِ إذا أدخلَ الشَّيءَ بيته كان ذلك في العُرفِ مفوضاً إلى ربةِ المنزلِ، فهي تنفقُ منه بقدرِ الحاجةِ في الوقتِ، وربما تدخِرُ منه الشَّيءَ لغابرِ الزَّمانِ، فكأنه قال إذا كان الشَّيءُ مفوضاً إليك موكولاً إلى تدبيرك فاقصدِ عليَّ قدرِ الحاجةِ في التَّفقةِ وتصدَّقِ بالباقي ولا تدخري»<sup>٢</sup>.

ومنه قد يُتركُ بعضُ التَّصرفاتِ لمقتضى العُرفِ و العادة كما صرَّحَ به الإمام الخطَّابيُّ.

٤- قصةُ الزبير مع حميد الأنصاري وفيها قول عروة بن الزبير: «فأمره بالمعروف»<sup>٣</sup>.

قال الإمام الخطَّابيُّ: «قول عروة هذا إشارةٌ إلى العادةِ المعروفةِ التي كانت جرتَ بينهم في مقدارِ الشُّربِ، والشَّريعةُ إذا صادفتُ شيئاً معهوداً، فلم تُغيِّره عن صورته فقد قرَّرتَه، وصار ذلك واجباً يُحمَلُ النَّاسُ عليه، ويُحكَمُ به عليهم»<sup>٤</sup>.

فقرَّر - رحمه الله - أن العرفَ واجبٌ اتباعه ولا بدَّ أن يُحكَمَ به بين النَّاسِ، وهو عين القاعدةِ الفقهيَّةِ الكبرى المتفقِ عليها؛ "العادةُ مُحَكِّمةٌ" بل جعلَ لها الإمام الخطَّابيُّ - رحمه الله - ضابطاً في قوله: «إذا صادفتُ الشَّريعةُ شيئاً معهوداً فلم تُغيِّره فقد قرَّرتَه.. يعني جعلته شريعةً»<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> أخرجه البخاري في صحيحه، باب الصدقة فيما استطاع، ج ٢، ص ٥٢٠

<sup>٢</sup> الخطَّابيُّ، معالم السنن ٧١/٢.

<sup>٣</sup> هذا قول عروة نقل قصة الأنصاري مع أبيه الزبير وأن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر الزبير بأن يسقي أولاً بناء على العادة الجارية

<sup>٤</sup> الخطَّابيُّ، أعلام الحديث ١١٦٩/٢.

<sup>٥</sup> ولزيد من البيان ينظر: الخطَّابيُّ، معالم السنن: ٧٦/١، ٢٢٨، ١٥٧/٢، ٢٥٢/٣، ١٨٨/٤، ١٨٩، أعلام الحديث: ١٠٢٩، ١٠١٨، ٩٦١، ٧٦١/١، ١٢٢٤/٢، ١٥٩٣/٣.

٥- جاء في باب "إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع"، في شرح حديث أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تُزهي، قيل وما تزهي؟ قال: حتى تحمر، وقال: «أرأيت إذا منع الله الثمرة؛ بم يأخذ أحدكم مال أخيه؟»<sup>١</sup>.

قال الإمام الخطابي: «وفي قوله (أرأيت إن منع الله الثمرة) دليل على أن حكم الثمار إذا لم يُشترط فيها القطع التبيية، وأن على البائع تركها على الشجرة، وأن العرف في ذلك بمنزلة الشرط»<sup>٢</sup> وهو تعبير عن القاعدة الفقهية "المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً".

فتبين مما سبق بجلاء أن الخطابي - رحمه الله - يقول بالعرف ويحكمه في كثير من الأحكام.

<sup>١</sup> أخرجه البخاري في صحيحه، باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع، ج ٢، ص

٧٦٦، رقم: ٢٠٨٦.

<sup>٢</sup> الخطابي، أعلام الحديث ١٠٧٩/٢.

## المبحث الخامس:

### الاستصحاب

#### المطلب الأول: مفهوم الاستصحاب ومذاهب العلماء في اعتباره

##### الفرع الأول: مفهوم الاستصحاب:

الاستصحاب في اللغة طلبُ الصُّحبةِ وهو يدلُّ على مُقارَنةِ الشيءِ ومقارنته<sup>١</sup>.  
واصطلاحاً: هو ثبوتُ أمرٍ في الثاني لثبوتِهِ في الأوَّلِ لفقدانِ ما يصلحُ للتَّغييرِ<sup>٢</sup>، أو هو  
الحكمُ ببقاءِ أمرٍ تحقَّقَ ولم يُظنَّ عدمه<sup>٣</sup>.

##### الفرع الثاني: حجية الاستصحاب:

اختلف أهل العلم في حجِّيَّةِ الاستصحابِ على ثلاثة مذاهبٍ:  
**المذهب الأول:** ذهب الجمهور من المالكيَّةِ والشافعيَّةِ<sup>٤</sup> والحنابلة<sup>٥</sup> والظاهرية<sup>٦</sup> وأبي  
منصور الماتريدي من الحنفيَّةِ<sup>٧</sup>، إلى القول بحجِّيَّةِ الاستصحابِ مطلقاً، بمعنى أن المجتهد يستصحب  
الحكمَ السَّابِقَ عند فقدان الدليل، سواء أكان ذلك لإثباتِ حكمٍ أو نفيه.

<sup>١</sup> ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت ١٤١١، ج٣ ص ٣٣٥.

<sup>٢</sup> ابن السبكي، عبد الوهاب بن علي جمع الجوامع بشرح الجلال المحلي، ج٢، ص ٥٤١.

<sup>٣</sup> ابن الهمام محمد بن عبد الواحد، التَّحْرِيرُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ بِشَرْحِ التَّيْسِيرِ ١٧٦/٤، ابن أمير الحاج، التقرير والتحجير ٣٨٦/٣.

<sup>٤</sup> ابن الحاجب، عثمان بن عمرو بن أبي بكر ت ٦٤٩هـ متبهي الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٨٥/٢٠٣-٢٠٤.

<sup>٥</sup> الآمدي، الإحكام ٣٦٧/٤.

<sup>٦</sup> ابن القيم، أعلام الموقعين ٣٣٩/١.

<sup>٧</sup> ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ٦/٥.

<sup>٨</sup> ابن أمير الحاج، التقرير و التحجير ٣٨٦/٣.

**المذهب الثاني:** ذهب متأخرو الحنفية<sup>١</sup> إلى اعتبار الاستصحاب حجة في الدفع دون الإثبات، فيصالح لأن يُدفع به دعوى من ادعى تغيير الحال، وذلك لإبقاء الأمر على ما كان عليه فهو حجة لإبقاء الحقوق المقررة والثابتة من قبل، وليس حجة لإثبات حق جديد أو إلزام على الغير، ومن أمثلة ما فرعوا على ذلك أن المفقود الذي لا يُعلم أحي هو أم ميت؟ فإنه يُفترض حياً، وتستمر ملكيته لأمواله فلا يورث، ولا يصح أن تُثبت له أحكام جديدة في أموال غيره فلا يرث.

**المذهب الثالث:** ذهب فريق إلى عدم الاحتجاج به مطلقاً، وهو مذهب أكثر المتقدمين من الحنفية<sup>٢</sup> وبعض الشافعية<sup>٣</sup> كالجويني<sup>٤</sup>.

## **الطلب الثاني: حجية الاستصحاب عند الإمام الخطابي**

الاستصحاب حجة عند الإمام الخطابي تُبنى عليه الأحكام الفقهية، ويدل على ذلك ما يلي:

١ - أن الإمام الخطابي - رحمه الله - أصل قواعد كلية تنبثق عن أصل حجية الاستصحاب مثل القاعدة الفقهية المعروفة:

### **أ - اليقين لا يزول بالشك:**

واليقين عند الفقهاء حصول الجزم أو الظن الغالب بوقوع الشيء أو عدم وقوعه، والشك عندهم تردّد الفعل بين الوقوع وعدمه، بمعنى أنه لا يوجد مرجح لأحد الطرفين على الآخر، ولا يمكن ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر.

وعليه فالأمر المتيقن بثبوته يبقى على حكمه ولا يرتفع إلا بدليل قاطع، ولا يؤثر فيه الشك، وأن الأمر المتيقن عدم ثبوته يبقى غير ثابت، ولا يحكم بثبوته بمجرد الشك الطارئ، فالشك ضعيف لا يقوى على معارضة اليقين.

<sup>1</sup> البخاري، كشف الأسرار ٤٥٤/٣.

<sup>2</sup> البخاري، كشف الأسرار ٤٥٤/٣.

<sup>3</sup> الجويني، البرهان في أصول الفقه ٧٣٨/٢.

<sup>4</sup> علي حيدر، دور الحكم شرح مجلة الأحكام، تعريب فهمي الحسيني، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت ٢٠/١، و

الجرجاني، التعريفات ٩٢- و ١٧٩-١٨٠.



قال الإمام الخطابي - في قوله ﷺ: «الحلال بين والحرام بين» -: «أصل كبير في كثير من الأمور والأحكام إذا وقعت فيها الشبهة أو عرض فيها الشك، ومهما كان ذلك فإن الواجب أن ينظر: فإذا كان للشيء أصل في التحريم والتحليل فإنه يتمسك به ولا يفارقه باعتراض الشك حتى يزِيلَ عنه بيقين العلم»<sup>١</sup>.

فإن الإمام الخطابي - رحمه الله - ينظر إلى الأصل، ولا اعتبار بالشك العارض له فهو كالعدم، ثم ضرب أمثلة توضيحية للقاعدة؛ قائلاً: «فالمثال في الحلال الزوجة تكون للرجل، والجارية تكون عنده... فيشك هل طلق تلك أو أعتق هذه، فهما عنده على أصل التحليل حتى يتيقن وقوع طلاق أو عتق، وكذلك الماء يكون عنده وأصله الطهارة فيشك هل وقعت فيه نجاسة أم لا؛ فهو على أصل الطهارة حتى يتيقن أن قد حلت نجاسة، والرجل يتطهر للصلاة ثم يشك في الحدث؛ فإنه يصلي ما لم يعلم الحدث يقيناً»<sup>٢</sup>.

هذه أمثلة ضربها الإمام الخطابي - رحمه الله - لبيان فروع للقاعدة السابقة، ويظهر أن اختيارها مقصود، حيث اختار مثلاً من المعاملات ومن أخطر باب فيها وهو الطلاق، وبين أن الشك لا يؤثر فيه ما دام قد ثبت التكاح بيقين. والمثال الآخر في العبادات واختار ما تتوقف عليه صحة الوضوء كطهارة الماء، وما تتوقف عليه صحة الصلاة كالشك في الوضوء وأكد أنه لا أثر للشك العارض في طهارة الماء، ولا في صحة الطهارة، ولا يخفى أهمية الصلاة فهي ثاني أركان الإسلام، فكأنه ينبه بهاتين المسألتين الهامتين من المعاملات والعبادات على غيرها مما هو أدنى منها، والله أعلم.

ثم مثل لما أصله التحريم فقال: «أما الشيء إذا كان أصله الحظر، وإنما يستباح على شرائط وعلى هيئات معلومة؛ كالفروج لا تحل إلا بعد نكاح أو ملك يمين، وكالشاة لا يحل لحمها إلا بذكاة؛ فإنه مهما شك في وجود تلك الشرائط وحصولها يقيناً على الصفة التي جعلت علماً للتحليل كان باقياً على أصل الحظر والتحريم، فعلى هذا المثال فلو اختلطت امرأته بنساء أجنبيات، أو اختلطت مذكاة بميتات ولم يميزها بعينها؛ وجب عليه أن يجتنبها كلها ولا يقربها، وهذان القسمان حكمهما الوجوب وال لزوم»<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> الخطابي، معالم السنن، ٤٩/٣.

<sup>٢</sup> لخطابي، معالم السنن ٤٩/٣.

<sup>٣</sup> الخطابي، معالم السنن ٥٠/٣.

وفي كلا النصين يتبدى أن الإمام أعمل القاعدة السابقة ولم يجعل للشك أي تأثير في اليقين. وقد عبّر الإمام الخطابي - رحمه الله - عن هذه القاعدة بعبارة شتى وفي مناسبات مختلفة مما يدل على رسوخ القاعدة عنده، واعتباره لها في منهجه الاجتهادي، ومن ذلك قوله: «والشك لا يُزاحم اليقين»<sup>١</sup>، قوله: «الثابت لا يُترك بالمظنون»<sup>٢</sup>.  
ومن قواعد الاستصحاب التي أعملها الخطابي:

### ب - الأصل براءة الذمة:

والذمة في اللغة: العهد والكفالة<sup>٣</sup>.

وفي الاصطلاح وصف يصير الشخص به أهلاً للإيجاب والاستيجاب<sup>٤</sup>.

ومقتضى القاعدة أن ذمة الإنسان بريئة من المسؤولية عموماً حتى يثبت خلافها؛ لأن الإنسان يولد خالياً من كل دين أو تكليف أو التزام، وأن كل ما يشغل ذمته إنما يطراً عليه بعد الولادة والتكليف لأسباب عارضة، والقول بشغل ذمة الإنسان خلاف الأصل المتيقن.

وقد أورد الإمام الخطابي - رحمه الله - حديثاً موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما: «من أتى امرأته وهي حائض؛ فليتصدق بدينار أو بنصف دينار»<sup>٥</sup>، ثم قال: «ولا يُنكر أن يكون فيه كفارة؛ لأنه وطء محظور كالوطء في رمضان، وقال أكثر العلماء لا شيء عليه ويستغفر الله وزعموا أن هذا الحديث مرسل أو موقوف على ابن عباس ولا يصح متصلاً مرفوعاً، والذمم بريئة إلا أن تقوم الحجة بشغلها»<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> الخطابي، معالم السنن ٢٢٢/٣، أعلام الحديث ١٠٧٤/٢.

<sup>٢</sup> الخطابي، معالم السنن ١٤٣/٢.

<sup>٣</sup> ابن المنظور، لسان العرب، جـ ١١، ص ١٦، مادة "ذمم".

<sup>٤</sup> الجرجاني، التعريفات، ص ٧٨، علي حيدر در الحكام ٢٥/١.

<sup>٥</sup> أخرجه الدارمي - كتاب الطهارة - رقم: ١٠٨٧، والترمذي - الطهارة - رقم: ١٢٧، والنسائي - الطهارة - رقم: ٢٨٧، و

ابن ماجه - الطهارة - رقم: ٦٣٢، وأحمد - مسند بني هاشم - رقم: ١٩٢٨، وأبو داود - الطهارة - رقم: ٢٣٠.

<sup>٦</sup> الخطابي، معالم السنن ٧٢/١.

فأوردَ قاعدةَ "الذِّمُّ بريئةٌ إلاَّ أنْ تقومَ الحجَّةُ بشغلِّها" كمُدركٍ من مدارِكِ جمهورِ العلماءِ الذين قالوا بأنَّه لا شيءٌ عليه، ولم يعترضِ على القاعدةِ ممَّا يدلُّ أنه يعتبرها أصلاً في الاحتجاجِ، وهذه من قواعدِ الاستصحابِ الفرعيَّةِ.

## المبحث السادس:

### مذهب الصحابي

**المطلب الأول:** مفهوم مذهب الصحابي ومذاهب العلماء في الاحتجاج به

**الفرع الأول:** مفهوم مذهب الصحابي:

الصحابي عند المحدثين هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام<sup>١</sup>، والصحابي عند الأصوليين: من طالت صحبته للنبي ﷺ وكثرت مجالسته له والأخذ عنه<sup>٢</sup>.

وهذا المعنى هو المقصود عند ذكر قول الصحابي كمدرك للأحكام الشرعية عند بعض العلماء، فمذهب الصحابي هو ما نقل إلينا عن أحد الصحابة من فتوى أو قضاء فيما لا نص فيه.

**الفرع الثاني:** مذاهب العلماء في الاحتجاج بمذهب الصحابي:

اتفق الكل على أن مذهب الصحابي في مسائل الاجتهاد لا يكون حجة على غيره من الصحابة<sup>٣</sup>.

وإنما اختلفوا في اعتباره حجة على التابعين ومن بعدهم من المجتهدين إلى مذاهب:

**المذهب الأول:** ذهب الأشاعرة والمعتزلة والشافعي في أحد قوليه وأحمد بن حنبل في

إحدى الروايتين عنه، والكرخي إلى أنه ليس بحجة<sup>٤</sup>.

**المذهب الثاني:** وذهب مالك بن أنس والرازي والبرذعي من أصحاب أبي حنيفة

والشافعي في قول له، إلى أنه حجة مقدمة على القياس<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة ١٠/١.

<sup>٢</sup> ابن الصلاح، علوم الحديث ٢٦٤.

<sup>٣</sup> الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام ٣٨٥/٤.

<sup>٤</sup> الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام ٣٨٥/٤.

<sup>٥</sup> البخاري، كشف الأسرار، ٣/٣٢٣ وبعدها، الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام ٣٨٥/٤.

**المذهب الثالث:** وذهب آخرون إلى أنه إن خالف القياس فهو حجة<sup>١</sup>.

**المذهب الرابع:** وذهب قومٌ إلى أن الحجَّة في قولِ أبي بكرٍ وعمرَ دون غيرهما<sup>٢</sup>.

## **المطلب الثاني: حجية قول الصحابي عند الإمام الخطابي:**

من خلال تفحص كلام الخطابي واجتهاداته يتبين أن منهجه -رحمه الله- في مذهب الصحابي الأخذ بقول الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما إذا وجد لهما في المسألة قول لمزيتهما وأفضلتتهما، وأما باقي الصحابة فإن اختلفوا تخير من أقوالهم لا يخرج عليها.

### **أولاً: قول الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما:**

الإمام الخطابي -رحمه الله- يرى وجوب الاقتداء بالشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وذلك باد من أثناء حديثه في كتبه وتصريحاته، منها:

١ - أورد البخاري في كتاب صلاة التراويح قول عمر رضي الله عنه: «إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل»، ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب... ثم قال عمر: «نعم البدعة هذه»<sup>٣</sup>.

فأعقبه الإمام الخطابي -رحمه الله- قائلاً: «وقوله: "نعم البدعة هذه" إنما دعاها بدعة، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسنها لهم، ولا كانت في زمان أبي بكر، إنما أتت عليها، ورغب فيها بقوله: "نعم" ليدل على فضلها، ولئلا يُمنع بهذا اللقب من فعلها، ويُقال نعم كلمة تجمع المحاسن كلها، وبئس كلمة المساوي كلها»<sup>٤</sup>.

فبين الإمام الخطابي -رحمه الله- أن "البدعة" هنا بمعنى الشيء الذي حدث حديثاً، وليست بالمعنى الاصطلاحي والذي يكون ضلالةً.

ثم بين الإمام الخطابي -رحمه الله- أن صلاة التراويح جماعة سنَّة، وليست بدعةً، فقال:

<sup>١</sup> البخاري، كشف الأسرار، ٣/٣٢٣ وبعدها، الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام ٤/٣٨٥.

<sup>٢</sup> الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام ٤/٣٨٥.

<sup>٣</sup> أخرجه البخاري -كتاب صلاة التراويح- باب فضل من قام رمضان -رقم: ١٨٧١

<sup>٤</sup> الخطابي، أعلام الحديث ٢/٩٨٤.

«وقيام رمضان جماعة سنة في حق التسمية، وغير بدعة لأن النبي ﷺ قال: "اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر" <sup>١</sup> وقال: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي" <sup>٢</sup>». <sup>٣</sup>  
فإن الإمام الخطابي - رحمه الله - اعتبر صلاة التراويح جماعة سنة، لأن الرسول ﷺ أمر الأمة أن يقتدوا بالشيخين ويستنوا بسنة الخلفاء الراشدين.

٢- ووجد الإمام الخطابي - رحمه الله - يؤكد حجية قول الشيخين في مناسبة أخرى، في توجيه آيات في القرآن الكريم: إذ قال عمر رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الحشر/٦]: «هذه لرسول الله ﷺ خاصة قرى عربية فذك، وكذا وكذا ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الحشر/٧] و﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾ [الحشر/٨].

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الحشر/٩].

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الحشر/١٠].

فاستوعبت هذه الناس فلم يبق أحد من المسلمين إلا له فيها حق أو قال حظ، إلا بعض ما تملكون من أرقائكم» <sup>٤</sup>.

قال الإمام الخطابي - رحمه الله -: «مذهب عمر في تأويل هذه الآيات الثلاث في سورة الحشر أن تكون مسوقة على الآية الأولى منها، وكان رأيه في الفياء أن لا يُخمس كما تُخمس الغنيمة، لكن تكون جملته لجملة المسلمين مُرصدة لمصالحهم، على تقديم كان يراه وتأخير فيها وترتيب لها، وإليه ذهب عامة أهل الفتوى غير الشافعي» <sup>٥</sup>.

<sup>1</sup> سبق تخريجه

<sup>2</sup> أخرجه ابن ماجه - المقدمة - باب اتباع سنة الخلفاء - رقم: ٤٢، والترمذي - كتاب العلم - رقم: ٢٦٠٠، و الدارمي -

المقدمة - رقم: ٩٥، وأحمد - مسند الشاميين - رقم: ١٦٥١٩، و أبو داود - كتاب السنة - رقم: ٢٩٩١

<sup>3</sup> الخطابي، أعلام الحديث ٢/٩٨٤.

<sup>4</sup> أخرجه أبو داود - كتاب الخراج و الفياء و الإمارة - باب صفايا الرسول صلى الله عليه وسلم - رقم: ٢٥٧٦.

<sup>5</sup> الخطابي، معالم السنن ٣/١٦

ثمَّ بَيَّنَّ وَجْهَةَ نَظَرِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ قَوْلُ الشَّيْخِينَ وَاجِبَ الْإِتِّبَاعِ فِي مَنْهَجِهِ تَمَسَّكَ بِقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ: «إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَعْلَمُ بِحُكْمِ الْآيَةِ وَبِالْمُرَادِ بِهَا، فَالْمَصِيرُ إِلَى قَوْلِ الصَّحَابِيِّ وَهُوَ الْإِمَامُ الْعَدْلُ الْمَأْمُورُ بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِ»<sup>١</sup>.

وهذا تصريحٌ بَيَّنَّ مِنَ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِيهِ حُجِّيَّةُ مَذْهَبِ الشَّيْخِينَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

٢- وفي حَدِّ شَارِبِ الْخَمْرِ، قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «جَلَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعِينَ وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَمَانِينَ وَكُلُّ سُنَّةٍ...»<sup>٢</sup>.

قال الإمام الخطَّابيُّ: «وقوله وكلُّ سنة يريد أن الأربعين سنة قد عملَ بها النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زمانه، والثمانون سنة رآها عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ووافقَه من الصحابةِ عليٌّ فصارت سنةً، وقد قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اقتدوا بالذين من بعدي؛ أبي بكرٍ وعمر"»<sup>٣</sup>.

ويتخلَّصُ مما أوردنا من الأمثلة أن الإمام الخطَّابيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يرى الأخذَ بقولِ الشَّيْخِينَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَاجِبًا، وَذَلِكَ لِأَمْرِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

## ثانياً: قول باقي الصحابة إذا اختلفوا:

أما سائرُ الصحابةِ إذا اختلفوا فالسَّبِيلُ عِنْدَ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنْ يُرْجَحَ قَوْلُ مَنْ أَقْوَالِهِمْ بِالْمُرْجَحَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَهَذَا قَالَ: «الصحابة إذا اختلفوا في مسألة كان سبيلها النظر»<sup>٤</sup>.  
ومن الأمثلة على ذلك:

١- لما اختلف رأيُ ابنِ عُمَرَ مع رأيِ ابنِ عَبَّاسٍ فِي شَرْحِ قَوْلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ مَنْ لَا خَلَّاقَ لَهُ»<sup>٥</sup>، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَكْرَهُ الْعَلَمَ فِي الثَّوْبِ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

<sup>١</sup> الخطَّابيُّ، معالم السنن ١٦/٣.

<sup>٢</sup> أخرجه مسلم - كتاب الحدود - باب حد الخمر - رقم: ٣٢٢٠، وأبو داود - كتاب الحدود - رقم: ٣٨٨٤.

<sup>٣</sup> سبق تخريجه

<sup>٤</sup> الخطَّابيُّ، معالم السنن، ٢٩٣/٣

<sup>٥</sup> الخطَّابيُّ، معالم السنن، ج-٢، ص ١٢١.

<sup>٦</sup> أخرجه البخاري - كتاب البيوع - باب التجارة فيما يكره لبسه للرجل والنساء - رقم: ٥٠٠٠، ومسلم - كتاب اللباس والزينة -

رقم: ٢٨٥١، وأبو داود - كتاب اللباس - رقم: ٣٥٢٢

ثم قال الإمام الخطّابي: «مذهبُ ابنِ عمرَ في هذا مذهبُ الورع، وكذلك كان يتوخّى في أكثرِ مذاهبه الاحتياطَ في أمرِ الدين، وكان ابنُ عباسٍ يقول في روايته: "إلّا علماً في ثوب"¹، وذلك أن مقدارَ العلم لا يقع عليه اسمُ اللبس، ولو أن رجلاً حلفَ أن لا يلبسَ غَزَلَ فلانة، فأتخذَ له قميصاً أو رداءً من غزْلِها، وغزَلَ أخرى معها، نُظِرَ فإن كان حصّةً غزَلَ المحلوف عليها لو انفردت كان يبلغُ إذا نُسِجَ أدنى شيءٍ ممّا يقعُ على مثله اسمُ اللبسِ حنثاً، وإن لم يبلغْ قدرَ ذلك لم يحنث، والعلم لا يبلغُ هذا القدرَ، فكان قولُ ابنِ عباسٍ أشبهه، والله أعلم»².

فهذان من فقهاء الصحابة المجتهدين اختلفا في هذه المسألة، فرجّح - رحمه الله - قول ابن عباس لما كان بالقياس أشبهه.

وفي موضع آخر نراه يُخالفُ ابنَ عباسٍ في اجتهاده، ويبيّن أن ما أجراه من القياس غير سليم، وذلك في باب نكاح المتعة في "معالم السنن" فقد أورد قول ابن عباس: «إنا لله وإنا إليه راجعون، والله ما بهذا أفنيتُ، ولا هذا أردتُ، ولا حللتُ إلّا مثل ما أحلَّ الله من الميتة والدم ولحم الخنزير، ولا تحلُّ إلّا للمضطرّ، وما هي إلا كالميتة والدم ولحم الخنزير»³.

ثم قال الإمام الخطّابي - رحمه الله -: «فهذا يبيّن لك أنه إنمّا سلّك فيه القياس؛ ويُشبهه بالمضطرّ إلى الطّعام، وهو قياسٌ غير صحيح؛ لأنّ الضّرورة في هذا الباب لا تتحقّق كهي في باب الطّعام الذي به قوامُ الأنفس، وبعدهم يكون التّلف، وإنمّا هذا من باب غلبة الشهوة، ومصابرُها مُمكنة، وقد تُحسّم مادّتها بالصّوم والعلاج، فليس أحدهما في حكم الضّرورة كالآخر»⁴.

والشّاهد أنّ الإمام الخطّابي - رحمه الله - بيّن وجهَ فسادِ قياسِ ابنِ عباس، وأنّه قياسٌ مع الفارق، ولا يُقاسُ أحدهما على الآخر لأنّ هناك حلاً لغلبة الشهوة ودفعها، ولا حلّ لدفع الجوع إلّا الأكل، وأنّ النفس تهلكُ جوعاً، وليس كذلك غلبة الشهوة؛ فافترقا.

وهذا يدلُّ على أنّ الصحابة رأبهم يحتملُ الخطأ؛ فإذا كان مُوافقاً للمصلحة والنّظر والقياس السليم يؤخّذُ به؛ ويرجّحُ قولَ بعضهم على البعض، وإلّا فلا، والله أعلم.

¹ البخاري، بدر الخلق، باب إذا قال أحدكم آمين والملائكة في السماء فوافقت إحداهما الأخرى، غفر له ما تقدم من ذنبه، عن أبي طلحة، وحديث رقم (٣٢٢٦)، وفيه (رقماً) بدل (علماً).

² الخطّابي، أعلام الحديث، ج٣، ص ٢١٩٠.

³ الخطّابي، معالم السنن ١٦٣/٣،

⁴ الخطّابي، معالم السنن ١٦٣/٣-١٦٤.



٢- قال الإمام الخطّابي: «وقد اختلفَ النَّاسُ في وجوبِ الزَّكَاةِ في الحُلِيِّ فرُوِيَ عن عمرَ بنِ الخطَّابِ وعبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، وعبدِ اللهِ بنِ عمرو وابنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُمْ أَوْجَبُوا فِيهِ الزَّكَاةَ، وهو قول ابنِ المسيَّبِ وسعيدِ بنِ جبَّيرٍ... وإليه ذهب الثَّورِيُّ وأصحابُ الرَّأْيِ.

وقد رُوِيَ عن ابنِ عمرَ وجابرِ بنِ عبدِ اللهِ وعائشةَ، وعن القاسمِ بنِ محمَّدٍ والشَّعْبِيِّ أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا فِيهِ الزَّكَاةَ، وإليه ذهب مالكُ بنُ أنسٍ وأحمدُ بنُ حنبلٍ وإسحاقُ بنُ رَاهُوِيَه، وهو أظهرُ قولِي الشَّافِعِيِّ... قلت: والظَّاهِرُ مِنَ الْكِتَابِ يَشْهَدُ لِقَوْلِ مَنْ أَوْجَبَهَا وَالْأَثَرُ يُؤَيِّدُهُ،.. والاحتياطُ أدأؤها»<sup>١</sup>.

فرجَّح القولَ بالوجوب وهو رأيُ جماعةٍ من الصحابةِ، وذلك لموافقتهِ ظاهرَ الكتابِ والأثرِ، فمنهجُ الإمامِ الخطَّابيِّ - رحمه الله - عند اختلافِ الأصحابِ أن يرجَّح قولَ بعضهم.

<sup>١</sup> الخطَّابيِّ، معالم السنن ١٥/٢.

## المبحث السابع:

# شرع من قبلنا

### المطلب الأول: مفهوم شرع من قبلنا وحجيته:

ومن الأدلة التي اختلف العلماء في اعتبارها حجة في الأحكام الشرعية شرع من قبلنا ، وفي هذا المبحث سنعرض لهذا المدرك، مفهومًا وحجيةً، ثم نوضح مذهب الخطابي في ذلك.

### أولاً: مفهوم شرع من قبلنا وتحرير محل الخلاف:

المراد بشرع مَنْ قبلنا ما نُقِلَ إلينا من أحكام تلك الشرائع التي كلف الله بها الأمم السابقة<sup>١</sup>. ولا خلاف بين المسلمين أن الشريعة الإسلامية نسخت جميع الشرائع السابقة على وجه الإجمال، لقوله تعالى: ﴿ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يُقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين﴾ [آل عمران/٨٥].

واتفقوا أن ما نُقِلَ إلينا من تلك الشرائع في كتب أصحابها ليس حجة علينا، كما أن ما نُقِلَ إلينا بالكتاب والسنة الصحيحة على أنها منسوخة في حقنا لا يجوز العمل بمقتضاه، كما في قوله ﷺ: «وأحلت لي الغنائم، ولم تحل لأحدٍ من قبلي»<sup>٢</sup> فلا التفات إلى شرعهم في مثل هذا<sup>٣</sup>.

ولا خلاف بينهم على أن ما نُقِلَ إلينا بالكتاب والسنة الصحيحة أنه شرع لنا، يجب علينا العمل بمقتضاه، مثل الصوم في قول الله ﷻ: ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾ [البقرة/١٨٣].

<sup>١</sup> الغزالي، المستصفى، ١٦٥ وبعدها، والزرکشي، البحر الحيط ٤٩ وبعدها، البخاري كشف الأسرار، ٣١٥/٣ البغا، أثر الأدلة المختلف فيها، ص ٥٣٢ بتصرف.

<sup>٢</sup> البخاري، ٨٧/١، ومسلم ٣٧٠/١..

<sup>٣</sup> الغزالي، المستصفى، ١٦٥ وبعدها، والزرکشي، البحر الحيط ٤٩ وبعدها، البخاري كشف الأسرار، ٣١٥/٣ البغا، أثر الأدلة المختلف فيها، ص ٥٣٢ بتصرف والشنيقطي، مذكرة في أصول الفقه، ١٩٢

والأضحية بقول الرسول ﷺ: «ضَحُّوا فَإِنَّهَا سُنَّةُ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ» فهذه علينا العمل بمقتضاه<sup>٢</sup>.

وإنما وقع الخلاف في ما قصه الله تعالى علينا من شرائع من قبلنا من غير إنكار، أو قصه الرسول ﷺ على ذلك الوجه، ولم يدل دليل على نسخه أو إقراره لنا. وذلك مثل قوله ﷺ: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذْنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا﴾ [المائدة / ٤٥].

## ثانياً: مذاهب أهل العلم في المسألة:

اختلفت أنظار العلماء إلى شرع من قبلنا بين معتبر له و غير معتبر:

**المذهب الأول:** ذهب الحنفيّة والمالكيّة إلى اعتبار شرع من قبلنا شرعاً لنا<sup>٣</sup>.

**المذهب الثاني:** والمختار عند الشافعيّة أنه ليس بحجّة ولا يلزمنا العمل به<sup>٤</sup>.

وعن الإمام أحمد روايتان بالاعتبار وعدمه<sup>٥</sup>.

## المطلب الثاني: مذهب الإمام الخطّابي في شرع من قبلنا:

إنّ الإمام الخطّابي لا يرى باعتبار شرع من قبلنا ولا يحتجّ به، وذلك ما يظهر من أثناء التأمل في كتاباته، ومن ذلك:

١- أورد الإمام قول الرسول ﷺ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدَّثُوا عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>١</sup>، ثمّ قال: «ورفعه الحرج عن حديث بني

<sup>1</sup> رواه الإمام أحمد في مسنده، وأبن ماجه في سنة عن زيد بن أرقم رضي الله عنهما ١٠٤٥/٢، الفتح الرباني ٥٧/١٣.

<sup>2</sup> الغزالي، المستصفى ١٣٣، كشف الأسرار، ٣/٣١٥، وينظر: البغا، أثر دلالاته لمختلف فيها، ص ٥٣٣، والشنقيطي، المذكرة، ص ١٩٣ وبعدها

<sup>3</sup> الآمدي، الإحكام ٤/٣٧٨، شروح المنار، ٢٥١-٢٥٢، كشف الأسرار ٣/٣١٥.

<sup>4</sup> الآمدي، الإحكام ٤/٣٧٨، حاشية البناي على شرح المحلي على جمع الجوامع، ٥٤٤/٢.

<sup>5</sup> ابن القدامة، روضة التاطر ١٦٠-١٦١

إسرائيلَ ليس على معنى إباحة الكذب عليهم وإنما معناه أنك إذا حدثتَ عن بني إسرائيلَ على البلاغ، وكان ذلك حقاً أو غيرَ حقٍّ لم يكن عليك فيه حرجٌ، وذلك لبعده المسافة فيما بيننا وبينهم من الزمان، ولأنَّ شرائعهم لا تَلزُمنا، فالعلطُ عليهم لا يُدخِل علينا فساداً في ديننا»<sup>٢</sup>.

فذكر أنَّ شرائع مَنْ قبلنا لا تَلزُمنا، وهو يومئٍ إلى عدم اعتبارها شرعاً لنا، فقد أطلق القول ولم يفصّل.

٢- قال في شرح حديث الرُّبيع بنتِ النَّضرٍ لما كَسرتُ ثِيبةً جاريةً فطلبوا الأرشَ وطلبوا العفو، فأبوا فأتوا النَّبيَّ ﷺ فأمرَ بالقصاصِ، فقال أنسُ بنُ النَّضرِ: "أُكسِرُ ثِيبةَ الرُّبيعِ يا رسولَ اللهِ، والذي بعثك بالحقِّ لا تُكسِرُ ثِيبتها"، فقال: «يا أنسُ، كتابُ اللهِ القصاصُ»، فرَضِيَ القومُ وعفوا؛ فقال النَّبيُّ ﷺ: «إنَّ من عبادِ اللهِ مَنْ لو أقسمَ على اللهِ لأبره»<sup>٣</sup>.

قال - رحمه الله -: «قوله عليه السَّلامُ "كتابُ اللهِ القصاصُ" معناه فرَضُ اللهُ الذي فرضه على لسانِ نبيِّه، وأنزله عليه من وحيه»<sup>٤</sup>.

والشاهد فيه أن الإمام الخطَّابيَّ - رحمه الله - أورد ذلك مبيناً ليدفع شبهةً من قال: إنَّ مرادَ الرُّسولِ ﷺ بكلامه قوله تعالى: ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس﴾، فينتج عن ذلك أنَّه كان يحكم بما في التَّوراة.

فلم يرتضِ الإمامُ الخطَّابيُّ - رحمه الله - هذا القولُ ؛ ولهذا أورد قولاً آخرَ يؤيِّد ما ذهب إليه فقال: «وقيل إنَّ هذا - كتابُ اللهِ القصاصُ - إشارةٌ إلى قوله تعالى: ﴿وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به﴾ [التحل/١٢٦]، وعمومه يأتي على السنِّ وغيرها من الأعضاء والجوارح»<sup>٥</sup>.

فإن كان ولا بدَّ أن يكونَ في قوله ﷺ إشارةٌ إلى آية، فهي هذه الآيةُ الأعمُّ حكماً والأوسعُ مصداقيَّةً، والله أعلم.

<sup>1</sup> أخرجه البخاري - كتاب أحاديث الأنبياء - باب ما ذكر عن بني إسرائيل - رقم: ٢٣٠٢.

<sup>2</sup> الخطَّابيُّ، أعلام الحديث ١٥٦٧/٣.

<sup>3</sup> أخرجه البخاري - كتاب الصلح - باب الصلح في الدية - رقم: ٢٥٠٤.

<sup>4</sup> الخطَّابيُّ، أعلام الحديث ١٣٢٥/٢.

<sup>5</sup> الخطَّابيُّ - رحمه الله - أعلام الحديث ١٣٢٦/٢.

٣- وفي باب رجم اليهوديين قال بعد إيراد نص الحديث: «تأول بعضهم -الحنفية- أنه ﷺ إنما رجمهما بحكم التوراة ولم يحملها على أحكام الإسلام وشرائطه<sup>١</sup>. - لأن الحنفية كما مرّ يرون اعتبار شرع من قبلنا- ثم ردّ عليهم قائلاً: «وهذا التأويل غير صحيح، لأن الله سبحانه يقول: ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة/٤٩]، وإنما جاءه القوم مستفتين طمعاً في أن يُرخصَ لهم في ترك الرجم ليعطلوا به حكم التوراة، فأشار إليهم رسول الله ﷺ ما كتّموه من حكم التوراة، ثم حكم عليهم بحكم الإسلام على شرائطه الواجبة فيه»<sup>٢</sup>.

فلم يرتض الإمام الخطّابي -رحمه الله- تأويل الحنفية وبيّن أنه ﷺ مأمور بالحكم بينهم بما أنزل الله تعالى على رسوله ﷺ.

واعتبر ما وافق شريعة الإسلام من غيرها أنه موصوف بكونه شريعة الإسلام، قال -رحمه الله-: «وإن كان موافقاً له فهو شريعة، والحكم الموافق لشريعته لا يجوز أن يكون مضافاً إلى غيره، ولا أن يكون تابعاً لمن سواه»<sup>٣</sup>.

بل ردّ على رواية فيها: «فقال النبي ﷺ فإنّي أحكم بما في التوراة ثم أمر بهما فرجمهما»<sup>٤</sup>، فردّها من وجهين:

أ- في هذه الطريق رجل لا يعرف.

ب- ويحتمل أن يكون معناه أحكم بما في التوراة احتجاجاً به عليهم، وإنما حكم بما كان في دينه وشريعته، فذكر التوراة لا يكون علّة للحكم<sup>٥</sup>، فكان ذلك صريحاً في موقفه من اعتبار شرع من قبلنا.

<sup>١</sup> الخطّابي، معالم السنن ٢٨١/٣.

<sup>٢</sup> الخطّابي، معالم السنن ٢٨١/٣.

<sup>٣</sup> الخطّابي، معالم السنن ٢٨١/٣.

<sup>٤</sup> أخرجه أبو داود-كتاب الحدود-باب في رجم اليهوديين-رقم: ٣٨٦٠.

<sup>٥</sup> الخطّابي، معالم السنن ٣٨٣/٣.

# الفصل الثاني

## التعارض والترجيح

**المبحث الأول:** مفهوم التعارض والترجيح ومحلُّه

ومذاهب العلماء في إزالة التعارض

**المبحث الثاني:** منهج الإمام الخطّابي في إزالة

التعارض

## المبحث الأول:

# مفهوم التعارض والترجيح ومحلّه ومذاهب العلماء في إزالة التعارض

## المطلب الأول: مفهوم التعارض والترجيح:

### أولاً: تعريف التعارض:

التَّعَارُضُ فِي اللُّغَةِ عَلَى وَزَنِ تَفَاعُلٍ مِنَ الْعُرُضِ "بِضْمِ الْعَيْنِ" وَهِيَ النَّاحِيَةُ وَالْجِهَةُ، وَيَأْتِي بِمَعْنَى التَّمَانُعِ وَالتَّقَابُلِ<sup>١</sup>.

وَفِي اصْطِلَاحِ الْأَصُولِيِّينَ هُوَ: تَقَابُلُ الدَّلِيلَيْنِ عَلَى سَبِيلِ الْمَمَانَعَةِ<sup>٢</sup>. أَوْ هُوَ تَقَابُلُ الْحُجَّتَيْنِ عَلَى وَجْهِ لَا مَزِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا فِي حُكْمَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ<sup>٣</sup>.

### ثانياً: تعريف الترجيح:

التَّرْجِيحُ فِي اللُّغَةِ التَّمْيِيلُ وَالتَّغْلِيْبُ، يُقَالُ: رَجَحَ الْمِيزَانَ؛ أَي: مَالَ، وَالرَّاجِحُ الْوَازِنُ<sup>٤</sup>. وَفِي الْإِصْطِلَاحِ: هُوَ تَقْوِيَةُ إِحْدَى الْأَمَارَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى لِيُعْمَلَ بِهَا<sup>٥</sup>.

## المطلب الثاني: محلّ التعارض والترجيح:

لَا تَعَارُضَ بَيْنَ قَطْعِيَيْنِ، فَإِذَا تَعَارَضَ نَصَانِ قَطْعِيَّانِ فَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّرْجِيحِ، لِعَدَمِ مَزِيَّةِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ بِحَالٍ.

كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ التَّعَارُضُ فِي عِلَّتَيْنِ قَطْعِيَّتَيْنِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْصِبَ اللَّهُ عِلَّةً قَاطِعَةً لِلتَّحْرِيمِ فِي مَوْضِعٍ، وَعِلَّةً قَاطِعَةً لِلتَّحْلِيلِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فِي نَفْسِ الْمَسْأَلَةِ وَالْحُكْمِ لِاسْتِحَالَتِهِ.

<sup>١</sup> الشوكاني، إرشاد الفحول ٤٥٤

<sup>٢</sup> الشوكاني، إرشاد الفحول ٤٥٤

<sup>٣</sup> البخاري، كشف الأسرار على البيهقي ١٢٠ / ٣

<sup>٤</sup> ابن المنظور، لسان العرب، ج ٣، ص ٣٧٠، مادة "رجح".

<sup>٥</sup> البيضاوي، منهاج الوصول في علم الأصول مع شرح الأسنوي ٢١١ / ٣.

ولا تعارضَ بين قطعيٍّ وظنيٍّ، لأنَّ القطعيَّ يُقدَّمُ عليه.  
فالتعارضُ والترجيحُ إنما يكونُ بين ظنَّيينِ؛ لأنَّ الظنونَ تتفاوتُ في القوَّةِ<sup>١</sup>.

### المطلب الثالث: مذاهبُ العلماءِ في إزالةِ التعارضِ:

إذا تعارضَ الدليلانِ الظنَّيانِ فللعلماءِ مناهجٌ مختلفةٌ في دفعه على النحو الآتي:

**أولاً:** منهجُ الجمهورِ من المالكيَّةِ<sup>٢</sup> والشافعيَّةِ<sup>٣</sup> والحنابليَّةِ<sup>٤</sup> والظاهريةِ<sup>٥</sup> ومفاده:

عند التعارضِ يُقدَّمُ الجمعُ بين المتعارضينِ بوجهٍ من التَّأويلِ عملاً بكلِّ منهما، فإذا لم يمكنِ الجمعُ يصارُ إلى النَّسخِ فينسخُ المتأخَّرُ المتقدِّمَ، فإن لم يتسنَّ الجمعُ يُصارُ إلى ترجيحِ أحدهما على الآخرِ بإحدى المَرَجِّحاتِ، ، فإذا لم يمكنِ ذلك فبعضهم يخيِّرُ المجتهدَ وبعضهم يرى التوقُّفَ<sup>٦</sup>.

**ثانياً:** منهجُ الحنفيَّةِ وهؤلاء يرون تقديم النَّسخِ أولاً فإذا لم يُعلمَ التَّاريخُ يُصارُ إلى التَّرجيحِ،

وإن لم يكن مرجحاً فالمصيرُ إلى الجمعِ، فإن لم يتمَّ الجمعُ فالمصيرُ إلى العملِ بالأدنى<sup>٧</sup>.

<sup>١</sup> الغزالي، المستصفى، ص ٣٧٥، نهاية السؤل، ج ٣، ص ٢٠٦ بتصرف.

<sup>٢</sup> القراني، شرح تنقيح الفصول، ٣٩٥.

<sup>٣</sup> العبادي، شرح العبادي على شرح الورقات، ص ١٥٠-١٥٣، البيضاوي، منهاج الوصول في علم الأصول مع

شرح الأسنوي ٣/ ٢١٤

<sup>٤</sup> شرح الكوكب المنير، ٤/ ٦٠٩.

<sup>٥</sup> ابن حزم، الإحكام، ٢/ ١٨٥.

<sup>٦</sup> شرح الكوكب المنير، ٤/ ٥٩٩-٦٠٩، بتصرف

<sup>٧</sup> السرخسي، أصول الفقه، ٢/ ١٤ و بعدها بتصرف .



## المبحث الثاني:

### منهج الإمام الخطابي في إزالة التعارض

ينهج الإمام الخطابي منهج الجمهور في تقديم الجمع على النسخ والترجيح، فإن لم يمكن الجمع وعلم التاريخ فالنسخ وإن لم يعلم التاريخ فالمصير إلى الترجيح وهذا بين من خلال اجتهاداته - رحمه الله - عند حصول التعارض.

#### أولاً: اجمع بين المتعارضين:

يرى الإمام الخطابي - رحمه الله - تقديم الجمع عند حصول التعارض على غيره، ومسوغ ذلك أن الجمع فيه العمل بالتصويص كلها دون تعطيل ولا إسقاط لبعضها، وإعمال الكلام كله أولى من إهماله أو إهمال بعضه؛ إذ التسخ والتجريح إهمال لبعض التصويص.

ويدل لهذا قوله - رحمه الله - : «وسبيل الحديثين اختلفا في الظاهر وأمكن التوفيق بينهما وترتيب أحدهما على الآخر؛ أن لا يُحملا على المنافاة ولا يُضرب بعضها ببعض لكن يُستعمل كل واحد منهما في موضعه... وكذلك سبيل ما يختلف إذا أمكن التوفيق فيه لم يُحمل على التسخ ولم يطل العمل به»<sup>١</sup>.

ومن أمثله التطبيقية لذلك:

١ - لقد روى أبو داود في سننه أحاديث صحيحة، تفيد جواز الانتفاع بجلد الميتة بعد الدبّاغ، ثم أورد الإمام الخطابي - رحمه الله - حديثاً ظاهره يفيد تحريم الانتفاع به؛ وهو حديث عبد الله بن عكيم قال: «قدم علينا كتاب رسول الله ﷺ بأرض جهينة - وأنا غلام شاب - : أن لا تستمتعوا من الميتة بإهاب ولا عصب»<sup>٢</sup>، ثم قال: «قد ذهب أحمد بن حنبل إلى ظاهر هذا الحديث وزعم أن الأخبار في الدبّاغ منسوخة به؛ لأن في بعض الروايات أن عبد الله بن عكيم قال: أتانا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته بشهر أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب؛ فكان

<sup>١</sup> الخطابين معالم السنن ٣ / ٦٨.

<sup>٢</sup> أخرجه الترمذي - كتاب اللباس - رقم: ١٦٥١، وأبو داود - كتاب اللباس - رقم: ٣٥٩٨، وابن ماجه - كتاب اللباس -

التَّحْرِيمُ آخَرَ الْأَمْرَيْنِ<sup>١</sup> - ثُمَّ بَيَّنَّ آرَاءَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْمَسْأَلَةِ وَهِيَ مَجْتَمِعَةٌ عَلَى جَوَازِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ بَعْدَ الدَّبَاغِ - وَقَالَ: «وَوَهَّنُوا هَذَا الْحَدِيثَ، لِأَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُكَيْمٍ لَمْ يَلْقَ النَّبِيَّ ﷺ وَإِنَّمَا هُوَ حِكَايَةٌ عَنِ كِتَابِ أَتَاهُمْ، فَقَدْ يُحْتَمَلُ لَوْ ثَبَتَ الْحَدِيثُ أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ إِنَّمَا جَاءَ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ قَبْلَ الدَّبَاغِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُتْرَكَ بِهِ الْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي قَدْ جَاءَتْ فِي الدَّبَاغِ، وَأَنْ يُحْمَلَ عَلَى النَّسْخِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>٢</sup>.

فَرَأَى الْخَطَّابِيُّ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ النَّصِيحِ مِمَّا جَاءَ عَلَى مَا قَبْلَ الدَّبَاغِ، فَلَا دَاعِيَ لِلْقَوْلِ بِالنَّسْخِ.

٢ - وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «ارْتَقَيْتُ عَلَى ظَهْرِ الْبَيْتِ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى لَبْنَتَيْنِ مُسْتَقْبِلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ»<sup>٣</sup>.

وَرُوِيَ عَنِ أَبِي أَيُّوبَ رَوَايَةً قَالَ: «إِذَا أُتِيتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بِوَلٍ؛ وَلَكِنْ شَرِّقُوا وَغَرِّبُوا. فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَايِضَ قَدْ بُنِيَتْ قِبَلَ الْقِبْلَةِ وَكُنَّا نَنْحَرِفُ عَنْهَا وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ»<sup>٤</sup>.

قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «وَقَدْ اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَأْوِيلِ مَا اِخْتَلَفَ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَتَحْرِيجِهَا، فَذَهَبَ أَبُو أَيُّوبَ إِلَى تَعْمِيمِ النَّهْيِ وَالتَّسْوِيَةِ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الصَّحَارِيِّ وَالْأَبْنِيَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ.

وَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ عَنْهُ إِنَّمَا جَاءَ فِي الصَّحَارِيِّ، فَأَمَّا الْأَبْنِيَةُ فَلَا بَأْسَ بِاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِيهَا، وَكَذَلِكَ قَالَ الشَّعْبِيُّ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ وَالتَّشَافِعِيُّ... قُلْتُ: وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَمَرَ وَمَنْ تَابَعَهُ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ الْمُخْتَلِفَةِ وَاسْتِعْمَالِهَا عَلَى وَجْهِهَا كُلِّهَا، وَفِي قَوْلِ أَبِي أَيُّوبَ وَسَفْيَانَ تَعْطِيلُ لِبَعْضِ الْأَخْبَارِ وَإِسْقَاطُ لَهُ»<sup>٥</sup>.

فَأَبَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنِ مَنَهْجِهِ بِوَضُوحٍ فِي تَقْدِيمِ الْجَمْعِ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِعْمَالٍ لِجَمِيعِ النُّصُوصِ وَعَدَمِ إِهْمَالِ أَيٍّ مِنْهَا.

<sup>١</sup> الْخَطَّابِيُّ، معالم السنن ٤ / ١٨٧ - ١٨٨.

<sup>٢</sup> الْخَطَّابِيُّ، معالم السنن ٤ / ١٨٨.

<sup>٣</sup> أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ - كِتَابُ الْوُضْءِ - بَابٌ مِنْ تَبْرُزِ عَلِيِّ لِبَنَاتَيْنِ - رَقْمٌ: ١٤٢، وَأَبُو دَاوُدَ - كِتَابُ الطَّهَارَةِ - رَقْمٌ: ١١.

<sup>٤</sup> أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ - كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ قِبْلَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَ أَهْلِ الشَّامِ - رَقْمٌ: ٣٨٠، وَأَبُو دَاوُدَ - الطَّهَارَةِ - رَقْمٌ: ٨.

<sup>٥</sup> الْخَطَّابِيُّ، معالم السنن ١ / ١٥.

ج- رُوِيَ عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ: «هَلْ صُئِمْتَ مِنْ سَرَرِ شُعْبَانَ شَيْئاً؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَإِذَا أَفْطَرْتَ فَصُمْ يَوْمًا» وَفِي رِوَايَةٍ: «يَوْمِينَ»<sup>١</sup>.

وَرُوِيَ أَيْضًا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ بِصِيَامِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ»<sup>٢</sup>.

قَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «قُلْتُ: هَذَا حَدِيثَانِ مُتَعَارِضَانِ فِي الظَّاهِرِ، وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ كَانَ الرَّجُلُ قَدْ أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ بِنَذْرِهِ فَأَمَرَهُ بِالْوَفَاءِ بِهِ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ عَادَةً قَدْ اعْتَادَهَا فِي صِيَامِ أَوَاخِرِ الشَّهْرِ؛ فَتَرَكَه لِاسْتِقْبَالِ الشَّهْرِ، فَاسْتَحَبَّ لَهُ ﷺ أَنْ يَقْضِيَهُ. وَأَمَّا الْمَنْهِيُّ عَنْهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَهُوَ أَنْ يَبْتَدَأَ الْمَرْءُ مُتَبَرِّعًا بِهِ مِنْ غَيْرِ إِجْبَابِ نَذْرٍ لَا عَادَةَ قَدْ تَعَوَّدَهَا فِيهَا مَضَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>٣</sup>.

وَالشَّاهِدُ أَنَّ الْإِمَامَ الْخَطَّابِيَّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- بَعْدَ أَنْ حَكَّمَ بِنْتِجَانِ النَّصِيحِينَ التَّجَا إِلَى الْجَمْعِ مَبَاشَرَةً مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ. وَلَوْ كَانَا النَّسْخُ مَقْدَمًا عَلَى الْجَمْعِ لَذَكَرَهُ. ثُمَّ إِنَّهُ أَعْمَلَ النَّصِيحِينَ وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا كِعَادَتِهِ. وَكَثِيرًا مَا يَذْكُرُ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- قَوْلَهُ: «تَوْفِيقًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ، وَرَفْعًا لِلاخْتِلَافِ»

مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَخْذِهِ بِمَنْهَجِ تَقْدِيمِ الْجَمْعِ عَلَى النَّسْخِ، وَلَا يَلْجَأُ إِلَى النَّسْخِ إِلَّا عِنْدَ تَعَذُّرِ الْجَمْعِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

## ثَانِيًا: النَّسْخُ

يَرَى الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَنْ يَصَارَ إِلَى النَّسْخِ مَتَى عُلِمَ التَّارِيخُ وَلَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ مَجَالٍ لِلْجَمْعِ وَالتَّوْفِيقِ، فَيَكُونُ الْمَتَأَخَّرُ رَافِعًا لِحُكْمِ الْمَتَقَدِّمِ، وَمِمَّا يَدُلُّ لِذَلِكَ:

١- رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»، وَرُوِيَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَاهِ الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> أخرجه مسلم- كتاب الصيام- باب صوم سرر شعبان- رقم: ١٩٧٩، وأبو داود- كتاب الصوم- رقم: ١٩٨٣

<sup>٢</sup> أخرجه البخاري- كتاب الصوم- ومسلم- كتاب الصيام- رقم: ١٨١٢، وأبو داود= الصوم- رقم: ١٩٨٨

<sup>٣</sup> الخطَّابِيُّ، معالم السنن ٢/ ٨٣.

<sup>٤</sup> أخرجه مسلم في كتاب الحيض باب إنما الماء من الماء -رقم: ٥١٨، وأبو داود- كتاب الطهارة- رقم: ١٨٧

<sup>٥</sup> أخرجه مسلم في كتاب الحيض باب نسخ الماء من الماء- رقم: ٥٢٦، والترمذي- الطهارة- رقم: ١٠١



فقد وقع تعارضٌ في مُدَّةِ العِدَّةِ بَيْنَ الآيَةِ الْأُولَى وَبَيْنَ الآيَةِ الثَّانِيَةِ وَلَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، فَصَارَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِلَى التَّسْخِخِ حَيْثُ قَالَ: «الآيَةُ الْأُولَى نَسَخَتِ الْآيَةَ الثَّانِيَةَ»<sup>١</sup>.

## ثالثاً: الترجيح:

فإذا تعدَّرَ الجَمْعُ بَيْنَ النُّصُوصِ وَلَمْ يُعْلَمِ التَّارِيخُ فَالْمَصِيرُ إِلَى التَّرْجِيحِ؛ وَذَلِكَ بِأَحَدِ الْمَرْجِّحَاتِ الْمَعْتَبَرَةِ؛ وَمِنْ جَمَلَةٍ هَذِهِ الْمَرْجِّحَاتِ عِنْدَ الْإِمَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - نَذَكِرُ:

### ١ - التَّرْجِيحُ بِمُوَافَقَةِ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ:

فإذا تعارضَ حَدِيثَانِ وَلَمْ يُمْكِنِ التَّوْفِيقُ بَيْنَهُمَا فَيَنْظُرُ فِيهِمَا فَإِنْ وَافَقَ أَحَدُهُمَا ظَاهِرَ الْقُرْآنِ قَدَّمَ عَلَى الثَّانِي، وَمِثَالُ ذَلِكَ:

أ- يروِي صَالِحُ بْنُ خُوَاتٍ صَفَةَ صَلَاةِ الْخَوْفِ عَنْ بَعْضِ مَنْ شَهِدُوا ذَاتَ الرَّقَاعِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ وَطَائِفَةٌ وُجَّاهَ الْعَدُوِّ، فَصَلَّى بِالَّتِي مَعَهُ رُكْعَةً ثُمَّ تَبَتَ قَائِمًا وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ انصَرَفُوا وَصَفُّوا وَوَجَّاهَ الْعَدُوِّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِنَّ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ صَلَاتِهِ ثُمَّ تَبَتَ جَالِسًا وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِنَّ<sup>٢</sup>.

ب- وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِأَحَدِي الطَّائِفَتَيْنِ رُكْعَةً، وَالطَّائِفَةَ الْأُخْرَى مُوَاجِهَةَ الْعَدُوِّ، وَانصَرَفُوا فَقَامُوا مَقَامَ أَوْلَئِكَ، فَصَلَّى بِهِنَّ رُكْعَةً أُخْرَى، ثُمَّ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ قَامَ هَؤُلَاءِ فَقَضَوْا رُكْعَتَهُمْ وَقَامَ هَؤُلَاءِ فَقَضَوْا رُكْعَتَهُمْ<sup>٣</sup>.

يَقُولُ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ: «وَهَذَا حَدِيثٌ حَيْدُ الْإِسْنَادِ إِلَّا أَنَّ حَدِيثَ صَالِحِ بْنِ خُوَاتٍ أَشَدُّ مُوَافَقَةً لظَاهِرِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ [النِّسَاءُ/١٠٢].

فَجَعَلَ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ لَهُمْ كُلَّهَا لَا بَعْضَهَا، وَعَلَى الْمَذْهَبِ الَّذِي صَارُوا إِلَيْهِ إِنَّمَا يُقِيمُ لَهُمُ الْإِمَامُ بَعْضَ الصَّلَاةِ لَا كُلَّهَا»<sup>١</sup>.

<sup>١</sup> الْخَطَّابِيُّ، أَعْلَامُ الْحَدِيثِ ٣/ ١٨١٦، بِتَصْرِفٍ.

<sup>٢</sup> أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ - كِتَابُ الْمَغَازِي - بَابُ غَزْوَةِ ذَاتِ الرَّقَاعِ - رَقْمٌ: ٣٨١٧، وَأَبُو دَاوُدَ - كِتَابُ الصَّلَاةِ - رَقْمٌ: ١٠٤٩.

<sup>٣</sup> أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ - كِتَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ - رَقْمٌ: ١٥١٨.

فوجهُ موافقةِ حديثِ صالحٍ لظاهرِ القرآنِ هو أنَّهم جميعاً صلُّوا مع رسولِ اللهِ ﷺ تمامَ الصلاةِ، وهو مدلولُ الآيةِ كما سبقَ فاقتضى ذلكَ ترجيحَ النَّصِّ الأوَّلِ.

## ٢ - التَّرجيحُ بفقهِ الرَّاوي:

جاء في بابِ مسيرةِ ما يُفطرُ فيه أنَّ دحيةَ بنَ خليفةَ خرَّجَ من قريتهِ من دمشقَ إلى قدرِ قريةٍ عقبيةٍ من الفسطاطِ، وذلكَ ثلاثةَ أميالٍ في رمضانَ، ثمَّ أنَّه أفطَرَ، وأفطَرَ معه ناسٌ وكرهَ آخرونَ أنْ يُفطروا فلمَّا رجعَ إلى قريتهِ قال: واللهِ لقد رأيتُ اليومَ أمراً ما كنتُ أظنُّ أنَّي أراه؛ إنَّ قومًا رغبوا عن هَدْيِ رسولِ اللهِ ﷺ وأصحابِهِ - يقول ذلكَ للذينَ صاموا-، ثمَّ قال: «اللَّهُمَّ اقْبِضْني إليك»<sup>٢</sup>.

قال الإمامُ الخطَّابيُّ - رحمه اللهُ -: «في هذا حجَّةٌ لمن لم يحدِّ السَّفرَ الذي يترخَّصُ فيه الإفطارُ بحدِّ معلومٍ ولكن يُراعي الاسمَ، ويعتمدُ الظَّاهرَ، وأحسبه قولَ داودَ وأهلِ الظَّاهرِ.

فأمَّا الفقهاءُ فإنَّهم لا يرونَ الإفطارَ إلَّا في السَّفرِ الذي يجوزُ فيه القصرُ، وهو عندَ أهلِ العراقِ ثلاثةَ أيَّامٍ، وعندَ أهلِ الحِجازِ ليلتانِ أو نحوهما»<sup>٣</sup>.

ورجَّحَ الخطَّابيُّ قولَ من يقيِّدونَ الإفطارَ بمسافةِ القصرِ، وردَّ على احتجاجِ أهلِ الظَّاهرِ بردودٍ منها:

أ- ضَعْفُ الإسنادِ. لأنَّ فيه راويًا ليسَ بالمشهورِ.

ب- يَحْتَمَلُ أن القومَ إنَّما رغبوا عن قبولِ الرُّخصةِ في الإفطارِ أصلاً.

ج- ويُحْتَمَلُ أن يكونَ دحيةَ صارَ في ذلكَ إلى ظاهرِ اسمِ السَّفرِ، وقد خالفه غيرُ واحدٍ من الصَّحابةِ فكان ابنُ عمرَ وابنُ عَبَّاسٍ لا يريانِ القصرَ والإفطارَ في أقلِّ من أربعةِ بُرْدٍ، وهما أفقهُ من دحيةَ وأعلمُ بالسُّنةِ»<sup>٤</sup>.

والشاهدُ من كلامه آخِرُهُ وهو أنَّ دحيةَ قد أخذَ بظاهرِ اسمِ السَّفرِ، وخالفَ جمعًا من فقهاءِ الصَّحابةِ ومن هم أعلمُ بالسُّنةِ منه؛ فرجَّحهم عليه لفقهم، فدلَّ ذلكَ أنَّ فقهَ الرَّاوي من المرجَّحاتِ عندَ التعارضِ.

<sup>1</sup> الخطَّابيُّ، معالمُ السُّننِ ١/ ٢٣٤.

<sup>2</sup> أخرجه أبو داود - كتاب الصوم - ياي قدر مسيرة ما يفطر فيه - رقم: ٢٠٦٠.

<sup>3</sup> الخطَّابيُّ، معالمُ السُّننِ ٢/ ١٠٩.

<sup>4</sup> الخطَّابيُّ، معالمُ السُّننِ ٢/ ١٠٩، وينظر: أعلام الحديث ١/ ٣٦٧/ ٥١٠، حيث فيه إشارة إلى التَّرجيحِ بفقهِ الرَّاوي.

### ٣ - الترجيح بكون الراوي صاحب القصة:

أورد الإمام حديثين ظاهرهما التعارضُ في باب: المحرمُ يتزوجُ، وهما:

أ- ما روي عن ابن عباسٍ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ تزوجَ ميمونةَ وهو مُحرمٌ<sup>١</sup>.

ب- وروي عن ميمونة رضي الله عنها قالت: «تزوجني رسولُ اللهِ ﷺ ونحنُ حلالانِ بسرف»<sup>٢</sup>.

قال الإمام الخطَّابي - رحمه الله -: «وميمونة أعلمُ بشأنها من غيرها، وأخبرت بحالها وبكيفية الأمر في ذلك العقد، وهو من أدلِّ الدليل على وهم ابن عباسٍ»<sup>٣</sup>.  
فكون ميمونة صاحبة القصة جعل الإمام رجح خبرها على غيرها.

### ٤ - الترجيح بقوة الإسناد:

أ- روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: «اغتسلت أنا ورسولُ اللهِ ﷺ من إناءٍ واحدٍ ونحنُ جنبان»<sup>٤</sup>.

ب- عن الحكم بن عمرو وهو الأقرع أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ نهي أن يتوضأ الرجلُ بفضله طهورِ المرأة<sup>٥</sup>.

رجح الإمام الخطَّابي - رحمه الله - حديثَ عائشة على حديثِ الأقرع لقوة إسناده فقال: «وإسنادُ حديثِ عائشة في الإباحة أجودُ من إسنادِ خبرِ النهي، وقال محمد بنُ إسماعيل: خبرُ الأقرع لا يصح»<sup>٦</sup>.

كما رجح حديث ابن مسعود على حديث ابن عباس ﷺ في باب التشهد أيضا لقوة الإسناد.

<sup>١</sup> أخرجه البخاري - كتاب المغازي - باب عمرة القضاء - رقم: ٣٩٢٦، أبو داود - كتاب المناسك - رقم: ١٥٧١

<sup>٢</sup> أخرجه مسلم - كتاب النكاح - رقم: ٢٥٢٩، وأبو داود - كتاب المناسك ١٥٧، والترمذي - كتاب الحج - رقم: ٧١٤

<sup>٣</sup> الخطَّابي، معالم السنن ٢ / ١٥٨.

<sup>٤</sup> أخرجه البخاري - كتاب الغسل - رقم: ٢٥٥، وأبو داود - كتاب الطهارة - رقم: ٧٠

<sup>٥</sup> أخرجه الترمذي - كتاب الطهارة - رقم: ٥٩، وأبو داود - كتاب الطهارة - رقم: ٧٥، والنسائي - كتاب الطهارة -

رقم: ٣٤١، وابن ماجه - كتاب الطهارة - رقم: ٣٦٧، وأحمد - مسند الشاميين - رقم: ١٧١٨٨

<sup>٦</sup> الخطَّابي، معالم السنن ١ / ٣٧.

- أمّا حديثُ ابنِ مسعودٍ: ففيه قوله ﷺ: كُنَّا إِذَا جَلَسْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ قُلْنَا وَالسَّلَامُ عَلَى اللَّهِ قَبْلَ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُولُوا السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، وَلَكِنْ إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ؛ فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ ذَلِكَ أَصَابَ كُلَّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ أَحَدُكُمْ مِنَ الدُّعَاءِ، أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ فَيَدْعُو بِهِ»<sup>١</sup>.

- وأمّا حديثُ ابنِ عَبَّاسٍ فَإِنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا الْقُرْآنَ؛ فَكَانَ يَقُولُ: «التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»<sup>٢</sup>.

قال الإمام الخطّابي - رحمه الله -: «وأصحُّها إسناداً وأشهرها رجالاً تشهّد ابن مسعود، ثم إنَّ إسنادَه - حديث ابن عَبَّاسٍ - أيضاً جيّدٌ ورجاله مرصّيون»<sup>٣</sup>.

ففي المسألتين الأخيرتين يرجّح الإمام الخطّابي - رحمه الله - الأقوى سنداً والأصحَّ والأشهرَ على غيره، مما لم يكن ذلك وصفه، فاتّضح أنّ من المرجّحات عند الإمام الخطّابي قوّة الإسناد.

وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

<sup>1</sup> أخرجه البخاري - كتاب الاستئذان - رقم: ٥٧٩٤، وأبو داود - كتاب الصلاة - رقم: ٨٢٥

<sup>2</sup> أخرجه مسلم - كتاب الصلاة - رقم: ٦١٠، وأبو داود - كتاب الصلاة - رقم: ٨٢٨

<sup>3</sup> الخطّابي، معالم السنن ١/ ١٩٧.



## الخاتمة

خلُصت من خلال هذه الدراسة إلى النتائج المحملة فيما يأتي:

١-: إنَّ الإمامَ أبا سليمانَ الخطَّابيّ إمامَ علمٍ شَهِدَ فُحُولَ العُلَماءِ بِإمامتِهِ واجتِهادِهِ؛ فهو أديبٌ شاعرٌ، فقيهٌ أصوليٌّ ومُحدِّثٌ، له مكانةٌ رَفيعةٌ وشأوٌ بعيدٌ في مختلفِ العلومِ الشَّرعيَّةِ، وفضُّلُهُ على مَنْ بعده لا يُنكرُهُ منصفٌ خبيرٌ بعلومِ الشَّرِيعَةِ.  
كما أنَّه في اجتهاده لم يكن منتسبًا ولا مقيَّدًا، بل هو مجتهدٌ مستقلٌّ صاحبٌ منهجٍ في الاجتهادِ يختصُّ به كما بيَّنته هذه الدراسة.

٢-: تميَّزَ الإمامُ الخطَّابِيُّ في منهجه الاجتهاديِّ بالجمع بين مدرسةِ أهلِ الرِّأْيِ و مدرسةِ أهلِ الحديثِ، فكانَ وسَطًا بين ذلك ولم يكن هذا من قبيل التنظيرِ الذي لا يعقبُهُ تطبيقٌ واقعيٌّ؛ فهو إلى جانبِ تعظيمِهِ للنَّصِّ؛ نجده سلكَ شِعبَ الرِّأْيِ كُلِّها، فلا جمودَ عند حرفيَّةِ النَّصِّ، ولا خروجَ على النَّصِّ بتحميله ما لا يحتملُ، متَّخذًا تلکم الوسطيَّةَ معلِّمًا يهتدي به مَنْ بعده من المجتهدين.

٣-: كما أنَّ البيانَ عند الإمامِ الخطَّابيّ ضَرَبانٍ: بيانٌ جَلِيٌّ يَعْرِفُهُ عامَّةُ النَّاسِ كافَّةً، وبيانٌ خَفِيٌّ لا يَعْرِفُهُ إلاَّ الخواصُّ مِنَ العُلَماءِ الذين عُنُوا بعلمِ الأُصولِ، فاستدركوا معاني النُّصوصِ، وعَرَفُوا طُرُقَ القِياسِ والاستنباطِ و ردَّ الشَّيْءِ إلى المِثْلِ التَّنظيرِ، وبناءً عليه فإنَّ مصادرَ الأحكامِ عند الإمامِ الخطَّابيّ هي:

أ- المصدرانِ الأوَّلانِ هُما القرآنُ والسُّنَّةُ النَّبويَّةُ، وهذان المصدرانِ يُكَمِّلُ بعضُهُما البعضَ، فلا يفترقان ولا يتخالفان، ويهديان للحقِّ والصَّوابِ.

ب- المصادرُ التَّبعيةُ الأخرى، فاجتهادُ الإمامِ الخطَّابيّ وَفَّقَ المصالحَ المرسلَةَ أمرٌ لا ينجفى على الخبيرِ بتفريعاته الفقهية، وعدمُ إنكارِهِ على القائلين بالاستحسانِ مع عظيمِ تشنيعِ الشَّافعيَّةِ على القائلين به، فهو لا ينظر إلى المصطلحات بل يهتم بمضامينها ونتائجها.

كما أنه يأخذُ بمبدأ سدِّ الدَّرَائِعِ ويراه قاعدةً أُصُولِيَّةً صالحةً لاِبْتِنَاءِ الأحكامِ عليها؛ ويدلُّ عليه تصرُّحُه بالقاعدة أحياناً، وتفرُّعُه عليها أحياناً أخرى. إلى جانبِ اعتباره العُرْفَ حُجَّةً تنبني عليه الأحكامَ الشرعيَّةُ، ويخصِّصُ به عموماتِ النُّصوصِ من الكتابِ و السنة.

وحجَّةُ الاستصحابِ عندَ الإمامِ الخُطَّابِيِّ أمرٌ ظاهرٌ من خلالِ تَبَعِ فروعِ اجتهاداته في الأحكامِ.

٤-: كما أن الإجماعَ مصدرٌ من مَصَادِرِ التَّشْرِيعِ عندَ الإمامِ الخُطَّابِيِّ، فهو كثيراً ما يستدلُّ به في تقريرِ المسائلِ الفقهيَّةِ وإجماعِ علماءِ الأُمَّةِ في أيِّ عصرٍ حُجَّةً عندَ الإمامِ الخُطَّابِيِّ، ولا ينحصرُ الإجماعُ في الصَّحابةِ.

٥-: ويرى الإمامُ الخُطَّابِيُّ - رحمه الله - أن القياسَ حجةً في الأحكامِ الشرعيَّةِ، وأن مرتبته بعد الكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ، بل توسَّعَ الإمامُ في الاستدلالِ بالقياسِ فيما لا نصَّ فيه، متقيداً بضوابطه المذكورةِ.

٦-: وخبر الواحدِ في منهجِ الإمامِ حجةٌ يفيدُ الظَّنَّ الغالبَ لا العلمَ، وهو مع ذلك يُوجبُ العملَ. وكان الإمامُ الخُطَّابِيُّ يُعنى بمسألةِ خبر الواحدِ عنايةً شديدةً حُجِّيَّةً ودلالةً؛ فإنه لا يجدُ مجالاً لتقريرِ ذلك إلاَّ وسعى في بيانها وتأكيدِها، وهذا ما يعكسُ أنَّ مسألةِ خبر الواحدِ كانت في موضعِ تشكيكٍ من قِبَلِ بعضِ الفرقِ الإسلاميَّةِ في عصرِ الإمامِ الخُطَّابِيِّ، خاصَّةً ما كان من الرِّوافضِ - وكانت لهم في عصره مكانةٌ ونفوذٌ سياسيٌّ كبيرٌ - وبعضِ المعتزلةِ - وكانوا إذ ذاك أصحابَ شوكةٍ - . وبهذا نخلصُ إلى أن الإمامَ الخُطَّابِيَّ كان يصدرُ فيما يُثيرُه في أبحاثه من واقعٍ يُريدُ علاجَه، وليس من قبيلِ التَّرفِ الفكريِّ.

٧-: وينهج الإمامُ الخُطَّابِيُّ منهجَ الجمهورِ في مسالكِ الترجيحِ عندَ تعارضِ الأدلَّةِ.

٨-: ومما هو لائقٌ فيما ألَّفَه الإمامُ الخُطَّابِيُّ تَضلُّعُه في العربيَّةِ وعُلومِها، ممَّا كان له عظيمُ الأثرِ على منهجه؛ فقد كانت لمقدرته البيانيَّةِ دورٌ بارزٌ في صوغِ القواعدِ الأُصوليَّةِ. مُتخَلِّفِ الصِّيَاغَاتِ الرَّشِيْقَةَ وَالْعِبَارَاتِ الْبَلَاغِيَّةِ الرَّفِيْعَةَ.

هذا هو بيانُ منهجِ الإمامِ الخُطَّابِيِّ وتلك أهمُّ معالمه، وصلى الله وسلَّم على سيِّدنا محمدٍ وآله وصحبه، وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمينَ.

## فهرس الآيات

الآيات	الصفحة
﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سُبُلَنَا، وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت ٦٩]	٣٣
﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسَّحُوا بِأَيْدِيهِمْ إِنَّهُمْ كَانُوا لَمُتَّعِينَ﴾ [الأحقاف: ١١]	٧٠-٥٢
﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]	٧٣
﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ﴾ [الطُّور / ٣٣]	٧٦
﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام/٣٨]	٨٥-٧٩
﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النِّسَاء/٨٠]	٨٨-٨٠
﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النَّحْل/٤٤]	٨٦-٨٠
﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النِّسَاء/٨٢]	٨٣
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ [الكهف ١]	٨٨
﴿الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الجمعة/٢]	٨٨
﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [التُّور/٤]	٨٨
﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النَّجْم/٣٤]	٨٨
﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النِّسَاء/٦٥].	٨٨
﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة/١٤٤]	٩٥
﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزُّمَر/٦٧]	١٠١-٩٩
﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النِّسَاء/١٥٠]	١٠٥
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة/ ١٨٠]	١٠٦
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ، اللَّهُ أَعْلَمُ	١٠٧-١٠٨

	بِإِمَانِنَ، فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ، لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴿المتحنة/١٠﴾.
١٠٨	﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة/٨٧]
١٣٧	﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة/٣٨]
١٣٧	﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة/٢٢٨]
١٣٧	﴿وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْخَيْضِ﴾، [الطلاق/٤]
١٣٧	﴿فَلَا رَقَّتْ وَلَا فَسُوقٌ﴾ [البقرة/١٩٧].
١٤٠	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة/٣]
١٤٠	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [النساء/٢٣]
١٤٤	﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾. [البقرة/٢٣٤]
١٤٤	﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق/٤]
١٤٧	﴿استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم﴾ [الأنفال/٢٤]
١٤٨	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا تَكْلَافًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. [المائدة/٣٨]
١٥٦	﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَهِيَ أُمُّهُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء/١٧٦]
١٥٧	﴿وَلَا تَقُلْ هُمَا أَفٌّ﴾ [الإسراء/٢٣]
١٥٧	﴿وربائبكم اللاتي في حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمُوهُنَّ﴾ [النساء/٢٣]
١٥٧	﴿وعلى المولود له رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة/٢٣٣]
١٥٨	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء/١٠]
١٦٠	﴿وعلى الذين يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة/١٨٤]
١٦٣	﴿استغفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة/٨٠].
١٦٧	﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي

	الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿التوبة/٦٠﴾.
١٧٠	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق/١].
١٧٥	﴿ فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ ﴾ [يونس/٧١]
١٩١	﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى، وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ﴾
-١٩٩ ٢٠٠	﴿ يُوَصِّيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ النِّسَاءِ ﴾ [النساء/١١]
٢٠٧	﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة/١٧٣]
٢٠٧	﴿ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴾ [النحل/١٠٦]
٢٠٨	﴿ أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ﴾ [القيامة/٣٦]
٢٣٥	﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَا كُنَّ اللَّهُ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الحشر/٦]
٢٣٥	﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِللَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ [الحشر/٧]
٢٣٥	﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ﴾ [الحشر/٨]
٢٣٥	﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ [الحشر/٩]
٢٣٥	﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ [الحشر/١٠]
٢٣٩	﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [آل عمران/٨٥]
٢٣٩	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة/١٨٣].
-٢٣٩ ٢٤١	﴿ وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ [المائدة/٤٥].
٢٤١	﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ ﴾ [التحل/١٢٦]،
٢٤٢	﴿ وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ [المائدة/٤٩]
٢٤٩	﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾

٢٥٠	﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ﴾ [البقرة/٢٤٠]
٢٥٠	﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ [النساء/١٠٢].

## فهرس الأحاديث

الصفحة	الأحاديث
٤٠	« أن ركباً جاؤوا إلى رسول الله ﷺ يشهدون أنهم رأوا الهلال بالأمس؛ ... »
٤٢	« أنه ﷺ سئل عن الاستطاعة؛ فقال: «الزاد والراحلة»
٤٣	« ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نُصلي فيهن، أو نقبر فيهن موتانا.»
٤٥	« جهر النبي ﷺ في صلاة الحُسوف بقراءته»
٦٠	« أنهم كانوا معه (ﷺ) في نفر فأصابهم بُغيث؛ فنَادَى مُناد: "مَنْ شاء ...»
٦١	« أنه ﷺ اهتمَّ للصلاة كيف يجمع الناس لها؟، فذكر له القنْع؛ فلم يعجبه ذلك»
٦١	« ما تزال المسألة بالعبد حتى يلقى الله وما في وجهه مُزعة»
٦٢	« لا تحل المسألة إلا لذي فقر مُدقع، أو عُرم مُفطع، أو دم مُوجع»
٦٧	« مَنْ أبلي فذكره فقد شكره، وإن كتمه فقد كفره»
٦٧	« أنا أولى بكل مؤمن من نفسه؛ فمن ترك ديناً أو ضيعة فيَّ، ومن ترك مالا ... »
٦٨	«... فقال رسول الله ﷺ: هو الطهور ماؤه الحل ميتته»
٧٣	« أن رسول الله ﷺ بلغه أن بني عمرو بن عوف كان بينهم شيء فخرج يُصلح بينهم؛ فحبس رسول الله ﷺ وحانت الصلاة، فقال بلال لأبي بكر ... »
٨٢	« ألا هللك المنتطعون، ثلاث مرّات»
٨٦	« فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرةً للصائم من اللغو والرفث، وطعمةً للمساكين، مَنْ أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ...»
٨٦	« إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات؛ حتى حكّم فيها هو؛ فجزأها ثمانية أجزاء، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حقك»
٨٦	« أن رجلاً تزوج امرأة فمات عنها، ولم يدخل بها، ولم يفرض لها الصّدق، اختلفوا إليه شهراً؛ قال: "فإني أقول فيها؛ إن لها صداقاً كصداق نساءها؛ لا ...»
٩٠	« ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن؛ فما وجدتم فيه من حلال فحللوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه؛ ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي، ولا كلُّ ذي نابٍ من السباع ...»

٩٣	« لا تُنكح المرأة على عَمَّتِهَا ولا العَمَّةُ على ابْنَةِ أُخِيهَا، ولا المرأةُ على خالَتِهَا، ولا الخالَةُ على بنتِ أُخْتِهَا، ولا تُنكحُ الكَبْرَى على الصُّغْرَى، ولا الصُّغْرَى على الكَبْرَى »
٩٦	« تَرَأَى النَّاسُ الْهَلَالَ فَأَخْبِرْتُ رَسُولَ اللَّهِ أَنِّي رَأَيْتُهُ، فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ »
١٠٠	« إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلِّهَا بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ »
١٠٠	« مَا حَدَّثَكُمْ أَهْلَ الْكِتَابِ فَلَا تَصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكذِّبُوهُمْ، قُولُوا: آمَنَّا بِمَا أَنْزَلَ مِنْ كِتَابٍ »
١٠٢	« يَلْقَى فِي النَّارِ وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَضَعَ رِجْلَهُ - أَوْ قَالَ: قَدَمَهُ - فَتَقُولُ قَطُ، قَطُ »
١٠٢	فَأَمَّا النَّارُ فَلَا تَمْتَلِي حَتَّى يَضَعَ رِجْلَهُ؛ فَتَقُولُ: قَطُ، قَطُ. فَهَنَالِكَ تَمْتَلِي، وَيَزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَلَا يَظْلِمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَأَمَّا الْجَنَّةُ فَإِنَّ اللَّهَ يُنْشِئُ لَهَا خَلْقًا »
١٠٥	« خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهَنَ سَبِيلًا، الثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جِلْدٌ مِائَةٌ وَرَمِيًّا بِالْحِجَارَةِ، وَالبِكْرُ بِالبِكْرِ جِلْدٌ مِائَةٌ وَنَفِي سَنَةٌ »
١٠٦	« إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ »
١٠٨	« إِنَّ فَصْلَ مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَكَلَةُ السَّحَرِ »
١١٠	« اسْقِ ثُمَّ احْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ »
١١٢	« لَا رَبًّا إِلَّا فِي النَّسِيعَةِ »
١١٥	« لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ، وَالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ »
١١٦	« يَا بَرِيرَةُ؛ اتَّقِي اللَّهَ فَإِنَّهُ زَوْجُكَ وَأَبُو وَلَدِكَ »، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَأْمُرُنِي بِذَلِكَ؟ قَالَ: لَا، إِنَّمَا أَنَا شَافِعٌ، وَكَانَ دُمُوعُهُ تَسِيلُ عَلَى خَدِّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْعَبَّاسِ: « أَلَا تَعْجَبُ مِنْ حُبِّ مَغِيثِ بَرِيرَةَ وَبُغْضِهَا إِيَّاهُ »
١١٦	« إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا »
١١٧	« إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلِ »
١١٧	« مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيُشْهَدِ ذَا عَدَلٍ، أَوْ ذَوْيَ عَدَلٍ، وَلَا يَكْتُمُ وَيَغِيبُ؛ فَإِنْ وَجَدَ صَاحِبَهَا فَلْيُرِدْهَا عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ »
١١٨	« يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ أَوْتِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ وَتَرٌ يُحِبُّ الْوَتَرَ »



١١٨	للأعرابي: «ليس لك ولا لأصحابك»
١٢٣	«لا تصوم امرأة إلا بإذن زوجها»
١٢٣	«من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك»
١٢٣	«من كان يركع الفجر فليركعها»
١٢٦	«لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكأ»
١٢٧	«وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء»
١٢٨	«إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء، وإذا أتى الخلاء فلا يمسه بيمينه ولا يتمسح بيمينه»
١٢٩	«... فقال نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب، وثن الدم، ونهى عن الواشمة والموشومة، وأكل الربا وموكله، ولعن المصورين»
١٢٩	«... فركع قبل أن يصل إلى الصف؛ فقال ﷺ: «زادك الله حرصاً ولا تعد»
١٣١	«من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد»
١٣٢	«أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن»
١٣٣	«إنا كنا نهيناكم عن لحومها أن تأكلوها فوق ثلاث لكي تسعكم، جاء الله بالسعة فكلوا وادخروا واتجروا، ألا وإن هذه الأيام أيام أكل وشرب وذكر الله»
١٣٤	«مره فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد ذلك، وإن شاء طلق قبل أن يمسه، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها...»
١٣٨	«أن الرسول ﷺ فرض زكاة الفطر صاعاً من تمر وصاعاً من شعير، على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين.»
١٣٩	«إذا جاء أحدكم المسجد فليصل سجدين قبل أن يجلس»
١٣٩	«لا نكاح إلا بولي»
١٤٢	«إنما الأعمال بالنيات»
١٤٧	«... فقال ﷺ: «لم يقل الله عز وجل: «استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم» [الأنفال/٢٤]»
١٤٨	«القطع في ربيع دينار فصاعداً»
١٤٩	«ليس فيما دون خمس أواق صدقة، ولا فيما دون خمس ذود صدقة، ولا فيما دون خمس أوسق صدقة»

١٥١	«أمرتُ أنْ أُقاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقولوا: لا إلهَ إلاَّ اللهُ؛ فَمَنْ قال لا إلهَ إلاَّ اللهُ عَصَمَ مِنِّي مالُه ونفسُه؛ إلاَّ بحِقِّه وحِسابِه على اللهِ»
١٥٤	«لا يَنْكِحِ المُحْرِمُ ولا يُنْكَحُ»
١٥٥	«الْمُتَبَاعِيعانِ كُلُّ واحدٍ منهما بالخيارِ على صاحبه، ما لم يَتَفَرَّقا؛ إلاَّ ببيعِ الخيارِ»
١٥٩	«مُرُوا الصَّبِيَّ بالصَّلَاةِ إذا بَلَغَ سَبْعَ سِنينَ، وإذا بَلَغَ عَشْرَ سِنينَ فاضْرِبُوهُ عليها»
١٦١	«قوموا فلاُصَلِّ لَكُمْ»
١٦٢	«لِي الواحدِ يُحِلَّ عَرَضَه وَعُقوبَتَه»
١٦٣	«مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ»
١٦٣	«قد خَيْرَني رَبِّي، فواللهِ لأزِيدَنَّ على السَّبْعينَ»
١٦٤	«أربعٌ لا يجزي في الأضاحي: العوراءُ بَيْنَ عَوْرَها، والمرِيضةُ بَيْنَ مَرَضِها، والعَرَجاءُ بَيْنَ ظَلْعِها، والكسِيرُ التي لا تَنْقَى»
١٦٤	«وفي سائمةِ الغنمِ إذا كانت أربعينَ شاةً»
١٦٥	«الأيِّمُ أحقُّ بنفسِها من وليِّها، والبكرُ تُسْتَأْمَرُ في نفسِها وإذنها صُمائِها»
١٦٥	«مَنْ أدركَ رَكعةً من الصَّلَاةِ فقد أدركَ الصَّلَاةَ»
١٦٧	«لا تقولوا ما شاء اللهُ وشاءَ فلانٌ، ولكن قولوا ما شاءَ اللهُ ثمَّ شاءَ فلانٌ»
١٦٩	« .. زَوَّجْتُكُها بما معكَ من القرآنِ »
١٧١	«على اليدِ ما أخذتِ حتى تُؤدِّي»
١٧١	«إنما الولاءُ لمن أعتق»
١٧٢	«إنما جعلَ رسولَ اللهِ ﷺ الشُّفْعَةَ في كلِّ مالٍ لم يُقسَم، فإذا وَقَعَتِ الحُدُودُ وصُرِفَتِ الطُّرُقُ فلا شُفْعَةَ»
١٧٢	«فإنَّ الولاءَ لمن أعطى الثَّمَنَ وولي النِّعْمَةَ»
١٧٢	«مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطَّهَورُ، وتَحْرِيمُها التَّكْبِيرُ، وتَحْلِيلُها التَّسْلِيمُ»
١٧٥	«لا صِيامَ لمن لم يُجمِعِ الصِّيَامَ من اللَّيْلِ»
١٨٦	«أرأيتَ لو مضمضتَ من الماءِ وأنت صائمٌ؟» قلتُ: لا بأسَ به؛ قال: «فَمَهْ»
١٨٧	«لا يقضي الحاكم بين اثنين وهو غضبان»
١٨٧	«الحمدُ لله الذي وفقَ رسولَ رسولِ اللهِ لما يُرضي رسولَ اللهِ»

١٩١	«اعملوا فكلُّ مُيسَّرٍ، أمَّا أهل السَّعادة فيُيسَّرُونَ للسَّعادةِ، وأمَّا أهل الشَّقوةِ فيُيسَّرُونَ للشَّقوةِ»
١٩١	«إذا اقتربَ الزَّمانُ لم تُكذَّبْ رؤيا المؤمنِ، ورؤيا المؤمنِ جزءٌ من سنَّةٍ وأربعين جزءاً من التَّبوَّةِ»
١٩٥	«إنِّي لأقومُ في الصَّلَاةِ أريدُ أن أُطيلَ فأسمعُ بكاءَ الصَّبيِّ فأتجوَّزُ في صلاتي كراهةً أن أشقَّ على أمِّه»
١٩٦	«إنَّ الشَّمسَ والقَمَرَ لا يكسِفانِ لموتِ أحدٍ من النَّاسِ؛ ولكنَّهما آيتانِ من آياتِ الله، فإذا رأيتُموهما فقوموا فصلُّوا»
١٩٧	«عن رسولِ اللهِ ﷺ في ما يَقْتُلُ المُحرِّمُ من الدَّوابِّ وأنها خمسٌ لا جُنَّاحَ في قتلهنَّ في الحلِّ والحَرَمِ؛ وهي العقربُ والفأرةُ والغُرابُ والحِدَاةُ والكلبُ العَقُورُ»
٢٠٣	«فيما سقتِ السَّماءُ والأهَّارُ والعيونُ أو كان بعلاً العشرُ، وفيما سقيَ بالسَّواني أو النَّضحِ نصفُ العشرِ»
٢٠٤	«نهى الرَّسولُ ﷺ عن عَسَبِ الفحلِ»
٢٠٨	«من استأجرَ أجيراً فليعلِّمه أجره»
٢١١	«لا تَبِعْ ما ليسَ عندك»
٢١٧	«ما بالُ العاملِ نَبَعْتُهُ فيجِيءُ فيقولُ هذا لكم وهذا أُهدِي لي، ...»
٢١٩	«لعن اللهُ الواصلةَ والمستوصلةَ»
٢٢٠	«كلُّ شيءٍ يلهو به الرَّجُلُ باطلٌ إلا رَمِيَهُ بقوسِهِ، وتَأدِّيهِ فرسَهُ، وملاعِبَتَهُ امرأتهُ فَإِنَّهِنَّ من الحقِّ»
٢٢٤	«المتبايعانِ كلُّ واحدٍ منهما بالخيارِ على صاحبه ما لم يتفرَّقا إلا بيعَ الخيارِ»
٢٢٦	«أعطي ولا تُوكي - أي تمنعي وتشدِّي - فيوكي عليك»
٢٢٧	«أرأيتَ إذا منعَ اللهُ الثَّمرةَ؟ بم يأخذُ أحدُكم مالَ أخيه؟»
٢٣١	«مَن أتى امرأتهُ وهي حائضٌ؛ فليَتصدَّقْ بدينارٍ أو بنصفِ دينارٍ»
٢٣٥	«اقتدوا بالذينِ من بعدي أبي بكرٍ وعمر»
٢٣٥	«عليكم بسنَّتي وسنَّةِ الخلفاءِ الرَّاشدينَ المهديينَ من بعدي»
٢٣٦	«إنَّما يلبسُ الحريرَ مَنْ لا خلاقَ له»
٢٤١	«إنَّ من عبادِ اللهِ مَنْ لو أقسمَ على اللهِ لأبرَّهُ»

٢٤١	«بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنِ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»
٢٤٢	«فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فَإِنِّي أَحْكُمُ بِمَا فِي التَّوْرَةِ ثُمَّ أَمَرَ بِمَا فَرَجَمَهُمَا»
٢٤٦	«قَدِمَ عَلَيْنَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَرْضِ جُهَيْنَةَ : أَنْ لَا تَسْتَمْتِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ»
٢٤٧	«إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ؛ وَلَكِنْ شَرِّقُوا وَغَرِّبُوا. فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَاحِضَ قَدْ بُنِيَتْ قَبْلَ الْقِبْلَةِ وَكُنَّا نَنْحَرِفُ عَنْهَا وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ»
٢٤٨	«هَلْ صُمْتَ مِنْ سَرَرِ شَعْبَانَ شَيْئًا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَإِذَا أَفْطَرْتَ فَصُمْ يَوْمًا...»
٢٤٨	«لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ بِصِيَامِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ»
٢٤٩	«الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»
٢٤٩	«إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شَعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»
٢٤٩	«تَوَضَّؤُوا مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ»
٢٤٩	فَلَمْ يُؤْتَ إِلَّا بِالسَّوِيقِ فَأَمَرَ بِهِ فَتَرَّى فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَكَلْنَا، ثُمَّ قَامَ إِلَى الْمَغْرِبِ فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»
٢٥٢	قَالَتْ: «اِغْتَسَلْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ وَنَحْنُ جُنْبَانٍ»
٢٥٢	«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هِيَ أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرَأَةِ. «
٢٥٣	«لَا تَقُولُوا السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، وَلَكِنْ إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ...»
٢٥٣	فَكَانَ يَقُولُ ﷺ: «التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ...»

## فَهْرَسُ الْقَوَاعِدِ وَالْفَوَائِدِ لَدَى الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ

الصفحة	القاعدةُ أو الفائدةُ الأصوليةُ:	الرقم
	<b>١ - المتعلّقة بالعقيدة</b>	
٣١	«إنَّ الكلامَ في الصِّفَاتِ فرعٌ عن الكلامِ في الذَّاتِ، ويُحتذى في ذلك حَذْوُهُ ومثاله	١
٣١	إِنَّ القولَ إِنَّمَا وَحَبَّ بإثباتِ الصِّفَاتِ؛ لأنَّ التَّوقِيفَ وَرَدَ بِهَا، وَوَجَبَ نَفْيُ التَّشْبِيهِ عنها؛ وعلى هذا جَرَى قولُ السَّلَفِ في أحاديثِ الصِّفَاتِ»	٢
٣١	إِنَّ إثباتَ الباري سُبْحَانَهُ إِنَّمَا هو إثباتٌ وُجُودٌ لا إثباتٌ تحديديٌّ وتكفيفيٌّ	٣١
٣٢	«الاستواءُ معلومٌ، والكيفُ غيرُ معقولٍ، والإيمانُ به واجبٌ، والسؤالُ عنه بدعةٌ»	٣
٩٩	«الأصلُ في الأسماءِ و الصِّفَاتِ؛ ؛ أَنَّهُ لا يجوزُ إثباتها إلاَّ بالنَّصِّ المتواترِ، فإنَّ لم يكنْ فيما يَثْبُتُ من أخبارِ الآحادِ المُستندةِ إلى أصلِ في المتواترِ، أو مُوافقةِ معانيه. وما كان بخلاف ذلك؛ فَالتَّوقُّفُ عن إطلاقِ الاسمِ به هو الواجبُ، ويُتأوَّلُ حينئذٍ على ما يليقُ بمعاني الأُصولِ المُتَّفَقِ عليها من تأويلِ أهلِ الدِّينِ والعِلْمِ، مع نفي التَّشْبِيهِ فيه»	٤
٣٢	يَجِبُ على كُلِّ مُتَدِينٍ بالإسلامِ أنْ يكونَ مَصْدَرُ اعتقادهِ عن نَظَرٍ واستدلالٍ؛ ليكونَ العلمُ به أَصحَّ، والوثيقةُ به أَشدَّ.	٥
٨٢	«المتنطعُ (هو) المتعمقُ في الشَّيءِ والتكلفُ للبحثِ عنه على مذاهبِ أهلِ الكلامِ الدَّاخِلِينَ فيما لا يعينهم، الخائضين فيما لا تَبْلُغُهُ عُقولُهُم»	٦
٨٣	«وقد علمنا يقيناً أنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يدعهم في أمر التَّوْحِيدِ إلى الاستدلالِ بالأعراضِ وتعلُّقها بالجواهرِ، وانقلابها فيها...»	٧

٨٢	« البدعة هي: كُلُّ شَيْءٍ أُحْدِثَ عَلَى غَيْرِ أَصْلِ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَعَلَى غَيْرِ عِيَارِهِ وَقِيَاسِهِ، وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا مَبْنِيًّا عَلَى قَوَاعِدِ الْأُصُولِ وَمَرْدُودًا إِلَيْهَا؛ فَلَيْسَ ببدعةٍ وَلَا ضلالةٍ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ»	٨
<b>٢ - الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ</b>		
٨٠	«أَوْضَحَ (اللَّهُ) بِهِ (الْقُرْآنَ) مَنَاهِجَ الْحَقِّ وَنَوَّرَ سُبُلَهُ، وَطَمَسَ بِهِ أَعْلَامَ الْبَاطِلِ وَعَوَّرَ طُرُقَهُ، وَشَرَعَ فِيهِ الْأَحْكَامَ، وَبَيَّنَ فِيهِ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ».	٩
٨٠	«جَعَلَ اللَّهُ (النَّبِيَّ مُحَمَّدًا ﷺ) مُهَيِّمًا عَلَى كِتَابِهِ، وَمُبَيِّنًا لَهُ، وَقَاضِيًا عَلَى مَا أَجْمَلَ مِنْهُ بِالتَّفْسِيرِ، وَعَلَى مَا أَهْمَمَ مِنْ ذِكْرِهِ بِالْبَيَانِ وَالتَّلْخِيصِ؛ ...»	١٠
٧٩	«لَوْ أَنَّ رَجُلًا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا الْمُصْحَفُ الَّذِي فِيهِ كِتَابُ اللَّهِ، ثُمَّ هَذَا الْكِتَابُ (يَعْنِي: سُنَنَ أَبِي دَاوُدَ)؛ لَمْ يَحْتَجْ مَعَهُمَا إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ بَتَّ»	١١
٩٠	«إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَضَعَ رَسُولَهُ مَوْضِعَ الْبَلَاغِ مِنْ وَحْيِهِ، وَنَصَبَهُ مَنْصَبَ الْبَيَانِ لِدِينِهِ»	١٢
٨٠	«إِنَّ الْبَيَانَ عَلَى ضَرَبَيْنِ: بَيَانٌ جَلِيٌّ تَنَاوَلَهُ الذِّكْرُ نَصًّا، وَبَيَانٌ خَفِيٌّ اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مَعْنَى التَّلَاوَةِ ضِمْنًا»	١٣
٨١	«وَالْبَيَانُ الْخَفِيُّ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَاصُّ مِنَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ عُنُوا بِعِلْمِ الْأُصُولِ، فَاسْتَدْرَكُوا مَعَانِي التُّصُوصِ، وَعَرَفُوا طُرُقَ الْقِيَاسِ وَالِاسْتِتْبَاطِ وَرَدَ الشَّيْءَ إِلَى الْمَثَلِ النَّظِيرِ.»	١٤
٩٠	«إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَضَعَ رَسُولَهُ مَوْضِعَ الْبَلَاغِ مِنْ وَحْيِهِ، وَنَصَبَهُ مَنْصَبَ الْبَيَانِ لِدِينِهِ»	١٥
٨١	«إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَتْرِكْ شَيْئًا يَجِبُ لَهُ فِيهِ حُكْمٌ إِلَّا وَقَدْ جَعَلَ فِيهِ بَيَانًا، وَنَصَبَ عَلَيْهِ دَلِيلًا؛ ...»	١٦
٩١	«التَّعَلُّقُ بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ، وَتَرْكُ السُّنَنِ الَّتِي قَدْ ضَمِنَتْ بَيَانَ الْكِتَابِ، ضَلَالَةٌ»	١٧

٩٢	« لا حاجة بالحديث أن يُعرَضَ على الكتاب، وأنه مهما ثبت عن رسولِ الله ﷺ كان حجةً بنفسه»	١٨
٤١	«سنة رسول الله ﷺ أولى بالاتباع»	١٩
٤٥	«إن المثبت قوله أولى من الثاني»	٢٠
٩٥/٩٨	« يجب قبول أخبار الآحاد وإنما تفيد العلم الظاهر»	٢١
١٠٦	« لا وقوع لنسخ القرآن بخبر الآحاد»	٢٢
١٠٨	«يجوز نسخ السنة بالكتاب»	٢٣
١١٠	«يجوز نسخ الشيء قبل العمل به»	٢٤
١١١	«النسخ لا يقع بالقياس وبالأمر التي فيها احتمال»	٢٥
١١١	«فإن النسخ (المنسوخ) إنما تقع عامة للأمة، غير خاصة لبعضهم»	٢٦
	أ- المتعلقة بالأمر والنهي	
١١٥	«أصل الأوامر على الوجوب ما لم يَقم دليل على خلافه»	٢٧
١٢٠	« الأمر لا يُوجب التكرار ويقع الخلاص منه والخروج من عهده باستعماله مرة واحدة؛ »	٢٨
١٢٣	«إن الأمر المجرد لا يقتضي الفور»	٢٩
١٢٦	«وأصل النهي على التحريم... إلا عند القرينة...»	٣٠
١٣٢	«ظاهر النهي يُوجب فساد المنهي عنه، إلا أن تقوم دلالة على خلافه. ولا يمكن أن يتوصل إلى معرفة فساد الشيء بأمر أئین من النهي عنه»	٣١
	ب- المتعلقة بالعام والخاص	
١٣٨	«وإنما يُترك العموم في الأسماء ويُصار إلى الخصوص؛ بدليل يفهم أن»	٣٢

	المُرَادُ مِنَ الْأَسْمِ بَعْضُهُ لَا كُلُّهُ «	
١٣٨	«مَهْمَا عُدِمَ دَلِيلُ الْخُصُوصِ كَانَ الْوَاجِبُ إِجْرَاءَ الْأَسْمِ عَلَى عُمُومِهِ وَاسْتِيفَاءَ مُقْتَضَاهُ بِرُمَّتِهِ»	٣٣
١٣٩	«وَالتَّخْصِيسُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِدَلِيلٍ»	٣٤
١٤٦	« وَالْخَاصُّ يَقْضِي عَلَى الْعَامِّ وَيُبَيِّنُهُ، وَلَا يَنْسُخُهُ»	٣٥
١٤٦	« وَوُرُودُ الْخُصُوصِ عَلَى الْعُمُومِ لَا يُنْكَرُ فِي أَصُولِ الدِّينِ»	٣٦
١٤٦	«الْخُصُوصُ وَالْعُمُومُ إِذَا تَقَابَلَا كَانَ الْعَامُّ مُنْزَلًا عَلَى الْخَاصِّ»	٣٧
١٥٠	« وَ الْإِجْمَاعُ يُخَصَّ بِهِ ظَاهِرُ النَّصِّ »	٣٨
١٥١	«إِنَّ الْعُمُومَ يُخَصُّ بِالْقِيَاسِ»	٣٩
١٥٤	" العرف مخصص للنصوص الشرعية"	٤٠
	ج - الْمُتَعَلِّقَةُ بِاللُّغَةِ	
١٦٧ -	« أَنَّ "الْوَاوَ" حَرْفُ الْجَمْعِ وَالتَّشْرِيكِ، وَ"ثَمَّ" حَرْفُ النَّسْقِ بِشَرْطِ التَّرَاخِي، وَ"الْفَاءُ" تُوجِبُ التَّعْقِيبَ « وَ«عَلَى» كَلِمَةٌ إِزْرَامٍ»	٤١
١٧١	«كَلِمَةٌ "إِنَّمَا" عَامِلَةٌ بِرُكْنَيْهَا إِجْبَابًا وَنَفْيًا؛ فَهِيَ تُثَبِّتُ الشَّيْءَ وَتَنْفِي مَا عَدَاهُ»	٤٢
١٧٢	« الْأَلْفُ وَ اللَّامُ » مَعَ الْإِضَافَةِ يَفِيدَانِ السَّلْبَ وَالْإِجْبَابَ، وَيُوجِبَانِ التَّخْصِيسَ، وَهُوَ أَنْ يَسْلُبَا الْحُكْمَ فِيمَا عَدَا الْمَذْكُورِ، وَيُوجِبَانِ ثُبُوتَ الْمَذْكُورِ»	٤٣
	د - الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْإِجْمَاعِ	



١٧٩	"الإجماع حجة في عهد الصحابة ومن بعدهم"	٤٤
١٨١	« يكفرُ كُلُّ من أنكر شيئاً ممَّا أجمعت عليه الأمةُ من أمور الدين إذا كان علمه مُنتشراً... »	٤٥
١٨٢	« إلا إذا أنكر شيئاً منه جهلاً لم يُكفّر » (الجهل عذر)	٤٦
<b>هـ - المُتعلِّقَةُ بِالْقِيَاسِ</b>		
١٨٦	« في الشريعة إثباتُ القياس، والجمعُ بين الشَّيئينِ في الحكم الواحدِ لاجتماعهما في الشَّبهِ »	٤٧
١٨٧	« يجب استعمالُ القياسِ وتعديةُ معنى الاسمِ إلى المثلِ و التَّظهيرِ. »	٤٨
١٨٩ - ١٩٠	« والقياسُ إذا نازعه النَّصُّ كان ساقطاً، وإمَّا يجوزُ القياسُ مع عدمِ النَّصِّ »	٤٩
١٩١	« القياسُ فيما لا يُعقل متروكٌ، والمطالبةُ عليه ساقطةٌ، وأنه أمرٌ لا يُشبهه الأمورُ المعلومةُ التي قد عُقلت معانيها وجرت معاملاتُ البشرِ فيما بينهم عليها »	٥٠
<b>٣ - المُتعلِّقَةُ بِالْمَصَادِرِ التَّبَعِيَّةِ وَعِلاقتها بِالنَّصِّ الشَّرْعِيِّ</b>		
٣٨	« الحديثُ بمنزلة الأساسِ الذي هو الأصلُ، والفقهُ بمنزلة البناءِ الذي هو له كالفرع، وكلُّ بناءٍ لم يُوضع على قاعدةٍ وأساسٍ فهو مُنهار، وكلُّ أساسٍ خلاً عن بناءٍ وعمارةٍ فهو قفراً وخرابٌ »	٥١
٣٨	« كلُّ واحِدَةٍ من المدرستين (أهل الحديث، وأهل الفقه-الرأي-) لا تتميزُ عن أختها في الحاجة، ولا تستغنى عنها في درك ما تنحوه من البُغية والإرادة »	٥٢
٨٧	« يجوزُ الاجتهادُ في الحوادثِ من الأحكام؛ فيما لم يوجد فيه نصٌّ مع إمكان أن يكونَ فيها نصٌّ وتوقيفٌ »	٥٣
<b>أ - المُتعلِّقَةُ بِالْمَصَالِحِ وَالذَّرَائِعِ</b>		

٢٠٢	«كلُّ إتلافٍ من بابِ المصلحةِ فليس بتضييعٍ»	٥٤
٢١١	«وإذا قالَ صاحبُ الشريعةِ قولاً وحكَمَ بحكمٍ لم يجزِ الاعتراضُ عليه برأيٍ ولا مقابلةً بأصلٍ آخرَ، ويجبُ تقريرُهُ على حالِهِ واتخاذُهُ أصلاً في بابِهِ»	٥٥
٢٠٣	«إنَّ الصَّدقةَ في ما حَفَّتْ مُؤنَّتُهُ وكَثُرَتْ منفعَتُهُ على التَّضْعِيفِ تَوْسِعةٌ على الفُقراءِ، وفي ما كَثُرَتْ مُؤنَّتُهُ على التَّنْصِيفِ رِفْقاً بِأَرْبابِ الأَمْوالِ»	٥٦
٢٠٥	«يسيرُ الفسادُ في الأمرِ الخاصِّ محتملٌ في جنبِ الكثيرِ من الصِّلاحِ في الأمرِ العامِّ الشَّامِلِ النَّفْعِ»	٥٧
٢١٧	«كلُّ أمرٍ يُتَدَرَّعُ بهِ إلى محظورٍ فهو محظورٌ»	٥٨
٢١٨	«كلُّ الحيلِ و الوسائِلِ التي يتوسَّلُ بها إلى المحظورِ من طريقِ التَّأْوِيلِ باطلٌ»	٥٩
٢١٨	«إنَّ كلَّ ما يُحتالُ بهِ في العقودِ والبِيعاتِ؛ من غِشٍّ و خِلايةٍ واستفضالٍ و صرفٍ أو رباً؛ جميعٌ ذلك باطلٌ في حقِّ الدِّينِ؛ لأنَّه إنَّما قُصِدَ بهِ التَّوَصُّلُ إلى المحظورِ والأمرِ المحرَّمِ، فلا يجوزُ أن يُستباحَ بهِ الشَّيْءُ المحظورُ في حقِّ الدِّينِ»	٦٠
٢١٨	« ينظرُ في الشَّيْءِ وقرينه إذا أُفْرِدَ أحدهما عن الآخرِ و فُرِّقَ بين قرانها، هل يكونُ حكمُهُ عند الانفرادِ كحكمِهِ عند اقترانه أم لا؟»	٦١
٢١٩	«ولو جُعِلَ لأفناءِ النَّاسِ و لأحاديهم أن يعقدوا لعامةِ الكفارِ كلمًا شاءوا؛ صارَ ذلك ذريعةً إلى إبطالِ الجهادِ، وذلك غيرُ جائزٍ»	٦٢
٢٢١	«إنَّ التَّوَصُّلَ إلى المباحِ بالذرائعِ جائزٌ وأنَّ ذلك ليس من بابِ الحيلةِ والتلجئةِ المكروهتين»	٦٣
	<b>ب- المتعلِّقةُ بالعرفِ والاستصحابِ وقولِ الصَّحَابِيِّ</b>	
	«والشريعةُ إذا صادفتْ شيئاً معهوداً، فلم تُغيِّرْهُ عن صورته فقد قرَّرتْهُ، و صارَ ذلك واجباً يُحمَلُ النَّاسُ عليه، ويُحكَمُ بهِ عليهم»	
٢٢٥	« والأصلُ في هذا المعنى -يعني المعاملات- أن يُرجعَ إلى عادةِ النَّاسِ وعرفِهم،... كالعرفِ الجاري والعادةِ المعلومةِ في التَّقابُضِ، وهو يختلفُ	٦٤

	في الأشياء، وكذلك الأمر في الحرز الذي يتعلّق به وجوب قطع اليد... كلٌّ منها حرزٌ على حسب ما جرت العادة»	
٢٢٧	«وأن العرف بمنزلة الشرط»	٦٥
٢٣٠	« فإذا كان للشيء أصل في التحريم والتحليل فإنه يتمسك به ولا يفارقه باعتراض الشك حتى يُزيله عنه بيقين العلم»	٦٦
٢٣١	«والشك لا يزاحم اليقين والثابت لا يُترك بالمظنون»	٦٧
٢٣١	« والذمم بريئة إلا أن تقوم الحجة بشغلها»	٦٨
٢٣٦	«الصحابة إذا اختلفوا في مسألة كان سبيلها النظر»	٦٩
٢٤٦	«سبيل ما يختلف إذا أمكن التوفيق فيه لم يُحمل على النسخ ولم يبطل العمل به»	٧٠

## قائمة المصادر و المراجع

- ابن أبي يعلى، محمد، (ت ٥٢١ هـ)، طبقات الحنابلة، م ٢ (تحقيق: محمد حامد الفقي)، دار المعرفة، بيروت.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحراني، (ت ٧٢٨ هـ)، بيان تلبیس الجهمية، م ٢، ط ١، مطبعة الحكومة مكة المكرمة، (تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم)، ١٣٩٢ هـ.
- —، الفتوى الحموية، ط ١، (تحقيق: المكتبة الإسلامية)، دار الآثار، ٢٠٠١،
- —، مجموع الفتاوى، ط ١ (جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد العاصمي و ابنه محمد)، مطابع رياض، ١٣٨١ هـ.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧ هـ). المنتظم، ط ١، (تحقيق: سهيل زكار)، دار الفكر، ١٩٩٥ م.
- ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ)، لسان الميزان، ط ٣، مؤسسة الأعلمي بيروت، (تحقيق: دائرة المعرفة النظامية، الهند)، ١٩٨٦
- —، فتح الباري شرح صحيح البخاري م ١٤، ط ٥، (تحقيق: محب الدين الخطيب).
- ابن حزم، علي بن أحمد، (ت ٤٥٦ هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، ط ١، دار الحديث القاهرة، ١٤٠٣.
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، (ت ٦٨١ هـ) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، م ٨ دار الثقافة لبنان، تحقيق: إحسان عباس..
- ابن خزيمة، محمد (ت ٣١١ هـ)، التوحيد و إثبات صفة الرب عز وجل، ط ٦، (تحقيق د. عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان)، مكتبة الرشد الرياض، ١٩٩٧ م.
- ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت ٧٥٠ هـ)، جامع العلوم والحكم، ط ١، دار المعرفة بيروت ١٤٠٨ هـ.
- ابن عابدين، محمد أمين، مجموعة الرسائل، شركة صحافية عثمانية مطبوعي جمبرلي طاش جوارنده، ١٣٨٧ هـ.

- ابن عبدالبر، يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (ت ٤٦٣هـ) التمهيدي، (تحقيق: مصطفى أحمد العلوي و محمد عبد الكريم البكري)، وزارة عموم الأوقاف المغرب، ١٣٨٧هـ.
- \_\_\_\_\_، الاستذكارم ٩، ط ١، دار الكتب العلمية، (تحقيق: سلم محمد عطا، ومحمد علي معوض). ٢٠٠٠م
- ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، ط ١، (تحقيق: عبد السلام هارون)، دار الجيل، بيروت ١٤١١،
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (ت ٢٧٦هـ)، غريب الحديث، ط ١، (تحقيق: عبد الله الجبوري)، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ،
- ابن قدامة، أبو محمد بن عبد الله بن أحمد، (ت ٦٢٠هـ)، المغني، م ١٢، ط ١، دار الفكر بيروت، ١٤٠٥هـ.
- \_\_\_\_\_، روضة الناظر، (تحقيق: عبد العزيز عبد الرحمن السعيد)، ط ٢، جامعة الإمام محمد الرياض، ١٣٩٩هـ.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب، (ت ٧٥١هـ)، تهذيب مختصر سنن أبي داود، مع مختصر سنن أبي داود للمنذري ومعالم السنن للخطابي، (تحقيق: محمد حامد الفقي وأحمد محمد شاكر)
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، (ت ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، م ٧، ط ١، مكتبة المعارف، بيروت.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ). سنن ابن ماجه، ط ١، (تحقيق: محمود محمد نصار، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م
- ابن مالك، عبد اللطيف، شرح منار الأنوار في أصول الفقه، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠٤م.
- ابن النجار، أحمد بن عبد العزيز الفتوحى (ت ٩٧٢هـ)، شرح الكوكب المنير، م ٤، ط ١، (تحقيق: محمد الزحيلي، ود. نزيه حماد)، مكتبة العبيكات، الرياض، ١٩٩٣م
- ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، ط ١، م ١٥، دار صادر بيروت.

- ابن هشام، عبد الله، (ت ٧٦١)، شرح قطر لندي وبل الصّدي، ط ١، (تحقيق بركات يوسف هبود)، دار الفكر، ١٩٩٣،
- أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي، (ت ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، ط ١، (تحقيق: محمد عوامة)، دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة، ١٩٩٨م.
- أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم، ١٩٨٤م، الفكر الأصولي دراسة تحليلية نقدية، ط ٢، دار الشروق، جدة.
- أبو زهرة، محمد، ١٩٥٨م، أصول الفقه، دار الفكر العربي، بيروت.
- أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد، ط ١، مؤسسة الرسالة، (تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف د. عبد الله بن عبد المحسن التركي)، ١٩٩٧م.
- أحمد أمين، ظهر الإسلام، ط ٣، دار الكتاب العربي، بيروت،
- ستمز، آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ط ٥، تعريب: محمد بد الهادي أبو ريد، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الأسنوي، عبد الرحيم، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول في علم الأصول، م ٣، دار الكتب العلمية، بيروت.
- آل تيمية، المسودة في أصول الفقه، ط ١، (تحقيق: أحمد الذروي)، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٢هـ.
- الآمدي، سيف الدين علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، ط ١، (اعتناء: إبراهيم العجوري)، دار الكتب العلمية بيروت.
- الباتلي، أحمد عبد الله، ١٩٩٦م، الإمام الخطابي المحدث الفقيه والأديب الشاعر ط ١ (أعلام المسلمين - ٦٣)، دار القلم، دمشق، م.
- الباجي، سليمان بن خلف، إحكام الفصول في أحكام الأصول، ط ١، (تحقيق: عبد الله الجبوري)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩م.
- البخاري، عبد العزيز بن أحمد، (ت ٧٣٠هـ)، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، م ٤، ط ١، (تحقيق: عبد الله محمود)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، (ت ٢٥٦هـ)، صحيح البخاري، ط ٣، (تحقيق: قاسم الرفاعي)، شركة دار الأرقم، ١٩٩٧م.

- البدخشي، محمد بن الحسن، **مناهج العقول شرح منهاج الوصول في علم الأصول**، دار الكتب العلمية، بيروت.
- البصري، أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب (ت ٤٣٦هـ)، **المعتمد**، م ١، ط ١، (تحقيق: خليل ميس)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣.
- البغا، مصطفى ديب، **أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي**، ط ٣، دار القلم، دمشق.
- البناني، عبد الرحمن بن جاد الله (ت ١١٩٨هـ)، **حاشية البناني على شرح المحلي على متن جمع الجوامع**، ط ١، (ضبطه: محمد عبد القادر شاهين)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- البيضاوي، عبد الله بن عمر (ت ٦٨٥هـ)، **مناهج الوصول في علم الأصول**، ط ١، (معه شرحا الأسنوي و البدخشي) دار الكتب العلمية، بيروت.
- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، (ت ٤٥٨هـ). **السنن الكبرى**، ط ١، (تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن اسماعيل، (ت ٤٢٩هـ)، **يتيمه الدهر**، م ٤، ط ١، (تحقيق: د. مفيد محمد قمحية)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٠٣.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي، (ت ٨٢٦هـ)، **كتاب التعريفات**، م ١، ط ١، دار الفكر، ١٩٩٨م.
- الجويني، عبد الملك بن عبد الله، (ت ٤٧٨هـ)، **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، ط ١، (تحقيق: أسعد تميم)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
- \_\_\_\_\_، **البرهان في أصول الفقه**، م ٣، ط ٤، (تحقيق: عبد العظيم محمود الديب)، دار الوفاء، مصر، ١٤١٨هـ.
- حماده، المكتبات في الإسلام ونشأتها تطورها ومصيرها، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الحموي، ياقوت بن عبد الله، (ت ٦٢٦هـ)، **معجم الأدباء**، ط ١، ١٤١١هـ، بيروت، دار الكتب العلمية.
- حيدر علي، **درر الحكام شرح مجلة الأحكام**، ط ١، (تعريب فهمي الحسيني)، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١.

- الخطّابي، حمد بن محمد بن إبراهيم (ت ٣٨٨هـ)، العزلة، م١، ط١، الطبعة المنيرية، القاهرة، ١٣٥٢هـ.
- —، أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، م٤، الطبعة الأولى، (تحقيق ودراسة محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود)، جامعة أم القرى ١٩٨٨م.
- —، غريب الحديث، م٣، ط١ (حقق بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي)، وطبع بدار الفكر بدمشق سنة ١٤٠٢هـ.
- —، معالم السنن شرح سنن أبي داود، م٤، ط٢ (تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٦.
- الخضري بك، محمد، تاريخ التشريع الإسلامي، م١٩٨٣، ط١، دار القلم، بيروت.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، م١٤، دار الكتب العلمية بيروت.
- الخن، مصطفى سعيد الخن، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، م١٩٩٨، ط٧، مؤسسة الرسالة.
- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل (ت ٢٥٥هـ)، سنن الدارمي، ط١، (تحقيق: حسين سليم الدارمي)، دار بن حزم الرياض، ٢٠٠٠م.
- الدريني، محمد فتحي، م١٩٩٨م المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، ط٣، مؤسسة الرسالة.
- الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، (ت ٧٤٨هـ)، العبر في خبر من غير، م٥٥، ط٢، (تحقيق: د.صلاح الدين المنجد)، مطبعة حكومة الكويت.
- —، سير أعلام النبلاء ط٩، م٢٣، (تحقيق شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوس) ١٤١٣هـ بيروت.
- —، تذكرة الحفاظ، م٤، ط١، دار الكتب العلمية بيروت.
- —، دول الإسلام، م٢ مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية حيدرآباد الدكن، ١٣٦٤هـ.
- الرازي، محمد بن عمر بن الحسين (ت ٦٠٦هـ)، المحصول، ط١، (تحقيق: طه جابر فياض العلواني)، جامعة الإمام محمد، الرياض، ١٤٠٠هـ.



- الرازي، محمود بن أبي بكر بن عبد القادر، (ت ٧٢١هـ)، مختار الصحاح، (تحقيق: محمود خاطر)، مكتبة لبنان الناشر، بيروت، ١٩٩٥م،
- الزركشي، بدر الدين بن محمد بهادر (ت ٧٩٤هـ)، البحر المحيط، ٨م دار الكتبي،
- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، (ت ٧٧١)، طبقات الشافعية الكبرى، ط ١، (تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلوي)، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٣.
- ———، الإبهام شرح المنهاج ٣، ط ١، (تحقيق: جماعة من العلماء)، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٤هـ.
- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت ٤٩٠هـ)، أصول السرخسي، ٢م، ط ١، (تحقيق: د. رفيق العجم)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٧م.
- سزكين، فؤاد، ١٩٩١م، تاريخ التراث العربي، (نقله إلى العربية: محمود فهمي حجازي)، مطبعة وزارة التعليم العالي جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.
- السمعاني، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور، (ت ٥٦٢هـ)، الأنساب، ٥م، ط ١، تحقيق: عبد عمر البارودي، دار الفكر، بيروت.
- السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار (ت ٤٨٩هـ)، قواطع الأدلة في الأصول، ١م، ط ١، (تحقيق: محمد حسن إسماعيل)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ)، طبقات الحفاظ، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ——— صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، تعليق: علي سامي النشار
- الشاشي القفال، أبو بكر محمد بن أحمد، (ت ٥٠٧)، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، ط ١ (تحقيق: أ.د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة رحمه الله)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي، (ت ٧٩٠هـ) الموافقات في أصول الشريعة، ط ٣، (اعتناء: إبراهيم رمضان)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٧.
- الشافعي، محمد بن إدريس، (ت ٢٠٤)، الأم، ط ٢، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣هـ.
- ———، الرسالة، (بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر)، ١٣٠٩هـ.

- شاعر، محمود، ١٩٨٥، التاريخ الإسلامي، م٩، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت .
- الشنقيطي، محمد الأمين بن أحمد المختار ت١٣٩٣هـ، مذكرة في أصول الفقه، ط٥، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ٢٠٠١م.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، (ت١٢٥٠هـ)، إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، ط٤ (تحقيق: محمد سعيد البدري)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٩٣م.
- صالح، محمد أديب، ١٩٩٣م تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، المكتبة الإسلامية، ط٤.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، م٢٩، (تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى)، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠٠م.
- الصيرفي، إبراهيم بن محمد (ت٦٤١هـ)، المنتخب من سياق تاريخ نيسابور، دار الفكر، بيروت ١٤١٤، (تحقيق: خالد حيدر).
- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد، (ت١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب، ط١، (تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط و محمد الأرناؤوط)، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦.
- الغزالي، محمد بن محمد بن محمد (ت٥٠٥هـ)، المستصفى، ط١، (تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٦.
- الفتوحى، تقي الدين أبو البقاء، شرح الكوكب المنير، مطبعة السنة المحمدية.
- القاضي عبد الجبار، (ت٤١٥هـ)، شرح الاصول الخمسة، ط٢ (تحقيق: د. عبد الكريم عثمان)، طبعة أم القرى (الناشر نكتبة وهبة مصر)، ١٩٨٨.
- القسطنطيني، مصطفى بن عبد الله (ت١٠٦٧هـ)، كشف الظنون، م٦، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٢م.
- الكاساني، علاء الدين (ت٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع، م٧، دار الكتاب العربي بيروت، ١٩٨٢م.
- الكتاني، محمد بن جعفر، (ت١٣٤٥هـ)، الرسالة المستطرفة، ط٤، (تحقيق: محمد المنتصر محمد الزمزمي)، دار البشائر الإسلامية بيروت، ١٩٨٦م.
- مالك، ابن أنس، (ت١٧٩هـ)، موطأ مالك، ، دار إحياء التراث، مصر، تحقيق: فؤاد عبد الباقي.

- مسلم بن الحجاج النيسابوري، (ت٢٦١هـ)، صحيح مسلم، ط١، دار الكتب العلمية ٢٠٠١م.
- النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (ت٣١٣هـ)، سنن النسائي، ط١، (ضبط: أحمد شمس الدين)، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠٢م.
- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، (ت٦٧٦)، الترخيص بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام، م١، ط١، (تحقيق: أحمد راتب حموش)، دار الفكر، ١٩٨٢،
- —، شرح صحيح مسلم، م٩، ط٢، دار أحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ.
- —، تهذيب الأسماء واللغات، م٣، دار الكتب العلمية، بيروت.
- —، مقدمة المجموع بشرح محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، مصر.

**ABSTRACT**

**Imam Al-KHattabi and his methodology in Islam  
jurisprudence regarding issuing legal opinions**

Prepared by

Mohammad Ata Deniz

Supervisor

Dr.Abed- Al Moiz hureiz

The researcher had studied the interpretive methodology of Imam AL-khattabi, aiming to show how obvious was the deep studies in the jurisprudence and its pillars in all his published books. Also to show the unique mentality he had, and inependenced studies the Imam made.

So. The researcher concluded the important issues related to the jurisprudence pillars of Imam, and showed his doctrine and methodology in all Imam Books.

The researcher had used both, practical and theoretical methods. so the reader can recognize the interpretive methodology of Imam in jurisprudence pillars ,especially the one he had used in books of prophetic – narrated judgments

The researcher finally concluded that IMAM AL-KHATTABI was inependenced jurist , and had his own methodology which he followed ,and IMAM had intelligence which abled him to go deeply in the verses in order to follow syntaxes ,also to solve any contradiction if happens.

Finally, the researcher proved that the methodology of IMAM AL-KHATTABI is considerable and must be studied more and more. Also proved that IMAM had been one of the most important scholars in both prophetic-narrated and jurisprudential field.